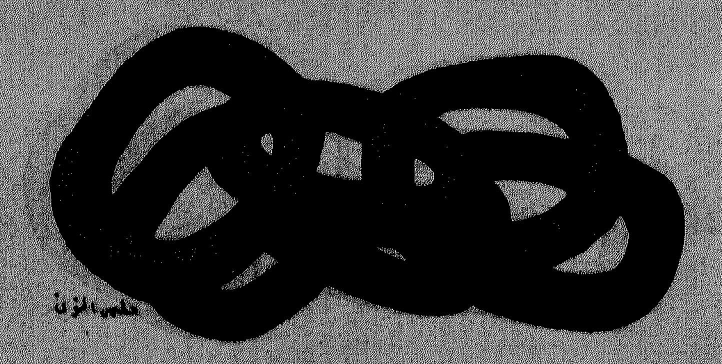
ف. ا. هايك



الطريق إلى العبودية

ترجمة: محمد مصطفى غنيم

دار الشروق



الطريق إلى العبودية

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

© دار الشروق
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت ص ب ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق - تلكس SHOROK 20175 LE

تأليف: ف. ا. هايك

الطريق إلى العبودية

ترجمة : محمد مصطفى غنيم

دار الشروق



إهـــداء

إلـى

الاشـــتراكيين مـن كل الأحـــزاب

« نادرًا ما تضيع الحرية كلها من أى نوع فى وقت واحد »

ديفيد هيوم

المحتـــويـات



تصـــديـر

على الرغم من أن هذا الكتاب ، قد يكون مختلفًا فى بعض النواحى ، لو أننى كتبته بادئ ذى بدء والقراء الأمريكيون فى ذهنى ، فى المقام الأول ، ولكان الآن قد صنع لنفسه مكانًا واضحًا للغاية ، إن لم يكن المتوقع فى هذه الدولة يجعل إعادة الكتابة أمرًا مستحسنًا ؛ غير أن إعادة إصداره فى شكل جديد ، بعد ظهوره لأول مرة بأكثر من عشر سنوات ، ربما كانت فرصة مناسبة لشرح هدفه الأصلى ، ولبعض تعليقات على النجاح غير المتوقع تمامًا ، والغريب فى نواحٍ عديدة ، الذى أدى إليه فى هذه البلاد .

لقد كتب الكتاب فى إنجلترا ، خلال سنوات الحرب ، وكان مخصصًا للقراء الإنجليز وحدهم تقريبًا . وفى الواقع ، فإنه كان موجهًا أساسًا إلى طبقة خاصة بالذات، من القراء فى إنجلترا . ولم تكن هناك أية روح من التهكم ، عندما أهديته إلى « الاشتراكيين من كل الأحزاب» ، فإن أصوله مستمدة من مناقشات عديدة ، دارت خلال السنوات العشر السابقة، مع أصدقاء وزملاء ، كان تعاطفهم يميل نحو اليسار، وكانت كتابتى لمؤلف «الطريق إلى العبودية » استمرارًا لتلك المناقشات .

وعندما جاء هتلر إلى السلطة فى ألمانيا ، كنت أقوم فعلاً بالتدريس فى جامعة لندن منذ عدة سنوات ، ولكننى ظللت على اتصال وثيق بالشئون الجارية فى القارة ، وقد استطعت أن أفعل ذلك حتى اندلاع الحرب . وكان ما رأيته ، مثلا ، من أصول ونشوء حركات النظام الشمولى المختلفة ، قد جعلنى أشعر بأن الرأى العام الإنجليزى ، وبصفة خاصة بين أصدقائى الذين يعتنقون آراء « متقدمة » حول المسائل الاجتماعية ، أساءوا كلية فهم طبيعة تلك الحركات . وحتى قبل الحرب ، قادنى ذلك إلى أن أذكر فى مقال موجز ما أصبح الحجة الأساسية لهذا الكتاب . ولكن بعد اندلاع الحرب ، أحسست بأن سوء الفهم الواسع النطاق هذا للنظم السياسية لأعدائنا ـ وعاجلاً أيضًا لحلفائنا الجدد الروس ـ يشكل خطرًا جادًا ينبغى مواجهته بجهد أكثر انتظامًا . وكان قد أصبح من الواضح تمامًا أيضًا أن إنجلترا ذاتها ، من المحتمل أن تجرب بعد الحرب نفس النوع من السياسات التى كنت مقتنعًا بأنها أسهمت إلى حد كبير فى تدمير الحرية فى أماكن أخرى .

وهكذا ، أخذ هذا الكتاب ، يتخذ شكلاً كتخدير للطبقة الاشتراكية المثقفة فى إنجلترا مع حالات التأخير التى كان لا مفر منها للإنتاج فى وقت الحرب ، حتى ظهر أخيرًا هناك فى أوائل ربيع ١٩٤٤ ، وسوف يفسر هذا التاريخ ، بالمصادفة - لماذا كنت أشعر أنه من أجل أن أحصل على استماع ، فإن علىّ أن أكبح زمام نفسى إلى حد ما ، فى تعليقاتى على نظام حليفنا فى فترة الحرب ، وأن أختار أمثلتى التوضيحية أساسًا من التطورات فى ألمانيا .

ويبدو أن الكتاب صدر فى لحظة ملائمة ، ولا يمكننى إلا أن أشعر بالامتنان ، للنجاح الذى لاقاه فى إنجلترا ، والذى رغم أنه كان مختلفًا للغاية فى النوع ، فإنه لم يكن، من الناحية الكمية ، أصغر مما كان فى الولايات المتحدة . وعلى وجه الإجمال ، فإن الكتاب قد أخذ بالروح التى كتب بها ، وقد فحصت حجته بصورة جدية ، بواسطة أولئك الذين كان موجها إليهم أساسًا . وقد توقعت أن عددًا معينا فقط من كبار الساسة فى حزب العمال ، من الذين كانوا وكأنهم يقدمون توضيحًا لملاحظاتى عن الاتجاهات ذات النزعة الوطنية للاشتراكيين ، قد هاجموا الكتاب بحجة أنه كتب بواسطة شخص أجنبى . وكانت الطريقة المتعقلة والمتقبلة هى التى فحص بها بوجه عام من قبل أشخاص لابد أنهم وجدوا أن استنتاجاته التى تتعارض مع أقوى معتقداتهم ، كانت مثيرة للإعجاب إلى حد عميق[1] . وينطبق نفس الشىء على الدول الأوربية الأخرى ، التى ظهر فيها الكتاب فى النهاية ، والاستقبال الودى بصفة خاصة ، الذى حظى به من الجيل الذى أعقب النازية فى ألمانيا . وعندما وصلت نسخ من ترجمة نشرت فى سويسرا إلى تلك الدولة أخيرًا ، كان هذا واحدًا من المباهج غير المتوقعة التى حصلت عليها من نشره .

وكان الاستقبال الذى حظى به الكتاب فى الولايات المتحدة ، مختلفًا نوعًا ما ، عندما صدر هنا ، بعد شهور قلائل من ظهوره فى إنجلترا . ولم أكن قد فكرت كثيرًا ، عندما كتبته فى احتمال أن يروق للقارئين الأمريكيين ، إذ كان قد مضى يومئذ عشرون عاما ، منذ أن كنت فى أمريكا آخر مرة كطالب بحث ، وخلال ذلك الوقت ، كنت قد فقدت الصلة بعض

(١) إن أكثر النماذج تمثيلاً للانتقادات البريطانية للكتاب ، من وجهة نظر الجناح اليسارى ، هى على الأرجح دراسة مسز بربارا ووتون ، المجاملة والصريحة . « الحرية تحت التخطيط » (لندن - جورج آلين وآنوين ١٩١٦) . وكثيرًا ما استشهد بها فى الولايات المتحدة ، باعتبارها رفضًا فعالاً لحجتى ، رغم أننى لا أستطيع أن أمنع نفسى من الإحساس ، بأن أكثر من قارئ واحد لابد أن يكون قد اكتسب انطباعًا بأنه كما أعرب عنه ناقد أمريكى - « يبدو أنه يؤكد رأى هايك بصورة أساسية » (تشستر أ. بارنارد « ساوترن إيكونوميك جورنال » يناير ١٩١٦) .

الشيء بتطور الأفكار الأمريكية . ولم أكن على ثقة من المدى الذى سيكون لحجتى التى تتصل مباشرة بالمسرح الأمريكى . ولم أكن مندهشا ، على الأقل ، عندما رفض الكتاب فى الواقع بواسطة دور النشر الثلاثة الأولى التى تقدمت إليها (٢) . وكان من أكثر الأمور غير المتوقعة بالتأكيد ، بعد أن خرج الكتاب بواسطة ناشريه الحاليين ، أنه سرعان ما بدأ يباع ، بمعدل لم يسبق له مثيل ، لكتاب من هذا النوع ، غير مقصود به الاستهلاك الشعبى (٣) . بل إننى دهشت أكثر ، من عنف رد الفعل ، من كلا الجناحين السياسيين ، ومن الإطراء السخى الذى حظى به الكتاب من بعض الأوساط ، بقدر لا يقل عن دهشتى من الكراهية المتحمسة التى بدا أنه أثارها فى أوساط أخرى .

وعلى عكس تجربتى فى إنجلترا ، فإن أولئك الأشخاص المعينين ، الذين كان الكتاب موجهًا إليهم أساسًا فى أمريكا ، يبدو أنهم قد رفضوه على الفور ، باعتباره هجومًا خبيثًا وماكرًا على أجمل مثلهم العليا ، والظاهر ، أنهم لم يتوقفوا قط ، لفحص حجته ـ وكانت اللغة التى استخدمت ، والانفعال الذى ظهر فى بعض الانتقادات الأكثر عداء والتى استقبل بها الكتاب ، كانت كلها غير عادية نوعًا ما بالفعل (٤) . ولكن الاستقبال الحماسى ، الذى منح للكتاب بواسطة كثيرين ، ممن لم أكن أتوقع أن يقرءوا مجلدًا من هذا النوع ، ومن كثيرين ممن لا أزال أشك فى أنهم قرءوه فعلاً فى الواقع ، لم يكن أقل إثارة لدهشتى . ولابد من أن أضيف إلى ذلك ، أن الطريقة التى استخدمت بها أحيانًا ، توضح بجلاء حقيقة ملاحظة لورد آكتون ، بأن « أصدقاء الحرية المخلصين ، فى كل الأوقات ، كانوا نادرين ، وانتصاراتها كانت

(٢) لم أكن أعرف عندئذ ، كما اعترف منذ ذلك الحين شخص أبلغ إحدى المؤسسات ، بأنه يبدو أن هذا لا يرجع إلى أية شكوك فى نجاح الكتاب ، بل إلى تحامل سياسى ، ذهب إلى حد تقديم الكتاب باعتباره غير صالح للنشر ، بواسطة دار محترمة (انظر بشأن ذلك تصريح وليم ميللر الذى استشهد به و.ت. كاوتش فى : « حارقو الكتاب الطاهر » ذى فريمان ـ إبريل ١٩٥٥ ـ ص ٤٢٣ ، وأيضا وليم ميللر « صناعة الكتاب ـ تقرير عن استعلام المكتبة العامة عن مجلس بحوث العلوم الاجتماعية » [نيويورك مطبعة جامعة كولومبيا ـ ١٩١٩] ص ١٢) .

(٣) غير قليل من ذلك ، كان سببه نشر تلخيص لهذا الكتاب فى مجلة الريدرزدايجست ، وأود أن أقدم هنا لمحررى هذه المجلة ، شهادة عامة للطريقة البارعة للغاية التى تم بها ذلك بدون مساعدتى . فمن المحتم ، أن يؤدى ضغط جدل معقد فى جزء صغير من طوله الأصلى إلى بعض المبالغة فى التبسيط ولكن عمل هذا بدون تشويه ، وبشكل أفضل مما كان ممكنا أن أفعله بنفسى ، إنه إنجاز رائع .

(٤) إلى أى قارئ ، يود أن يرى عينة من الشتائم ، التى تعد فريدة على الأرجح فى المناقشات الأكاديمية المعاصرة ، فإننى أوصى بقراءة كتاب البروفيسور هيرمان فاينر « الطريق إلى الرجعية » (بوسطن : لتيل براون وشركاه ، ١٩٤٥) .

بسبب الأقليات ، التى سادت بتوحيد أنفسهم على عناصر مساعدة ، غالبًا ما كانت أهدافهم تختلف عن أهداف تلك الأقليات ، وهذا الارتباط الذى يكون خطيرًا دائمًا ، كان فى بعض الأحيان كارثة » .

ويبدو من الصعب ، أن يكون احتمال هذا الفرق غير العادى فى استقبال الكتاب ، على جانبى المحيط الأطلنطى ، يرجع كلية إلى اختلاف فى المزاج الوطنى . ولقد أصبحت منذ ذلك الحين مقتنعا بصورة متزايدة ، بإن التفسير لابد أن يكون كامنا فى اختلاف الوضع الثقافى ، فى الوقت الذى وصل فيه الكتاب . ففى إنجلترا ، وفى أوروبا بوجه عام ، كانت المشكلات التى تناولتها ، قد توقفت منذ وقت طويل ، عن أن تكون مسائل مجردة . فالمثل العليا التى بحثتها ، كانت قد نزلت إلى الأرض قبل ذلك بوقت طويل . بل إن أكثر أنصارها حماسة كانوا قد رأوا بشكل ملموس بعض الصعوبات والنتائج غير المتوقعة ، التى أنتجها تطبيقها . وهكذا ، فإننى كنت أكتب عن ظواهر ، كان كل قرائى الأوروبيين تقريبًا ، لديهم بعض التجربة الوثيقة بها ، وكنت أجادل فقط بشكل منتظم ودءوب ، ما كان الكثيرون قد أحسوا به فعلا بالبديهة . وكانت هناك فعلاً عملية إزالة الغشاوة ، تجرى بشأن هذه المثل العليا والتى جعلها فحصها الانتقادى فقط أكثر صوتا أو وضوحًا .

وكانت تلك المثل العليا ، فى الولايات المتحدة من الناحية الأخرى ، لا تزال طازجة وأكثر إيذاءً ، وكان جانب كبير من الطبقة المثقفة ، قد أصابتهم العدوى قبل ذلك ، بعشر أو خمس عشرة سنة فقط ـ لا أربعين أو خمسين عامًا ، كما كان الحال فى إنجلترا . ورغم تجريب النظام الاقتصادى الجديد « النيو ديل » ، فإن تحمسهم للنوع الجديد من المجتمع الذى أنشئ بطريقة عقلانية ، كان لا يزال غير ملوث إلى حد كبير بتجربة عملية . وما أصبح يعتبر لدى أغلب الأوروبين ، بقدر ما ، « لعبة قديمة » ، كان بالنسبة للراديكاليين الأمريكيين لا يزال أملا براقا ، فى عالم أفضل ، كانوا يحتضنونه ، ويغذونه خلال السنوات الأخيرة للكساد الكبير .

وينتقل الرأى بسرعة فى الولايات المتحدة . وحتى الآن ، فإنه من الصعب أن أتذكر كيف أنه خلال وقت قصير نسبيًا ، قبل ظهور كتاب « الطريق إلى العبودية » ، كان أكثر أنواع التخطيط الاقتصادى تطرفًا يدافع عنه بصورة جدية ، ويرفع نموذج روسيا عاليا ، لكى يحاكيه رجال ، سرعان ما يقومون بدور هام فى الشئون العامة . وسيكون من السهل ، إلى حد كاف ، أن نخصص فصلاً وننظم شعرًا لذلك . ولكن سيكون من المثير للاستياء الآن تعيين أفراد . ويكفى أن نذكر ، أنه فى عام ١٩٣٤ ، كرس مجلس التخطيط الوطنى الذى أنشئ حديثًا قدرًا كبيرًا من الاهتمام لنموذج التخطيط ، الذى قدمته تلك الدول الأربع ، وهى :

ألمانيا ، وإيطاليا ، وروسيا واليابان . وبعد عشر سنوات ، كنا قد تعلمنا بطبيعة الحال أن نشير إلى هذه الدول ذاتها باعتبارها « شمولية » وقد خضنا حربا طويلة مع ثلاث منها وسرعان ما بدأنا « حربًا باردة » مع الرابعة . ومع ذلك ، فإن جدل هذا الكتاب ، بأن التطور السياسى فى تلك الدول كانت له صلة بسياساتها الاقتصادية ، كان لا يزال يرفض بخنق من قبل المدافعين عن التخطيط فى هذه الدولة . وسرعان ما أصبحت « الموضة » ، هى إنكار أن وحى التخطيط قد جاء من روسيا ، والزعم بأنها ، كما قال واحد من أبرز نقادى ، « أنها حقيقة واضحة أن إيطاليا ، وروسيا ، واليابان ، وألمانيا قد وصلت جميعًا إلى النظام الشمولى بطرق مختلفة للغاية » .

وهكذا فإن المناخ الثقافى بأسره فى الولايات المتحدة ، فى الوقت الذى ظهر فيه كتاب « الطريق إلى العبودية » ، كان مناخًا من المحتم فيه إما أن يُصدم بعمق ، وإما أن يُبهج إلى حد كبير أعضاء مجموعات منقسمة بشكل حاد . وكانت النتيجة ، أنه على الرغم من النجاح الظاهر للكتاب ، فإنه لم يكن له هنا نوع التأثير الذى كان يجب أن أتمناه ، أو الذى حظى به فى كل مكان آخر . وصحيحٌ أن استنتاجاته الأساسية مقبولة اليوم على نطاق واسع . وإذا كان قد بدا للكثيرين ، منذ اثنى عشر عاما ، أنه تدنيس للمقدسات تقريبًا . افتراض أن النظام الفاشى والنظام الشيوعى هما مجرد شكلين متغيرين لنفس النظام الشمولى ، الذى يميل إلى إنتاج سيطرة مركزية على كل نشاط اقتصادى ، فقد أصبح هذا أمرًا عاديًا تقريبًا . بل إنه من المعترف به الآن ، على نطاق واسع ، أن الاشتراكية الديموقراطية هى مسألة مزعزعة وغير ثابتة للغاية ، حافلة بمتناقضات داخلية ، وتنتج فى كل مكان نتائج أكثر بغضًا للكثيرين من المدافعين عنها .

ومن أجل هذا . المزاج المعتدل ، فإن دروس الأحداث والمناقشات الأكثر شيوعًا للمشكلة(٥) ، هى بالتأكيد أكثر مسئولية من هذا الكتاب . كما أن فرضيتى العامة فى حد ذاتها ، لم تكن مبتدعة عندما نشرت . ورغم أن تحذيرات مماثلة ، ولكنها أسبق ، ربما تكون قد نسيت إلى حد كبير ، فإن الأخطار المتأصلة فى تلك السياسات التى انتقدتها ، أشير إليها مرة بعد أخرى . ومهما كانت المزايا التى فى هذا الكتاب ، فإنها لا تكمن فى إعادة هذه الفرضية بل فى الفحص الصبور والتفصيلى للأسباب التى تجعل التخطيط الاقتصادى ينتج مثل هذه النتائج غير المتوقعة ، والعملية التى تحدثها .

---

(٥) كان أكثر هذه فعالية ، بلا شك ، هو كتاب « ١٩٨٤ » لجورج أورويل . وكان المؤلف قد تكرم ، قبل ذلك ، بعرض هذا الكتاب .

ولهذا السبب ، فإننى ، مع ذلك ، آمل أن يكون الوقت الآن مواتيًا بشكل أكثر فى أمريكا، من أجل دراسة جادة للحجة الحقيقية للكتاب ، أكثر مما كان عندما ظهر لأول مرة . وأعتقد أن الشيء الهام فيه ، ما زال عليه أن يقدم خدمته ، على الرغم من أننى أعترف بأن الاشتراكية العنيفة التى كان الكتاب موجهًا ضدها أساسًا ـ أن التحرك المنظم نحو تنظيم متعمد للحياة الاقتصادية بواسطةالدولة ، باعتبارها المالك الرئيسى لوسائل الإنتاج ـ قد ماتت تقريبًا . فى العالم الغربى . وقد بلغ اقتران النظام الاشتراكى بهذا المعنى نهايته على الأرجح حوالى عام ١٩٤٨ . والكثير من أوهامه قد نبذت حتى بواسطة زعمائه ، وفقد الاسم ذاته فى كل مكان آخر ، مثلما فى الولايات المتحدة ، الكثير من جاذبيته . ولاشك فى أن محاولات سوف تبذل لإنقاذ الاسم من أجل تحركات أقل عقائدية ، وأقل مذهبية ، وأقل انتظامًا . ولكن أية حجة ، لا يمكن تطبيقها إلا ضد هذه التصورات الواضحة بمعالم للإصلاح الاجتماعى ، التى كانت تميز الحركات الاشتراكية فى الماضى ، قد تبدو اليوم أنها تشن هجومًا ضد طواحين الهواء .

غير أنه على الرغم من أن الاشتراكية الضيقة ربما كانت شيئًا من الماضى ، فإن بعض تصوراتها قد تغلغلت بعمق بعيد للغاية ، إلى بنيان الفكر الراهن بأكمله ، لتبرير الرضاء عنها . وإذا كان هناك قلائل من الأشخاص ، فى العالم الغربى الآن ، يريدون أن يعيدوا صنع المجتمع من القاع وفقًا لتخطيط ما مثالى ، فإن عددًا أكبر بكثير لا يزالون يؤمنون بإجراءات رغم أنها ليست مقصودة تمامًا لإعادة تشكيل الاقتصاد ، إلا أنها فى تأثيرها فى المجتمع قد تنتج هذه النتيجة دون قصد . بل إن الدفاع عن سياسات ، لا يمكن على المدى الطويل التوفيق بينها وبين مجتمع حر ، لم تعد مسألة حزبية بصورة أكثر ، حتى عندما ألفت هذا الكتاب . وهذا الخليط من المثل العليا التى أسىء تجميعها ، وهى غالبا متنافرة ، والتى حلت إلى حد كبير محل الاشتراكية تحت اسم دولة الرفاهية ، باعتبارها هدفا لدعاة الإصلاح ، تحتاج إلى فرز دقيق للغاية ، إذا لم تكن نتائجها مماثلة جدًا لتلك الخاصة للاشتراكية الكاملة النمو . ولكن هناك طرقا عديدة نستطيع بها أن نعمل نحو نفس الهدف . وفى الحالة الراهنة للرأى ، هناك بعض الخطر من أن يقودنا عدم صبرنا للمعدل على نتائج سريعة ، إلى اختيارات قد تكون رغم أنها ربما كانت أكثر فعالية لتحقيق غايات معينة ، لا تتفق مع الحفاظ على مجتمع حر . إن الاتجاه المتزايد إلى الاعتماد على القهر الإدارى والتفرقة ، حيث يكون تعديل القواعد العامة للقانون ، وإن كان أكثر بطئًا ، كفيل بتحقيق نفس الهدف . واللجوء إلى توجيه سيطرة الدولة أو إلى خلق مؤسسات احتكارية ، حيث يمكن للاستخدام الحكيم للحوافز المالية أن يستدعى

جهودًا تلقائية ، لا يزال تراثًا قويًا للفترة الاشتراكية ، يحتمل أن يؤثر على السياسة لفترة طويلة قادمة .

ولأن الأيديولوجية السياسية فى السنوات القادمة أمامنا ، لا يحتمل أن تطمح فى هدف محدد بوضوح ، بل نحو تغيير تدريجى ؛ فإن الفهم الكامل للعملية ، التى يمكن خلالها أن تدمر أنواع معينة من التدابير قواعد اقتصاد يقوم على أساس السوق ، وتحقق تدريجيا القوى الخلاقة لحضارة حرة ، يبدو الآن على أكبر قدر من الأهمية . ولو أننا فهمنا فقط ، لماذا وكيف أن أنواعًا معينة من القيود الاقتصادية ، تميل إلى شل القوى الدافعة لمجتمع حر ، وأية أنواع من الإجراءات تكون خطيرة بشكل خاص فى هذا الصدد ، فإننا نستطيع أن نأمل فى أن التجريب الاجتماعى لن يقودنا إلى مواقف لا يريدها أحد منا .

إن هذا الكتاب ، مقصود به أن يكون إسهامًا فى هذه المهمة ، وإننى آمل أنه فى المناخ الحاضر الأكثر هدوءًا ، على الأقل ، أنه سوف يستقبل كما كان مقصودًا أن يكون ، وليس كتحريض للمقاومة ضد أى تحسين أو تجريب ، بل كتحذير بأننا يجب أن نصر على أن أى تعديل فى تنظيماتنا يجب أن يمر باختبارات معينة (وصفت فى الفصل الرئيسى حول حكم القانون) ، قبل أن نلزم أنفسنا بمسارات قد يكون الانسحاب منها صعبًا .

إن حقيقة أن هذا الكتاب قد كتب أصلاً وليس فى ذهنى إلا الجمهور البريطانى ، لا يبدو أنها أثرت جديًا على الوضوح للقارئ الأمريكى . غير أن هناك نقطة واحدة ، ينبغى علىّ أن أشرحها هنا لكى أمنع أى سوء فهم . فقد استخدمت خلال الكتاب تعبير « ليبرالى » بالمعنى الأصلى فى القرن التاسع عشر ، والذى لا يزال ساريًا فى بريطانيا ، وهو غالبًا ما يعنى فى الاستعمال الأمريكى الراهن عكس ذلك تقريبًا جدًا . وكان هذا جزءًا من تمويه الحركات اليسارية فى هذا البلد ، الذى ساعده تشويش أذهان كثيرين ممن كانوا يؤمنون حقًا بالحرية لدرجة أن أصبحت كلمة « ليبرالى » تعنى الدفاع عن كل نوع تقريبًا من السيطرة الحكومية . . ومازلت أشعر بالحيرة ، حول السبب الذى جعل أولئك الذين يؤمنون بالحرية حقًا ، فى الولايات المتحدة ، لا يسمحون لليسار بانتحال هذا التعبير الذى لا يمكن الاستغناء عنه تقريبًا فحسب ، بل إنهم ساعدوهم أيضًا بالبدء فى استخدامه هم أنفسهم باعتباره تعبيرًا عن سلوك مشين . ويبدو هذا أمرًا مثيرًا للأسف ، بصورة خاصة ، بسبب الاتجاه الناتج الذى يصف فيه كثيرون من الليبراليين الحقيقيين أنفسهم بأنهم محافظون .

وصحيح ، بطبيعة الحال ، أنه فى الصراع ضد المؤمنين بالدولة ذات السلطة الكلية ، فإن الليبرالى الحقيقى لابد أن يصنع أحيانًا قضية مشتركة مع المحافظ ، وفى بعض الظروف ـ كما هو

الحال فى بريطانيا المعاصرة ـ لا يكاد يكون أمامه أى طريق آخر للعمل بنشاط من أجل مثله العليا . ولكن المذهب الليبرالى الصحيح ، لا يزال يتميز عن المذهب المحافظ ، وهناك خطر فى الخلط بين الاثنين . فالمذهب المحافظ ، وإن كان عنصرًا ضروريًا فى أى مجتمع مستقر ليس برنامجًا اجتماعيًا فى نزعته الوطنية الأبوية . واتجاهات عبادة السلطة ، كثيرًا ما تكون أقرب إلى المذهب الاشتراكى بدرجة أكبر منها إلى المذهب الليبرالى الحقيقى . وهو فى نزعاته التقليدية ، والمعادية للثقافة والغامضة غالبا ، لن يروق قط للشباب وكل الآخرين الذين يعتقدون أن بعض التغييرات مرغوب فيها ، إذا أريد لهذا العالم أن يصبح مكانا أفضل ، إلا فى فترات قصيرة من زوال الأوهام . وأية حركة محافظة بطبيعتها ذاتها ، سوف تتجه إلى أن تكون مدافعة عن الامتيازات الراسخة ، وأن تعتمد على سلطة الحكومة لحماية الامتيازات ، غير أن الوضع الليبرالى هو إنكار كل الامتيازات ، إذا كانت الامتيازات تفهم بمعناها الصحيح والأصلى ، بأن تمنح الدولة وتحمى حقوقًا للبعض ، لا يمكن للآخرين الحصول عليها بشروط متساوية .

ولعلى مطالب بكلمة اعتذار أخرى ، لأننى سمحت لهذا الكتاب بالعودة للظهور بشكل لا تغيير فيه كلية ، بعد انقضاء اثنى عشر عاما تقريبًا . ولقد حاولت مرارًا أن أعيد النظر فيه . وهناك نقاط عديدة ، كنت أود أن أشرحها بإسهاب أكبر ، أو أن أذكرها بمزيد من الحرص أو أن أعززها بمزيد من التوضيح والبرهان . ولكن كل المحاولات لإعادة الكتابة لم تثبت ، إلا أننى لن أستطيع قط أن أنتج مرة أخرى كتابا قصيرًا يغطى هذا القدر من الميدان . غير أنه يبدو لى ، أنه مهما كانت المزايا الأخرى التى قد تكون له ، فإن إيجازه النسبى هو أعظمها . وهكذا اضطررت إلى أن أنتهى إلى أننى كلما أردت أن أضيف إلى المجادلة ، فإننى يجب أن أحاول ذلك فى دراسات منفصلة . وقد بدأت فى عمل ذلك فى مقالات مختلفة ، سوف يقدم بعضها مناقشة أكثر حدة لقضايا فلسفية واقتصادية معينة ، ألمح إليها الكتاب الحالى فقط [٦]. وحول المسألة الخاصة بجذور الأفكار التى انتقدتها هنا ، وصلتها بهذا العصر كتبت تعقيبا فى مجلد آخر [٧] . وإننى آمل ، قبل مضى وقت طويل ، أن أكمل الفصل الرئيسى الموجز للغاية من هذا الكتاب ، بمعالجة أكثر توسعًا للعلاقة بين المساواة والعدالة [٨].

---

(٦) النزعة الفردية والنظام الاقتصادى (شيكاغو ١٩٤٨) .

(٧) الثورة المضادة للعلم (جلينكو ـ ٣ ـ ١٩٥٢)

(٨) نشرت مسودة مسبقة لمعالجتى لهذا الموضوع ، بواسطة البنك الأهلى المصرى فى شكل أربع محاضرات عن المثل السياسى الأعلى لحكم القانون (القاهرة ـ ١٩٥٥) .

غير أن هناك موضوعًا خاصًا واحدًا ، سوف يتوقع القارئ بحق أن أعلق عنه فى هذه المناسبة . غير أننى لا أستطيع ، حتى أن أعالجه بصورة كافية بدون كتابة كتاب جديد . وبعد أكثر قليلاً من عام ، عقب ظهور « الطريق إلى العبودية » لأول مرة ، كان فى بريطانيا حكومة اشتراكية بقيت فى السلطة ست سنوات . وسؤال : إلى أى مدى ، أكدت هذه التجربة ، أو دحضت مخاوفى ، هو سؤال ينبغى أن أحاول الإجابة عنه بإيجاز على الأقل . ولقد دعمت هذه التجربة قلقى ، وأعتقد أننى يجب أن أضيف أيضًا أنها علمتنى حقيقة الصعوبات ، التى أوضحتها للكثيرين الذين لن تؤدى الحجة المجردة إلى إقناعهم أبدًا . والواقع أنه ، بعد مجيىء حكومة العمال إلى السلطة بوقت غير طويل ، ظهر أن بعض القضايا التى رفضها بعض الذين انتقدونى فى أمريكا ، باعتبارها أشباحًا مخيفة ، قد أصبحت فى بريطانيا العظمى موضوعات أساسية للمناقشات السياسية . بل إنه سرعان ما كانت وثائق رسمية ، تتناول باهتمام خطر النظام الشمولى ، تناقش بواسطة سياسة التخطيط الاقتصادى . وليس هناك صورة أفضل توضيحًا للطريقة التى دفع بها المنطق المتأصل فى سياساتهم حكومة اشتراكية ، على كره منها ، إلى نوع من القهر الذى كانت تكرهه ، من الفقرة التالية فى التقرير الاقتصادى لعام ١٩٤٧ (الذى قدمه رئيس الوزراء إلى البرلمان فى فبراير من ذلك العام) وما أعقبه :

هناك فرق جوهرى بين التخطيطين الشمولى والديموقراطى . فالأول يخضع كل رغبات الفرد وأفضلياته لطلب الدولة . ومن أجل هذا الغرض ، فإنها تستخدم وسائل مختلفة من الإكراه على الفرد ، تسلبه حريته فى الاختيار . وقد تكون مثل هذه الوسائل ضرورية ، حتى فى دولة ديموقراطية ، خلال حالة الطوارئ الشديدة فى حرب كبرى . وهكذا ، أعطى الشعب البريطانى لحكومته فى زمن الحرب السلطة لتوجيه العمال . ولكن ، فى الأوقات العادية ، فإن شعب الدولة الديموقراطية لن يتخلى عن حريته فى الاختيار لحكومته . ومن ثم ، فإن الحكومة الديموقراطية ، يجب أن تدير تخطيطها الاقتصادى ، بطريقة تحافظ على الحد الأقصى الممكن من حرية الاختيار للفرد المواطن .

والنقطة المثيرة للاهتمام ، بشأن هذا الإعلان عن النيات الجدير بالثناء ، هى أن الحكومة ذاتها ، وجدت نفسها بعد ستة شهور مضطرة ، فى زمن السلم ، إلى إعادة وضع تجنيد العمال حول مجموعة القوانين ، ولا يقلل من أهمية ذلك ، عندما يشار إلى أن هذه السلطة لم تستخدم قط فى الواقع ، لأنه كان معروفًا أن لدى السلطات القدرة على القهر . وسوف ينتظر القليلون القهر الفعلى . ولكن ، من الصعب رؤية كيف تستطيع الحكومة أن تستمر فى أوهامها

عندما تعلن فى نفس الوثيقة « أن على الحكومة الآن أن تبين ما هو أفضل استخدام للموارد من أجل الصالح الوطنى » وأن « تخطط المهمة الاقتصادية للأمة ، إنها يجب أن تبين ما هى الأشياء الأكثر أهمية ، وما هى أهداف السياسة التى ينبغى أن تكون » .

إن سنوات الحكومة الاشتراكية الست فى إنجلترا ، لم تنتج بطبيعة الحال أى شىء يشبه دولة شمولية ، ولكن أولئك الذين يجادلون ، بأن هذا يدحض أطروحة كتاب « الطريق إلى العبودية » ، قد فاتتهم حقا إحدى نقاطه الأساسية : إن أهم تغيير ، تنتجه سيطرة حكومية ممتدة ، هو تغيير نفسى ، تغيير فى شخصية الشعب . وهذه ، بالضرورة ، مسألة بطيئة عملية تمتد لا عبر سنوات قليلة فحسب ، بل ربما عبر جيل أو جيلين . والنقطة الهامة ، هى أن المثل العليا السياسية لشعب ما ، وموقفه تجاه السلطة ، لها نفس القدر من الأثر ، مثلما هى العلة فى نظم السلوك السياسية التى يعيش فى ظلها . وهذا يعنى - بين أشياء أخرى - أنه حتى التقليد القوى للحرية السياسية ليس حماية ، إذا كان الخطر هو بالضبط أن النظم والسياسات الجديدة سوف تقوض تلك الروح وتدمرها تدريجيًا . ومن الممكن تجنب النتائج بطبيعة الحال ، إذا أعادت تلك الروح تأكيد ذاتها فى الوقت المناسب ، وألا يطيح الشعب بالحزب الذى كان يقودهم أكثر وأكثر فى الاتجاه الخطير فحسب ، بل وأن يعرف أيضًا طبيعة الخطر ، ويغير هذا المسار بحزم . ولم توجد بعد أسس كثيرة للاعتقاد بأن هذا الجانب الأخير قد حدث فى إنجلترا .

غير أن التغيير الذى حدث بواسطة شخصية الشعب البريطانى ، لا تحت حكومته العمالية فقط ، بل وخلال الفترة الأطول كثيرًا ، والتى كان يتمتع أثناءها ببركات دولة رفاهية أبوية ، أمر لا يكاد يمكن الخطأ فيه . وهذه التغييرات ليس من السهل إثباتها ، ولكن يمكن الإحساس بها بوضوح ، إذا عاش المرء فى الدولة . وتوضيحًا لذلك ، سوف أستشهد بفقرات قليلة ذات مغزى ، من تقرير اجتماعى يتناول تأثير الكثير من التنظيم على المواقف العقلية للشباب ، وهو يتعلق بالموقف قبل مجىء حكومة العمال إلى السلطة ، وفى الواقع ، حوالى الوقت الذى صدر فيه هذا الكتاب لأول مرة ، ويتناول أساسًا تأثيرات تلك التنظيمات فى زمن الحرب ، والتى جعلتها حكومة العمال دائمة .

وفى المدينة، قبل كل شىء ، يكون الشعور بأن مجال الاختيار يتضاءل إلى لا شىء . ففى المدرسة ، وفى مكان العمل ، وفى الرحلة ذهابا وإيابًا ، وحتى فى تجهيز وتموين المنزل ذاته فإن كثيرًا من الأنشطة الممكنة عادة للكائن البشرى ، إما ممنوعة ، وإما محظورة . فقد أنشئت وكالات خاصة ، أطلق عليها اسم مكاتب نصيحة المواطنين ، لتوجيه الحائرين خلال غابة

القواعد ، ولكى تدل المثابرين على الأماكن النادرة ، التى لا يزال فى استطاعة الشخص الخاص أن يختار منها . . . . [إن غلام البلدة] يتكيف لكى لا يرفع إصبعا بدون أن يشير أولا بشكل عقلى إلى كتاب الكلمات . وميزانية الوقت ، لشاب عادى فى المدينة من أجل يوم عمل عادى ، سوف تظهر أنه ينفق فترات كبيرة ممتدة من ساعات يقظته فى قراءة التحركات التى حددت له مسبقًا ، بواسطة التوجيهات التى لم يكن له أى دور فى صياغتها ، والتى نادرًا ما يفهم مقصدها بالضبط ، ولا يمكنه أن يحكم على مدى ملاءمتها . إن الاستنتاج بأن ما يحتاج إليه غلام المدينة هو نظام أكثر وسيطرة أحكم ، إنما هو استنتاج متعجل للغاية . وسيكون أقرب إلى الهدف القول بأنه يعانى من جرعة زائدة من السيطرة فعلاً . . . وعندما يستطلع رأى أبويه وأشقائه أو شقيقاته الكبار ، يجد أنهم ملتزمون بالتنظيم مثله هو نفسه . وهو يرى أنهم قد تأقلموا على هذه الحالة إلى حد أنهم نادرًا ما يخططون وينفذون بأنفسهم أية رحلة اجتماعية أو مشروع جديد . وهكذا فإنه لا يتطلع إلى أية فترة فى المستقبل ، يحتمل أن تكون فيها أية ملكة عقلية قوية من المسئولية ذات فائدة له أو للآخرين . . . . [والشباب] مضطر إلى أن يتحمل الكثير جدًا من السيطرة الخارجية ، والتى كما تبدو لهم لا معنى لها . بحيث يسعون للإفلات منها والتعويض عنها فى غيبة النظام تمامًا قدر استطاعتهم (٩).

هل من التشاؤم البالغ ، أن نخاف من أن جيلاً ينشأ تحت هذه الظروف لا يحتمل أن يتخلص من الأغلال التى نشأ معتادًا عليها ؟ أم أن هذا الوصف لا يؤكد تمامًا ما تنبأ به دى توكيفيل عن « النوع الجديد من العبودية » من أنه . . . !

بعد أن تأخذ السلطة العليا ، هكذا تباعًا ، كل عضو من الجماعة فى قبضتها القوية وتشكله كما تريد ، تمد ذراعها بعد ذلك على الجماعة بأكملها . . . إنها تغطى سطح المجتمع بشبكة من قواعد صغيرة معقدة، دقيقة جدًا وموحدة ، لا تستطيع أكثر العقول إبداعًا وأكثر الشخصيات نشاطًا أن تخترقها لكى ترتفع فوق الحشود . إن إرادة الإنسان لا تتحطم ولكنها تضعف ، وتكبح ، ويتم توجيهها . فالناس نادرًا ما يجبرون على أن يعملوا بواسطتها غير أنهم يمنعون دائمًا من العمل . ومثل تلك السلطة لا تدمر ، ولكنها تمنع الوجود ، وهى لا تستبد ، ولكنها تعتصر وتوهن ، وتخمد وتخدر الشعب ، بل والأمة كلها ، لكى لا تكون شيئًا أكثر من قطيع من حيوانات مذعورة ، تكون الحكومة هى الراعى بالنسبة لها ـ ولقد كنت

---

(٩) ل.ج. بارنيس : « خدمة الشباب فى مقاطعة إنجليزية : تقرير أعد لصندوق يوبيل الملك جورج » (لندن ١٩٤٥) .

أعتقد دائمًا أن عبودية النوع المنظم ، الهادئ ، الرقيق ، الذى وصفته للتو ، يمكن تجميعه بسهولة أكثر مما هو معتقد بصورة عامة مع بعض الأشكال الظاهرية للحرية ، بل إنها قد توطد نفسها تحت جناح سيادة الشعب(١٠) .

إن الشيء الذى لم يبحثه توكيفيل ، هو إلى متى سوف تبقى حكومة فى أيدى المستبدين الأخيار ، عندما يكون من الأسهل كثيرًا على أية مجموعة من الأشرار أن تبقى نفسها فى السلطة إلى أجل غير مسمى ، بتجاهل كل الآداب التقليدية للحياة السياسية .

وربما كان ينبغى أيضًا أن أذكر القارئ ، بأننى لم أتهم قط الأحزاب الاشتراكية بأنها تهدف عمدًا إلى إقامة نظام شمولى ، أو حتى ساورتنى الشبهات بأن زعماء الحركات الاشتراكية القديمة قد أظهروا مثل هذه الميول قط . . إن ما أدلل عليه فى هذا الكتاب ، وما أقنعتنى التجربة البريطانية أكثر بأنه حقيقى، هو أن العواقب التعسة ، وإن كانت محتومة ، للتخطيط الاشتراكى تخلق حالة من الأمور ، سوف تحصل فيها القوى الشمولية على اليد العليا ، إذا اتبعت تلك السياسة . وإننى أؤكد بصراحة أنه « لا يمكن وضع الاشتراكية موضع التطبيق إلا بوسائل لا يقرها أغلب الاشتراكيين » بل إننى أضيف أن « الأحزاب الاشتراكية القديمة كانت مثلها الديموقراطية العليا تمنعها من ذلك » . و « إنها لم تكن لديها القسوة المطلوبة لأداء مهمتهم المختارة » . وأخشى أن يكون الانطباع الذى يكتسبه المرء تحت حكومة العمال ، هو أن هذه المحظورات كانت أكثر ضعفًا بين الاشتراكيين البريطانيين ، عما كانت بين رفاقهم الاشتراكيين الألمان ، قبل ذلك بخمسة وعشرين عاما . وبالتأكيد فإن الاشتراكيين الديموقراطيين الألمان ، فى الفترة المشابهة من العشرينيات ، وتحت ظروف اقتصادية مماثلة أو أكثر صعوبة ، لم يقتربوا قط من التخطيط الشمولى بمثل هذا القرب الذى فعلته حكومة العمال البريطانية .

ونظرًا لأننى لا أستطيع أن أبحث هنا آثار هذه السياسات بالتفصيل ، فإننى سوف أقتبس بدلا من ذلك الأحكام الموجزة لمراقبين آخرين، ربما كانوا أقل عرضة للاشتباه فى الآراء المسبقة التصور. والواقع أن بعض أكثرها تفاهة ، يأتى من رجال ، كانوا هم أنفسهم قبل وقت طويل

(١٠) أ. دى توكيفيل « الديموقراطية فى أمريكا » الجزء الثانى ـ الكتاب ٤ الفصل السادس ، ويجب أن يقرأ الفصل بأكمله ، من أجل أن تدرك مدى الفراسة الدقيقة التى استطاع دى توكيفيل بها التنبؤ بالتأثيرات النفسية لدولة الرفاهية الحديثة . ومن قبيل المصادفة ، أن دى توكيفيل أشار مرارًا إلى « العبودية الجديدة» التى أوحت لى بعنوان الكتاب الحالى !

أعضاء فى الحزب الليبرالى. وهكذا ، فإن مستر إيفور توماس، توصل فى كتاب، يبدو أنه قصد منه شرح لماذا ترك هذا الحزب، إلى استنتاج « أنه من وجهة نظر الحريات الإنسانية الأساسية ليس هناك مجال كبير للاختيار بين النظام الاشتراكى ، والنظام الشيوعى ، والاشتراكية الوطنية فكلها أمثلة للدولة الجماعية أو الشمولية . . ففى عناصرها الأساسية لا توجد اشتراكية كاملة فحسب ، مثل الشيوعية ، بل إنها لا تكاد تختلف عن النظام الفاشى »(١١).

إن أخطر تطور ، هو نمو قدر من القهر الإدارى الاستبدادى ، والتدمير التدريجى لأسس الحرية البريطانية التى يعتز بها وحكم القانون ، لنفس الأسباب التى نوقشت فى الفصل السادس بالضبط . وكانت هذه العملية قد بدأت بطبيعة الحال ، قبل أن تصل حكومة العمال الأخيرة إلى السلطة بوقت طويل ، وتأكدت بسبب الحرب . ولكن المحاولات للتخطيط الاقتصادى ، تحت حكم العمال ، قد نقلته إلى نقطة جعلت من المشكوك فيه ما إذا كان من الممكن القول بأن حكم القانون لا يزال سائدًا فى بريطانيا . إن « الاستبداد الجديد » الذى كان أحد رؤساء القضاة قد حذر بريطـانيا منه ، منذ خمسة وعشـرين عامًا ، هو كما لاحظت مجلة « إيكونوميست » أخيرًا ، لم يعد مجرد خطر ، بل حقيقة راسخـة (١٢). إنه استبداد تمارسه بيروقراطية حية الضمير ، وأمانة شاملة ، من أجل ما يعتقدون بصدق أنه صالح الدولة . غير أنها مع ذلك حكومة مستبدة ، وفى التطبيق العملى فهى متحررة من رقابة برلمانية فعالة وجهازها يمكن أن يكون فعالا من أجل أى شىء آخر غير الأغراض النافعة ، التى يستخدم من أجلها الآن . وإننى أشك فى أن الأمر كانت فيه مبالغة كثيرة ، عندما توصل أحد فقهاء القانون البريطانيين البارزين ، حديثًا فى تحليل دقيق لهذه الاتجاهات ، إلى استنتاجات قال فيها : « إننا نعيش فى بريطانيا على حافة دكتاتورية . وسيكون الانتقال سهلا وسريعًا ، ومن الممكن تحقيقه بشكل مشروع تمامًا . وقد اتخذت فعلاً خطوات عديدة فى هذا الاتجاه ، بسبب اكتمال السلطة التى تمتلكها حكومة اليوم ، وغياب أى قيد حقيقى ، مثل شروط دستور مكتوب ، أو وجود مجلس ثان فعال ، حتى إن الخطوات التى مازال من الواجب اتخاذها صغيرة بالمقارنة لما تم »(١٣).

---

(١١) « المأساة الاستراتيجية » (لندن ـ دار لوتيمر ليمتد ـ ١٩٤٩) ص ٢٤١ ، و ٢٤٢ .

(١٢) فى مقال فى عدد ١٩ يونيو ١٩٥٤ ، يناقش التقرير بشأن التحقيق العام الذى أمر به وزير الزراعة فى التصرف فى الأرض بمنطقة كريتشيت داون (C.M.D ١٩٧٦ : لندن ـ المكتب الثابت لصاحبة الجلالة ١٩٥٤) . وهى وثيقة جديرة بأكثر الدراسات دقة لكل من يهتم بسيكولوجية الجهاز البيروقراطى للتخطيط .

(١٣) ج . و. كيتون « موت برلمان » (لندن ـ ١٩٥٢) .

ومن أجل تحليل أكثر تفصيلا للسياسات الاقتصادية لحكومة العمال البريطانية وعواقبها فإننى لا أستطيع أن أفعل أفضل من أن أحيل القارئ إلى كتاب البروفيسور جون جوكيس : «المحنة بواسطة التخطيط » (لندن ـ ماكميلان وشركاه ـ ١٩٤٨) ، فهو أفضل مناقشة معروفة لى عن حالة محددة لظاهرة ناقشتها بعبارات عامة فى هذا الكتاب ، وهى تكملها بشكل أفضل مما يمكننى أن أضيفه هنا ، ويعطى درسًا ذا مغزى يتجاوز كثيرًا بريطانيا العظمى .

ويبدو الآن ، أنه من غير المحتمل أنه حتى إذا جاءت حكومة عمال أخرى إلى السلطة فى بريطانيا ، فإنها سوف تستأنف تجارب التأميم والتخطيط على نطاق واسع . ولكن فى بريطانيا، كما فى أى مكان آخر فى العالم ، فإن هزيمة الهجوم الضارى للاشتراكية المنتظمة قد أعطت أولئك الذين كانوا يتوقون إلى الحفاظ على الحرية فترة لالتقاط الأنفاس ، سوف يعيدون فيها تنظيم طموحاتنا وإزالة كل تلك الأجزاء من الميراث الاشتراكى التى هى خطر على أى مجتمع حر . وبدون مثل هذا التصور الكامل لأهدافنا الاجتماعية ، فإنه من المحتمل أن نستمر فى الانجراف فى نفس الاتجاه . حيث سوف تظهر اشتراكية أخرى . . فقط بسرعة أكثر قليلاً .

ف . أ. هايك

مقـــدمـة

عندما يكتب دارس محترف للشئون الاجتماعية كتابًا سياسيًا ، فإن واجبه الأول هو أن يقول ذلك بوضوح . وهذا كتاب سياسى ، ولا أود أن أخفى ذلك بوصفه ، كما ربما أكون قد فعلت، بالاسم الأكثر رشاقة وطموحًا لمقال فى الفلسفة الاجتماعية ؛ ولكن مهما كان الاسم فإن النقطة الجوهرية تبقى ، وهى أن كل ما ينبغى على أن أقوله مستمد من قيم أساسية معينة . وآمل أن أكون قد أديت فى هذا الكتاب ذاته ، بشكل كاف ، واجبًا ثانيا ليس أقل أهمية : أن أوضح ، دون شك ، ما هى تلك القيم الأساسية التى تعتمد عليها المجادلة بأكملها .

غير أن هناك شيئًا أود أن أضيفه إلى ذلك ، إذ رغم أن هذا كتاب سياسى ، فإننى على ثقة ، مثلما يمكن أن يكون أى شخص ، من أن المعتقدات المعروضة فيه ليست محددة بواسطة مصالحى الشخصية ، ولا أستطيع أن أكتشف أى سبب يوضح لماذا يجب أن يقدم نوع المجتمع الذى يبدو لى مرغوبًا فيه ، فوائد لى أكبر مما يقدمه للأغلبية العظمى من شعب بلدى . والواقع أن زملائى الاشتراكيين يقولون لى دائمًا ، إننى ، باعتبارى اقتصاديًا ، يجب أن أشغل وضعًا أهم بكثير فى نوع المجتمع الذى أعارضه ، على شريطة أن أتمكن ، بطبيعة الحال، من أن أجعل نفسى تقبل آراءهم . وأشعر أيضًا بالثقة فى أن معارضتى لتلك الآراء ليس سببها أنها تختلف عن تلك التى نشأت عليها ، إذ إنها الآراء التى اعتنقتها كشاب ، والتى قادتنى إلى أن أجعل دراسة العلوم الاقتصادية مهنة لى . وقد يسمح لى أن أضيف لأولئك الذين يبحثون وفقا للأسلوب الجارى ، عن دوافع شخصية وراء اعتناق أى رأى سياسى ، إنّ لدىّ كل سبب ممكن لعدم كتابة أو نشر هذا الكتاب . فمن المؤكد أنه يجرح مشاعر أناس كثيرين أود أن أعيش معهم على وفاق ، وقد أجبرنى ذلك على أن أطرح جانبًا عملاً أعتقد أننى أكثر تأهيلاً له ، وأعلق عليه أهمية أكبر على المدى الطويل ، وأنه من المؤكد قبل كل شىء أن يضر باستقبال نتائج العمل الأكاديمى الأكثر تدقيقًا ، والذى قادتنى إليه كل ميولى .

وإذا كنت ، على الرغم من ذلك ، قد أصبحت أعتقد أن كتابة هذا الكتاب واجب يجب

ألا أتهرب منه ، فقد كان ذلك ، أساسًا ، بسبب سمة خاصة وجادة لمناقشات مشكلات السياسة الاقتصادية للمستقبل فى الوقت الراهن ، والتى لا يكاد الجمهور يدركها إلى حد كاف . تلك هى حقيقة أن أغلبية علماء الاقتصاد الآن ، كانوا منذ بضع سنين مستغرقين فى آلة الحرب ، صامتين بحكم مناصبهم الرسمية ، ونتيجة لذلك ، كان الرأى العام يوجهه بشأن تلك المشكلات إلى حد كبير ، هواة ومهووسون . . بواسطة أناس لديهم بلطة لسحق أو صنع دواء لكل داء لكى يبيعوه . وفى تلك الظروف ، فإن المرء ، الذى لا يزال لديه وقت فراغ للعمل الأدبى ، نادرًا ما يخول له أن يحتفظ لنفسه بالمخاوف التى لابد أن تخلقها الاتجاهات الجارية فى أذهان الكثيرين الذين لا يستطيعون التعبير عنها علانية ـ رغم أننى كان يجب علىّ، فى ظروف مختلفة ، أن أترك بسرور مناقشة مسائل السياسة الوطنية لأولئك الذين هم أفضل خبرة ، وأفضل تأهيلاً لهذه المهمة .

إن الحجة الرئيسة لهذا الكتاب ، خططت لها أولا فى مقال ، بعنوان « الحرية والنظام الاقتصادى » ، ظهر فى مجلة « كونتمبوراري » ، إبريل ١٩٣٨ ، ثم أعيد طبعة ، فيما بعد فى شكل أكبر كواحد من « كراسات السياسة العامة » ، التى كان يحررها البروفيسور هـ. د. جيديونس لمطبعة جامعة شيكاغو (١٩٣٩) . وينبغى علىّ أن أشكر محررى وناشرى هذه المطبوعات من أجل الإذن لى بإعادة نشر فقرات معينة منها .

ف . أ. هايك

مقدمة ١٩٧٦

هذا الكتاب الذى كتب فى وقت فراغى من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٣ ، بينما كان ذهنى ما زال مشغولاً أساسا بمشكلات نظرية اقتصادية بحتة ، أصبح دون توقع بالنسبة لى نقطة البدء لأكثر من ثلاثين عاما من العمل فى ميدان جديد . وكان سبب المحاولة الجديدة فى الاتجاه الجديد ، هو ضيقى بإساءة الفهم التام ، فى الأوساط « التقدمية » الإنجليزية ، لطابع الحركة النازية ، وهو ضيق قادنى إلى توجيه مذكرة إلى السير وليم بيفريدج مدير مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية فى ذلك الحين ، من خلال مقال فى مجلة « كونتمبوراری » لعام ١٩٣٨ ، ثم قمت بناء على طلب البروفيسور هارى . ج . جيديونس بجامعة شيكاغو بتكبيره لكى ينشر فى كتيباته عن السياسة العامة ، وأخيرًا ، وبعد إحجام قمت بالتوسع فيه ، عندما وجدت أن كل زملائى البريطانيين الأكثر كفاءة ، مشغولون بالمشكلات العاجلة لإدارة الحرب فقط وأعددته فى هذه الكراسة لصحيفة التايمز .

ورغم النجاح غير المتوقع كلية لهذا الكتاب ـ فى حالة الطبعة الأمريكية التى لم تكن موضع تفكير فى البداية ، وجاء هذا النجاح بشكل أكبر حتى من الطبعة البريطانية ـ فإننى ظللت وقتًا طويلاً لا أشعر فيه بسعادة تامة بشأنه . ومع أننى أعلنت بصراحة فى بداية الكتاب أنه سياسى ، فقد جعلنى أغلب زملائى من علماء الاجتماع أشعر بأننى استخدمت قدراتى فى الجانب الخطأ ، ولم أكن أنا نفسى مرتاحًا إلى احتمال أن أكون قد تجاوزت اختصاصى ، بالمضى أبعد من علم الاقتصاد الفنى . ولن أتحدث هنا عن ثورة الغضب التى أحدثها الكتاب فى أوساط معينة ـ أو عن الفرق العجيب بين استقباله فى بريطانيا واستقباله فى الولايات المتحدة إننى قلت فعلاً شيئًا منذ عشرين عامًا فى مقدمة الطبعة الأمريكية الشعبية . ولكى أشير فقط إلى طابع رد الفعل الواسع النطاق ، فإننى سوف أذكر فقط أن واحدًا من الفلاسفة المشهورين ، لن أذكر اسمه ، كتب إلى آخر يوبخه لأنه أشاد بهذا الكتاب ، « والذى لم يكن [هو] قد قرأه بطبيعة الحال ! » .

ولكن رغم أننى حاولت جاهدًا العودة إلى علم الاقتصاد الحقيقى ، فإننى لم أستطع أن أحرر نفسى من الإحساس بأن المشكلات التى كنت قد شرعت فيها دون تعمد ، كانت أكثر

تحديًا ، وأهم من تلك التى فى النظرية الاقتصادية ، وإن الكثير مما قلته فى تخطيطى الأول يحتاج إلى توضيح وإسهاب . وعندما كتبت الكتاب ، لم أكن قد حررت نفسى على الإطلاق إلى حد كاف من كل الأحكام المسبقة ، والخرافات التى تسيطر على الرأى العام ، بل وأقل من ذلك ما تعلمته عن تجنب كل حالات الخلط السائدة للمصطلحات والمفاهيم التى أصبحت مربكة للغاية منذ ذلك الحين . ومناقشة نتائج السياسات الاشتراكية ، التى يحاولها الكتاب بطبيعة الحال ، لا تتم بدون تقدير كاف لما تتطلبه إدارة مناسبة لنظام السوق ، وتستطيع تحقيقه . وهذه المشكلة الأخيرة هى التى كان العمل الذى قمت به ، فى الميدان منذ ذلك الحين ، مخصصا لها أساسًا . وكانت النتيجة الأولى لتلك الجهود لشرح طبيعة نظام من الحرية هى كتابًا جوهريًا يسمى « دستور الحرية » (١٩٦٠) ، وهو الكتاب الذى حاولت فيه أساسًا ، أن أعيد تقرير مذاهب النظام الليبرالى الكلاسيكى فى القرن التاسع عشر وجعلها أكثر تماسكا . وقد قادنى إدراك أن مثل هذه الإعادة يؤدى إلى ترك أسئلة هامة معينة بلا إجابة إلى بذل جهد آخر عندئذ لتقديم إجاباتى فى عمل من ثلاثة أجزاء عنوانه : « القانون والتشريع والحرية » والذى ظهر الجزء الأول منه فى ١٩٧٣ .

وأعتقد أننى ، فى العشرين عاما الأخيرة ، قد تعلمت الكثير بشأن المشكلات التى نوقشت فى هذا الكتاب ، رغم أننى لا أظن أننى أعدت قراءة الكتاب قط خلال ذلك الوقت . وبعد أن فعلت ذلك الآن ، من أجل هذه المقدمة ، فإننى لم أعد « أشعر بالحاجة إلى أى اعتذار ، ولكننى أشعر لأول مرة أننى فخور به ـ بل وليس أقل من ذلك ، بالبصيرة النافذة التى جعلتنى أهدى الكتاب إلى « الاشتراكيين من كل الأحزاب » ، والواقع ، أنه رغم أننى تعلمت خلال ذلك الكثير مما لم أكن أعرفه عندما كتبته ، فإننى الآن أدهش غالبا لمدى ما كنت قد رأيته فعلا فى بداية جهودى ، والذى أكده العمل فيما بعد . ورغم أن جهودى التالية سوف تكون ، كما أرجو ، أكثر مجازاة للخبير ، فإننى مستعد الآن دون تردد لكى أوصى بهذا الكتاب الأول ، للقارئ العام الذى يريد تقديمًا بسيطًا وغير تقنى ، لما أعتقد أنه لا يزال واحدة من أكثر المسائل المنذرة بالشر ، والتى سيكون علينا حلها .

وسوف يسأل القارئ ، على الأرجح ، عما إذا كان هذا يعنى أننى لا أزال مستعدًا للدفاع عن كل الاستنتاجات الأساسية لهذا الكتاب ، والرد على ذلك هو بالإيجاب على وجه الإجمال . وينبغى أن أضيف أن أهم شىء هو أنه خلال تلك الفترة ، تغيرت المصطلحات ، ولهذا السبب فإن ما أقوله فى هذا الكتاب قد يساء فهمه ، فقد كان النظام الاشتراكى فى الوقت الذى كتبته فيه ، يعنى دون لبس تأميم وسائل الإنتاج ، والتخطيط الاقتصادى المركزى

الذى يجعله ذلك ممكنًا وضروريًا . وبهذا المعنى ، فإن السويد ، مثلاً ، أقل تنظيماً اشتراكيًا بكثير من بريطانيا أو النمسا ، رغم أن السويد تعتبر بصفة عامة أكثر اشتراكية بكثير . ويرجع هذا إلى حقيقة أن النظام أصبح يعنى بصورة رئيسة إعادة التوزيع الشامل للدخول عن طريق فرض الضرائب ونظم دولة الرفاهية . وفى النوع الأخير من الاشتراكية ، فإن الآثار التى ناقشتها فى هذا الكتاب ، حدثت ببطء أكثر ، وبشكل غير مباشر ، وغير كامل ، وأعتقد أن النتيجة النهائية تتجه إلى أن تكون هى نفسها إلى حد كبير ، رغم أن العملية التى ستحدث بها ليست هى نفسها تمامًا ، مثل تلك التى تم وصفها فى هذا الكتاب .

وكثيرًا ما زعم البعض ، أننى زعمت أن أى تحرك فى هذا الاتجاه من الاشتراكية ، من المحتم أن يؤدى إلى نظام شمولى . ومع أن هذا الخطر موجود ، فإنه ليس ما يقوله الكتاب ، إن ما يحويه هو تحذير بأننا إذا لم نصحح مبادئ سياساتنا ، سوف تعقب ذلك عواقب كريهة للغاية لا يريدها أغلب الذين يدافعون عن تلك السياسات .

وإذا كان هناك شيء أعتقد الآن أننى كنت على خطأ فيه فى هذا الكتاب ، فإنه بصفة رئيسية ، أننى قللت من شأن أهمية التجربة الشيوعية فى روسيا ـ وهى غلطة ربما يمكن غفرانها حين نتذكر الظروف عندما كتبتها . لقد كانت روسيا حليفتنا فى زمن الحرب ـ وإننى لم أكن قد حررت نفسى كلية من كل خرافات نزعة التدخل الجارية ، وبالتالى فإننى سوف أظل أقدم تنازلات مختلفة ، أعتقد الآن أنه لم يكن هناك ما يبررها . ولم أكن بالتأكيد على وعى تام يومئذ عن مدى السوء الذى بلغته بعض الأمور فعلاً فى بعض النواحى ، فإننى على سبيل المثال أعتقد أن الأمر كان مسألة بلاغية عندما تساءلت عما إذا كان هتلر قد حصل على سلطاته غير المحدودة بطريقة دستورية ، وعمن سوف يفترض أن حكم القانون كان لا يزال سائدًا فى ألمانيا » ، فإذا بى أكتشف فيما بعد أن البروفيسورين هانز كليزين ، وهارولدج . لاسكى ، وغالبًا كثيرين آخرين من المحامين الاشتراكيين ، والعلماء السياسيين الذين تبعوا هؤلاء المؤلفين ذوى النفوذ ، قد تمسكوا بهذا بالضبط . وبوجه عام تماماً ، فإن دراسة أخرى للاتجاهات المعاصرة لفكر ونظم السلوك فى المجتمع ، قد زادت قلقى وانزعاجى . فقد زاد كل من تأثير الأفكار الاشتراكية ، والثقة الساذجة بالنيات الحسنة لمن يمتلك سلطة شمولية زيادة ملحوظة منذ وضعت هذا الكتاب .

وقد ساءنى ، لفترة طويلة ، أن أكون معروفا إلى حد بعيد بما أعتبره كتيبًا لفترة ما ، بدلاً مما أن أعرف بواسطة كتبى العلمية الدقيقة . وبعد إعادة فحص ما كتبته يومئذ فى ضوء

دراسة إضافية لمدة حوالى ثلاثين عامًا للمشكلات التى أثيرت فى ذلك الحين ، فإننى لن أعود إلى عمل ذلك . ورغم أن الكتاب ربما كان يحوى الكثير مما لم يكن فى استطاعتى . عندما كتبته ـ أن أثبته ، فقد كان الأمر يتطلب جهدًا حقيقيًا للعثور على الحقيقة ، التى أعتقد أنها أنتجت بصائر نافذة سوف تساعد حتى أولئك الذين لا يتفقون معى ، على تفادى أخطاء خطيرة .

ف . أ. هايك

تقديم

قليل من الاكتشافات يكون أكثر إثارة من تلك التى تكشف أصالة الأفكار .

لورد آكتون

تختلف الأحداث المعاصرة عن التاريخ ، فى أننا لا نعرف النتائج التى ستسفر عنها . وبالنظر إلى الوراء ، نستطيع أن نقيّم مغزى الأحداث التى وقعت فى الماضى ، ونتتبع آثار العواقب التى جلبتها فى أعقابها . ولكن بينما يمضى التاريخ فى مساره ، فإنه لا يكون تاريخًا بالنسبة لنا . إنه يقودنا إلى أرض مجهولة ، ولكن نادرًا ما يمكننا أن نحصل على لمحة عما يكمن أمامنا . وسيكون الأمر مختلفًا ، لو أننا أعطينا فرصة لكى نعيش مرة ثانية ، خلال نفس الأحداث ، بكل المعرفة عما كنا قد شاهدناه من قبل . . . فكم سوف تبدو لنا الأمور مختلفة وكم سوف تبدو أهمية التغييرات ، المثيرة للقلق غالبًا ، والتى لا نكاد نلاحظها الآن ! إنه من حسن الحظ ، على الأرجح ، أن الإنسان لا يستطيع قط أن تكون له هذه التجربة ، ولا يعرف أية قوانين يجب أن يطيعها التاريخ .

غير أنه رغم أن التاريخ لا يعيد نفسه تمامًا قط ، ولأنه ليس هناك أى تطور محتوم ، فإننا يجب أن نتعلم بقدر ما من الماضى ، لتجنب تكرار نفس العملية . ولا يحتاج المرء لأن يكون نبيًا لكى يكون على وعى بالأخطار الوشيكة الوقوع ؛ إذ إن تجميعًا ، يحدث مصادفة للتجربة والمصلحة كثيرًا ما يكشف أحداثًا لشخص واحد تحت مظاهر لم يرها بعد غير قلائل .

والصفحات التالية ، هى نتاج خبرة قريبة قدر الإمكان ، من العيش مرتين خلال الفترة نفسها ـ أو على الأقل مرتين من مراقبة تطور مماثل للغاية للأفكار . وفى حين أن هذه تجربة لا يحتمل أن يكتسبها المرء فى دولة واحدة ، فإنها يمكن فى ظروف معينة أن تكتسب بالعيش لفترات طويلة تباعًا ، فى دول مختلفة . ورغم أن التأثيرات ، التى يتعرض لها اتجاه الفكر فى أغلب الدول المتحضرة ، متشابهة إلى حد كبير ، فإنها لا تعمل بالضرورة فى نفس الوقت ، أو بنفس السرعة . وهكذا فإنه بالانتقال من دولة إلى أخرى ، فإن المرء قد يرى أحيانًا مرتين أطوارًا

متشابهة من التطور الثقافى . وتصبح الحواس عندئذ حادة بصفة خاصة . فعندما يسمع المرء للمرة الثانية ، آراء تم الإعراب عنها ، أو إجراءات يدافع عنها ، يكون المرء قد التقى بها منذ عشرين أو خمسة وعشرين عامًا ، فإنها تتخذ معنى جديدًا باعتبارها أعراض اتجاه محدد . وهى توحى ، إن لم يكن بالضرورة ، فعلى الأقل باحتمال أن هذه التطورات سوف تتخذ مسارًا مماثلاً .

ومن الضرورى الآن ، أن نقرر الحقيقة غير المستساغة ، بأن ألمانيا هى التى نحن فى بعض الخطر من تكرار مصيرها . وصحيح أن الخطر ليس مباشرًا ، وأن الأحوال فى إنجلترا والولايات المتحدة لا تزال بعيدة للغاية عن تلك التى شوهدت فى ألمانيا فى السنوات الأخيرة ، بحيث تجعل من الصعب الاعتقاد بأننا نتحرك فى نفس الاتجاه . غير أنه رغم أن الطريق طويل ، فإنه طريق سوف يصبح التراجع عنه ، إذا تقدم فيه المرء أكثر صعوبة . وإذا كنا نحن الذين نصنع مصيرنا على المدى الطويل ، فإننا على المدى القصير نكون أسرى الأفكار التى خلقناها . ولن نستطيع أن نأمل فى تجنب الخطر إلا إذا عرفناه فى الوقت المناسب .

وليست ألمانيا الهتلرية أو ألمانيا الحرب الحالية ، هى التى تحمل إنجلترا أو الولايات المتحدة حتى الآن أى تشابه معها ، ولكن دارسى الأفكار الراهنة ، لا يمكن أن يفشلوا فى رؤية أن هناك أكثر من تماثل سطحى ، بين اتجاه الفكر فى ألمانيا خلال وبعد الحرب الأخيرة ، وتيار الأفكار الحالى فى الدول الديموقراطية . فهناك بالتأكيد ، فى تلك الدول الآن ، نفس الإصرار على أن تنظيم الدولة الذى تحققه لأغراض الدفاع ، سوف يحتفظ به لأغراض الخلق . وهناك نفس الازدراء للنزعة الليبرالية فى القرن التاسع عشر ، ونفس « النزعة الواقعية » الزائفة ، بل والصاخبة ونفس القبول القدرى « للاتجاهات التى لا مفر منها » . وتسعة على الأقل من كل عشرة من الدروس ، التى يتوق أعلى دعاة الإصلاح لدينا صوتًا ، إلى أننا يجب أن نتعلمها من تلك الحرب ، هى بالضبط الدروس التى تعلمها الألمان من الحرب الأخيرة التى فعلت الكثير لإنتاج النظام النازى . وستكون لدينا الفرصة ، فى خلال هذا الكتاب ، لكى نظهر أن عددًا كبيرًا من نقاط أخرى ، كان يبدو ، فى فترة من خمسة عشر إلى خمسة وعشرين عامًا ، أننا نتبع خلالها المثل الألمانى . ورغم أنه لا حاجة للمرء بمن يذكره ، فإنه لم تمض سنوات عديدة جدًا ، منذ أن كانت السياسة الاشتراكية لهذا البلد ، يعتبرها التقدميون بوجه عام مثلاً يجب أن يحتذى ، مثلما كانت السويد ، فى سنوات أكثر حداثة ، الدولة النموذج التى كانت تتجه إليها عيون التقدميين . وكل الذين تمضى ذاكرتهم إلى الوراء أبعد من ذلك ، يعرفون المدى العميق الذى كان الفكر الألمانى والممارسة الألمانية قد أثرا به ، لمدة جيل على الأقل قبل الحرب الأخيرة ، على الأفكار والسياسة فى إنجلترا ، وفى الولايات المتحدة إلى حد ما .

وقد أنفق المؤلف حوالى نصف حياته ، بعد البلوغ ، فى وطنه النمسا ، على صلة وثيقة بالحياة الثقافية الألمانية ، والنصف الثانى فى الولايات المتحدة وإنجلترا . وأصبح فى الفترة الأخيرة مقتنعًا ، بصورة متزايدة ، بأن بعض القوى التى دمرت الحرية فى ألمانيا على الأقل تعمل أيضًا هنا ، وأن طابع ومصدر هذا الخطر هما ، إذا كان ذلك ممكنا ، أقل فهما مما كان فى ألمانيا . والمأساة الأشد خطورة ، والتى لم تشاهد بعد ، أن أناسًا ذوى نيات حسنة ـ أناسًا كانوا موضع إعجاب ، ويعتبرون نماذج فى الدول الديموقراطية ـ هم الذين قاموا إلى حد كبير بتمهيد الطريق للقوى التى ترمز الآن لكل شيء يمقتونه ، إن لم يكونوا قد خلقوا هذا الطريق فعلاً . . غير أن فرصتنا لتفادى مصير مماثل ، تتوقف على مواجهتنا للخطر ، وأن نكون مستعدين لإعادة النظر ، حتى فى أكثر آمالنا وطموحاتنا إعزازًا ، إذا ثبت أنها هى مصدر الخطر . وهناك علامات قليلة أخرى على أن لدينا الشجاعة العقلية لكى نعترف لأنفسنا بأننا ربما كنا على خطأ . إن قلائل على استعداد للاعتراف بأن ظهور الفاشية والنازية لم يكن رد فعل ضد الاتجاهات الاشتراكية للفترة السابقة ، بل نتيجة ضرورية ـ لتلك الاتجاهات . إنها حقيقة لم يكن أغلب الناس مستعدين لرؤيتها ، حتى عندما عرفت ، على نطاق واسع ، وجوه الشبه لكثير من السمات البغيضة للنظم الداخلية فى روسيا الشيوعية وألمانيا الاشتراكية الوطنية . وكانت نتيجة ذلك ، أن كثيرين ممن يظنون أنفسهم أعلى شأنا ، إلى حد بعيد ، من الانحرافات النازية ، ويكرهون بصدق كل مظاهرها ، يعملون فى نفس الوقت من أجل مثل عليا ، سوف يؤدى تحقيقها رأسًا إلى الطغيان البغيض .

وكل التماثلات بين التطورات فى دول مختلفة خادعة بطبيعة الحال ، ولكننى لا أقيم حجتى أساسا على مثل هذه التماثلات ، كما أننى لا أزعم أن هذه التطورات حتمية ، ولو أنها كانت كذلك لما كانت أية فائدة من هذه الكتابة ، فمن الممكن منعها إذا أدرك الناس ، فى الوقت المناسب ، إلى أين يمكن أن تؤدى جهودهم . ولكن ، حتى وقت قريب ، لم يكن هناك أمل كبير فى أن أية محاولة لجعلهم يرون الخطر ستكون ناجحة . ومع ذلك فإنه يبدو وكأن الوقت قد حان الآن لمناقشة أكمل للقضية بأسرها ، إذ إن المشكلة ليست الآن معترفا بها على نطاق واسع فحسب ، بل إن هناك أيضًا أسبابًا خاصة فى هذا المنعطف ، تجعل من المحتم أننا يجب أن نواجه القضايا وجها لوجه .

وسوف يقال على الأرجح إن هذا ليس هو الوقت الذى نثير فيه قضية تصطدم فيها الآراء بحدة . ولكن النظام الاشتراكى الذى نناقشه ليس مسألة حزب ، والمسائل التى نناقشها ليس لها صلة كبيرة بالمسائل المختلف عليها بين أحزاب سياسية . ولن يؤثر على مشكلتنا أن بعض

المجموعات قد تريد اشتراكية مما يريده آخرون ، وأن البعض يريد نظامًا اشتراكيا أساسًا لمصلحة مجموعة واحدة ، ويريد آخرون أن يكون لمجموعة أخرى . والنقطة الهامة ، هى أننا إذا أخذنا الأشخاص الذين تؤثر آراؤهم على التطورات ، فإنهم الآن فى النظم الديموقراطية وكلهم اشتراكيون بقدر ما . وإذا لم يكن من الرائج حاليا التأكيد بأننا « جميعا اشتراكيون الآن» ، فإن هذا فقط لأن الحقيقة واضحة للغاية . ونادرًا ما يشك أحد فى أننا يجب أن نستمر فى التحرك نحو النظام الاشتراكى ، ويحاول أغلب الأشخاص فقط أن يجعلوا هذه الحركة تنحرف لمصلحة طبقة أو مجموعة معينة .

ونظرًا لأن الجميع تقريبًا يريدونها ، فإننا نتحرك فى هذا الاتجاه . وليست هناك أية حقائق موضوعية تجعل ذلك أمرًا حتميًا . وسيكون علينا أن نقول شيئًا عن الحتمية المزعومة «للتخطيط » فيما بعد . والمسألة الأساسية هى إلى أين سوف تقودنا هذه الحركة ؟ أليس من المحتمل ، أن الأشخاص الذين تمنحها اقتناعاتهم الآن قوة دافعة لا تقاوم ، بدءوا فى رؤية ما أدركه قلائل فقط حتى الآن ، يتراجعون فى هلع ، مع التخلى عن المطلب الذى كان يشغل أناسا كثيرين من ذوى النيات الحسنة لمدة نصف قرن ؟ أما إلى أين سوف تقودنا هذه المعتقدات الشائعة لجيلنا ، فإنها ليست مشكلة حزب واحد ، بل هى تخص كل واحد منا وهى مشكلة على أكبر قدر من الأهمية ، فهل هناك مأساة أكبر يمكن تخيلها من أننا فى سعينا الواعى لتشكيل مستقبلنا وفقا للمثل العليا الرفيعة ، فإننا سوف ننتج ، دون أن ندرى فى الواقع ، الشىء المضاد بالذات لما كنا نسعى إليه ؟

بل إن هناك سببًا أكبر من السبب الذى يدعونا فى هذا الوقت إلى أن نسعى جديا لفهم القوى التى خلقت الاشتراكية الوطنية : إذ إن هذا سوف يمكننا من فهم عدونا والقضية التى هى موضع الخلاف بيننا . ولا يمكن إنكار أنه ليس هناك معرفة كبيرة حتى الآن بالمثل العليا الإيجابية التى نناضل من أجلها . فنحن نعرف أننا نناضل من أجل الحرية ، لكى نشكل الحياة وفقًا لأفكارنا الخاصة ، وهذا شىء كبير ، ولكنه ليس كافيا . فهو غير كاف لكى يمنحنا المعتقدات الراسخة حتى نحتاج إليها لمقاومة عدو يستخدم الدعاية كواحدة من أسلحته الأساسية ، لا فى شكلها الأكثر صخبًا فحسب ، بل وأيضًا فى أكثر الأشكال مراوغة . ولا يزال الأمر غير كاف بشكل أكثر ، عندما يكون علينا أن نقاوم هذه الدعاية بين الشعوب فى الدول التى تحت سيطرته وأماكن أخرى ، حيث لن يختفى تأثير الدعاية مع هزيمة دول المحور. وهى ليست كافية إذا كان علينا أن نظهر للآخرين أن ما نناضل من أجله يستحق مساندتهم . وليست كافية لإرشادنا لبناء عالم جديد آمن من الأخطار التى استسلم لها العالم القديم .

إنها حقيقة تثير الأسى : أن النظم الديموقراطية فى تعاملاتها مع الدكتاتورين قبل الحرب وليس أقل ذلك فى محاولاتهم للدعاية ، وفى مناقشة أهدافهم من الحرب ، قد أظهروا عدم أمان داخلى ، وعدم تيقن من الهدف ، الذى لا يمكن شرحه إلا بالخلط بين مثلهم العليا ، وطبيعة الاختلافات التى تفصلهم عن العدو . وقد ضللونا إلى هذا الحد ، لأننا رفضنا أن نصدق أن العدو كان مخلصا فى اعتناقه لبعض المعتقدات ، التى نشارك فيها ، لأننا كنا نؤمن بصدق بعض مطالبه الأخرى . ألم تخدع بعض أحزاب اليسار ، واليمين أيضًا ، بالاعتقاد بأنه الحزب الاشتراكى الوطنى كان فى خدمة الرأسماليين ، ويعارض كل أشكال النظام الاشتراكى ؟ وكم من أشكال نظام هتلر ، كانت هناك توصية لنا بمحاكاتها من أكثر الأوساط غير المتوقعة دون أن ندرك أنهم جزء لا يتجزأ من هذا النظام ، ولا يتفق مع المجتمع الحر الذى نأمل فى الحفاظ عليه ؟ إن عدد الأخطاء الخطيرة ، التى صنعناها قبل وخلال نشوب الحرب ، لأننا لا نفهم الخصم الذى نواجهه ، يثير الهلع ، ويكاد يبدو وكأننا لم نكن نريد فهم التطور الذى أنتج النظام الشمولى ، لأن مثل هذا الفهم قد يقضى على بعض أكثر أوهامنا إعزازًا ، والتى نصر على التعلق بها .

إننا لن ننجح قط فى تعاملاتنا مع الألمان ، إلى أن نفهم طابع ونمو الأفكار التى تحكمهم الآن . إن النظرية التى تطرح مرة أخرى ، بأن الألمان فى حد ذاتهم أشرار بالفطرة ، لا يمكن الدفاع عنها ، وليست جديرة بالتصديق تمامًا بالنسبة لأولئك الذين يعتنقونها ، فهى تحط من شأن السلسلة الطويلة من المفكرين الأنجلو ـ سكسونيين الذين كانوا يقومون خلال المائة عام الماضية بسرور بما هو أفضل ، وليس ما كان الأفضل فى الفكر الألمانى فقط ، وتتجاهل حقيقة أنه عندما كان جون ستيوارت ميل يكتب مقاله العظيم ، منذ ثمانين عامًا ، « حول الحرية » فإنه كان يجد إلهامه فى اثنين من الألمان أكثر مما يجده فى أى أناس آخرين ، وهما جيته ، وفيلهلم فون هميولت[1] . كما أنهم يتناسون حقيقة أن اثنين من أكثر أسلاف الاشتراكية الوطنية ثقافة وتأثيرًا ، وهما توماس كارليل ، وهيوستون ستيوارت ، كان أحدهما سكوتلنديا والثانى إنجليزيا . وهذا الرأى ، فى أكثر أشكاله الفجة ، يلحق العار بأولئك الذين يتبنون بتمسكهم الدائم به أسوأ صور النظريات العنصرية الألمانية .

وليست المشكلة هى : لماذا يكون الألمان فى حد ذواتهم « أشرارًا » ؟ وقد لا يكونون فى ذلك

---

(١) حيث إن بعض الأشخاص قد يعتقدون أن هذا القول مبالغ فيه ، فقد تكون شهادة لورد مورلى جديرة بالاستشهاد بها ، إذ إنه يتحدث فى « مذكراته » عن « النقطة المعترف بها ، وهى أن الحجة الأساسية فى مقال « حول الحرية » ليست من ابتداعه ، ولكنها جاءت من ألمانيا »

أكثر من غيرهم من الشعوب الأخرى على الأرجح ، ولكنها من أجل تحديد الظروف التى جعلت من الممكن النمو التدريجي والانتصار النهائى لمجموعة من الأفكار خلال السبعين عاما الأخيرة ، ولماذا دفع هذا الانتصار فى النهاية أكثر العناصر بينهم شرورا إلى القمة . وذلك، علاوة على أن مجرد كراهية كل ما هو ألمانى ، بدلا من الأفكار المعينة التى تسيطر على الألمان الآن ، أمر خطير للغاية ، لأنه يحجب عن الذين ينغمسون فيه رؤية الخطر الحقيقى . وسيكون هناك خوف من أن يكون هذا الموقف فى كثير من الأحيان مجرد نوع من الهروب يحدثه عدم استعداد للاعتراف باتجاهات ليست مقصورة على الألمان ، والنفور من إعادة البحث ، وإذا دعت الضرورة إلى نبذ معتقدات نقلناها عن الألمان ، والتى لا تزال تخدعنا مثلما فعلت مع الألمان ، وهو أمر مزدوج الخطورة ، لأن الزعم بأن الشر صفة مميزة للألمان أنتجت النظام النازى ، يحتمل أن يصبح ذريعة لكى تفرض علينا نظم السلوك ذاتها التى أنتجت هذه الشرور .

ويختلف تفسير التطورات فى ألمانيا وإيطاليا ، الذى سيقدم فى هذا الكتاب ، تماما عما قدمه أغلب المراقبين الأجانب ، وأغلبية الذين أبعدوا عن الدولتين . أما إذا كان هذا التفسير صحيحًا ، فإنه سوف يشرح أيضًا لماذا يكاد يكون من المستحيل ، بالنسبة لأى شخص مثل أغلب المبعدين والمراسلين الأجانب للصحف الإنجليزية والأمريكية ممن يعتنقون الآراء الاشتراكية السائدة الآن ، أن يرى تلك الأحداث فى منظورها الصحيح .

إن الرأى السطحى والمضلل ، الذى يرى فى النظام الاشتراكى الوطنى مجرد رد فعل ، دعم أولئك الذين كانت امتيازاتهم أو مصالحهم مهددة بعد مقدم الاشتراكية ، وقد أيده بطبيعة الحال كل الذين ، رغم أنهم كانوا فى وقت ما نشيطين فى نقل الأفكار التى أدت إلى النظام الاشتراكى الوطنى ، توقفوا عند نقطة ما من هذا التطور ، واضطروا بسبب الخلاف الذى أحدثه ذلك مع النازيين ، إلى ترك بلادهم . ولكن حقيقة أنهم كانوا ، من حيث العدد المعارضة الوحيدة ذات الشأن للنازيين ، لا تعنى أكثر من أن كل الألمان فى المعنى الأوسع أصبحوا اشتراكيين بصورة عملية ، وأن النظام الليبرالى ، بالمعنى القديم ، قد تم إبعاده . بواسطة الاشتراكية ، وكما نأمل أن نوضح ، فإن الصراع القائم بين « اليمين » و « اليسار » الاشتراكى الوطنى فى ألمانيا ، هو من نوع الصراع الذى سوف يظهر دائمًا بين الشراذم الاشتراكية المتنافسة . غير أنه إذا كان هذا التفسير صحيحًا ، فإنه يعنى أن الكثيرين من هؤلاء اللاجئين الاشتراكيين ، فى تمسكهم بمعتقداتهم ، هم الآن ، حتى مع أفضل إدارة فى العالم يساعدون فى قيادة دولتهم المتبناة إلى الطريق الذى كانت ألمانيا قد مضت فيه .

إننى أعرف ، أن كثيرين من أصدقائى الأنجلو ـ سكسونيين ، قد صدموا أحيانًا بالآراء شبه الفاشية التى يسمعونها أحيانًا حين يعبر عنها اللاجئون الألمان ، الذين لا يمكن التشكيك فى اقتناعاتهم الاشتراكية الحقيقية . ولكن ، فى حين أن هؤلاء المراقبين قد نسبوا ذلك إلى كون الآخرين ألمانًا ، فإن التفسير الصحيح ، هو أنهم كانوا اشتراكيين ، نقلتهم تجربتهم مراحل عديدة وراء تلك التى لم يتوصل إليها بعد الاشتراكيون فى إنجلترا وأمريكا . وصحيح ، بطبيعة الحال أن الاشتراكيين الألمان قد وجدوا مساندة كثيرة فى بلدهم ، من صور معينة من التقاليد البروسية . وهذه القرابة بين النظام البروسى والنظام الاشتراكى ، والذى يمحده كل البائسين فى ألمانيا ، يقدم تأييدًا إضافيًا لجدلنا الأساسى (٢) . غير أنه سيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الألمانى على وجه الخصوص وليس العنصر الاشتراكى ، هو الذى أنتج النظام الشمولى . لقد كان انتشار الآراء الاشتراكية ـ وليس النظام البروسى ـ الذى كانت تشترك فيه ألمانيا مع إيطاليا وروسيا ـ كما أنه من الجماهير ، وليس من الطبقات المنغمسة فى التقاليد البروسية وينالون الحظوة بواسطتها ، ظهر النظام الاشتراكى الوطنى .

---

(٢) إن وجود قرابة معينة ، بين النظام الاشتراكى وتنظيم الدولة البروسية ، التى نظمت عمدًا من القمة بصورة ليست فى أية دولة أخرى ، أمر لا يمكن إنكاره ، وكان قد تم تنظيمه بحرية فعلا بواسطة الاشتراكيين الفرنسيين الأوائل . وقبل أن يوحى المثل الأعلى لإدارة الدولة بأكملها على نفس المبادئ باعتبارها مصنعًا واحدًا للنظام الاشتراكى فى القرن التاسع عشر لوقت طويل ، كان الشاعر البروسى نوفاليس قد أعرب عن أسفة فعلا « لأنه ليست هناك دولة أخرى أديرت مثل المصنع بمثل ما حدث فى بروسيا ، منذ وفاة فردريك وليم » (قارن ـ نوفاليس [فردريتش فون هاردنبرج] « الإيمان والحب أو الملك والملكة » : [١٧٩٨] .



١

الطـريـق المهـجـور

لقد فشـل برنامج لا تقوم نظريته الأسـاسية على نظام المشروعات الخاصة للربح فى هذا الجيل ، ولكنه لم يجرب بعد .

ف . د . روزفلت

عندما تتخذ مسيرة الحضارة منعطفًا نجد أنفسنا قيه ، بدلا من التقدم المستمر الذى أصبحنا نتوقعه مهددين بشرور ترتبط لدينا بعصور سابقة من الهمجية ، فإننا بطبيعة الحال نلوم أى شىء عدا أنفسنا . . . ألم نجاهد جميعا وفقا لأفضل مبادئنا ، وكانت أذهاننا تعمل دون توقف لجعل هذا العالم أفضل مما هو ؟ ألم توجه كل جهودنا وآمالنا نحو حرية وعدالة ورخاء أكبر ؟ فإذا كانت النتيجة تختلف إلى هذا الحد عن أهدافنا ـ وإذا كانت العبودية والبؤس يحدقان فى وجوهنا بدلا من الحرية والرخاء ـ ألا يكون واضحًا أن قوى شريرة لابد أن تكون قد أحبطت مقاصدنا ، وأننا ضحايا قوة شريرة ما ، لابد أن نقهرها قبل أن نتمكن من استئناف الطريق إلى أشياء أفضل ؟ ومهما بلغ اختلافنا عندما نسمى الجانى ـ سواء كان الرأسمالى الكريه أو الروح الشريرة لأمة معينة ، أو غباء زعمائنا ، أو نظامًا اجتماعيًا لم يتسن الإطاحة به بعد تمامًا رغم كفاحنا ضده لمدة نصف قرن ـ فإننا جميعًا ، أو على الأقل كنا حتى وقت قريب ، على ثقة من شىء واحد : أن الأفكار الرئيسة ، التى أصبحت خلال الجيل الأخير عامة بالنسبة لأغلب الأشخاص ذوى النيات الطيبة ، وحددت التغييرات الكبرى فى حياتنا الاجتماعية ، لا يمكن أن تكون خاطئة . . إننا على استعداد لقبول أى تفسير تقريبًا للأزمة الحالية لحضارتنا ، عدا تفسير واحد : وهو أن الحالة الحاضرة للعالم قد تكون نتيجة خطأ حقيقى من جانبنا ، وأن متابعة بعض من أكثر مثلنا العليا إعزازًا قد أنتجت بوضوح نتائج تختلف كلية عن تلك التى كنا نتوقعها .

وبينما كانت كل طاقاتنا موجهة للوصول بهذه الحرب إلى خاتمة منتصرة ، فإنه من الصعب أحيانًا أن نتذكر أنه حتى قبل الحرب ، فإن القيم التى نقاتل من أجلها الآن كانت مهددة هنا ودمرت فى كل مكان آخر . ورغم أن المثل العليا المختلفة فى الوقت الحالى تمثلها دول معادية تكافح من أجل وجودها ، فإننا يجب ألا ننسى أن هذا النزاع قد نشأ عن صراع الأفكار داخل ما كان ، منذ وقت غير بعيد ، حضارات أوربية مشتركة ، وأن الاتجاهات التى بلغت ذروتها فى خلق نظم شمولية ، لم تكن مقصورة على الدول التى خضعت لها . ومع أن المهمة الأولى الآن يجب أن تكون كسب الحرب ، إذ إن كسبها سوف يكسبنا مجرد فرصة أخرى لمواجهة المشكلات الأساسية ، وأن نجد طريقنا لتجنب المصير الذى لحق بحضارات ذات طبيعة واحدة .

ومن الصعب الآن إلى حد ما أن نفكر فى ألمانيا وإيطاليا ، أو فى روسا ، لا باعتبارها عوالم مختلفة ، بل كمنتجات لظهور فكر شاركنا فيه . وعلى الأقل فيما يتعلق بأعدائنا ، فإنه من الأسهل والأكثر راحة أن نعتقد أنهم مختلفون عنا كلية ، وأن ما حدث هناك لا يمكن أن يحدث هنا . ومع ذلك فإن تاريخ هذه الدول ، فى السنوات التى سبقت ظهور النظام الشمولى ، يظهر سمات قليلة لم تكن مألوفة لنا . والنزاع الخارجى هو نتيجة تحول للفكر الأوربى . تحرك فيه الآخرون أسرع كثيرًا بحيث جعلها فى نزاع يتعذر التوفيق بينه وبين أفكارنا ولكنه لم يتركنا بلا تأثير .

وإذا كان تغيير فى الأفكار وقوة الإرادة البشرية قد جعلا العالم كما هو الآن ، ورغم أن الناس لم يتوقعوا النتائج ، وأنه ليس هناك تغيير تلقائى يجبرنا بالتالى على تعديل فكرنا ، فإن ذلك ربما كان من العسير بصفة خاصة على الأمم الأنجلو سكسونية أن تراه ، ذلك لأنهم فى هذا التطور - من حسن حظهم - تقاعسوا وراء أغلب الشعوب الأوربية . إننا مازلنا نفكر فى المثل العليا التى توجهنا ، وووجهتنا فى الجيل الماضى ، إذ إن المثل العليا لا تتحقق إلا فى المستقبل ونحن لا ندرك إلى أى مدى فى الخمسة والعشرين عاما الماضية حولت لا العالم فحسب ، بل وبلادنا أيضًا . ونحن لانزال نعتقد أننا حتى وقت قريب تمامًا ، كنا نحكم بما كان يسمى بشكل مبهم أفكار القرن التاسع عشر ، أو مبادئ السوق الحرة . وبالمقارنة مع بعض الدول أو من وجهة نظر أولئك الذين يتعجلون التغيير ، قد يكون هناك بعض التبرير لمثل هذا الاعتقاد ولكن إنجلترا وأمريكا ، حتى عام ١٩٣١ ، تابعتا ببطء فقط الطريق الذى كان آخرون قد قادوه ، وحتى فى ذلك الحين ، كانوا قد تحركوا بعيدًا إلى حد أن أولئك

الذين ترجع ذاكرتهم إلى السنوات التى سبقت الحرب الأخيرة هم وحدهم الذين يعرفون كيف كان يبدو العالم الليبرالى (١) .

غير أن النقطة الحاسمة التى لا يزال شعبنا غير مدرك لها إلا قليلاً ، ليست حجم التغييرات التى حدثت خلال الجيل الماضى فحسب ، بل وحقيقة أنها تعنى تغييرًا تامًا فى توجيه تطور أفكارنا ونظامنا الاجتماعى . فمنذ خمسة وعشرين عاما على الأقل ، قبل أن يصبح طيف النظام الشمولى تهديدًا حقيقيًا ، كنا نتحرك بصورة تدريجية ، بعيدًا عن الأفكار الأساسية التى بنيت عليها الحضارة الغربية . وإذا كان هذا التحرك الذى دخلناه بمثل هذه الآمال والطموحات ، قد وضعنا وجها لوجه مع الفظائع الشمولية ، فقد أصبح صدمة عميقة لهذا الجيل الذى لا يزال يرفض الربط بين الحقيقتين . غير أن هذا التطور إنما يؤكد فقط تحذيرات مؤسسى الفلسفة الليبرالية ، التى لا نزال نؤمن بها . لقد تخلينا تدريجيًا عن تلك الحرية فى الشئون الاقتصادية التى لم تكن الحرية الشخصية والسياسية لتوجد بدونها قط فى الماضى . ورغم أننا تلقينا تحذيرًا من بعض أكبر المفكرين السياسيين فى القرن التاسع عشر من دى توكيفيل ، ولورد آكتون ، من أن الاشتراكية تعنى العبودية ، فإننا تحركنا بصورة مطردة فى اتجاه الاشتراكية . وبعد أن شهدنا الآن شكلاً جديدًا من العبودية يبرز أمام عيوننا ، فقد نسينا تمامًا التحذير ، حتى أنه نادرًا ما يخطر لنا أن الشيئين قد يكونان مرتبطين (٢).

ويتضح مدى حدة الانفصال ، لا مع الماضى فحسب ، بل وأيضًا مع تطور الحضارة الغربية بأسرها والاتجاه الحديث نحو الاشتراكية ، إذا أمعنا الفكر ، لا إزاء خلفية القرن التاسع عشر فقط ، بل أيضًا فى منظور تاريخى أطول . ونحن نتخلى بسرعة ، لا عن آراء كوبون

---

(١) حتى فى ذلك العام ، استطاع تقرير مكميلان أن يتحدث فعلاً عن « تغيير نظرة الحكومة فى هذه البلاد فى العصور الحديثة ، وانشغالها المتنامى ، بغض النظر عن الحزب ، بإدارة ما يشبه الشعب » وأضاف « إن البرلمان يجد نفسه مشتركا بشكل متزايد فى التشريع الذى يستهدف تنظيم الشئون اليومية للجماعة والذى يتدخل الآن فى مسائل كان المعتقد من قبل أنها خارج نطاقه كلية » ، وكان من الممكن أن يقال قبل ذلك . وفيما بعد فى نفس العام ، اتخذت بريطانيا فى النهاية خطوة متهورة ، وفى الفترة القصيرة للسنوات المخزية ١٩٣١ ـ ٣٩ حولت نظامها الاقتصادى بصورة يتعذر التعرف عليها .

(٢) بل إن هناك تحذيرات أكثر حداثة ، ثبت أنها صحيحة بشكل مروع ، نسيت تمامًا تقريبا . ولم يمض بعد ثلاثون عاما منذ أن شرح هيلارى بيلوك فى كتاب له المزيد عما حدث منذ ذلك الحين فى ألمانيا ، وتحدث عن ذلك أكثر مما جاء فى أغلب الأعمال التى كتبت بعد ذلك الحدث ، وقال « إن تأثير المذهب الاشتراكى على المجتمع الرأسمالى هو إنتاج شىء يختلف تمامًا عما يدركه أى من الاثنين اللذين أنتجاه « الدولة المستعبدة » (١٩١٣ ـ الطبعة الثالثة ١٩٢٧ ، ص ١٤) .

وبرايت ، وآدم سميث وهيوم ، أو حتى لوك ، وملتون فحسب ؛ بل وأيضًا عن السمة البارزة للحضارة الغربية ، كما تمت من الأسس التى وضعتها المسيحية ، واليونانيون والرومان ، وليس من مجرد المذهب الليبرالى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بل من المذهب الفردى الأساسى الذى ورثناه عن إيراسموس ومونتانى ، ومن شيشرون وتاسيتس ، وبركليس وثاسيدديس ، والذى أخذ يهجر تدريجيًا .

والزعيم النازى الذى وصف الثورة الاشتراكية الوطنية بأنها بعث مضاد ، كان يتحدث بصدق أكثر مما كان يعرف على الأرجح ، فقد كانت خطوة حاسمة فى تدمير تلك الحضارة التى بناها الإنسان الحديث من عصر النهضة ، والتى كانت حضارة فردية فى المقام الأول .

وقد أصبح المذهب الفردى اليوم اسما كريها ، وارتبط هذا الاصطلاح بالغرور والأنانية ولكن النزعة الفردية التى نتحدث عنها ، على عكس الاشتراكية ، وكل أشكال المذهب الجماعى الأخرى لا صلة لها بالضرورة بهذه الأشكال . وسوف نتمكن من خلال هذا الكتاب من إيضاح التناقض فقط بين المبدأين المتعارضين . ولكن السمات الجوهرية لهذا المذهب الفردى، الذى ظهر لأول مرة بصورة كاملة خلال عصر النهضة ، من عناصر كفلها الدين المسيحى والفلسفة الكلاسيكية القديمة ، وأخذ ينمو منذ ذلك الحين ، وينتشر إلى ما نعرفه باسم الحضارة الغربية ،هى احترام الإنسان الفرد باعتباره إنسانًا ، أى الاعتراف بآرائه وأذواقه باعتباره أكثر امتيازًا فى مجاله ، مهما قد يكون مقيدًا فى نطاق ضيق . والاعتقاد بأنه من المرغوب فيه أنه ينبغى أن يكتسب الناس مواهبهم وميولهم الفردية . وقد أصبحت « الحرية » و«الاختيار» الآن كلمتين مستهلكتين من الاستخدام وإساءة الاستخدام ، حتى أن المرء لابد أن يتردد فى استخدامها للتعبير عن المثل العليا التى كانتا تمثلانها خلال تلك الفترة . وربما كانت كلمة «التسامح » هى الكلمة الوحيدة التى لا تزال تحتفظ بالمعنى الكامل للمبدأ الذى كان خلال تلك الفترة كلها فى صعود ، والذى أخذ فى العصر الحديث فقط يضمحل مرة أخرى ، لكى يختفى تمامًا مع ظهور الدولة الشمولية .

إن التحول التدريجى لنظام تسلسل هرمى منظم صارم إلى نظام يستطيع فيه الناس أن يحاولوا على الأقل تشكيل حياتهم الخاصة ، حيث اكتسب الإنسان فرصة المعرفة والاختيار بين أشكال مختلفة من الحياة ، يرتبط عن كثب بنمو التجارة . ومن المدن التجارية فى شمال إيطاليا انتشرت الصورة الجديدة للحياة مع التجارة إلى الغرب والشمال ، خلال فرنسا وجنوب غرب ألمانيا ، إلى البلاد المنخفضة والجزر البريطانية ، ترسخ جذورها حيث لا يوجد أية سلطة سياسية استبدادية لخنقها . وفى البلاد المنخفضة وبريطانيا ، تمتعت لفترة طويلة بأكمل نمو

لها ، ولأول مرة كانت هناك فرصة لكى تنمو بحرية ، وأن تصبح أساسًا لحياة اجتماعية وسياسية لهذه الدول . . ومن هناك بدأت فى أواخر القرنين السابع عشر والثامن عشر تنتشر مرة أخرى بشكل أكمل نموًا إلى الغرب والشرق ، إلى العالم الجديد ، وإلى وسط القارة الأوربية، حيث كانت الحروب المدمرة والقمع السياسى قد حجبا إلى حد كبير البدايات السابقة لنمو مماثل (٣).

وخلال الفترة الحديثة من التاريخ الأوربى بأكملها ، كان الاتجاه العام للتطور الاجتماعى اتجاها لتحرير الفرد من القيود التى كانت تربطه بالطرق العرضية أو المفروضة فى متابعة أنشطته العادية . ولم يأت الإدراك الواعى بأن الجهود التلقائية وغير المحكومة للأفراد قادرة على إنتاج نظام معقد من الأنشطة الاقتصادية ، إلا بعد أن كان هذا التطور قد أحرز بعض التقدم . وكان التوسع التالى لحجة ثابتة لصالح الحرية الاقتصادية هو نتيجة نمو حر لنشاط اقتصادى كنتيجة فرعية للحرية السياسية بلا تخطيط أو توقع .

ولعل أكبر نتيجة لعدم تقييد الطاقات الفردية ، هى النمو الرائع للعلوم ، الذى أعقب زحف الحرية الفردية من إيطاليا إلى إنجلترا وما وراءهما . والدليل على أن الملكة الإبداعية للإنسان لم تكن أقل فى الفترات السابقة ، يظهر فى العديد من لعب الأطفال الميكانيكية البارعة للغاية ، وغيرها من الاختراعات الميكانيكية الأخرى التى صنعت ، بينما كانت التقنية الصناعية لا تزال ثابتة ، وبالتطور فى بعض الصناعات التى لم تكن خاضعة لرقابة مقيدة مثل استخراج المعادن أو صناعة الساعات . ولكن المحاولات القليلة ، نحو استخدام صناعى أكثر اتساعا لاختراعات ميكانيكية ، وبعضها متقدم بشكل رائع ، كانت تقمع على الفور ، وتكبت الرغبة فى المعرفة طالما كانت الآراء المسيطرة تعتبر ملزمة للجميع : كانت معتقدات الأغلبية العظمى بشأن ما هو صواب وسليم ، تسمح بإعاقة طريق الفرد المبتكر . وفقط عندما فتحت الحرية الصناعية الطريق إلى الاستخدام الحر للمعرفة الجديدة ، وعندما أصبح فى الإمكان تجربة أى شيء - إذا أمكن إيجاد شخص ما لمساندته بحيث يتحمل نتائج المغامرة - يجب أن يضاف أنه غالبا قد حقق العلم خطوات كبيرة من خارج السلطات المعهود إليها برعاية التعليم ، والتى غيرت وجه العالم فى المائة والخمسين عاما الأخيرة .

وكما يصدق فى كثير من الأحيان ، فإن طبيعة حضارتنا كانت تُرى بوضوح من أعدائها

---

(٣) كان أكثر هذه التطورات خطورة والمعمة بنتائج لم تندثر بعد ، هو الخضوع والتدمير الجزئى للبورجوازية الألمانية بواسطة الأمراء الإقليميين فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر .

أكثر مما يراها أغلب أصدقائها : إن الداء الغربى الأزلى - « ثورة الفرد ضد الأنواع » ، كما كان يصفه أوجست كومت نصير الدكتاتورية فى القرن التاسع عشر - كان بالفعل هو القوة التى شيدت حضارتنا . إن ما أضافه القرن التاسع عشر إلى النزعة الفردية للعصر السابق ، هو مجرد جعل كل الطبقات على وعى بالحرية ، لكى تطور بشكل منتظم ومتواصل ما كان قد نما بشكل عشوائى ومن أجزاء مختلطة ، وأن تنشره من إنجلترا وهولندا فوق أغلب القارة الأمريكية .

وقد فاقت نتيجة هذا النمو كل التوقعات . وحيثما أزيلت الحواجز للممارسة الحرة للإبداعات البشرية ، أصبح الإنسان قادرًا بسرعة على إشباع مجالات من الرغبة تزداد اتساعا باستمرار ، فى حين أن المستوى المرتفع سرعان ما أدى إلى اكتشاف بقع سوداء للغاية فى المجتمع ، وهى بقع لم يعد الناس مستعدين للتسامح فيها . ولم تكن هناك على الأرجح أية طبقة لم تنتفع بصورة جوهرية من التقدم العام . ولا يمكننا أن نكون عادلين بالنسبة لهذا النمو المدهش ، إذا قسناه بمعاييرنا الحاضرة ، والتى نتجت هى ذاتها من هذا النمو ، وتجعل الكثير من العيوب واضحًا الآن . ولتقدير ماذا كانت تعنى لأولئك الذين شاركوا فيه ، يجب أن نقيسه بالآمال والأمنيات التى كان الناس يعلقونها عليه عندما بدأ : ولا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أن نجاحه تجاوز أكثر أحلام الإنسان جموحا ، حتى أنه بحلول بداية القرن العشرين ، كان الرجل العامل فى العالم الغربى قد وصل إلى درجة من الراحة المادية ، والأمن والاستقلال الشخصى ، مما كان يبدو ، قبل ذلك بمائة عام ، بالكاد أمرًا ممكنا .

وما سوف يبدو فى المستقبل على الأرجح أكثر الآثار أهمية وأبعدها مدى لهذا النجاح ، وهو الإحساس الجديد بالتسلط على قدرهم ذاته ، والإيمان بالإمكانيات التى لا حد لها لتحسين قدرهم ، والذى خلقه النجاح الذى تحقق فعلاً بين الناس . ومع النجاح نما الطموح ، وكان للإنسان كل الحق فى أن يكون طموحا . إن ما كان وعدًا ملهما لم يعد يبدو كافيا ، ومعدل التقدم بطىء للغاية ، والمبادئ التى جعلت هذا التقدم ممكنا فى الماضى أصبحت تعتبر بشكل متزايد عقبات نحو تقدم أسرع ، ويجب أن تزاح بسرعة بدلا من اعتبارها كشروط للحفاظ على ما تم تحقيقه فعلاً وتنميته .

وليس هناك شىء فى المبادئ الأساسية للمذهب الليبرالى يجعله عقيدة مستقرة ، وليست هناك أية قواعد صلبة وسريعة ثابتة إلى الأبد . إن المبدأ الأساسى بأنه فى ترتيب شئوننا يجب أن نستخدم ، قدر الإمكان ، القوى التلقائية للمجتمع ، ونلجأ بأقل ما يمكن إلى القهر أمر ممكن فى مجموعة متنوعة لا حد لها من التطبيقات . وهناك بصفة خاصة كل الاختلاف بين

خلق نظام بصورة متعمدة سوف تعمل المنافسة داخله بصورة نافعة قدر الإمكان ، وقبول المؤسسات بشكل سلبى كما هى . ولعل شيئًا لم يفعل كل هذا الضرر للقضية الليبرالية مثلما فعل هـذا الإصرار الأخرق من بعض الليبراليين على أحكام تقريبية معينة تقوم على التجربة وفى مقدمتها مبدأ السوق الحرة ، غير أن هذا كان ضروريا ولا يمكن تفاديه من بعض النواحى، ومقابل المصالح التى لا عدد لها التى كان من الممكن أن تظهر أن تدابير معينة سوف تعطى فوائد فورية وواضحة على البعض ، فى حين أن الضرر الذى تسببه كان أكثر كثيرًا بشكل غير مباشر ومن الصعب رؤيته ، وليس هناك شىء أقل من قاعدة صلبة وسريعة سيكون فعالاً . ولما كان هناك افتراض قوى لصالح الحرية الاقتصادية ، قد أصبح راسخًا دون شك ، فإن الإغراء لتقديمه باعتباره قاعدة لا تعرف أى استثناء ، كان دائمًا أقوى كثيرًا من أن يقاوم .

ولكن مع هذا الموقف الذى اتخذه كثيرون من المروجين للمذهب الليبرالى ، كان مما لا يمكن تفاديه تقريبًا ، أنه بمجرد اختراق وضعهم فى بعض النقاط ، فإنه سوف ينهار بأسره سريعا . وقد ازداد هذا الوضع ضعفًا بالتقدم البطىء الذى لا مفر منه لسياسة تهدف إلى تحسين تدريجى للإطار التنظيمى لمجتمع حر . وكان هذا التقدم يعتمد على نمو فهمنا للقوى الاجتماعية والظروف الأكثر مواتاة لعملها بطريقة مرغوب فيها . ولما كانت المهمة هى مساعدة وتكملة عملها حيث يكون ذلك ضروريًا ، فإن المطلب الأول هو أن نفهمها . إن موقف الليبراليين نحو المجتمع أشبه بموقف البستانى الذى يتعهد نباتا ، ومن أجل إيجاد ظروف أكثر مواتاة لنموه ، يجب أن يعرف أكبر قدر ممكن عن بنيانه والطريقة التى يعمل بها .

إن أى شخص يجب أن يشك فى أن القواعد الفجة ، التى عبرت عن مبادئ السياسة الاقتصادية فى القرن التاسع عشر ، كانت مجرد بداية ، وأنه ما زال هناك الكثير الذى علينا أن نتعلمه ، ولا تزال هناك إمكانيات ضخمة للتقدم على الخطوط التى كنا نتحرك عليها . ولكن هذا التقدم لا يمكن أن يأتى إلا إذا اكتسبنا سيطرة عقلية متزايدة على القوى التى علينا أن نستخدمها . وكانت هناك مهام كثيرة واضحة ، مثل معالجة النظام النقدى ومنع الاحتكار أو السيطرة عليه ، كما أن هناك عددًا أكبر من مهام أقل وضوحا ، ولكنها ليست أقل أهمية ينبغى اتخاذها فى ميادين أخرى ، حيث لا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أن الحكومات تمتلك سلطات ضخمة للخير والشر ، وهناك كل سبب لتوقع أنه ، مع فهم أفضل للمشكلات سوف يمكننا فى يوم ما أن نستخدم تلك السلطات بنجاح .

ولكن ، فى حين أن التقدم نحو ما يسمى بشكل عام عملا « إيجابيًا » كان بطيئًا بالضرورة

وفى حين أنه من أجل التحسن الفورى ، يجب على المذهب الليبرالى أن يعتمد إلى حد كبير على الزيادة التدريجية للثروة التى أحدثتها الحرية ، فقد كان عليه أن يقاوم مقترحات هددت هذا التقدم . وأصبح يعتبر عقيدة « سلبية » لأنه لا يستطيع أن يقدم لأفراد معينين إلا مجرد نصيب فى التقدم العام ، وهو تقدم أصبح يؤخذ بشكل متزايد كأمر مسلم به ، ولم يعد يعتبر نتيجة سياسة الحرية . بل إنه من الممكن القول بأن نجاح المذهب الليبرالى ذاته أصبح سبب اضمحلاله ، وبسبب النجاح الذى تم إحرازه فعلا ، أصبح الآن غير مستعد بشكل متزايد للتسامح فى الشرور التى لا تزال معه ، والتى تبدو الآن بأنها لا يمكن تحملها وغير ضرورية .

وبسبب نفاد الصبر المتزايد حيال التقدم البطىء للسياسة الليبرالية ، فإن السخط بحق على أولئك الذين يستخدمون أسلوب الليبرالية فى الدفاع عن امتيازات اجتماعية ، والطموح الذى لا حد له ، بدا أن له ما يبرره بالتحسينات المادية التى تحققت فعلاً ، وقد حدث أنه نحو منعطف القرن ، فإن الإيمان بالعقائد الأساسية للمذهب الليبرالى أصبح يتخلى عنها بشكل متزايد . وأصبح ما تحققه يعتبر ملكية مأمونة ودائمة ، تم الحصول عليها إلى الأبد . وأصبحت عيون الناس مثبتة على مطالب جديدة ، كان يبدو أن إشباعها بسرعة يعرقله التقيد بمبادئ قديمة . وأصبح مقبولاً ، بشكل متزايد وعلى نطاق واسع أنه من الممكن توقع تقدم آخر ، لا وفقا للاتجاهات القديمة داخل الإطار العام ، الذى جعل التقدم السابق ممكنا ولكن بواسطة إعادة تشكيل المجتمع تمامًا ، لم يعد الأمر مسألة إضافة إلى أو تحسين الآليات الموجودة ، بل التخلص منها كلية واستبدالها . وإذ أخذ أمل الجيل الجديدة يتركز على شىء جديد تمامًا ، فقد أخذ الاهتمام وفهم عمل المجتمع القائم يتضاءلان بسرعة ، ومع تضاؤل فهم الطريقة التى يعمل بها النظام الحر ، تناقص أيضًا إدراكنا لما يعتمد على وجوده .

وليس هذا هو المكان الذى نناقش فيه كيف أن هذا التغيير فى النظرة قد عززه التحول غير الحاسم إلى مشكلات مجتمع من عادات للفكر ولَّدها الانشغال بمشكلات تكنولوجية وعادات فكر العالم الطبيعى ، والمهندس ، وكيف أن هؤلاء مالوا فى نفس الوقت إلى الإقلال من شأن نتائج الدراسة السابقة للمجتمع ، والتى لا تتطابق مع الآراء المسبقة وفرض مثل عليا للتنظيم على مجال لا تتلاءم معه (٤). وكل ما يهمنا أن نظهره هنا ، هو كيف تغير موقفنا نحو المجتمع كلية ، وإن كان تدريجيا ، وبخطوات لا تكاد تكون محسوسة ، وما كان يبدو فى كل

---

(٤) قام المؤلف بمحاولة تتبع أثر بداية هذا التطور ، فى سلسلتين من المقالات عن « المذهب العلمى ودراسة المجتمع » و « الثورة المضادة للعلم » التى ظهرت فى مجلة « إيكونوميكا » ١٩٤١ ـ ٤٤ .

مرحلة من التغيير قد ظهر قدر من الاختلاف الذى أحدث فى تأثيره المتراكم فعلا فرقا أساسيًا بين الموقف الليبرالى الأقدم نمو المجتمع ، والنهج الحالى للمشكلات الاجتماعية . لقد كان التغيير بمثابة انعكاس تام للاتجاه الذى رسمناه ، وتخلٍ كلى عن التقاليد الفردية التى خلقت الحضارة الغربية .

ووفقًا للآراء السائدة الآن ، فإن المسألة لم تعد كيف يمكننا أن نستخدم القوى التلقائية التى توجد فى مجتمع حر بأفضل شكل . ولقد قمنا فى الواقع بالاستغناء عن القوى التى تنتج نتائج غير متوقعة ، وتستبدل بالآليات الذاتية والمجهولة المصدر لنسوق توجيها جماعيًا حرا «واعيًا » لكل قوى المجتمع إلى أهداف مختارة بصورة متعمدة . ولا يمكن توصيح الفرق بشكل أفضل ، من الموقف المتطرف الذى اتخذ فى كتـاب ، نال إطراء على نطاق واسع وسيكون علينا أن نعلق على برنامجه الذى يسمى « التخطيط من أجل الحرية » أكثر من مرة ويكتب الدكتور كارل مانهايم قائلاً : « إن نظام الطبيعة بأكمله ، كما نحن مضطرون لعمله اليوم مع المجتمع . . . ، فإن الجنس البشرى بميل أكثر فأكثر إلى أن ينظم حياته الاجتماعية برمتها ، رغم أنه لم يحاول قط أن يوجد طبيعة ثانية » [٥].

ومما له مغزى ، أن هذا التغيير فى اتجاه الأفكار ، قد اتفق حدوثه مع انعكاس للاتجاه الذى انطلقت فيه الأفكار إلى الفضاء . فقد كانت الأفكار الإنجليزية تنتشر نحو الشرق ، لأكثر من مائتى عام ، وقد بدا أن حكم الحرية ، الذى كان قد تحقق فى إنجلترا ، كان مقدرًا له أن ينتشر فى أنحاء العالم . وحوالى ١٨٧٠ ، كانت سيطرة هذه الأفكار قد بلغت أكثر توسع لها نحو الشرق على الأرجح . ومنذ ذلك الحين فصاعدًا بدأ يتراجع ، وبدأت مجموعة جديدة من الأفكار ، ليست جديدة حقيقة ، بل إنها قديمة جدًا ، تزحف من الشرق . وفقدت إنجلترا زعامتها الثقافية فى المجالين السياسى والاجتماعى ، وأصبحت مستوردة للأفكار . وخلال الستين عاما التالية ، أصبحت ألمانيا مركزًا ، كان مقدرًا للأفكار الصادرة منه أن تحكم العالم وتنتشر شرقا وغربا فى القرن العشرين . وسواء أكان هيجل أو ماركس ، ليست أو شموللر سـومبارت أو مانهايم ، وسواء أكانت الاشتراكية فى أكثر أشكالها تطرفا ، أو مجرد «تنظيم » أو « تخطيط » لنوع أقل تطرفًا ، فإن الأفكار الألمانية كانت تستورد بسرعة فى كل مكان، والنظم الألمانية كانت موضع تقليد .

ورغم أن أغلب الأفكار الجديدة ، وبصفة خاصة الاشتراكية ، لم تنشأ فى ألمانيا ، فإنها

---

(٥) الإنسان والمجتمع فى عصر إعادة البناء (١٩٤٠) ص ١٧٥ .

اكتملت فى ألمانيا ، وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، والربع الأول من القرن العشرين ، بلغت أكمل نمو لها . وكثيرًا ما ينسى الآن مدى الأسبقية التى كانت لألمانيا خلال تلك الفترة ، والتى كانت كبيرة للغاية ، فى تطوير النظرية والتطبيق للاشتراكية ، وأنه قبل أن تصبح الاشتراكية قضية جدية فى تلك الدولة بجيل ، كان فى ألمانيا حزب اشتراكى كبير فى برلمانها ، وأنه حتى وقت غير بعيد للغاية ، كان التطور المذهبى للاشتراكية يجرى كلية تقريبًا فى ألمانيا والنمسا ، بل إنه حتى اليوم فإن المناقشات الروسية تمضى إلى حد كبير من حيث تركها الألمان . ولا يزال أغلب الاشتراكيين ، الإنجليز والأمريكيين ، غير مدركين أن أغلبية المشكلات التى بدءوا فى اكتشافها ، قد نوقشت بشكل شامل بواسطة الاشتراكيين الألمان منذ وقت بعيد .

إن النفوذ الثقافى الذى استطاع المفكرون الألمان أن يمارسوه خلال تلك الفترة على العالم بأسره ، لم يكن يسانده التقدم المادى العظيم لألمانيا فحسب ، بل وأيضًا بالسمعة غير العادية التى كان المفكرون والعلماء الألمان قد اكتسبوها خلال المائة عام السابقة ، عندما أصبحت ألمانيا مرة أخرى عضوًا ، بل وعضوا رئيسيا ، فى الحضارة الأوربية العامة . ولكنها سرعان ما استخدمت للمساعدة فى نشر الأفكار من ألمانيا الموجهة ضد أسس تلك الحضارة ، وكان الألمان أنفسهم ـ أو على الأقل أولئك الذين كانوا من بينهم ينشرون هذه الأفكار ـ على وعى كامل بالتعارض : فإن ما كان ميراثا مشتركا للحضارة الأوربية ، أصبح بالنسبة لهم ، قبل النازيين بوقت طويل ، حضارة « غربية » ـ حيث لم تعد كلمة « غربية » تستخدم بالمعنى القديم للغرب ، بل أصبحت تعنى غرب نهر الراين . . كانت « الغربية » بهذا المعنى هى الليبرالية والديموقراطية ، والرأسمالية ، والنزعة الفردية ، والتجارة الحرة ، وأى شكل من التعاون بين الدول أو حب السلام .

ولكن ، على الرغم من الازدراء الذى كان يكتمه بصعوبة عدد متزايد من الألمان ، لهذه المثل العليا الغربية « الضحلة » أو ربما بسببه ، استمرت شعوب الغرب فى استيراد الأفكار الألمانية ، بل إنهم كانوا يُغرَّر بهم للاعتقاد بأن معتقداتهم السابقة كانت مجرد تبريرات لمصالح أنانية ، وأن التجارة الحرة كانت مذهبًا اخترع لدعم المصالح البريطانية ، وأن المثل السياسية العليا لإنجلترا وأمريكا أصبحت عتيقة الطراز ميئوسًا منها ، وشيئًا يثير الخجل !



المدينة الفاضلة العظيمة

« إن ما جعل الدولة دائما جحيما على الأرض ، هو بالضبط أن الإنسان حاول أن يجعل منها فردوسه »

ف . هولدرلين

إذا كانت الاشتراكية قد حلت محل المذهب الليبرالى ، باعتبارها المذهب الذى تعتنقه الأغلبية العظمى من التقدميين ، فإن ذلك لا يعنى ببساطة أن الناس قد نسيت تحذيرات كبار المفكرين الليبراليين فى الماضى ، حول عواقب المذهب الجماعى . وقد حدث ذلك ، لأنهم أُقْنِعوا بالشىء المضاد تمامًا لما كان هؤلاء الناس يتنبئون به . والشىء غير العادى ، هو أن نفس الاشتراكية التى لم يكن يعترف بها قبلا باعتبارها أخطر تهديد للحرية فحسب ، بل إنها بدأت بصراحة تامة ، كرد فعل ضد النزعة الليبرالية للثورة الفرنسية ، واكتسبت قبولا عاما تحت راية الحرية . ونادرًا ما يتذكر أحد الآن أن الاشتراكية فى بداياتها كانت فاشية صريحة . ولم يكن لدى الكتاب الفرنسيين الذين وضعوا أسس الاشتراكية الحديثة أى شك ، فى أن أفكارهم لا يمكن أن توضع موضع التطبيق إلا بواسطة حكومة ديموقراطية قوية . كانت الاشتراكية بالنسبة لهم ، تعنى محاولة « لإنهاء الثورة » ، بإعادة تنظيم مدروس للمجتمع على خطوط تسلسل هرمى ، وبفرض « سلطة روحية » قهرية . أما فيما يتعلق بالحرية ، فإن مؤسسى الاشتراكية لم يترددوا فى الكشف عن نياتهم . . . فقد كانوا يعتبرون حرية الفكر هى أصل الشرور فى مجتمع القرن التاسع عشر ، بل إن سان سيمون ، أول المخططين الحديثين ، تنبأ بأن أولئك الذين لا يطيعون ما وضعه من تخطيطاته المقترحة ، سوف « يعاملون كالماشية » .

وتحت تأثير التيارات الديموقراطية التى سبقت ثورة ١٨٤٨ فقط ، بدأت الاشتراكية تتحالف مع قوى الحرية . ولكن « الاشتراكية الديموقراطية » الجديدة ، استغرقت وقتًا طويلاً

لكى تمحو عار الشكوك التى أثارتها سابقاتها . ولم ير أحد ، بوضوح أكثر مما رأى توكيفيل الديموقراطيـة باعتبارها نظامًا فرديًا أساسيًا يقف فى نزاع يتعذر التوفيق بينه وبين الاشتراكية وقد قال فى ١٨٤٨ : « إن الديموقراطية توسع نطاق الحرية الفردية ، والاشتراكية تقيدها . والديموقراطية تلحق كل قيمة ممكنة بكل إنسان ، أما الاشتراكية فتجعل كل إنسان مجرد أداة مجرد رقم . . وليس هناك أى شىء مشترك بين الديموقراطية والاشتراكية غير كلمة واحدة : المساواة ؛ ولكن لاحظ الفرق : فبينما تبحث الديموقراطية عن المساواة فى الحرية ، فإن الاشتراكية تبحث عن المساواة فى القيد والعبودية » (١).

ولتبديد هذه الشكوك ، ولكى تربط عربتها بأقوى الدوافع السياسية جميعا ـ الاشتياق للحرية ـ بدأت الاشتراكية تستخدم الوعد « بحرية جديدة » بشكل متزايد . كان مقدم الاشتراكية هو الوثبة من عالم الضرورة إلى عالم الحرية . كانت ستجلب « الحرية الاقتصادية » التى ستكون الحرية السياسية التى اكتسبت فعلا بدونها « لا تستحق الحصول عليها » . إن الاشتراكية وحدها هى القادرة على إحداث إكمال الصراع السرمدى من أجل الحريـة الذى يعتبر بلوغ الحرية السياسية فيه مجرد خطوة أولى .

إن التغيير المراوغ ، فى المعنى الذى تعرضت له كلمة « الحرية » ، من أجل أن تبدو هذه الحجة قابلة للتصديق ، أمر مهم . فقد كانت الكلمة ، بالنسبة لكبار رواد الحرية السياسية تعنى الحرية من الإكراه ، والتحرر من السلطة التعسفية لرجال آخرين ، والتحرر من القيود التى لا تـترك للفرد أى خيار إلا إطـاعة أوامر رئيس يرتبـط به . غير أن الحرية الجديدة الموعودة ستكون حرية من الحاجة ، وتحررًا من إكراه الظروف ، التى تحدد حتما مجال الاختيار لنا جميعا وإن كان ذلك للبعض أكثر كثيرًا مما هو بالنسبة للآخرين . وقبل أن يتمكن الإنسان من أن يكون حرا حقيقة ، يجب كسر « طغيان الحاجة المادية » ، وتخفيف « قيود النظام الاقتصادى » .

والحرية بهذا المعنى ، هى بطبيعة الحال مجرد اسم آخر للسلطة (٢) أو الثروة . غير أنه

---

(١) « خطب ألقيت فى الجمعية التأسيسية ، فى ١٢ ستمبر ١٨٤٨ ، حول مسألة حق العمل » الأعمال الكاملة لأليكسيس دى توكيفيل (١٨٦٦) ٩/ ٥٤٦ .

(٢) إن الخلط المميز بين الحرية والسلطة ، والذى سنلتقى به مرة بعد أخرى طوال هذه المناقشة ، هو موضوع كبير إلى حد لا يمكن بحثه هنا بصورة شاملة . ولأنه قديم قدم الاشتراكية ذاتها ، فإنه مرتبط بها بدقة حتى أنه منذ سبعين عامًا تقريبًا ، أدت مناقشة علامة فرنسى لأصول مذهب سان سيمون إلى القول بأن هذه النظرية عن الحرية ، « فيها وحدها كل المذهب الاشتراكى » (بول جانيه : سان سيمون ، والسان =

رغم أن الوعود بهذه الحرية الجديدة ، كانت كثيرًا ما تقترن بوعود غير مسئولة بزيادة كبيرة فى الثروة المادية فى مجتمع اشتراكى ، فإن الحرية الاقتصادية لم تكن متوقعة من إخضاع مطلق لشح الطبيعة . لقد كان الوعد ، فى تحقيقه يعنى أن التفاوتات الكبيرة الموجودة فى مجال اختيار أشخاص مختلفين ، سوف تختفى . وهكذا ، كان مطلب الحرية الجديدة مجرد اسم آخر للطلب القديم لتوزيع متساو للثروة ، ولكن الاسم الجديد ، أعطى الاشتراكيين كلمة أخرى مشتركة مع الليبراليين ، وقد استغلوها إلى أقصى حد . ورغم أن الكلمة كانت تستخدم بمعنى مختلف بواسطة المجموعتين ، فإن القلائل من الأشخاص كانوا يلاحظون ذلك ، وعدد أقل منهم سألوا أنفسهم عما إذا كان النوعان من الحرية الموعودة يمكن الجمع بينهما حقًا .

ولا يمكن أن يكون هناك أى شك ، فى أن الوعد بحرية أكبر أصبح واحدًا من أكثر أسلحة الدعاية الاشتراكية فعالية ، وأن الاعتقاد بأن الاشتراكية سوف تجلب الحرية هو اعتقاد حقيقى وصادق ، ولكن هذا سوف يزيد المأساة ، إذا ثبت أن ما وعدونا به باعتباره الطريق إلى الحرية ، كان فى الواقع الطريق الصاعد إلى العبودية . ولا ريب فى أن الوعد بمزيد من الحرية كان مسئولا عن إغراء أعداد متزايدة من الليبراليين إلى الطريق الاشتراكى ، وأعمى أبصارهم عن الخلاف القائم بين المبادئ الأساسية الاشتراكية والليبرالية ، وعن تمكين الاشتراكيين غالبا من اغتصاب اسم حزب الحرية القديم ذاته . وقد اعتنق الجزء الأكبر من أهل الفكر الاشتراكية باعتبارها الوريث الظاهر للتقاليد الليبرالية ، ومن ثم فإنه ليس من المستغرب أن فكرة كوْن الاشتراكية تؤدى إلى عكس الحرية ، كانت تبدو لهم أمرًا لا يصدق .

غير أنه فى السنوات الأخيرة ، فإن المخاوف القديمة من العواقب غير المتوقعة للاشتراكية ترددت مرة أخرى بقوةمن أكثر الأوساط غير المنتظرة . وبرغم التوقع المتناقض الذى تناول به المراقبون واحدًا وراء الآخر موضوعه ، فإنهم كانوا متأثرين بالتماثل غير العادى فى كثير من النواحى للظروف فى ظل « الفاشية » و « الشيوعية » . وفى حين أن « التقدميين » فى إنجلترا وغيرها كانوا لا يزالون يخدعون أنفسهم بأن الشيوعية والفاشية تمثلان قطبين متضادين ، فقد بدأ مزيد من الأشخاص يسألون أنفسهم عما إذا كانت هذه النظم الاستبدادية الجديدة ليست

= سيمونيه [١٨٧٨] ص ٢٦ . ن) . وأكثر المدافعين صراحة عن هذا الخلط هو الفيلسوف الرئيسى الهام للجناح اليسارى الأمريكى ، جون ديوى ، الذى قال « إن الحرية هى القوة الفعالة لعمل أشياء معينة » بحيث إن « طلب الحرية هو طلب للقوة » (الحرية والرقابة الاجتماعية ، مجلة سوسيال فرونتير ، نوفمبر ١٩٣٥ ـ ص ٤١) .

نتيجة نفس الاتجاهات . وحتى الشيوعيين لابد أنهم اهتزوا بعض الشيء من الشهادات التى أدلى بها البعض ، مثل شهادة ماكس إيستهان صديق لينين القديم الذى وجد نفسه مضطرًا لأن يعترف بأن « الستالينية ، بدلا من أن تكون أفضل ، فإنها أسوأ من الفاشية ، وأكثر قسوة وهمجية ، وظلما ، ولا أخلاقية ، ومعادية للديموقراطية ، لا خلاص منها بأى أمل أو شك » وإنه من الأفضل أن توصف بأنها « فاشية جدا » . وعندما نجد نفس المؤلف يعترف بأن «الستالينية هى اشتراكية ، بمعنى أنها كانت شيئًا حتميًا ، رغم ما صاحبها من تصرفات سياسية غير متوقعة من التأميم ، والنزعة الجماعية ، التى كان يعتمد عليها كجزء من خطته لإقامة مجتمع بلا طبقات »(٣) يكتسب الرأى الذى انتهى إليه مغزى أوسع بوضوح .

ولعل حالة السيد إيستهان هى الأكثر ، غير أنه لم يكن قطعا أول مراقب أو المتعاطف الوحيد للتجربة الروسية لتكوين استنتاجات مماثلة ، فقبل ذلك بسنوات عديدة ، لخص و. هـ تشمبرلين الذى قضى اثنى عشر عاما فى روسيا كمراسل صحفى أمريكى ، شهد خلالها كل مثله العليا تتحطم استنتاجات دراساته هناك ، وفى ألمانيا وإيطاليا ، فى هذا التصريح : «من المؤكد أن الاشتراكية أثبتت ، فى البداية على الأقل أنها الطريق ، لا إلى الحرية ، بل إلى الدكتاتورية والدكتاتوريات المضادة ، وإلى حرب أهلية من أكثر الأنواع شراسة . ويبدو أن ما حققته الاشتراكية وحافظت عليه بوسائل ديموقراطية ، ينتمى بالتأكيد إلى عالم من اليوتوبيا(٤)» وبالمثل فإن كاتبا بريطانيا ، هو و. ف. فويجت ، بعد سنوات عديدة من الملاحظة للتطورات فى أوربا عن قرب كمراسل أجنبى ، ينتهى إلى أن « الماركسية قد أدت إلى الفاشية ، والاشتراكية الوطنية ، لأنها فى كل عناصرها الجوهرية هى فاشية ، واشتراكية وطنية » (٥) ، وقد توصل والترليبمان إلى الاقتناع بأن « الجيل الذى ننتمى إليه الآن يتعلم من التجربة ما يحدث عندما يتراجع أناس عن الحرية إلى تنظيم قهرى لشئونهم ، ورغم أنهم وعدوا أنفسهم بحياة أكثر ثراء فلابد أنهم تخلوا عنه فى التطبيق ، إذ إنه بينما يزداد التوجيه المنظم ، فإن تنوع الغايات لابد أن يخلى الطريق إلى التماثل ، وهذا هو الخصم الرهيب للمجتمع المخطط ، والمبدأ الدكتاتورى فى شئون الإنسانية » (٦).

ويمكن انتقاء المزيد من التصريحات المماثلة من أشخاص فى وضع للحكم على الأمور من

---

(٣) « روسيا فى عهد ستالين وأزمة الاشتراكية » (١٩٤٠) ص ٨٢ .

(٤) « يوتوبيا زائفة » (١٩٣٧) ص ٢٠٢ ـ ٣

(٥) متى قيصر (١٩٣٩) ص ٩٥

(٦) مجلة أتلانتيك الشهرية ـ نوفمبر ١٩٣٦ ص ٥٥٢ .

مطبوعات فى السنوات الأخيرة ، ولاسيما من تلك التى ذكرها رجال عاشوا كمواطنين فى الدول الشمولية الآن خلال التحول ، واضطروا بتجربتهم إلى إعادة النظر فى كثير من المعتقدات التى كانوا يعتزون بها . وسوف نقتبس كنموذج آخر من كاتب ألمانى يعرب عن نفس الاستنتاج ربما بشكل أكثر عدلا من أولئك الذين استشهدنا بهم فعلا :

كتب بيتر دروكر : « إن الانهيار التام للاعتقاد بإمكان بلوغ الحرية والمساواة من خلال الماركسية ، أجبر روسيا على السير فى نفس الطريق نحو نظام شمولى ، ومجتمع سلبى بحت غير اقتصادى معدوم الحرية ومعدوم المساواة ـ هذا الطريق الذى يتبعه الألمان ، ليس لأن الشيوعية والفاشية هما نفس الشيء أساسا ـ فالفاشية هى المرحلة التى تم الوصول إليها بعد أن ثبت أن الشيوعية وهم ، وقد أثبتت أنها وهم فى روسيا الستالينية ، مثلما كانت فى ألمانيا قبل هتلر »[7].

ولا يقل عن ذلك أهمية التاريخ الثقافى لكثير من الزعماء النازيين والفاشيين . إن كل من شهد نمو هذه الحركات فى إيطاليا[8] ، أو فى ألمانيا ، أذهله عدد الرجال الزعماء ، من موسولينى فما دونه ، ولا نستبعد لافال وكويزلنج اللذين بدآ كاشتراكيين وانتهيا كفاشيين أو نازيين . وما يصدق على الزعماء يكون أكثر صدقا على القاعدة فى الحركة . وكانت السهولة النسبية التى يمكن أن يتحول بها شاب شيوعى إلى نازى أو العكس بالعكس ، أمرًا معروفا بوجه عام فى ألمانيا ، وخاصة لخبراء الدعاية فى الحزبين . وقد شهد كثيرون من مدرسى الجامعات خلال الثلاثينيات طلبة إنجليزا وأمريكيين يعودون من القارة غير واثقين مما إذا كانوا شيوعيين أم نازيين ، وكان الشيء الوحيد المؤكد هو أنهم كانوا يكرهون الحضارة الليبرالية الغربية .

صحيح أنه فى ألمانيا قبل ١٩٣٣ ، وفى إيطاليا قبل ١٩٢٢ ، كان الشيوعيون والنازيون أو الفاشيون يصطدمون مرات أكثر بكثير مع بعضهم البعض مما يفعلون مع الأحزاب الأخرى . كانوا يتنافسون للحصول على تأييد نفس النوع من الآراء ، ويكنون لبعضهم البعض كراهية المراطقة ، ولكن ممارساتهم كانت تظهر مدى التقارب الذى بينهم . وكان العدو الحقيقى بالنسبة لكل من الشيوعيين والنازيين ، هو الرجل الذى ليس بينهم وبينه أى شيء مشترك

---

(٧) نهاية الإنسان الاقتصادى (١٩٣٩) ص ٢٣٠ .

(٨) سوف يوجد تقرير يلقى ضوءًا على التاريخ الثقافى لكثير من الزعماء الفاشيين فى روبرت مايكلز (وكان هو نفسه فاشيا ماركسيا سابقا) « الاشتراكية والفاشية » (ميونيخ ١٩٢٥) الجزء الثانى ٢٦٤ ـ ٦٦ و٣١١ـ١٢

والذى لا يمكنهم أن يأملوا فى إقناعه . . . إنه الشخص الليبرالى من النوع القديم ، فى حين أن الشيوعى بالنسبة للنازى ، والنازى بالنسبةللشيوعى ، والاشتراكى بالنسبة لكليهما ، هم المجندون المحتملون الذين صنعوا من المادة المناسبة ؛ ورغم أنهم استمعوا إلى أنبياء زائفين فإنهم كانوا يعلمون أنه لا يمكن أن يكون بينهم وبين أولئك الذين يؤمنون حقا بالحرية الفردية أى وفاق .

وحتى لا يشك فى ذلك أناس ضللتهم دعايات رسمية من أى جانب ، دعونى أستشهد بتصريح آخر من خبير لا ينبغى أن يكون موضع شبهة . ففى مقال تحت عنوان هام هو «إعادة اكتشاف المذهب الليبرالى » ، كتب البروفيسور إدوارد هايمان ، أحد زعماء الاشتراكية الدينية الألمانية يقول : « إن الهتلرية تعلن أنها ديموقراطية حقيقية واشتراكية حقيقية معا والحقيقة الرهيبة هى أن هناك ذرة من الصدق فى مثل هذه المزاعم - ذرة صغيرة إلى أبعد حد بلا ريب - ولكنها على أية حال تكفى لكى تستخدم كأساس لمثل هذه التحريفات غير الواقعية بل إن الهتلرية تمضى إلى حد أن تزعم أنها تقوم بدور حامية الدين المسيحى ، والحقيقة المروعة أنه حتى إساءة التفسير الفادحة هذه قادرة على صنع بعض التأثير . ولكن هناك حقيقة واحدة تبرز بوضوح تام وسط كل الضباب : إن هتلر لم يزعم قط أنه يمثل الليبرالية الحقيقية . وكانت الليبرالية عندئذ تتميز بأنها المذهب الذى يكرهه هتلر أكثر من غيره »[٩]. وينبغى أن يضاف إلى ذلك أن هذه الكراهية لم تتح لها غير فرص قليلة لكى تظهر نفسها فى التطبيق ، لمجرد أنه فى الوقت الذى جاء فيه هتلر إلى السلطة ، كانت الليبرالية فى واقع الأمر قد ماتت فى ألمانيا وكانت الاشتراكية هى التى قتلتها .

وفى حين أن الصلة بين النظامين أصبحت تبدو واضحة بصورة متزايدة ، بالنسبة لكثيرين ممن راقبوا مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الفاشية عن كثب ، فإن أغلبية الأشخاص فى النظم الديموقراطية مازالوا يعتقدون أن الاشتراكية والحرية يمكن الجمع بينهما . ولا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أن أغلب الاشتراكيين هنا مازالوا يؤمنون بعمق بالمثل الليبرالى الأعلى للحرية ، وأنهم سوف يتراجعون إذا أصبحوا مقتنعين بأن تحقيق برنامجهم سوف يعنى تدمير الحرية ، غير أن المشكلة لا ترى إلا قليلاً ، ولا تزال أكثر المثل العليا التى يتعذر التوفيق بينها

---

(٩) بحث اجتماعى . الجزء ٨ رقم ٤ (نوفمبر ١٩٤١) ومن الجدير أن نتذكر فى هذا الصدد ، أنه مهما كانت أسبابه ، فإن هتلر اعتقد أنه من المناسب أن يعلن فى إحدى خطبه العامة فى أواخر فبراير ١٩٤١ أن «الاشتراكية الوطنية والماركسية هما نفس الشيء أساسا » (نشرة الأنباء الدولية [يصدرها المعهد الدولى للشئون الدولية] ١٨ رقم ٥ - ٢٦٩) .

تعيش معا بسهولة ، حتى أننا لانزال نستطيع أن نسمع مثل هده المتناقضات فى المصطلحات : « الاشتراكية الفردية » تناقش بشكل جاد . فإذا كانت تلك هى الحالة الذهنية التى تجعلنا ننجرف إلى عالم جديد ، فلن يكون هناك أكثر إلحاحا من أننا يجب أن نبحث بشكل جدى المغزى الحقيقى للتطور الذى حدث فى كل مكان آخر . ورغم أن استنتاجاتنا سوف تؤكد فقط المخاوف التى أعرب عنها آخرون فعلا ، فإن الأسباب فى أن هذا التطور لا يمكن اعتباره مصادفة ، لن تظهر بدون دراسة كاملة للجوانب الأساسية لهذا التحول فى الحياة الاجتماعية . ولما كانت الاشتراكية الديموقراطية ، الحلم الخيالى الكبير للأجيال القليلة الماضية ، ليس متعذرًا تحقيقها فحسب ، بل إن السعى إليها ينتج أيضًا شيئًا مختلفا كلية إلى حد أن قلائل ممن كانوا يريدونها ، سيكونون الآن على استعداد لقبول العواقب ، فإن الكثيرين لن يصدقوا ذلك حتى تتكشف الصلة بينها بكل جوانبها .



٣

المبدأ الفردى والمبدأ الجماعى

يؤمن الاشتراكيون بشيئين مختلفين بصورة قاطعة ، بل ربما كانا متناقضين · هما الحرية ، والتنظيم .

إيلى هاليفى

قبل أن يمكننا التقدم مع مشكلتنا الأساسية ، هناك عقبة مازال علينا أن نتغلب عليها . والخلط مسئول إلى حد كبير عن الطريقة التى ننجرف بها إلى أشياء لا يريدها أحد ، ولابد من توضيحها . وهذا الخلط يتعلق بشىء أقل من مفهوم الاشتراكية ذاتها . وقد يعنى ، وكثيرًا ما يستخدم لوصف المثل العليا للعدالة الاجتماعية ، ومساواة أكبر ، والأمن فحسب ، وهى الأهداف الجوهرية للاشتراكية . ولكنه يعنى أيضًا الطريقة الخاصة التى يأمل أغلب الاشتراكيين أن يبلغوا بها هذه الأهداف ، والتى يعتبرها كثيرون من المختصين الطريقة الوحيدة التى يمكن بها بلوغها تمامًا وبسرعة . وبهذا المعنى فإن الاشتراكية تعنى إلغاء المشروعات الخاصة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وخلق نظام « الاقتصاد المخطط » الذى يستبدل فيه بالمقاول الذى يعمل من أجل الربح هيئة تخطيط مركزية .

وهناك أناس كثيرون يسمون أنفسهم اشتراكيين ، برغم أنهم لا يهتمون إلا بالأول . الذين يؤمنون بحماسة بتلك الأهداف الجوهرية للاشتراكية ، ولكنهم لا يهتمون ولا يفهمون كيف يمكن تحقيقها ، والذين هم متأكدون فقط من أنه لابد من تحقيقها مهما كان الثمن . ولكن بالنسبة لكل أولئك الذين لا تعتبر الاشتراكية مجرد أمل ، تقريبًا ، ولكنها شىء من السياسات العملية ، فإن الطرق المميزة للاشتراكية الحديثة ضرورية مثل الغايات ذاتها . ومن ناحية أخرى فإن أناسا كثيرين ممن يقدرون الغايات الجوهرية للاشتراكية بشكل لا يقل عن الاشتراكيين ، يرفضون مساندة الاشتراكية بسبب الأخطار على قيم أخرى يرونها فى الوسائل

التى يقترحها الاشتراكيون . وهكذا أصبح الخلاف حول الاشتراكية إلى حد كبير خلافا حول الوسائل لا حول الغايات ـ رغم أن مسألة ما إذا كانت الغايات المختلفة للاشتراكية يمكن تحقيقها فى وقت واحد واردة أيضًا .

وسيكون هذا كافيا لخلق الارتباك . وقد زاد الارتباك علاوة على ذلك بالعادة الشائعة وذلك بإنكار أن أولئك الذين يرفضون الاعتراف بالوسائل يقدرون الغايات . ولكن هذا ليس كل شىء ، فالموقف لا يزال أكثر تعقيدًا بحقيقة أن نفس الوسيلة ، « التخطيط الاقتصادى » والتى هى الأداة الرئيسية للإصلاح الاشتراكى ، يمكن أن تستخدم لأغراض كثيرة أخرى . إننا يجب أن نوجد النشاط الاقتصادى بصورة مركزية إذا أردنا أن نجعل توزيع الدخل مطابقًا لأفكارنا الحاليةعن العدالة الاجتماعية . ومن ثم فإن « التخطيط » يريده كل الذين يطلبون أن يحل « الإنتاج من أجل الاستخدام » محل « الإنتاج من أجل الربح » . ولكن مثل هذا التخطيط لا يمكن الاستغناء عنه إذا أريد لتوزيع الدخول أن ينظم بطريقة تبدو لنا مناقضة تمامًا للعدل . وسواء كنا نريد أن يذهب المزيد من الأشياء الطيبة فى هذا العالم إلى بعض الصفوة العنصريين ، رجال الشمال ، أو أعضاء حزب ما أو طبقة أرستقراطية ، فإن الطرق التى سوف يكون علينا أن نستخدمها ، هى نفسها تلك التى يمكن أن تضمن توزيعًا متساويًا .

وربما قد يبدو من غير الإنصاف أن نستخدم مصطلح « الاشتراكية » ، لوصف وسائلها بدلا من أهدافها ، وأن نستخدم بطريقة معينة مصطلحًا يعتبر بالنسبة لأناس كثيرين مثلاً أعلى بصفة أساسية . ومن الأفضل على الأرجح وصف الوسائل التى يمكن استخدامها لمجموعة كبيرة منوعة من الغايات ، كالمذهب الجماعى ، واعتبار الاشتراكية نوعا من هذه الطبقة . لكن ، رغم أنه بالنسبة لأغلب الاشتراكيين هناك نوع واحد فقط من المذهب الجماعى سوف يمثل الاشتراكية الحقيقية ، فلابد دائمًا من تذكر أن الاشتراكية هى نوع من الجماعية ، ومن ثم فإن كل شىء يصدق على الجماعية كما هى ، يجب أن يطبق أيضا على الاشتراكية . وكل النقاط تقريبًا المختلف عليها بين الاشتراكيين والليبراليين تتعلق بالوسائل المشتركة لكل أشكال المذهب الجماعى ، وليست الغايات الخاصة التى يريد الاشتراكيون استخدامها من أجلها . وكل النتائج التى سوف نهتم بها فى هذا الكتاب تترتب على طرق المذهب الجماعى بغض النظر عن الغايات التى تستخدم من أجلها . ويجب ألا ينسى أيضًا أن الاشتراكية ، ليست أهم أنواع الجماعية أو « التخطيط » إلى حد بعيد فحسب ، بل إن الاشتراكية هى التى أقنعت الأشخاص ذوى الميول الليبرالية بالخضوع مرة أخرى لهذا التنظيم

الصارم للحياة الاقتصادية التى كانوا قد أطاحوا بها لأنها ، كما قال آدم سميث ، « تضع الحكومات فى وضع يكونون مضطرين لأن يكونوا مستبدين وطغاة لكى يدعموا أنفسهم» (١).

إن الصعوبات التى تسببها حالات غموض التعبيرات السياسية الشائعة ، لم تنته بعد إذا وافقنا على أن نستخدم تعبير « المذهب الجماعى » لكى ندخل فيه كل أنواع « الاقتصاد المخطط » مهما كانت غاية التخطيط . ويصبح معنى هذا المصطلح أكثر تحديدًا إذا أوضحنا أننا نعنى ذلك النوع من التخطيط الضرورى لتحقيق أية مثل عليا معينة للتوزيع . ولكن لما كانت فكرة التخطيط الاقتصادى المركزى تدين بجاذبيتها إلى حد كبير لهذا الغموض فى معناها بالذات ، فمن الضرورى أننا يجب أن نتفق على معناها بالضبط قبل أن نناقش عواقبها .

إن « التخطيط » مدين بشعبيته إلى حد كبير لحقيقة أن كل شخص يرغب ، بطبيعة الحال فى أننا يجب أن نعالج مشكلاتنا المشتركة بفكر عقلانى قدر الإمكان ، وأننا عندما نفعل ذلك، ينبغى أن تستخدم البصيرة بالقدر الذى يمكننا السيطرة عليه . وبهذا المعنى ، فإن كل شخص لا يؤمن بالقضاء والقدر تماما هو مخطِّط ، وكل عمل سياسى يكون (أو يجب أن يكون) عملاً من أعمال التخطيط . ولا يمكن أن تكون هناك فروق إلا بين الجيد والردىء بين التخطيط الحكيم بعيد النظر ، والأحمق قصير النظر . إن الاقتصادى الذى كل مهمته أن يدرس كيف يعمل الناس فعلا ، وكيف يمكن أن يخططوا شئونهم ، هو آخر شخص يمكن أن يعترض على التخطيط بهذا المعنى العام . ولكن ليس بهذا المعنى أن يستخدم المتحمسون منا لمجتمع قائم على التخطيط أن يستخدموا هذا المصطلح الآن ، لا فقط بمعنى أننا يجب أن نخطط إذا أردنا أن يتطابق توزيع الدخل أو الثروة لمعيار ما بالذات . ووفقا للمخططين الحديثين ، ومن أجل أغراضهم ، فإنه لا يكفى أن تصمم أكثر الإطارات الدائمة تعقلا والتى سوف تدار الأنشطة المختلفة داخلها بواسطة أشخاص مختلفين وفقًا لخططهم الفردية . وهذه الخطة الليبرالية ، كما يقولون ، ليست خطة تستهدف إرضاء آراء معينة حول من يجب أن يحصل على ماذا . إن ما يطلبه مخططونا هو توجيه مركزى لكل نشاط اقتصادى ، وفقًا لخطة واحدة توضع حول كيف يجب أن توجه موارد المجتمع بطريقة واعية لخدمة غايات معينة بطريقة محددة .

ومن ثم فإن الخلاف بين المخططين الحديثين وخصومهم ليس خلافا حول ما إذا كان ينبغى

---

(١) مقتبس من كتاب • دوجالد ستيوارت « مذكرات آدم سميث » من مذكرة كتبها سميث فى ١٧٥٥ .

أن نختار بعقلانية بين المنظمات المختلفة الممكنة فى المجتمع ، وهو ليس خلافا حول ما إذا كان يجب أن نستخدم بعد النظر والتفكير المنتظم فى تخطيط شئوننا العامة . . إنه خلاف حول ما هى أفضل طريقة لعمل ذلك . إن المسألة هى ما إذا كان من الأفضل من أجل هذا الغرض أن يقصر من يملك سلطة قهرية نفسه بوجه عام على خلق ظروف تعطى فى ظلها المعرفةومبادرة الأفراد أفضل فرصة بحيث يمكنهم أن يخططوا بأكبر قدر من النجاح ، أو ما إذا كان الاستخدام المتعقل لمواردنا يتطلب توجيها وتنظيماً مركزيًا لكل أنشطتنا وفقًا لبعض « برنامج عمل » يوضع بطريقة واعية . لقد انتحل الاشتراكيون من كل الأحزاب مصطلح «التخطيط » من أجل تخطيط النوع الأخير ، وهو مقبول الآن بهذا المعنى بوجه عام . ولكن برغم أن هذا مقصود به أن يوحى بأن هذه هى الطريقة العقلانية الوحيدة لتدبير شئوننا ، فإنه بطبيعة الحال لا يثبت ذلك . وتبقى النقطة التى يختلف عليها المخططون والليبراليون .

ومن المهم عدم الخلط بين معارضة مثل هذا النوع من التخطيط ، وبين الموقف العقائدى للاقتصاد الحر . . إن الحجة الليبرالية هى لصالح جعل أفضل استخدام ممكن لقوى المنافسة كوسيلة لتنسيق الجهود البشرية ، وليست حجة لترك الأمور على ما هى عليه ؛ فهى تقوم على أساس الاقتناع بأنه حيث يمكن إيجاد منافسة فعالة ، يكون هذا طريقًا أفضل لتوجيه جهود الأفراد من أى طريق آخر . وهى لا تنكر ، بل إنها تؤكد أنه من أجل أن تعمل المنافسة بطريقة مفيدة ، فإن المطلوب هو إطار قانونى مدروس بعناية . وإنه لا القواعد القانونية الموجودة ولا السابقة خالية من عيوب خطيرة ، كما أنها لا تنكر أنه ، حيث يكون مستحيلاً خلق الظروف الضرورية لجعل المنافسة فعالة ، فإننا يجب أن نلجأ إلى وسائل أخرى لتوجيه النشاط الاقتصادى . غير أن الليبرالية الاقتصادية تواجه معارضة ، لأن المنافسة يجرى إكمالها بوسائل أدنى لتنسيق جهود الأفراد ، وهى تعتبر المنافسة أعلى شأنا ، لا لأنها فى أغلب الظروف أكثر الوسائل المعروفة فعالية فحسب ، بل أيضًا لأنها الوسيلة الوحيدة التى يمكن بها تكييف أنشطتنا مع بعضها البعض بدون تدخل قسرى أو تعسفى من السلطة . والواقع أن إحدى الحجج الأساسية لصالح المنافسة ، هى أنها تستغنى عن الحاجة إلى « رقابة اجتماعية واعية » وأنها تعطى الأفراد فرصة لتقرير ما إذا كانت توقعات مهنة معينة كافية للتعويض عن الخسائر والمخاطر المتصلة بها .

إن الاستخدام الناجح للمنافسة باعتبارها مبدأ التنظيم الاجتماعى ، يمنع أنواعًا معينة للتدخل القسرى فى الحياة الاقتصادية ، ولكنه يسمح بأشياء أخرى قد تساعد أحيانًا عمله إلى حد كبير للغاية ، بل ويتطلب أنواعًا معينة من عمل الحكومة . ولكن هناك سببا مقنعا حول

لماذا يؤكد بصفة خاصة على المتطلبات السلبية ، والنقاط التى ينبغى عدم استخدام القسر فيها . ومن الضرورى فى هذه الحالة أنه يجب أن تكون الأطراف فى السوق حرة فى البيع والشراء بأى ثمن يستطيعون به العثور على شريك للتعامل ، وإن أى شخص يجب أن يكون حرا لإنتاج وبيع وشراء أى شىء يمكن إنتاجه أو بيعه على الإطلاق . ومن الضرورى أن يكون الدخول فى حرف مختلفة مفتوحًا أمام الجميع بشروط متساوية ، وألا يتسامح القانون فى أية محاولة بواسطة أفراد أو مجموعات لتقييد هذا الدخول بالقوة المكشوفة أو المستترة . وأية محاولة للسيطرة على الأسعار أو الكميات لسلع معينة ، يحرم المنافسة من قدرتها على إحداث تنسيق فعال لجهود الأفراد ، لأن تغييرات الأسعار عندئذ تتوقف عن تسجيل كل التغييرات المتصلة بالظروف ، ولا تقدم بعد ذلك مرشدًا موثوقًا به لأعمال الأفراد .

غير أن هذا لا يصدق بالضرورة على الإجراءات التى تقيد فقط الوسائل المسموح بها للإنتاج ، طالما كانت هذه القيود تؤثر على كل المنتجين المحتملين على السواء ، ولا تستخدم كوسيلة غير مباشرة للتحكم فى الأسعار والكميات . ورغم أن كل مثل هذه الضوابط للوسائل أو الإنتاج تفرض تكاليف إضافية [أى تجعل من الضرورى استخدام موارد أكثر لصنع إنتاج معين] فإنها قد تكون جديرة بالاهتمام حقا ، إن حظر استخدام مواد سامة معينة أوالمطالبة باحتياطات خاصة فى استخدامها ، أو تحديد ساعات العمل ، أو طلب ترتيبات صحية معينة ، أمور تتفق تماما مع المحافظة على المنافسة . والسؤال الوحيد هنا هو ما إذا كان فى المثل المعين ، تكون الفوائد التى تكتسب أكثر من التكاليف الاجتماعية التى تفرضها . كما أن الحفاظ على المنافسة لا يتفق مع نظام موسع من الخدمات الاجتماعية ـ طالما أن تنظيم الخدمات ليس مخططا بحيث يجعل المنافسة غير فعالة فى ميادين واسعة .

ومما يؤسف له ، وإن لم يكن من الصعب تفسيره ، أن قدرًا أقل كثيرًا من الاهتمام أعطى فى الماضى للمتطلبات الإيجابية للعمل الناجح للنظام القائم على المنافسة ، مما أعطى لهذه النقاط السلبية . إن عمل المنافسة لا يتطلب تنظيمًا كافيا لمؤسسات معينة ، مثل الأموال والأسواق وقنوات المعلومات فحسب ـ وبعضها لا يمكن قط تقديمه بواسطة مشروع خاص ـ بل إنها تعتمد ، قبل كل شىء ، على وجود نظام قانونى مناسب ، نظام قانونى يستهدف كلا من الحفاظ على المنافسة ، وجعلها تعمل بأكثر فائدة ممكنة . ولا يكفى قطعًا أن يعترف القانون بمبدأ الملكية الخاصة وحرية التعاقد ؛ فالكثير يتوقف على التحديد الدقيق لحق الملكية ، كما يطبق على أشياء مختلفة . والدراسة المنتظمة لأشكال النظم القانونية التى سوف تجعل نظام المنافسة يعمل بصورة فعالة ، أهملت مع الأسف ، ومن الممكن تقديم حجج قوية على أن

العيوب الخطيرة هنا ، ولاسيما فيما يتعلق بقانون الشركات وبراءات الاختراع ، فهى لم تجعل المنافسة تعمل بشكل أقل فعالية بكثير مما كان يمكنها أن تفعله فحسب ، بل إنها أدت إلى القضاء على المنافسة فى مجالات عديدة .

وأخيرًا ، فإن هناك ميادين لاشك فى أنه لا يمكن وضع ترتيبات قانونية فيها لخلق الظروف الأساسية التى تتوقف عليها فائدة نظام المنافسة والملكية الخاصة : أى أن المالك ينتفع من كل الخدمات المفيدة التى تقدمها ممتلكاته ، ويتحمل كل الخسائر التى يسببها استخدامها للآخرين . فحيث يكون مثلاً من غير العملى جعل التمتع بخدمات معينة متوقفًا على دفع سعر ما ، فإن المنافسة لن تنتج الخدمات . ويصبح نظام الأسعار غير فعال بصورة مماثلة عندما تكون الخسارة التى يسببها للغير بواسطة استخدامات معينة لا يمكن أن يتحملها بشكل فعال صاحب تلك الملكية . وفى كل هذه الحالات ، هناك اختلاف بين الأشياء التى تدخل فى حساب خاص ، وتلك التى تمس الرفاهية الاجتماعية ، وكلما أصبح هذا الاختلاف هاما ، فقد ينبغى إيجاد وسيلة ما غير المنافسة لتقديم الخدمات المذكورة . وهكذا فإنه لا وضع علامات على الطرق ، ولا يمكن ـ فى أغلب الظروف ـ أن يدفع كل فرد يستخدم تلك الطرق ذاتها مقابل ذلك . كما أن التأثيرات الضارة المعينة لقطع الغابات ، أو بعض طرق الزراعة أو الدخان وضجيج المصانع ، لا يمكن قصرها على صاحب الممتلكات المذكورة ، أو على أولئك المستعدين لأن يستسلموا للضرر مقابل تعويض متفق عليه . وفى مثل تلك الحالات يجب أن نجد بديلا ما للتنظيم بواسطة آليات الأسعار . ولكن حقيقة أن علينا الالتجاء إلى بديل للتنظيم المباشر بواسطة السلطة ، حيث لا يمكن خلق الظروف للعمل الصحيح للمنافسة ، لا تثبت أننا يجب أن نحظر المنافسة حيث يمكن جعلها تعمل .

ولخلق ظروف تكون فيها المنافسة فعالة قدر الإمكان ، أو تكملتها حيث لا يمكن جعلها فعالة ، ولتقديم الخدمات التى يقول عنها آدم سميث « رغم أنها تكون مفيدة بأعلى قدر لمجتمع كبير ، غير أنها بمثل طبيعتها هذه ، فإن الأرباح لن تستطيع قط أن تسدد النفقات لأى فرد أو عدد صغير من الأفراد » ـ وهذه المهام تكفل بالفعل ميدانًا واسعًا بلا ريب لنشاط الدولة . وليس هناك نظام يمكن الدفاع عنه بصورة منطقية لا تفعل الدولة فيه شيئًا . فالنظام التنافسى الفعال يحتاج إلى إطار قانونى مخطط بذكاء ، وأن يعدل باستمرار كأى شىء آخر . وحتى أكثر الشروط الأساسية الضرورية لعمله المناسب ، ومنع الاحتيال والخداع (بما فى ذلك استغلال الجهل) يكفل هدفا كبيرًا لنشاط تشريعى ، لم يتم إنجازه بعد قطعا بشكل كامل .

غير أن مهمة وضع إطار مناسب للعمل المفيد للمنافسة لم يكن قد مضى بعيدًا عندما

تحولت الدول فى كل مكان عنه إلى استبدال المنافسة بمبدأ مختلف ومتناقض ، ولم تعد المسألة مسألة جعل المنافسة تعمل وتكملتها ، بل مسألة إزاحتها تمامًا . ومن المهم أن يكون الأمر واضحًا تمامًا بشأن هذا : إن الحركة الحديثة للتخطيط هى حركة ضد المنافسة فى حد ذاتها فهى علم جديد يتجمع تحته كل الأعداء القدامى للمنافسة . وبرغم أن كل أنواع المصالح تحاول الآن أن تعيد تحت هذه الراية إنشاء الامتيازات التى قضى عليها العهد الليبرالى ، فإن الدعايات الاشتراكية للتخطيط قد استردت احترامها بين الأشخاص ذوى النزعات الليبرالية المعارضة للمنافسة ، وقد هدّأت بصورة فعالة الشك الصحيح الذى اعتادت أية محاولة لخنق المنافسة أن تثيره (٢) . إن ما كان يوحد فى الواقع الاشتراكيين من اليسار واليمين هو هذا العداء المشترك للمنافسة ، ورغبتهم المشتركة فى أن يستبدلوا بها اقتصادًا مخططًا . ورغم أن مصطلحى « الرأسمالية » و « الاشتراكية » مازالا يستخدمان بوجه عام لوصف الأشكال السابقة والمستقبلة للمجتمع ، فإنهما يخفيان بدلا من أن يوضحا طبيعة المرحلة الانتقالية التى يمران بها .

ومع ذلك ، فإنه رغم أن كل التغييرات التى نلاحظها تميل فى اتجاه توجيه مركزى شامل للنشاط الاقتصادى ، فإن الصراع العلمى ضد المنافسة يبشر بأن ينتج فى هذه الحالة شيئًا أسوأ فى كثير من النواحى . . . حالة من الأمور لا يمكن أن ترضى المخططين ولا الليبراليين : نوعا من التنظيم المشارك أو النقابى للصناعة تكبح فيه المنافسة تقريبًا ، بينما يترك التخطيط فى أيدى الاحتكارات المستقلة للصناعات المنفصلة . وتلك هى النتيجة الأولى التى لا مناص منها لموقف يتحد فيه الأشخاص فى عدائهم للمنافسة ، ولكنهم يتفقون على شىء آخر قليل . وبتدمير المنافسة فى صناعة بعد أخرى ، فإن هذه السياسة تضع المستهلك تحت رحمة العمل الاحتكارى المشترك للرأسماليين والعمال فى أفضل الصناعات تنظيمًا . ومع ذلك فإنه رغم أن

---

(٢) صحيح أنه منذ عهد قريب ، ابتكر بعض الأكاديميين الاشتراكيين ـ تحت حافز الانتقاد ، ودافع بنفس الخوف من انقراض الحرية فى مجتمع مخطط مركزيًا ـ نوعا جديدا من « اشتراكية تنافسية » كانوا يأملون فى أنها سوف تتجنب صعوبات ومخاطر التخطيط المركزى ، وتجمع إلغاء الملكية الخاصة مع الاحتفاظ الكامل للحرية الفردية . ومع أن بعض المناقشات حول هذا النوع الجديد من الاشتراكية قد دارت فى صحف علمية ، فإنه لا يحتمل أن تزكى نفسها للسياسيين العمليين ، ولو أنها فعلت ذلك ، فلن يكون من الصعب إظهار (كما حاول المؤلف فى أماكن أخرى ـ انظر مجلة إيكونوميكا ـ ١٩٤٠) أن هذه الخطط ترتكز على وهم وتعانى من تناقض فطرى ومن المستحيل افتراض السيطرة على كل الموارد الإنتاجية بدون أن يتقرر أيضًا من أجل من وبواسطة من سوف تستخدم . وعلى الرغم من أنه فى ظل ما يسمى «اشتراكية تنافسية » فإن التخطيط بواسطة السلطة المركزية سوف يتخذ أشكالاً أكثر التواء بعض الشىء ، ولن تكون تأثيراتها مختلفة بشكل أساسى ، وسيكون عنصر المنافسة أكثر قليلاً من شىء زائف .

هده هى حالة الأمور التى كانت توجد فعلا فى ميادين واسعة لبعض الوقت ، ورغم أن الكثير من تأثر مشوش الدهن (وأغلب المهتمين) بأهداف التخطيط فيها ، فإنها ليست حالة يحتمل أن تبقى ، أو يمكن تبريرها بشكل عقلانى . إذ إن مثل هذا التخطيط المستقل ، بواسطة احتكارات صناعية ،سوف ينتج فى الواقع تأثيرات مضادة لتلك التى تهدف إليها حجة التخطيط . وإذا تم الوصول إلى تلك المرحلة ، فإن البديل الوحيد للعودة إلى المنافسة هو السيطرة على الاحتكارات بواسطة الدولة وهى سيطرة إذا أريد لها أن تكون فعالة ، يجب أن تصبح أكثر اكتمالا وأكثر تفصيلا بشكل تدريجى . وهذه المرحلة هى التى نقترب منها بسرعة. وعندما أشارت مجلة أسبوعية ، قبل الحرب بفترة قصيرة ، إلى أن هناك علامات على أن الزعماء البريطانيين ـ على الأقل ـ أخذوا يعتادون بشكل متزايد على التفكير فيما يتعلق بالتنمية الوطنية بواسطة احتكارات خاضعة للسيطرة ، كان ذلك تقديرًا حقيقيًا على الأرجح للوضع ، كما كان موجودًا عندئذ . ومنذ ذلك الحين أخذت هذه العملية تزداد سرعة إلى حد كبير بسبب الحرب ، وسوف تصبح عيوبها وأخطارها المهلكة واضحة بشكل متزايد مع مرور الوقت .

ولا تزال فكرة المركزية الكاملة لإدارة النشاط الاقتصادى تروع أغلب الناس ، لا بسبب الصعوبة الهائلة لهذه المهمة فحسب ، بل أكثر من ذلك بسبب الهلع الذى توحى به فكرة أن كل شىء يدار من مركز واحد . ومع ذلك ، فإننا إذا كنا نتحرك بسرعة نحو مثل هذه الحالة فإن هذا يرجع إلى حد كبير إلى أن أغلب الناس لا يزالون يعتقدون أنه لابد أن يكون من الممكن العثور على طريق وسط بين المنافسة « المتنافرة الأجزاء » والإدارة المركزية . والواقع أن شيئًا لا يبدو فى البداية أكثر قابلية للتصديق ، أو أكثر احتمالا لأن يروق للأشخاص المتعقلين من فكرة أن هدفنا يجب ألا يكون إلغاء المركزية الصارم للمنافسة الحرة ، ولا المركزية التامة لخطة واحدة ، بل مزيجًا حكيمًا للطريقتين . غير أن مجرد الإدراك السليم يثبت أن هناك مرشدًا غادرًا فى هذا الميدان . ورغم أن المنافسة يمكن أن تتحمل بعض الامتزاج للتنظيم ، فإنها لا يمكن أن تجتمع مع التخطيط إلى أى حد نريده بدون أن نتوقف عن العمل كموجه فعال للإنتاج . كما أن « التخطيط » ، وهو دواء يؤخذ بجرعات صغيرة ، لا يستطيع أن ينتج التأثيرات التى يمكن أن يرجوها المرء من تطبيقه بصورة كاملة ، إن كلا من المنافسة ، والتوجيه المركزى يصبح أدوات هزيلة وغير فعالة ، فهما مبدآن بديلان يستخدمات لحل نفس المشكلة ، وفى خليط من الوسيلتين ، لن يعمل أى منهما حقيقة ، وإن النتيجة سوف تكون أسوأ مما إذا كان أى من النظامين يعتمد عليه بشكل ثابت . أو بعبارة مختلفة ، فإن التخطيط والمنافسة لا يمكن الجمع بينهما إلا بواسطة التخطيط من أجل المنافسة ، ولكن ليس بالتخطيط ضد المنافسة .

إن من الأهمية القصوى للمناظرة فى هذا الكتاب بالنسبة للقارئ ، ألا يغيب عن باله أن التخطيط الذى يعتبر أن كل انتقادنا موجه ضده ، هو فقط التخطيط ضد المنافسة : التخطيط الذى سوف يستبدل بالمنافسة . وهذا هو الأكثر أهمية ، لأننا لا نستطيع داخل نطاق هذا الكتاب ، أن ندخل فى مناقشة التخطيط الضرورى للغاية ، والذى هو مطلوب لجعل المنافسة فعالة ومفيدة قدر الاستطاعة . ولكن حيث إن « التخطيط » كما هو فى الاستعمال الجارى أصبح مرادفًا تقريبًا مع النوع السابق للتخطيط ، فإنه سيكون من المحتم أحيانًا من أجل الإيجاز أن نشير إليه ببساطة بأنه تخطيط ، حتى ولو كان هذا يعنى أن نترك لخصومنا كلمة طيبة للغاية تستحق مصيرًا أفضل .



٤

« حتميـة » التخطيـط

كنـا أول مـن أكد أنه كلما زاد تعقيد الأشكال التى تتخـذها الحضارة ، أصبح تقييد حرية الفرد أكثر وجوبا .

بنيتو موسولينى

إنها حقيقة ملهمة أن قلائل من المخططين يكتفون بالقول بأن التخطيط المركزى أمر مرغوب فيه ، ويؤكد أغلبهم أنه لم يعد فى إمكاننا أن نختار ، ولكننا مضطرون بظروف فوق سيطرتنا على أن نستبدل التخطيط بالمنافسة . وتغرس خرافة متعمدة بأننا انطلقنا على الطريق الجديد لا بإرادة حرة ، بل لأن المنافسة تزال تلقائيًا بواسطة التغييرات التكنولوجية التى لا يمكننا أن نعكسها ، ولا ينبغى أن نرغب فى منعها ، وهذه الحجة نادرًا ما تنمو إلى أى طول . إنها واحدة من التأكيدات التى تؤخذ من كاتب إلى كاتب آخر ، إلى أن تصبح ، بمجرد التكرار ، مقبولة كحقيقة راسخة . ومع ذلك فإنها لا أساس لها . والاتجاه نحو الاحتكار والتخطيط ليس نتيجة أية « حقائق موضوعية » فوق سيطرتنا ، بل هى نتاج آراء عززت ودعايات لمدة نصف قرن حتى أصبحت تسيطر على كل سياستنا .

ومن الحجج المختلفة التى تستخدم لإثبات حتمية التخطيط ، تلك التى تسمع أكثر من غيرها ، وهى أن التغييرات التكنولوجية جعلت المنافسة مستحيلة فى عدد يتزايد باستمرار من الميادين ، وأن الاختيار الوحيد الذى ترك لنا هو بين السيطرة على الإنتاج بواسطة احتكارات خاصة ، وتوجيهه بواسطة الحكومة . وهذا الاعتقاد مستمد أساسًا من المذهب الماركسى «لتركيز الصناعة» . ورغم أنه ، مثل الكثير جدا من الأفكار الماركسية ، تبين الآن فى أوساط عديدة أنها تلقتها عن السابقين دون أن تعلم متى نشأت .

إن الحقيقة التاريخية للنمو التدريجى للاحتكار خلال الخمسين عامًا الأخيرة ، والتقييد

المتزايد للميدان الذى تكون قواعد المنافسة فيه أمرًا لا نزاع فيه ـ رغم أن مدى الظاهرة غالبًا ما يبالغ فيه إلى حد كبير ـ [1] . والسؤال الهام هو ما إذا كان هذا التطور نتيجة ضرورية لتقدم التكنولوجيا ، أم أنه مجرد نتيجة السياسات التى اتبعت فى أغلب الدول . وسوف نرى حاليا أن التاريخ الفعلى لهذا التطور يوحى بقوة الرأى الأخير . ولكننا يجب أولا أن نبحث إلى أى مدى كانت التطورات التكنولوجية الحديثة من نوع يجعل نمو الاحتكارات فى ميادين واسعة أمرًا حتميًا .

إن السبب التكنولوجى المزعوم لنمو الاحتكار ، هو تفوق المؤسسة الكبيرة على الصغيرة بسبب الكفاءة الكبرى للوسائل الحديثة للإنتاج على نطاق واسع . وهم يؤكدون أن الوسائل الحديثة قد خلقت ظروفًا فى أغلب الصناعات ، حيث يمكن زيادة إنتاج المؤسسة الكبيرة بتقليل التكاليف للوحدة ، وتكون النتيجة أن المؤسسات الكبيرة فى كل مكان تعرض أسعارًا أقل وتدفع المؤسسات الصغيرة خارجا ، ويجب أن تستمر هذه العملية إلى أن تبقى فى كل صناعة مؤسسة واحدة ، أو على الأكثر مؤسسات قليلة عملاقة فقط . وهذه الحجة تختار أثرًا واحدًا يصاحب التقدم التكنولوجى أحيانًا ، وتتجاهل تأثيرات أخرى تعمل فى الاتجاه المضاد وهى تحصل على تأييد قليل من الدراسة الجدية للحقائق . ولا يمكننا أن نستقصى هذه المسألة هنا بالتفصيل ، ويجب أن نقنع بقبول أفضل الأدلة المتاحة . وكانت أكثر الدراسات شمولاً للحقائق تمت فى العصر الحديث ، هى تلك التى قامت بها اللجنة الاقتصادية الوطنية المؤقتة عن «تركيز القوة الاقتصادية» وقد توصل التقرير النهائى لهذه اللجنة (والتى لا يمكن بالتأكيد اتهامها بتحيز ليبرالى غير مناسب) فى الختام إلى أن الرأى القائل بأن الكفاءة الأكبر للإنتاج على نطاق واسع هو سبب اختفاء المنافسة لا يجد إلا تأييدًا ضئيلاً فى أى دليل فى متناول اليد الآن[2]» وملخص الدراسة المفصلة عن المسألة والذى تم إعداده للجنة الرد فى هذا البيان :

« إن الكفاءة المتفوقة للمنشآت الكبيرة لم تثبت ، وقد فشلت المزايا التى يفترض أنها تقضى على المنافسة فى إثبات وجودها فى ميادين عديدة . كما أن الاقتصاد ذا الحجم الواحد حيثما يوجد لا يستلزم الاحتكار . . . . ، ويمكن الوصول إلى حجم أو أحجام الكفاءة المثلى قبل فترة طويلة من خضوع الجزء الرئيسى من الإمدادات لمثل هذه السيطرة . والاستنتاجات

(١) من أجل مناقشة أكمل لهذه المشكلات ، انظر مقال البروفيسور ليونيل روبنز « حتمية الاحتكار » الأسس الاقتصادية للصراع الطبقى (١٩٣٩) ص ٤٥ ـ ٨٠ .

(٢) « التقرير النهائى وتوصيات اللجنة المؤقتة للاقتصاد الوطنى » (الكونجرس السابع والسبعون ـ الدورة الأولى : وثيقة الكونجرس رقم ٣٥ [١٩٤١]) ص ٨٩ .

بأن الإنتاج على نطاق واسع لابد أن يؤدى حتما إلى إلغاء المنافسة ، لا يمكن قبولها . وفضلا عن ذلك فإنه ينبغى ملاحظة أن الاحتكار كثيرًا ما يكون نتاج عوامل أخرى غير التكاليف المنخفضة ذات الحجم الأكبر ، إذ إنه يتم تحقيقه عن طريق اتفاق متواطئ ، وتدعمه سياسات عامة ، وعندما تلغى هذه الاتفاقات ، وعندما تعكس تلك السياسات ، فإنه من الممكن إعادة ظروف المنافسة » (٣).

إن أى تحقيق للأحوال فى إنجلترا سوف يؤدى إلى نتائج مماثلة للغاية . وأى شخص لاحظ كيف تسعى الاحتكارات الطموحة بصورة منتظمة ، وكثيرًا ما تحصل على مساعدة سلطة الدولة لجعل سيطرتها فعالة ، لا يمكن أن يكون لديه شك قليل فى أنه ليس هناك أى شىء حتمى حول هذا التطور .

وهذا الاستنتاج يؤيده بقوة النظام التاريخى ، الذى أثبت فيه اضمحلال المنافسة ونمو الاحتكار وجودهما فى دول مختلفة . فإذا كانا نتيجة تطورات تكنولوجية ، أو نتاجا ضروريًا لتطور « الرأسمالية » ، فإننا يجب أن نتوقع أن يظهرا أولا فى دول بها أكثر النظم الاقتصادية تقدما . والواقع أنهما ظهرا أولا خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر فيما كان يعتبر يومئذ دولتين صناعيتين ناشئتين نسبيا ، وهما الولايات المتحدة وألمانيا ، وفى الدولة الأخيرة بصفة خاصة ، التى أصبحت تعتبر الدولة النموذجية التى تمثل التطور الضرورى للرأسمالية ، فإن نمو الاحتكارات والنقابات كان يتدعم منذ ١٨٧٨ بطريقة منتظمة بواسطة سياسة متعمدة . ولم تستخدم وسائل الحماية فحسب ، بل وأيضًا إغراءات مباشرة ، وفى النهاية استخدام الإكراه بواسطة الحكومات لتعزيز إنشاء احتكارات من أجل تنظيم الأسعار والمبيعات . وهنا وبمساعدة الدولة ، أدت أول تجربة كبرى فى « التخطيط العلمى » و « التنظيم الواعى للصناعة » إلى خلق احتكارات عملاقة ، قدمت باعتبارها تطورات حتمية ، قبل خمسين عاما من حدوث نفس الشىء فى بريطانيا العظمى . وبسبب تأثير المنظرين الاشتراكيين الألمان وخاصة سومبارت ، الذين ابتدعوا الفكرة من تجربة بلادهم ، فإن التطور الحتمى لنظام المنافسة إلى « الرأسمالية الاحتكارية » ، أصبح مقبولا على نطاق واسع . وإذا كانت سياسة الحماية المرتفعة فى الولايات المتحدة جعلت تطورًا مماثلاً إلى حد ما ممكنا ، فإن ذلك يبدو أنه يؤكد هذا التعميم . غير أن التطور الألمانى ، الذى كان أكثر من الأمريكى أصبح يعتبر ممثلا

---

(٣) س . ويلكوكس المنافسة والاحتكار فى الصناعة الأمريكية (دراسة للجنة المؤقتة للاقتصاد الوطنى ـ رقم ٢١ [١٩٤١]) ص ٨٩ .

لاتجاه عالمى ، وأصبح من المألوف التحدث ـ الاستشهاد بمقال سياسى بتاريخ حديث يقرأ على نطاق واسع ـ عن ألمانيا ، حيث بلغت كل القوى الاجتماعية والسياسية للحضارة الحديثة أكثر أشكالها تقدما » (٤).

وما كان أقل ما فى ذلك كله من حتمية . وما أكثر ما تصبح نتيجة السياسة المتعمدة واضحة ، عندما نبحث الوضع فى إنجلترا حتى ١٩٣١ ، والتطور منذ ذلك العام ، الذى كانت فيه بريطانيا العظمى فى سياسة حماية عامة . وقد مر اثنا عشر عاما فقط منذ ذلك الحين باستثناء بضع صناعات كانت قد حصلت على الحماية قبل ذلك ـ لكى تكون الصناعة البريطانية بأسرها متنافسة ، ربما مثلما كانت فى أى وقت من تاريخها . وعلى الرغم من أنها عانت خلال الثمانينيات بشدة من سياسات متنافرة ، اتبعت فيما يتعلق بالأجور والمال ، فإن السنوات لغاية ١٩٢٩ على الأقل تقارن فيما يتعلق بالعمالة والنشاط العام بشكل غير مواتٍ مع الثلاثينيات ، وفقط منذ الانتقال إلى الحماية ، والتغيير العام فى السياسة الاقتصادية البريطانية الذى صاحبها ، هو أن نمو الاحتكارات راح يمضى بمعدل مدهش ، وحول الصناعة البريطانية إلى حد لم يدركه الجمهور إلا فيما ندر . والزعم بأن هذا التطور له أية صلة بالتقدم التكنولوجى خلال تلك الفترة ، وأن الضرورات التكنولوجية التى كانت تعمل فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر ، جعلت نفسها محسوسة هنا فى الثلاثينيات من القرن العشرين ، ليس أقل سخافة من الزعم الذى تضمنه تصريح لموسولينى ، بأن إيطاليا كان عليها أن تلغى الحرية الفردية قبل الشعوب الأوربية الأخرى ، لأن حضارتها سارت بعيدًا جدًا لتسبق الباقين !

وفيما يتعلق بإنجلترا ، فإن الافتراض القائل بأن التغيير فى الرأى والسياسة يتبع فقط تغييرًا عنيدًا فى الحقائق ، يمكن أن يعطى مظهرًا معينًا من الحقيقة ، لأن الأمة كانت تتبع التطورات الثقافية فى أماكن أخرى من بعيد . وهكذا يمكن القول بأن التنظيم الاحتكارى للصناعة قد نما ، رغم حقيقة أن الرأى العام لا يزال يفضل المنافسة ، ولكن أحداثًا خارجية أحبطت رغباته . غير أن العلاقة الصحيحة بين النظرية والتطبيق أصبحت واضحة بمجرد أن ننظر إلى النموذج الأول لهذا التطور ، وهو ألمانيا . وإذا كان كبت المنافسة مسألة سياسة متعمدة وأنه وضع فى حدمة المثل الأعلى الذى نسميه الآن تخطيطًا ، فهو أمر لا يمكن أن يكون فيه شك . وفى التقدم التدريجى نحو مجتمع مخطط تماما ، فإن الألمان ، وكل الشعوب التى حذت

---

(٤) رايتهولد نيبوهر . « الإنسان الأخلاقى والمجتمع اللاأخلاقى » (١٩٣٢)

حذوهم ، كانوا يتبعون فقط الطريق الذى رسمه لهم مفكرو القرن التاسع عشر ، وبصفة خاصة الألمان . والتاريخ الثقافى للستين أو الثمانين عاما الأخيرة ، هو توضيح كامل حقا للحقيقة القائلة إنه ليس فى التطور الاجتماعى شىء حتمى ، ولكن التفكير يجعله كذلك .

وكذلك فإن التأكيد على أن التقدم التكنولوجى الحديث يجعل التخطيط أمرًا لا مفر منه يمكن أن يفسر بطريقة مختلفة ، فقد يعنى أن تعقيد حضارتنا الصناعية الحديثة يخلق مشكلات جديدة ، لا نستطيع أن نأمل فى التعاون معها بفعالية إلا بالتخطيط المركزى . وهو صحيح من بعض النواحى ـ ولكن ليس بالمعنى الواسع الذى يزعمونه له ـ فمن الأشياء المألوفة مثلا ، أن كثيرًا من المشكلات التى تخلقها المدنية الحديثة ، مثل مشكلات أخرى عديدة يسببها التجاور القريب فى المساحة ، لا تحل بشكل كاف بواسطة المنافسة . ولكن ليست هذه المشكلات ، مثل تلك الخاصة « بالمرافق العامة » إلخ . . والتى هى أول شىء فى أذهان أولئك الذين يثيرون تعقيد الحضارة الحديثة كحجة للتخطيط المركزى ، إذ إن ما يوحون به بوجه عام ، هو أن الصعوبة المتزايدة فى الحصول على صورة متماسكة للعملية الاقتصادية الكاملة يجعل تنسيق الأشياء بواسطة وكالة مركزية ما أمرا لا غنى عنه إذا أريد ألا تتفكك الحياة الاجتماعية فى فوضى .

وهذه حجة تقوم على أساس سوء فهم كامل لعمل المنافسة . وبغض النظر عن أنها تناسب فقط ظروفًا بسيطة نسبيًا ، فإن تعقيد تقسيم العمل فى الظروف الحديثة هو ذاته الذى يجعل المنافسة الوسيلة الوحيدة التى يمكن أن يحدث بها مثل هذا التنسيق بشكل كاف . ولن تكون هناك أية صعوبة بشأن السيطرة الفعالة أو التخطيط ، لو أن الظروف بسيطة إلى حد أن شخصًا أو مجلسا واحدًا يمكنه أن يقدر كل الحقائق المتعلقة به بكفاءة . وفقط عندما تصبح العوامل التى ينبغى وضعها فى الحسبان عديدة جدا ، بحيث يكون من المستحيل إلقاء نظرة شاملة عليها ، فإن اللامركزية تصبح أمرًا حتميًا . ولكن ما إن تصبح اللامركزية ضرورية حتى تثور مشكلة التنسيق ، تنسيق يترك للوكالات المنفصلة حرية لتكييف أنشطتها وفقا للحقائق التى يمكنها هى وحدها معرفتها ، وتجرى أيضًا تكييفًا مشتركا لخططهم الخاصة . وعندما تصبح اللامركزية ضرورية لأن أحدًا لا يستطيع أن يوازن بوعى كل الاعتبارات التى تؤثر على قرارات كثيرين جدًا من الأفراد ، فإن التنسيق يمكن أن يحدث بوضوح ، لا «بسيطرة متعمدة » ، بل فقط بواسطة ترتيبات تنقل لكل موظف المعلومات التى يجب أن تكون لديه من أجل أن يكيف قراراته مع قرارات الآخرين بفعالية . ولأن كل تفاصيل التغييرات التى تؤثر باستمرار على ظروف العرض والطلب للسلع المختلفة ، لا يمكن أن تعرف قط بشكل

كامل ، أو أن تجمع وتنشر بسرعة كافية ، بواسطة أى مركز واحد ، فإن ما يطلب هو جهاز ما للتسجيل ، يسجل بشكل آلى كل تأثيرات أعمال الأفراد المتعلقة بالموضوع ، والتى تكون إشاراتها هى فى نفس الوقت ناتجة عنه ، وموجها لكل القرارات الفردية .

وهذا هو ما يفعله نظام الأسعار بالضبط فى ظل المنافسة ، والذى لا يبشر أى نظام آخر حتى بإنجازه . وهو يتيح للمتعهدين مراقبة حركة أسعار قليلة نسبيًا ، كما يرقب المهندس عقارب عدادات قليلة لتكييف أنشطتها مع أنشطة زملائها . والنقطة الهامة هنا ، هى أن نظام السعر لن يقوم بهذه الوظيفة إلا إذا كانت المنافسة سائدة ، أى إذا كان على المنتج الفرد أن يكيف نفسه وفقا لتغييرات الأسعار ولا يستطيع أن يتحكم فيها . وكلما زاد تعقيد الأمور برمتها، زاد اعتمادنا على تقسيم المعلومات بين الأفراد الذين تنسق جهودهم المنفصلة بواسطة الآليات الذاتية لنقل المعلومات المناسبة التى نعرفها نحن باسم نظام الأسعار .

وليس من قبيل المبالغة القول إنه إذا كان علينا أن نعتمد على تخطيط مركزى متعمد من أجل نمو نظامنا الصناعى ، فإنه لم يكن ليصل قط إلى درجة التمييز ، والتعقيد ، والمرونة التى بلغها . وبالمقارنة مع هذه الوسيلة لحل المشكلات الاقتصادية بواسطة اللامركزية بالإضافة إلى تنسيق آلى ، فإن أكثر وسائل التوجيه المركزى وضوحًا تعتبر غير بارعة وبدائية ومحدودة فى نطاقها إلى حد لا يصدق . وإذا كان تقسيم العمل قبل بلوغ الحد الذى يجعل الحضارة الحديثة ممكنة ، فإننا ندين لحقيقة أنه لم يكن عليه أن ينشأ بصورة متعمدة ، بل إن الإنسان وقع مصادفة على وسيلة يمكن بها مد تقسيم العمل بعيدًا وراء الحدود التى كان يمكن تخطيطه داخلها . ومن ثم فإن أى نمو آخر فى تعقيدها ، بدلا من أن يجعل التوجيه المركزى ضروريا ، يجعل من الأهم فى أى وقت أننا يجب أن نستخدم تقنية لاتعتمد على سيطرة .

ومع ذلك ، فإن هناك نظرية أخرى تربط نمو الاحتكارات بالتقدم التكنولوجى وتستخدم حججا مضادة تقريبًا . لتلك التى بحثناها لتونا ، ومع أنها لا تذكر بوضوح كثيرًا فإنها مارست تأثيرًا كبيرًا أيضًا . وهى لا تؤكد أن التقنية الحديثة تدمر المنافسة ، بل على العكس ، سيكون من المستحيل استخدام العديد من الإمكانيات التكنولوجية الجديدة إلا إذا منحت حماية ضد المنافسة ، أى منحت احتكارًا . وهذا النوع من الحجج ليس خادعا بالضرورة ، كما قد يشك القارئ الناقد . والرد الواضح وهو أنه إذا كانت التقنية الجديدة لإشباع حاجاتنا أفضل حقا ، فإنها يجب أن تكون قادرة على الصمود أمام كل منافسة ـ لا يحسم كل الحالات والتى تشير إليها هذه الحجة ـ ولاشك فى أنها تستخدم فى حالات كثيرة باعتبارها مجرد شكل دفاع خاص بواسطة أطراف معينة . بل إنها فى حالات أكثر تكون قائمة

على الأرجح ، على خلط بين امتياز تقنى من وجهة نظر هندسية ضيقة وبين الاستحسان من وجهة نظر المجتمع برمته .

غير أنه تبقى مجموعة من الحالات حيث يكون للحجة بعض القوة . فعلى سبيل المثال فإنه من المتصور على الأقل أن صناعة السيارات البريطانية قد تكون قادرة على توريد سيارة أرخص وأفضل من سيارات تستخدم فى الولايات المتحدة ، إذا جعل كل شخص فى إنجلترا يستخدم نفس النوع من السيارات ، أو أن استخدام الكهرباء لكل الأغراض يمكن جعله أرخص من الفحم أو الغاز إذا أمكن جعل كل شخص يستخدم الكهرباء فقط . وفى حالات كهذه فإنه من الممكن على الأقل أننا سنكون جميعًا أفضل حالا ، ويجب أن نفضل الوضع الجديد إذا كان لنا الخيار ولكن لن يكون لأى فرد الخيار قط ، لأن البديل هو إما أننا يجب أن نستخدم جميعًا نفس السيارة الرخيصة ، (أو أننا يجب أن نستخدم جميعًا الكهرباء) ، أو أننا يجب أن يكون لنا الخيار بين هذه الأشياء ، وأن يكون كل منها بسعر أعلى كثيرًا . ولا أعرف إن كان ذلك صحيحًا فى أى من الحالات المذكورة ، ولكن لابد من الاعتراف بأنه من الممكن بواسطة التوحيد القياسى الإجبارى أو حظر التنوع فوق درجة معينة ، فإن الوفرة يمكن زيادتها فى بعض الميادين أكثر مما يكفى لتعويض تقييد اختيار المستهلك . بل إنه من الممكن تصور أن اختراعًا جديدًا قد يظهر فى يوم ما ، يبدو أن إقراره سيكون مفيدًا دون ريب ، ولكن لا يمكن استخدامه إلا إذا جعل الكثيرون أو الناس جميعا يستفيدون منه فى نفس الوقت .

وسواء كانت مثل تلك الحالات ذات أية أهمية كبيرة أو دائمة ، فإنها بالتأكيد ليست حالات يمكن الزعم بشكل مشروع أن التقدم التقنى يجعل التوجيه المركزى أمرًا حتميًا . وهى سوف تجعل من الضرورى فقط الاختيار بين كسب ميزة معينة بالإجبار ، وليس الحصول عليها أو فى أغلب الحالات الحصول عليها بعد فترة قليلة ، عندما يتغلب تقدم تقنى آخر على صعوبات معينة . وصحيح أنه فى مثل تلك الحالات فإننا يكون علينا أن نضحى بكسب مباشر ممكن كثمن لحريتنا ، ولكننا نتجنب من ناحية أخرى الحاجة إلى جعل التطورات فى المستقبل متوقفة على المعرفة التى يمتلكها الآن أشخاص معينون . وبتضحية مثل هذه الفوائد الحالية الممكنة ، فإننا نحتفظ بحافز هام لتقدم آخر . ورغم أن الثمن الذى سيكون علينا أن ندفعه من أجل التنوع وحرية الاختيار ، قد يكون مرتفعًا أحيانًا على المدى القصير ، فإن التقدم المادى على المدى الطويل سوف يعتمد على هذا التنوع بالذات ، لأننا لا نستطيع أن نتنبأ أى شكل من الأشكال الكثيرة التى يمكن أن تقدم خيرًا أو خدمة ، قد يظهر شىء أفضل . وليس من الممكن بطبيعة الحال التأكد من أن الاحتفاظ بالحرية على حساب إضافة ما

لراحتنا المادية الحالية ، سوف يكافأ هكذا فى كل الحالات . ولكن الحجة من أجل الحرية هى بالضبط ما ينبغى أن نترك له مجالا للنمو الحر الذى يتعذر توقعه ، ومن ثم فإنه يستخدم على أساس معرفتنا الحالية ، وسبيله أن الإجبار لن يجلب فوائد ، رغم أنه فى حالة معينة قد لا يحدث فعلا أى ضرر .

وفى الكثير من المناقشات الجارية حاليًا حول آثار التقدم التكنولوجى ، يقدم هذا التقدم لنا كأنه شىء خارج عنا ، يمكن أن يضطرنا إلى استخدام المعرفة الجديدة بطريقة معينة . وفى حين أنه صحيح بطبيعة الحال أن الاختراعات قد منحتنا قوة ضخمة ، فإنه من السخف افتراض أننا يجب أن نستخدم تلك القوة لتدمير أثمن ميراث لنا : الحرية . غير أن ذلك يعنى فعلا أننا إذا أردنا الاحتفاظ بها ، فإننا يجب أن نكون مستعدين لتقديم تضحيات من أجلها . وفى حين أنه ليس هناك شىء فى التطورات التكنولوجية الحديثة ما يضطرنا إلى الاتجاه نحو التخطيط الاقتصادى الشامل ، فإن فيها قدرًا كبيرًا يجعل القوة التى تملكها سلطة التخطيط أكثر خطورة بلا حدود .

وفى حين أنه لا يمكن أن يكون هناك شك كبير فى أن التحرك نحو التخطيط هو نتيجة عمل متعمد ، وأنه ليست هناك ضرورات خارجية تضطرنا إليها ، فإن مما يستحق السؤال عنه هو : لماذا يجب أن توجد مثل هذه النسبة الكبيرة من الخبراء الفنيين فى الصف الأمامى من المخططين ؟ إن تفسير هذه الظاهرة يرتبط بشكل وثيق بحقيقة هامة ، يجب ألا تغيب عن أذهان منتقدى المخططين دائمًا ، وهى : أنه لا شك كبير فى أن كل واحد تقريبًا من المثل العليا لخبرائنا يمكن تحقيقه فى وقت قصير نسبيًا ، إذا جعل الوصول إليها الهدف الوحيد للبشرية . وهناك عدد لا يحصى من الأشياء الطيبة ، نتفق جميعًا على أنها مرغوب فيها للغاية كما أنها ممكنة ، ولكننا لا نستطيع أن نأمل فى تحقيق أكثر من القليل خلال حياتنا ، أو أن ما يمكن أن نأمل فى تحقيقه سيكون ناقصًا للغاية . إن إحباط طموحاته فى ميدانه الخاص ، هو الذى يجعل المتخصص يتمرد على النظام القائم . وسوف نجد أنه من الصعب أن نتحمل رؤية أشياء تركت دون أن تعمل ، وهى أشياء لابد أن يعترف كل شخص بأنها مرغوب فيها وممكنة معا . وإذا كانت هذه الأشياء لا يمكن عملها جميعا ، فى نفس الوقت ، وكان كل منها لا يمكن أن يتحقق إلا بتضحية أشياء أخرى ، فإن ذلك لا يتسنى رؤيته إلا إذا وضعت فى الحسبان عوامل تقع خارج أى حقل اختصاص ، مما لا يمكن أن يقدر إلا بجهد عقلى شاق ـ وهو يزداد إيلاما عندما يضطرنا إلى أن ننظر قبالة خلفية أوسع الأشياء التى يوجه إليها أغلب عمالنا ، ومعادلتها بأشياء أخرى تقع خارج اهتمامنا المباشر ، ولا نهتم بها كثيرًا لهذا السبب .

إن كل واحد من الأشياء الكثيرة التى إذا بحثت بمعزل ، سيكون من الممكن تحقيقه فى مجتمع مخطط ، يخلق أشخاصا متحمسين للتخطيط ويشعرون بثقة أنهم سيكونون قادرين على أن يغرسوا فى أذهان مديرى مثل هذا المجتمع إحساسهم بقيمة الهدف المعين . وسوف تتحقق آمال بعضهم دون شك ، إذ إن المجتمع المخطط سوف يدعم بالتأكيد بعض أهداف أكثر مما هى الحالة فى الوقت الحاضر . وسيكون من الحماقة إنكار أن أمثلة المجتمعات المخططة أو شبه المخططة التى نعرفها ، تقدم فعلا توضيحات فى الصميم ، أشياء طيبة يدين شعوب هذه الدول بها كلية للتخطيط . . وطرق السيارات الرائعة فى ألمانيا وإيطاليا ، تعتبر مثالا يستشهد به غالبا حتى وإن لم تكن تمثل نوعًا من التخطيط ليس ممكنا بصورة مساوية فى مجتمع ليبرالى . ولكن من الحماقة أيضًا الاستشهاد بمثل هذه الأمثلة من التفوق التقنى فى ميادين معينة كدليل على تفوق عام فى التخطيط . وسيكون الأكثر صوابًا القول بأن مثل هذا التفوق التقنى إلى حد بعيد ، الذى لا يتفق مع الظروف العامة ، هو دليل على سوء توجيه للموارد ، وأن كل من قاد سيارته على طول طرق السيارات الألمانية الشهيرة ووجد أن كمية حركة مرور عليها أقل منها على الكثير من الطرق الثانوية فى إنجلترا ، لن يكون لديه شك كبير فى أنه فيما يتعلق بأهداف السلام ليس هناك تبرير كثير لها . وإذا لم تكن هذه حالة ، اتخذ فيها المخططون قرارهم لصالح « المدافع » بدلا من « الزبد » ، فإن تلك مسألة أخرى [٥]. ولكن وفقا لمقاييسنا ليس هناك أساس كبير للحماسة .

إن توهم المتخصص بأنه فى مجتمع مخطط سوف يضمن مزيدًا من الاهتمام بالأهداف التى يهتم بها أكثر من غيرها ، ظاهرة أكثر عمومًا مما قد يوحى به مصطلح « الإخصائى » فى البداية . فنحن فى ميولنا واهتماماتنا جميعًا متخصصون بقدر ما . ونحن جميعًا نعتقد أن ترتيبنا الشخصى للقيم ليس شخصيًا فحسب ، بل إنه فى أية مناقشة حرة بين أشخاص متعقلين سوف نقنع الآخرين بأن قيمنا هى الصحيحة . . إن عاشق الريف يريد فى المقام الأول ضرورة الحفاظ على مظهره التقليدى ، وإن البقع التى أحدثتها الصناعة فعلاً على وجهه الجميل يجب أن تزال ، وهى ليست أقل من المتحمس المتمتع بالصحة الذى يريد إزالة كل الأكواخ القديمة الجميلة المنظر لأنها غير صحية ، أو قائد السيارة الذى يريد أن تتخلل البلاد طرق كبيرة للسيارات ، كما أن المتعصب للكفاءة الذى يرغب فى أقصى حد من التخصيص واستخدام الآلات ، ليس أقل من الشخص المثالى ، الذى يريد من أجل نمو الشخصية الاحتفاظ بأكثر

---

(٥) ولكن بينما كنت أصحح هذا ، يأتى نبأ بأن فإن أعمال الصيانة على طرق السيارات الألمانية قد توقفت !

عدد ممكن من الحرفيين المستقلين ، فهم جميعًا يعرفون أن هدفهم لا يمكن تحقيقه ب
إلا بالتخطيط ـ وكلهم يريد التخطيط لهذا السبب . ولكن تبنِّى التخطيط الاجتـ
يصرخون للمطالبة به ، لا يمكن بطبيعة الحال إلا أن يظهر الخلاف المختفى بين أه

إن التحرك من أجل التخطيط مدين بقوته الحالية إلى حد كبير لحقيقة أنه
التخطيط لا يزال بوجه الإجمالى مطمحا ، فإنه يوحد كل المثاليين المخلصين تة
الرجال والنساء الذين كرسوا حياتهم لمهمة واحدة . غير أن الآمال التى يضعونها فى
ليست نتيجة نظرة شاملة للمجتمع ، بل إنها نظرة محدودة للغاية ، وغالبًا نتيجة
لأهمية الغايات التى يضعونها فى المقام الأول . وليس هذا للإخلال من شأن القيـ
الكبرى لمثل هذا النوع من الناس فى مجتمع كمجتمعنا ، الذى يجعلهم موضع إعـ
ولكن ذلك سوف يجعل هؤلاء الناس بالذات الأكثر لهفة على تخطيط المجتمع ـ أكثر
إذا سمح لهم أن يفعلوا ذلك ـ والأكثر تعصبا للتخطيط من الآخرين . إن المسافة
الطاهر المخلص ، والشخص المتعصب ، ليست إلا خطوة فى الغالب . ومع
المتخصص المحبط يعطى المطالبة بالتخطيط أقوى قوة دافعة له ، فإنه لا يكاد يمكـ
هناك عالم يستحيل احتماله ـ وأكثر لا عقلانية من عالم يسمح فيه لأبرز المتخصص
ميدان بالمضى دون كبح لتحقيق مثلهم العليا . وكذلك لا يمكن أن يصبح « التنسـ
يبدو أن بعض المخططين يتصورون ـ حقل تخصص جديد . إن الاقتصادى هو آخـ
أن لديه المعرفة التى سوف يحتاج إليها المنسق . إن كل ما يطلبه هو طريقة تحدث
التنسيق بدون الحاجة إلى دكتاتور عالم بكل شىء ، ولكن هذا يعنى بالضبط الاحتفـ
القيود غير الشخصية وغالبا ما يتعذر فهمها ، على الجهود الفردية ، مثل تلك التى
المتخصصين ضدها .

٥

التخطيط والديموقراطية

إن رجل الدولة يجب أن يحاول توجيه الأشخاص الخاصين إلى الطريقة التى ينبغى أن يستخدموا فيها رءوس أموالهم ، لن يحمل نفسه عبء اهتمام غير ضرورى للغاية فحسب ، بل إنه يتولى سلطة لا يمكن أن يعهد بها بشكل آمن لأى جمعية أو مجلس شيوخ مهما كانا ، تلك السلطة التى لن تكون خطيرة جدا فى أى مكان مثلما تكون فى أيدى رجل بلغ من حماقته وجرأته ما يكفى لأن يتخيل نفسه صالحا لممارستها .

آدم سميث

إن السمات المشتركة لكل النظم الجماعية ، يمكن أن توصف فى عبارة عزيزة دائمًا بالنسبة لكل الاشتراكيين من كل المدارس ، باعتبارها التنظيم المتعمد لعمال المجتمع من أجل هدف اجتماعى . وإذا كان مجتمعنا الحاضر يفتقر إلى مثل هذا التوجيه « المتعمد » نحو هدف واحد وكانت أنشطته توجه بواسطة نزوات وميول أفراد غير مسئولين ، فإن ذلك كان دائمًا إحدى الشكاوى الأساسية للنقاد الاشتراكيين .

ويضع هذا القضية الأساسية بوضوح بالغ فى كثير من النواحى ، وهو يوجهنا على الفور إلى النقطة التى يبرز فيها الخلاف بين الحرية الفردية والحرية الجماعية . إن الأنواع المختلفة من الجماعية ، والاشتراكية ، والفاشية إلخ . . . تختلف بين نفسها فى طبيعة الهدف الذى تريد توجيه المجتمع إليه ، ولكنها جميعا تختلف عن الليبرالية والنزعة الفردية فى الرغبة فى تنظيم المجتمع بأسره وكل موارده من أجل هذه الغاية الوحدوية ، وفى رفض الاعتراف بالمجالات الاستغلالية التى تكون فيها غايات الأفراد أكثر أهمية . وهم فى إيجاز شموليون بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة الجديدة ، التى نختارها لوصف المظاهر غير المتوقعة ، وإن كان لا يمكن فصلها عما نسميه فى النظرية : الجماعية . .

إن « الهدف الاجتماعى » أو « الغرض المشترك » ، الذى سينظم المجتمع من أجله يوصف عادة بشكل غامض بأنه « الصالح المشترك » ، و « الرفاهية العامة » ، أو « المصلحة العامة » . ولا يحتاج الأمر إلى كثير من التفكير لكى نرى أن هذه المصطلحات ليس لها معنى محدد إلى حد يكفى لتحديد طريق عمل معين ؛ فرفاهية وسعادة الملايين لا يمكن أن تقاسا بمقياس واحد تقريبى . فرفاهية شعب ، مثل سعادة رجل ، تعتمدان على أشياء كثيرة للغاية يمكن توفيرها فى أنواع لا حصر لها من المجموعات ، ولا يمكن أن يعبر عنها بشكل كاف بأنها غاية واحدة ، بل فقط كتسلسل هرمى من الغايات ، مقياس شامل من القيم ، يكون فيه مكان لكل حاجة لكل شخص . وتوجيه لكل أنشطتنا وفقا لخطة واحدة يفترض مسبقا أن كل واحدة من غاياتنا تعطى مرتبتها فى نظام للقيم يجب أن يكون كاملا إلى حد يكفى لأن يكون من الممكن أن يتقرر بين الجميع ، الطرق المختلفة التى سيكون على المخطط أن يختار منها . . . وهو فى إيجاز يفترض مسبقا وجود مبادئ أخلاقية كاملة يخصص فيها لكل القيم الإنسانية المختلفة مكانها المناسب .

إن تصور مجموعة قواعد أخلاقية كاملة أمر غير مألوف ، وهو يتطلب بعض الجهد من الخيال لرؤية ما تتضمنه . فنحن لم نعتد التفكير فى القواعد الأخلاقية باعتبارها كاملة تقريبًا . وحقيقة أننا نختار باستمرار بين قيم مختلفة بدون قانون اجتماعى يصف كيف يمكننا أن نختار، لا يدهشنا ، ولا يوحى لنا بأن قواعدنا الأخلاقية غير كاملة . ففى مجتمعنا ، ليست هناك مناسبة أو سبب لأن يظهر الناس آراء مشتركة حول ما ينبغى عمله فى مثل تلك المواقف . ولكن حيث تكون كل الوسائل التى تستخدم مملوكة للمجتمع ، وستستخدم باسم المجتمع وفقا لخطة وحدوية ، فإن الرأى « الاجتماعى » بشأن ما ينبغى عمله ، لابد أن يوجه كل القرارات . وفى عالم كهذا يجب أن نكتشف بسرعة أن قانوننا الأخلاقى ملىء بالفجوات .

إننا لا نهتم هنا بالسؤال عما إذا كان من المرغوب فيه أن يكون لدينا مثل هذا القانون الأخلاقى الكامل . وقد يشار فقط إلى أن نمو الحضارة حتى الوقت الحاضر كان مصحوبا بنقصان مطرد فى المجال الذى تكون فيه أعمال الفرد مقيدة بقواعد ثابتة . لقد أصبحت القواعد التى يتكون منها قانوننا الأخلاقى المشترك أقل تدريجيًا ، وأكثر عمومية فى طابعها . . فمنذ الإنسان البدائى ، الذى كان مقيدًا بطقوس معقدة فى كل نشاط تقريبًا من أنشطته اليومية ، والذى كان مقيدًا بمحرمات لا عدد لها ، ونادرًا ما كان يستطيع أن يفكر فى عمل أشياء بطريقة تختلف عن زملائه ، أخذت القواعد الأخلاقية تميل بشكل متزايد لأن تصبح مجرد حدود تطوق المجال الذى يستطيع الفرد أن يتصرف فيه كما يشاء ، وسوف يعنى بتقرير

قانون أخلاقى مشترك وشامل بما يكفى لتقرير خطة اقتصادية موحدة معاكسا تمامًا لهذا الاتجاه .

إن النقطة الأساسية بالنسبة لنا هو أنه لا وجود لمثل هذا القانون الأخلاقى الكامل ومحاولة توجيه كل نشاط اقتصادى وفقا لخطة واحدة سوف تثير أسئلة لا تحصى ، لا يمكن الرد عليها إلا بواسطة قاعدة أخلاقية ، ولكن القواعد الأخلاقية الموجودة ليس لديها أى رد عليها ، وحيث لا يوجد رأى متفق عليه عما ينبغى أن يعمل . ولن يكون لدى الناس أية آراء محددة أو آراء متعارضة عن مثل تلك الأسئلة ، إذ إنه فى المجتمع الحر الذى نعيش فيه ليست هناك أية مناسبة للتفكير فيها ، أو حتى لتكوين آراء مشتركة بشأنها .

ونحن ليس لدينا مثل هذا المقياس الشامل للقيم فحسب ، بل إنه سيكون من المستحيل على أى ذهن أن يفهم الأنواع التى لا تحصى من الاحتياجات المختلفة للأشخاص المختلفين الذين يتنافسون على الموارد المتاحة ، وأن يضع وزنًا محددا لكل منها ، إذ إن مشكلتنا ذات أهمية أقل ، وهى هل الغايات التى يهتم بها كل شخص تشمل احتياجاته الفردية فقط ، أو إنها تشمل احتياجات أقرب زملائه أو حتى أولئك الذين هم أبعد زملائه ؟ أى هل هو أنانى أو إيثارى ؟ فى المعانى العادية لهذه الكلمات . والمسألة البالغة الأهمية هى الحقيقة الأساسية القائلة إنه من المستحيل على أى إنسان أن يعاين أكثر من ميدان محدود وأن يدرك الطابع الملح لأكثر من عدد محدود من الاحتياجات . وسواء كانت اهتماماته تتركز حول احتياجاته المادية الخاصة ، أو إنه يهتم بشدة برفاهية كل كائن بشرى يعرفه ، فإن الغايات التى يستطيع أن يهتم بها سوف تكون دائمًا جزءا صغيرًا إلى أبعد حد من احتياجات كل الناس .

هذه هى الحقيقة الأساسية التى تقوم عليها الفلسفة الكلية للمذهب الفردى . إنها لا تفترض ، كما يتأكد غالبا ، أن الإنسان مغرور أو أنانى ، أو يجب أن يكون كذلك . وهى تبدأ فقط من الحقيقة التى لا جدال فيها ، وهى أن حدود طاقاتنا على التخيل تجعل من المستحيل أن ندخل فى مقياس قيمنا أكثر من قطاع من احتياجات المجتمع بأسره ، وعلى وجه التدقيق فإن مقاييس القيم لا يمكن أن توجد إلا فى أذهان فردية ، فإنه لا توجد إلا مقاييس جزئية للقيم ـ مقاييس مختلفة حتما ، وغالبا تتعارض مع بعضها البعض . ويستنتج معتنق المذهب الفردى من ذلك ، أنه ينبغى أن يسمح للأفراد ـ داخل حدود معينة ـ بأن يتبعوا قيمهم وتفضيلاتهم ، لا قيم أى شخص آخر ، وأنه فى داخل هذه المجالات يجب أن يكون نظام الفرد من الغايات هو الأكثر أهمية ، وغير خاضع لأى توجيه من آخرين . وهذا الاعتراف

بالفرد باعتباره الحكم النهائى لغاياته ، والإيمان بأن آراءه الخاصة يجب أن تحكم أعماله قدر الإمكان ، هما اللذان يشكلان جوهر موقف أنصار المذهب الفردى .

ولا يستبعد هذا الرأى بطبيعة الحال الاعتراف بالغايات الاجتماعية ، أو بالأحرى أن توافق غايات الأفراد هو الذى يجعل من الأصوب أن يوحد الناس مساعيهم ، ولكن ذلك يقصر مثل هذا العمل المشترك على الحالات التى تتوافق فيها آراء الأفراد . وإن ما يسمى « غايات اجتماعية » هى بالنسبة له مجرد غايات متماثلة لأفراد كثيرين - أو غايات يكون الأفراد على استعداد من أجل تحقيقها أن يسهموا فى مقابل المساعدة التى يحصلون عليها فى إشباع رغباتهم . وكثيرا جدا لا تكون تلك الغايات المشتركة هى الغايات الرئيسة للأفراد ، بل وسائل يستطيع أن يستخدمها أشخاص مختلفون لأغراض مختلفة . والواقع أن الناس يكونون أكثر احتمالا للاتفاق على عمل مشترك تكون فيه الغاية المشتركة ليست غاية رئيسة بالنسبة لهم ، بل وسيلة قادرة على خدمة مجموعة كبيرة متنوعة من الأغراض .

وعندما يتحد الأفراد فى جهد مشترك لتحقيق أهداف مشتركة لهم ، فإن المنظمات التى شكلوها لهذا الغرض - مثل الدولة - تعطى نظمهم للغايات ووسائلهم . . ولكن أية منظمة شكلت هكذا تبقى « شخصا » واحدًا بين آخرين . وفى حالة الدولة ، فإنه صحيح أنها أقوى كثيرًا من أى من الآخرين ، غير أنها تبقى بمجالها المنفصل ومجالها المحدد الذى تكون غاياتها وحدها هى الأهم . وتتقرر حدود هذا المجال بالمدى الذى يتفق عليه الأفراد بشأن غايات معينة ، مع احتمال أنهم سوف يتفقون على طريق معين للعمل يتناقص بالضرورة ، عندما يتسع نطاق مثل هذا العمل . وهناك وظائف معينة للدولة ، سيكون هناك إجماع عملى بشأن ممارستها بين مواطنيها ، وستكون هناك وظائف أخرى تتطلب موافقة أغلبية كبيرة ، وما إلى ذلك ، إلى أن نصل إلى ميادين ستكون فيها آراء عديدة عما يجب أن تفعله الحكومة بقدر ما هناك من أشخاص مختلفين تقريبا ، رغم أن كل فرد قد يرغب فى أن تعمل الحكومة بطريقة ما .

ولا يمكننا أن نعتمد على الاتفاق الإرادى لتوجيه عمل الدولة إلا طالما كان مقصورًا على مجالات يوجد فيها اتفاق . ولكن ، ليس فقط عندما تتولى الحكومة سيطرة مباشرة فى ميادين ليس فيها مثل هذا الاتفاق ، يكون من المحتوم كبت الحرية الفردية ، ولا يمكننا لسوء الحظ توسيع مجال العمل المشترك إلى ما لا نهاية ، ومع ذلك نترك الفرد حرًا فى مجاله الخاص . وما إن يتجاوز القطاع العام ، الذى تسيطر فيه الدولة على كل الوسائل ، نسبة معينة من الكل ، فإن تأثيرات أعمالها تسيطر على النظام بأكمله . ورغم أن الدولة تسيطر بشكل مباشر على استخدام جزء كبير فقط من الموارد المتاحة ، فإن تأثيرات قراراتها على الجزء الباقى فى النظام

الاقتصادى تصبح كبيرة إلى حد أنها تسيطر على كل شىء تقريبًا . وحيث تسيطر السلطات المركزية والمحلية ـ كما كان صحيحًا مثلا فى ألمانيا ١٩٢٨ ـ بصورة مباشرة على استخدام أكثر من نصف الدخل القومى [وفقا لتقدير ألمانى رسمى عندئذ ـ ٥٣٪) ، فإنها تسيطر بشكل غير مباشر على الحياة الاقتصادية للأمة بأكملها . ومن ثم فإنه لا تكاد تكون هناك غاية فردية لا تعتمد من أجل تحقيقها على عمل الدولة ، ولابد أن يتضمن « المقياس الاجتماعى للقيم » الذى يوجه عمل الدولة ، بشكل عملى كل غايات الأفراد .

وليس من الصعب أن نرى العواقب التى لابد أن تحدث عندما تمضى الديموقراطية فى طريق من التخطيط ، يتطلب فى تنفيذه اتفاقا أكثر مما يوجد فى الواقع . ربما يكون الشعب قد وافق على اختيار نظام من الاقتصاد الموجه ، لأنهم كانوا مقتنعين بأنه سوف ينتج رخاء كبيرًا . وفى المناقشات التى أدت إلى القرار ، فإن هدف التخطيط كان سيوصف ببعض المصطلحات مثل « الرفاهية العامة » والتى تخفى فقط عدم وجود اتفاق حقيقى على غايات التخطيط . وسيكون الاتفاق موجودًا فى الواقع حول التقنية التى سوف تستخدم فقط . ولكنها التقنية التى يمكن استخدامها فقط من أجل غاية مشتركة . وسوف تثار مسألة الهدف بالضبط الذى سوف يوجه إليه كل نشاط ، بمجرد أن يكون على السلطة التنفيذية أن تترجم الطلب من أجل خطة واحدة إلى خطة معينة . وسوف يظهر بعد ذلك أن الاتفاق على الرغبة فى التخطيط لم يؤيدها اتفاق على الغايات التى ستخدمها الخطة . إن تأثير اتفاق الشعب على أنه يجب أن يكون هناك تخطيط مركزى ، بدون اتفاق على الغايات ، سيكون أشبه بمجموعة من الأشخاص تعهدوا بالقيام برحلة معا بدون الاتفاق على أين يريدون الذهاب : وتكون النتيجة أنهم قد يكون عليهم جميعا القيام برحلة لا يريدها أغلبهم على الإطلاق . وإذا كان التخطيط يخلق موقفا يكون من الضرورى فيه علينا أن نوافق على عدد أكبر كثيرًا من الموضوعات مما اعتدنا عليه ، وأنه فى نظام مخطط لا يمكننا أن نقصر عملنا الجماعى على المهام التى نستطيع الاتفاق عليها ، ولكننا مضطرون لإنتاج اتفاق على كل شىء من أجل إمكان القيام بأى عمل على الإطلاق ، فإن هذه هى إحدى السمات التى تسهم أكثر من أغلب الأشياء فى تقرير طابع أى نظام مخطط .

وقد تكون الإرادة الإجماعية للشعب أنه يجب على برلمانهم أن يعد خطة اقتصادية شاملة غير أنه لا الشعب ولا ممثلوه عليهم عندئذ الاتفاق على أية خطة بالذات . إن عجز المجالس الديموقراطية عن تنفيذ ما يبدو أنه تفويض واضح من الشعب سوف يسبب حتما سخطا على النظم الديموقراطية . وقد أصبحت البرلمانات تعتبر « حوانيت كلام » غير فعالة ، غير قادرة

أو غير كفء للقيام بالمهام التى اختيرت من أجلها . ويزداد الاقتناع بأنه إذا أريد عمل تخطيط فعّال ، فإن التوجيه يجب أن « يؤخذ من الأساليب السياسية » ويوضع فى أيدى خبراء موظفين دائمين ، أو هيئات ذاتية مستقلة .

والصعوبة معروفة جيدًا للاشتراكيين ، وقريبًا سيكون قد مضى نصف قرن منذ أن بدأ « آل ويب » الشكوى من العجز المتزايد لمجلس العموم عن القيام بعمله » (١) وفى وقت أكثر حداثة توسع البروفيسور لاسكى فى شرح هذه الحجة :

« من الموضوعات الشائعة أن الآلة البرلمانية الحالية غير مناسبة تمامًا للموافقة بسرعة على مجموعة كبيرة من التشريعات المعقدة . والواقع أن الحكومة الوطنية قد اعترفت بذلك ، بتنفيذ اقتصادها وإجراءات التعريفة ، لا بمناقشات تفصيلية فى مجلس العموم ، بل بنظام الجملة للتشريعات التى يجرى تفويضها ، وإننى أفترض أن أية حكومة عمالية سوف تعتمد على اتساع هذه السابقة . فهى سوف تقصر عمل مجلس العموم على الوظيفتين اللتين يستطيع أداءهما كما ينبغى : التنفيس عن الشكاوى ، ومناقشة المبادئ العامة لإجراءاتها . وسوف تتخذ مشروعات قوانينها شكل صيغة عامة تمنح سلطات واسعة للإدارات الحكومية المناسبة وسوف تمارس تلك السلطات بواسطة أوامر من المجلس ، والتى يمكن إذا كان هذا مرغوبًا أن تهاجم فى مجلس العموم بواسطة اقتراع بالثقة . وقد أعيد تأكيد ضرورة وقيمة التشريعات التى تم تفويضها حديثًا بقوة ، بواسطة لجنة دونومور ، واتساعها أمر لا مفر منه إذا لم تدمر عملية إضفاء الطابع الاشتراكى بطرق العرقلة العادية ، والتى تجيزها الإجراءات البرلمانية الموجودة » .

ومن أجل زيادة توضيح أن أية حكومة اشتراكية يجب ألا تسمح لنفسها بأن تقيد كثيرًا بواسطة إجراء ديموقراطى ، أثار البروفيسور لاسكى فى نهاية نفس المقال هذا السؤال : « هل تستطيع حكومة عمالية فى فترة انتقال إلى نظام اشتراكى المخاطرة بالإطاحة بإجراءاتها كنتيجة للانتخابات العامة التالية ؟ » ـ وترك السؤال بشكل ذى مغزى دون إجابة (٢).

---

(١) سيدنى دبياتريس ويب « الديموقراطية الصناعية » (١٨٩٧) ص ٨٠٠ ـ حاشية .

(٢) هـ ح . لاسكى « العمال والدستور » مجلة نيوستيسمان آند نيشان رقم ٨١ (سلسلة جديدة) ١٠ سبتمبر ١٩٣٢ ص ٢٧٧ ـ فى كتاب (الديمقراطية فى أزمة [١٩٣٣] وخاصة ص ٨٧) والتى أوضح فيها البروفيسور لاسكى فيما بعد هذه الأفكار بإسهاب ، وإصراره على أن الديموقراطية البرلمانية يجب ألا يسمح لها بأن تشكل عقبة لتحقيق الاشتراكية ، تم التعبير عنه بوضوح أكثر . ليس فقط أن أية حكومة اشتراكية « سوف تتولى سلطات واسعة وإصدار تشريعات بموجبها بقوانين ومرسومات » و « تعطيل الصيغة الكلاسيكية للمعارضة العادية » ، بل أيضًا « إن استمرار الحكومة البرلمانية سوف يتوقف عليها [أى =

ومن المهم أن نرى بوضوح أسباب عدم فاعلية البرلمانات هذه المعترف بها ، عندما يتعلق الأمر بإدارة مفصلة للشئون الاقتصادية لدولة ما . إن العيب ليس فى النواب الأفراد ، ولا فى النظم البرلمانية فى حد ذاتها ، بل فى التناقضات النظرية فى المهمة التى يكلفون بها . فهم لا يطالبون بالعمل حيث يمكنهم الاتفاق ، بل أن ينتجوا اتفاقا حول كل شىء ـ التوجيه الكلي لموارد الدولة ـ غير أن نظام قرار الأغلبية لا يناسب مثل هذه المهمة ، فالأغلبيات توجد حيث يكون الأمر خيارًا بين بدائل محدودة ، ولكن من الخرافة الاعتقاد بأنه لابد أن يكون هناك رأى أغلبية حول كل شىء . وليس هناك ما يدعو لضرورة وجود أغلبية لتأييد أى واحد من طرق ممكنة مختلفة لعمل إيجابى ، إذا كان عددها كبيرًا للغاية . وقد يفضل كل عضو فى المجلس التشريعى خطة ما معينة لتوجيه النشاط الاقتصادى ، على ألا تكون هناك خطة ما ؛ غير أنه قد لا تبدو أية خطة واحدة أفضل لدى الأغلبية من عدم وجود أية خطة على الإطلاق .

ولا يمكن أيضًا الوصول إلى خطة متماسكة بتفتيتها إلى أجزاء ، والاقتراع على مسائل بالذات . فالمجلس الديموقراطى الذى يقترع على خطة اقتصادية ، ويعدلها فقرة فقرة ، كما يتناقش حول مشروع قانون عادى ، يتصرف بحماقة . فالخطة الاقتصادية لكى تكون جديرة بهذا الاسم ، يجب أن يكون لها تصور موحد ـ وحتى إذا استطاع البرلمان أن يمضى خطوة خطوة ، والاتفاق على خطة ما ، فإنه لن يرضى أحدًا فى النهاية بالتأكيد . والكُلّ المركَّب الذى يجب أن تكون كل الأجزاء فيه مكيفة بعناية بالغة مع بعضها البعض ، لا يمكن الوصول إليه من خلال توفيق بين آراء متعارضة . بل إن رسم خطة اقتصادية بهذه الطريقة أقل احتمالاً. على سبيل المثال ، من أجل النجاح فى تخطيط حملة عسكرية بإجراء ديموقراطى وكما هو الحال فى الاستراتيجية ، سوف يصبح من المحتم إحالة المهمة إلى الخبراء .

غير أن الفرق هو أنه فى حين أن الجنرال الذى يعهد إليه بالحملة يعطى غاية واحدة تتوفر فيها كل الوسائل التى تكون سيطرته مكرسة لها وحدها ، فإنه لا يمكن أن يعطى المخطط الاقتصادى مثل هذا الهدف الواحد ، كما أنه لا يمكن أن يفرض عليه أى تحديد مماثل للوسائل . وليس على الجنرال أن يوازن أهدافًا مستقلة مختلفة ضد بعضها البعض ، فليس هناك بالنسبة له إلا هدف عال واحد ؛ ولكن غاية الخطة الاقتصادية ، أو أى جزء منها ، لا

= الحكومة العمالية] بمعدل على ضمانات من حزب المحافظين على أن عمله للتحويل لن يعترض بالإلغاء فى حالة هزيمته فى الانتخابات » !

ولما كان البروفيسور لاسكى قد أثار سلطة لجنة دونومور ، فقد يكون جديرًا بالتذكر أن البروفيسور لاسكى كان عضوا فى تلك اللجنة ، ويفترض أنه أحد واضعى تقريرها .

يمكن تحديدها بمعزل عن الخطة المعنية . إن لب المشكلة الاقتصادية هو أن صنع خطة اقتصـادية يتضمن الاختيار بين غايات متعارضة أو متنافسة ـ احتياجات مختلفة لأناس مختلفين ـ ولكن أية غايات متعارضة إلى هذا الحد ، سيكون من الواجب التضحية بها إذا أردنا أن نحقق غايات أخرى معينة . وفى إيجاز ، ما هى البدائل التى يجب علينا أن نختار من بينها ، والتى لا يمكن أن تكون معروفة إلا لأولئك الذين يعرفون كل الحقائق ، وهم وحدهم الخبراء ، الذين يكونون فى وضع لتقرير أى الغايات المختلفة تعطى الأفضلية ؟ ومن المحتم أنهم يجب أن يفرضوا مقياس أفضلياتهم على الجماعة التى يخططون لها .

وهذا أمر لا يعترف به دائمًا بوضوح ، والتفويض يبرر عادة بالطابع الفنى للمهمة ، ولكن هذا لا يعنى أن التفاصيل الفنية هى وحدها التى يجرى تفويضها ، أو حتى أن عجز البرلمانات عن فهم التفاصيل الفنية هو أصل هذه الصعوبة [٣]. إن التعديلات فى تركيب القانون المدنى ليست أقل فنية ، وليست أكثر صعوبة للتقدير فى كل تضميناتها ، ومع ذلك فإن أحدًا لم يقترح حتى الآن جديا ، بأن التشريعات يجب أن توكّل إلى أية مجموعة من الخبراء . والحقيقة هى أن التشريعات فى هذه الميادين ، لا تتجاوز القواعد العامة التى يمكن الوصول إلى اتفاق

---

(٣) من المفيد فى هدا الصدد أن نشير بإيجاز إلى الوثائق الحكومية ، التى نوقشت فيها تلك المشكلات ى سنوات قريبة . فمند ثلاثة عشر عاما ، أى قبل أن تتحلى إنحلترا أخيرًا عن الليبرالية الاقتصادية ، كانت عملية تفويض السلطات التشريعية قد انتقلت فعلاً إلى نقطة ساد فيها شعور بأنه من الضرورى تعيين لجنة للتحقيق حول « ما هى الضمانات المرغوب فيها أو الضرورية للتأكد من سيادة القانون » وقد أظهرت لجنة دونومور فى تقريرها (تقرير لجنة « رئيس مجلس اللوردات » فى سلطات الوزراء .CMD ٤٠٦ [١٩٣٢] أنه حتى ذلك التاريخ كان البرلمان قد لجأ إلى « ممارسة التفويض بالحملة وبصورة عشوائية » ولكن اعتبر أن ذلك [كان قبل أن تنظر فعلاً داحل الهوة الشمولية !) تطور محتوم وغير ضار نسبيًا . وأنه صحيح على الأرجح أن التفويض فى مثل تلك الحاجة ليس خطرًا على الحرية . والنقطة المثيرة للاهتمام هى : لماذا أصبح التفويص ضروريًا على مثل هذا النطاق ؟ وقد أعطى المقام الأول للأسباب التى عددها فى التقرير وعزاها إلى حقيقة أن « البرلمان فى هذه الأيام يقر قوانين كثيرة جدًا كل عام » وأن « الكثير من التفاصيل ذات طابع فنى بحيث أنها لا تتناسب مع المناقشة البرلمانية » . ولكن إذا كان هذا هو كل شىء فلن يكون هناك أى سبب يمنع حل هذه التفاصيل قبل ، لا بعد ، موافقة البرلمان على القانون . ولعل السبب الأكثر أهمية فى حالات كثيرة هو . « إذا لم يكن البرلمان راغبًا فى تفويض سلطة صنع القانون ، فإن البرلمان سيكون عاجزًا عن إقرار نوع وكمية التشريعات التى يتطلبها الرأى العام » وقد « كشف عن دلك ببراعة فى العبارة الصغيرة التى ذكرت فى أن كثيرا من القوانين تؤثر فى حياة الناس إلى حد كشف عن ذلك ببراءة فى العبارة الصغيرة التى دكرت « أن كثيرًا من القوانين تؤثر فى حياة الناس إلى حد بعيد ، بحيث تكون المرونة ضرورية » ! فماذا يعنى ذلك إن لم يكن منح سلطة تعسفية ـ سلطة لا تقيدها أية مبادئ ثابتة ـ والتى لا يمكن فى رأى البرلمان تقييدها بقواعد محددة لا لبس فيها ؟!

حقيقى للأغلبية عليها ؛ فى حين أنه عند توجيه النشاط الاقتصادى ، تكون المصالح التى يجرى التوفيق بينها متباعدة إلى حد أنه لا يحتمل الوصول إلى أى اتفاق حقيقى بشأنها فى مجلس ديموقراطى .

غير أنه يجب الاعتراف بأن تفويض سلطة صنع القرار كهذه ، هو الذى يمكن الاعتراض عليه بهذا الشكل . إن معارضة التفويض بهذا الشكل هو الاعتراض على أحد الأعراض بدلا من السبب ، وهو ، كما قد يكون ضروريًا نتيجة أسباب أخرى ، لإضعاف القضية ، إذ طالما أن السلطة التى تفوض هى مجرد سلطة لصنع قواعد عامة ، فقد تكون هناك أسباب جيدة للغاية عن : لماذا لا ينبغى أن توضع مثل هذه القواعد بواسطة سلطة محلية بدلا من السلطة المركزية ؟ إن الصورة التى يمكن الاعتراض عليها هى أن هذا التفويض غالبًا ما يلجأ إليه لأن المسألة المطروحة لا يمكن إحالتها بواسطة قواعد عامة ، بل فقط بواسطة ممارسة الحرص فى القرار الخاص بحالات معينة . وفى هذه الحالات يعنى التفويض أن سلطة ما أعطيت سلطة لصنع قرارات تعسفية بقوة القانون ، كما يحدث فى الواقع (وتوصف عادة بأنها « الحكم فى القضية كما تستحق ») .

وفى حين أن تفويض مهام فنية معينة إلى هيئات منفصلة ، سمة مطردة ، فإنها مع ذلك مجرد الخطوة الأولى التى سوف يتخلى بها نظام ديموقراطى ، بدأ الاتجاه تدريجيًا نحو التخطيط ، عن سلطاته ، ووسيلة التفويض لا يمكن حقيقة أن تزيل الأسباب التى تجعل كل المدافعين عن التخطيط الشامل نافدى الصبر إلى هذا الحد حيال عقم الديموقراطية . وتفويض سلطات معينة إلى وكالات منفصلة يخلق عقبة جديدة لتحقيق خطة واحدة منسقة. وحتى لو نجحت الديموقراطية بهذه الوسيلة فى تخطيط كل قطاع من النشاط الاقتصادى فسوف يظل عليها أن تواجه مشكلة دمج هذه الخطط المنفصلة فى كلٍّ وحدوى . إن خططا كثيرة منفصلة لا تضع كلاًّ وحدويًّا مخططا ـ فى الواقع ـ وكما يجب أن يكون المخططون أول من يعترف ، فإن ذلك قد يكون أسوأ من عدم وجود خطة . ولكن الهيئة التشريعية الديموقراطية سوف تتردد طويلاً فى التخلى عن القرارات بشأن قضايا حيوية حقا ، وطالما فعلت ذلك فإنها ستجعل من المستحيل على أى أحد آخر أن يقدم خطة شاملة . غير أن الاتفاق على أن التخطيط ضرورى ، بالإضافة إلى عجز المجالس الديموقراطية عن أن تصنع خطة ، سوف يثيران مطالب أقوى وأقوى بأنه يجب أن تعطى الحكومة ، أو يعطى فرد واحد ما سلطات للعمل على مسئوليتهم . ويزداد الاعتقاد انتشارًا بأنه إذا أريد للأمور أن تتم ، فإن السلطات المسئولة يجب أن تتحرر من أغلال الإجراءات الديموقراطية .

إن الصياح من أجل دكتاتور اقتصادى هى مرحلة مميزة فى التحرك نحو التخطيط . وقد مرت عدة سنوات الآن منذ اقترح إيلى هاليفى ، وهو من أذكى الدارسين الأجانب لإنجلترا أنه إذا التقطت صورة فوتوغرافية مركبة من لورد يوستيس بيرس ، والسير أوزوالد موزلى والسير ستافورد كريب ، فإننى أعتقد أنك سوف تجد هذه السمة المشتركة ، سوف تجدهم جميعًا يتفقون على أن يقولوا : « إننا نعيش فى فوضى اقتصادية ، ولن نستطيع الخروج منها إلا تحت نوع من الزعامة الدكتاتورية » (٤). إن عدد الرجال العامين ذوى النفوذ ، الذين لن يغير إدخالهم بشكل مادى ملامح « الصورة المركبة » أخذ يزداد منذ ذلك الحين إلى حد كبير .

وفى ألمانيا ، حتى قبل أن يتولى هتلر السلطة ، كانت الحركة قد تقدمت فعلاً إلى مسافة أبعد ، ومن المهم أن نتذكر أن ألمانيا قبل ١٩٣٣ ببعض الوقت ، كانت قد بلغت مرحلة كان ينبغى فيها فى الواقع أن تحكم بشكل دكتاتورى . ولم يكن هناك أحد يشك يومئذ فى أن الديموقراطية قد انهارت فى ذلك الوقت ، وأن الديمقراطيين المخلصين مثل برونتج لم يعد فى قدرتهم أن يحكموا بشكل أكثر ديموقراطية مما يفعل شلايشر أو فون بابن . ولم يكن هتلر مضطرًا لتدمير الديموقراطية ، بل إنه انتهز فقط فرصة تحلل الديموقراطية ، وفى اللحظة الحرجة ، حصل على تأييد كثيرين ، كانوا ، رغم كراهيتهم لهتلر ، يبدو لهم الرجل الوحيد الذى لديه القوة الكافية لعمل الأشياء .

إن الحجة التى يحاول المخططون عادة استرضاءنا بها عن هذا التطور ، هى أنه طالما تستبقى الديموقراطية السيطرة النهائية . فإن العناصر الرئيسة للديموقراطية لن تتأثر . وهكذا كتب كارل مانهايم :

« إن الطريقة الوحيدة [كذا] التى يختلف بها المجتمع المخطط عن مجتمع القرن التاسع عشر ، هى أن مجالات أكثر وأكثر من الحياة الاجتماعية ، وفى النهاية كل منها وكلها ، تخضع لسيطرة الدولة . ولكن إذا أمكن إبقاء ضوابط قليلة بواسطة سيادة برلمانية ، فكذلك يمكن أن يفعل الكثير . . . . . والسيادة فى دولة ديموقراطية يمكن دعمها بلا حدود بسلطات مطلقة بدون التخلى عن السيطرة الديموقراطية » (٥).

ويتجاهل هذا الاعتقاد تفرقة حيوية ، فالبرلمان يستطيع بطبيعة الحال مراقبة تنفيذ المهام

---

(٤) « الاشتراكية ومشكلات النظام البرلمانى الديموقراطى » « مجلة فورين أفيرز » ١٣ ـ ص ٥٠١ .
(٥) « الإنسان والمجتمع فى عصر إعادة البناء » (١٩٤٠) ص ٣٤٠ .

التى يستطيع أن يعطى فيها توجيهات محددة ، والتى يكون قد وافق فيها أولا على الهدف وفوّض إعداد التفاصيل فقط . ويكون الموقف مختلفًا كلية ، عندما يكون سبب التفويض هو أنه ليس هناك اتفاق حول الغايات ، وعندما تكون الهيئة المكلفة بالتخطيط عليها أن تختار بين الغايات ، التى لم يكن حتى البرلمان على علم بالخلاف عليها ، وعندما يكون أغلب ما يمكن عمله هو أن تقدم لها خطوة ، يجب أن تقبل أو ترفض بأكملها . وقد يكون هناك ، وعلى الأرجح سيكون هناك انتقاد ؛ ولكن لما لم تكن هناك أية أغلبية تستطيع أن توافق على خطة بديلة ، والأجـزاء المعترض عليها يمكن دائمًا تقريبًا تقديمها باعتبارها أجزاء ضرورية للكل فإنه سوف يبقى غير فعال تمامًا . وقد يحتفظ بالمناقشـة البرلـمانية باعتبـارها صمام أمان مفيدا بل وأيضًا كوسيط مناسب يتم من خلاله نشر الردود الرسمية على الشكاوى . بل إنها قد تمنع بعض حالات إساءة الاستعمال الصارخة وتصر بنجاح على إصلاح عيوب معينة ، ولكنهالا تستطيع أن توجه ، فهى فى أفضل الأحوال ، تقلل اختيار الأشخاص ، الذين ستكون لهم سلطة مطلقة عمليا . وسوف يتجه النظام برمته نحو دكتاتورية تقوم على الاستفتاء العام يجرى فيه تثبيت رئيس الحكومة من وقت إلى آخر فى منصبه بالاقتراع الشعبى ، ولكن حيث تكون كل السلطات تحت سيطرته ، للتأكد من أن أصوات الناخبين سوف تذهب فى الاتجاه الذى يرغب فيه .

إن ثمن الديموقراطية هو أن إمكانيات السيطرة المتعمدة مقصورة على الميادين التى يوجد فيها اتفاق حقيقى ، وأن الأمور يجب أن تترك للصدفة فى بعض الميادين . أما فى مجتمع يعتمد فى عمله على تخطيط مركزى ، فإن هذه السيطرة لا يمكن جعلها متوقفة على قدرة الأغلبية على الاتفاق ، وسيكون من الضرورى غالبًا أن تفرض إرادة أقلية صغيرة على الشعب ، لأن الأقلية ستكون أكبر مجموعة قادرة على الاتفاق بين أنفسها على المسألة المطروحة . وقد عملت الحكومة الديموقراطية بنجاح ، حيث وطالما كانت وظائف الحكومة ، بواسطة عقيدة مقبولة على نطاق واسع ، مقصورة على ميادين يمكن الوصول فيها إلى اتفاق بين الأغلبية بالمناقشة الحرة ، وإن أعظم مزايا العقيدة الليبرالية ، هى أنها قللت مدى الموضوعات التى يكون الاتفاق فيها ضروريا ، إلى موضوع واحد يحتمل أن يوجد فى مجتمع من أناس أحرار . وكثيرًا ما يقال الآن إن الديموقراطية لن تقبل « الرأسمالية » ؛ فإذا كانت « الرأسمالية تعنى هنا نظامًا يقوم على المنافسة ، على أساس الإدارة الحرة للملكية الخاصة ، فإنه من الأهم كثيرًا إدراك أنه داخل هذا النظام فقط تكون الديموقراطية ممكنة ؛ وعندما تصبح خاضعة لسيطرة عقيدة جماعية ، فإن الديموقراطية سوف تدمر نفسها حتما .

غير أنه ليست لدينا أية نية لكى نجعل من الديموقراطية صنما نعبده . وقد يكون صحيحا أن جيلنا يتحدث ويفكر كثيرًا جدًا عن الديموقراطية ، وقليلاً جدًا عن القيم التى تخدمها . ولا يمكن أن يقال عن الديموقراطية ، مثلما قال لورد آكتون بحق عن الليبرالية بأنها « ليست وسيلة إلى غاية سياسية أعلى . فهى فى حد ذاتها أعلى غاية سياسية . وهى ليس مطلوبة من أجل إدارة عامة صالحة ، بل من أجل الأمن فى متابعة أعلى الأهداف لمجتمع مدنى ، وللحياة الخاصة » . إن الديموقراطية أساسًا وسيلة ، وأداة منفعية لحماية السلام الداخلى ، والحرية الفردية . وهى فى حد ذاتها غير معصومة أو مؤكدة على الإطلاق . كما أننا يجب ألا ننسى أنه كان هناك فى كثير من الأحيان حرية ثقافية وروحية أكثر بكثير تحت حكم مطلق مما كان فى ظل بعض النظم الديموقراطية ، ومن الممكن أن نتصور على الأقل أنه تحت حكم أغلبية متجانسة ومذهبية للغاية ، قد تكون حكومة الأغلبية الديموقراطية مستبدة مثل أسوأ دكتاتورية . غير أن موضوعنا ليس هو أن الدكتاتورية لابد أن تستأصل الحرية حتما ، بل الأصح أن التخطيط يؤدى إلى الدكتاتورية ، لأن الدكتاتورية هى أكثر أدوات القهر فعالية وتطبيق المثل العليا فى حد ذاته ضرورى لكى يكون التخطيط المركزى على نطاق واسع ممكنا . وينشأ الصدام بين التخطيط والديموقراطية ببساطة من حقيقة أن الأخيرة عقبة لكبت الحرية التى يتطلبها توجيه النشاط الاقتصادى . ولكن طالما تتوقف الديموقراطية عن أن تكون ضمانة للحرية الفردية ، فإنها قد تبقى فى شكل ما تحت نظام شمولى . و « دكتاتورية البروليتاريا » الحقيقية ، حتى إذا كانت ديموقراطية فى شكلها ، فإنها إذا تولت توجيه النظام الاقتصادى بصورة مركزية ، فإنها سوف تدمر الحرية الشخصية على الأرجح تمامًا مثلما يفعل أى نظام ! .

إن التركيز الرائج على الديموقراطية باعتبارها القيمة الأساسية المهددة أمر لا يخلو من الخطر، فهو مسئول إلى حد كبير عن الاعتقاد المضلل والذى لا أساس له بأنه طالما كان المصدر الرئيسى للسلطة هو إرادة الأغلبية ، فإن السلطة لا يمكن أن تكون تعسفية . . والتأكيد الزائف الذى يستمده أناس كثيرون من هذا الاعتقاد ، هو سبب هام لعدم الوعى العام بالأخطار التى نواجهها . فليس هناك ما يبرر الاعتقاد بأنه طالما أن السلطة منحت بإجراء ديموقراطى ، فإنها لا يمكن أن تكون متعسفة ، والعكس الذى يوحى به هذا القول زائف تمامًا ، فليس مصدر السلطة ، بل تحديدها هو الذى يمنعها من أن تصبح متعسفة ، فإن الرقابة الديموقراطية قد تمنع السلطة من أن تصبح متعسفة ، ولكنها لا تفعل ذلك بمجرد وجودها . وإذا قررت الديموقراطية أداء مهمة تتضمن بالضرورة استخدام سلطة لا يمكن توجيهها بواسطة قواعد ثابتة ، فإنها لابد أن تصبح مستبدة .

٦

التخطيط وحكم القانون

« أكدت الدراسات الحديثة فى علم الاجتماع القانونى مرة أخرى أن المبدأ الأساسى للقانون الشكلى ، والذى بمقتضاه يجب أن يحكم فى كل قضية وفقًا لقواعد سلوك منطقية عامة ، يكون فيها أقل قدر ممكن من الاستثناءات ، وتقوم على أساس مقدمات صغرى منطقية ، يتم الحصول عليه من أجل المرحلة التنافسية الليبرالية للرأسمالية فحسب » .

كارل مانهايم

لا شىء يميز ـ بشكل أكثر وضوحا ـ الأحوال فى دولة حرة ، عن تلك التى فى دولة تحت حكم تعسفى ، أكثر من التقيد فى الأولى بالمبادئ العظيمة المعروفة باسم حكم القانون . وبتجريده من كل التفاصيل التقنية ، فإن هذا يعنى أن الحكومة فى كل أعمالها تلتزم بقواعد ثابتة ومعلنة مسبقا قواعد تجعل من الممكن أن تتوقع بتأكيد واضح كيف ستستخدم السلطة سلطاتها القهرية فى ظروف معينة ، وأن تخطط الشئون الفردية للمرء على أساس هذه المعرفة[1] . ورغم أن هذا المثل الأعلى لا يمكن بلوغه قط على نحو كامل ، نظرًا لأن المشرعين وكذلك أولئك الذين سيعهد إليهم القانون هم أناس غير معصومين من الخطأ . والنقطة

(١) وفقا للشرح الكلاسيكى الذى قدمه م ف . دايسى فى « قانون الدستور (الطبعة الثامنة) ص ١٩٨ فإن حكم القانون يعنى ، فى المقام الأول ، السيادة المطلقة أو السيطرة للقانون العادى تجاه نفوذ السلطة التعسفية ، واستبعاد وجود التعسف ، والامتيازات ، أو حتى سلطة حرية تصرف واسعة من جانب الحكومة » ، غير أن هذا التعبير اكتسب فى إنجلترا ، نتيجة عمل دايسى إلى حد كبير معنى فنيا أضيق ، لا يهمنا هنا والمعنى الأوسع والأقدم فى مفهوم حكم أو سلطان القانون ، والذى أصبح تقليدًا راسخا فى إنجلترا ، يؤخذ كقضية مسلم بها أكثر مما يناقش . وقد تطور بشكل أكثر اكتمالا ، لمجرد أنه أثار ما كان يعد مشكلات جديدة هناك ، فى المناقشة التى دارت فى أوائل القرن التاسع عشر فى ألمانيا حول طبيعة دولة القانون .

الجوهرية ، وهى ترك حرية التصرف للأجهزة التنفيذية التى تسيطر على سلطة قهرية ، يجب تقليلها قدر الإمكان ، وتكون واضحة إلى حد كاف .

وفى حين أن كل قانون يقيد الحركة الفردية إلى حد ما ، بتغيير المعانى التى قد يستخدمها الناس فى السعى وراء أهدافهم ، فإن الحكومة ، تحت حكم القانون تمنع من إفساد جهود الأفراد بواسطة عمل خاص . وداخل القواعد المعروفة للعبة ، يكون الفرد حرا فى متابعة غاياته ورغباته الشخصية ، متأكدا من أن سلطات الحكومة لن تستخدم عمدا لإحباط جهوده .

إن التفرقة التى رسمناها من قبل بين إنشاء إطار عمل دائم للقوانين ، يتم داخله توجيه النشاط الإنتاجى بواسطة قرارات الأفراد ، وبين توجيه النشاط الاقتصادى بواسطة سلطة مركزية ، تكون بذلك حالة خاصة حقا للتفرقة الأكثر عمومية بين حكم القانون وتعسف الحكومة . فتحت الأولى تقصر الحكومة عملها على تثبيت القواعد التى تحدد الأحوال التى يمكن فيها استخدام الموارد المتاحة ، تاركة للأفراد اتخاذ القرار بشأن أى الغايات سوف تستخدم من أجلها . وتحت الثانية ، توجه الحكومة استخدام وسائل الإنتاج لغايات معينة . والنوع الأول من القواعد يمكن صنعه مقدما ، فى شكل قواعد شكلية لا تستهدف رغبات واحتياجات أشخاص معينين . والمقصود منها أن تكون مساعدة فقط فى متابعة الغايات الفردية للأشخاص . وهى ، أو ينبغى أن تكون مقصودة لفترات طويلة بحيث يكون من المستحيل معرفة ما إذا كانت ستساعد أشخاصا معينين أكثر من الآخرين . ويمكن وصفها تقريبًا بأنها نوع من أدوات الإنتاج ، تساعد الأشخاص على التنبؤ بسلوك أولئك الذين يجب أن يتعاونوا معهم ، بدلا من اعتبارها جهودًا لإشباع احتياجات معينة .

والتخطيط الاقتصادى من النوع الجماعى يتضمن بالضرورة عكس ذلك بالذات . فسلطة التخطيط لا يمكنها أن تقصر نفسها على تقديم الفرص لأشخاص مجهولين لكى يستخدموها بأية طريقة تعجبهم . وهى لا تستطيع أن تربط نفسها مسبقا بقواعد عامة ورسمية تمنع التعسفية . إنها يجب أن توفر الاحتياجات الفعلية للأشخاص عندما تظهر ، ثم تختار بعد ذلك من بينها فى تروٍ : ويجب أن تبت باستمرار فى أسئلة لا يمكن الرد عليها بمبادئ شكلية فقط ، وعند اتخاذ هذه القرارات يجب أن تضع تمييزات جدارة بين احتياجات الأشخاص المختلفين . وعندما يكون على الحكومة أن تقرر كم من الخنازير سوف تربى ، أو كم سيارة أتوبيس سوف تجرى ، أو أية مناجم فحم سوف يجرى تشغيلها ، أو بأى سعر سوف تباع الأحذية ، فإن هذه القرارات لا يمكن أن تستنتج من مبادئ رسمية أو أن تسوى لفترات طويلة مسبقا ، فهى تتوقف حتما على ظروف اللحظة ، وفى صنع مثل هذه القرارات ، سيكون

من الضرورى دائمًا موازنة مصلحة تجاه الأخرى لأشخاص ومجموعات متنوعة . وفى النهاية سيكون على آراء البعض أن تقرر مصالح أكثر أهمية ، ويجب أن تصبح هذه الآراء جزءًا من قانون البلاد ، وهو تمييز جديد للمرتبة يفرضه الجهاز الاستبدادى للحكومة على الناس .

إن التفرقة التى استخدمناها للتو ، بين القانون الرسمى أو العدالة والقواعد الأساسية مهمة للغاية ، وفى نفس الوقت أكثر صعوبة لإثارتها بالضبط فى التطبيق . غير أن المبدأ العام الذى تتضمنه بسيط للغاية . فالفرق بين النوعين من القواعد ، هو نفسه كالفرق بين وضع قاعدة للطريق ، كما فى قانون الطرق العامة ، وإصدار الأمر للناس بالمكان الذى يذهبون إليه ، أو أفضل من ذلك ، بين تقديم علامات الطريق ، وإصدار أوامر للناس عن أى الطرق يسلكون . إن القواعد الرسمية تذكر للناس مسبقًا أى عمل سوف تتخذه الدولة فى أنواع معينة من المواقف ، محددة فى عبارات عامة ، بدون إشارة إلى الزمان أو المكان ، أو أشخاص معينين . وهى تشير إلى مواقف نموذجية قد يجد أى شخص نفسه فيها ، وفى أيها سيكون وجود مثل هذه القواعد مفيدًا لمجموعة كبيرة منوعة من الأغراض الفردية . ومعرفة أن الدولة سوف تتصرف فى مثل هذه المواقف بطريقة محددة ، أو تطلب من الأشخاص التعرف بطريقة معينة ، تقدم كوسيلة للأشخاص لاستخدامها فى وضع خططهم الخاصة . وهكذا فإن القواعد الرسمية مجرد أداة مساعدة ، بمعنى أنها من المتوقع أن تكون مفيدة لأشخاص غير معروفين بعد ، ولأغراض سوف يقرر هؤلاء الأشخاص استخدامها من أجلها ، وفى ظروف لا يمكن توقعها بشكل مفصل . والواقع ، أننا لا نعرف أثرها المحدد ، وأننا لا نعرف أية غايات معينة سوف تدعمها هذه القواعد ، أو أى أشخاص معينين سوف تساعدهم ، وأنها أعطيت فقط الشكل الأكثر احتمالا بشكل إجمالى فى أن يفيد الأشخاص الذين يتأثرون بها ، فإن هذا هو أهم معيار للقواعد الرسمية بالمعنى الذى نستخدم هذا التعبير به هنا . وهى لا تتضمن اختيارًا بين غايات معينة أو أشخاص معينين ، لأننا لا يمكننا أن نعلم مسبقا بواسطة من وبأية طريقة سوف تستخدم .

وفى عصرنا ، وولعه بالسيطرة المتعمدة على كل شىء ، قد يبدو من الظواهر المتناقضة أن نعتبر من المزايا أننا تحت أحد النظم سوف نعرف أقل بشأن التأثير المعين للإجراءات التى تتخذها الدولة مما سيكون صحيحًا فى ظل أغلب النظم الأخرى ، وأن طريقة ما من الرقابة الاجتماعية يجب اعتبارها أعلى شأنا بسبب جهلنا لنتائجها بالضبط . غير أن هذا الاعتبار هو فى الواقع الأساس المنطقى لمبدأ حكم القانون الليبرالى . ويذوب التناقض الظاهرى بسرعة عندما نتابع الحجة أكثر قليلاً .

هذه الحجة ذات طبيعة مزدوجة : الأولى اقتصادية ، ويمكن ذكرها هنا بإيجاز فقط . فالدولة يجب أن تقصر نفسها على وضع قواعد تطبق على أنواع عامة من المواقف ، ويجب أن تسمح بالحرية الفردية فى كل شىء يعتمد على ظروف الزمان والمكان ، لأن الأفراد المعنيين فى كل حالة هم وحدهم الذين يمكنهم معرفة هذه الظروف تمامًا وتكييف أعمالهم وفقا لها . فإذا أريد أن يكون الأفراد قادرين على استخدام معرفتهم بشكل فعّال فى وضع الخطط ، فإنهم يجب أن يكونوا قادرين على التنبؤ بأعمال الدولة التى قد تؤثر على هذه الخطط ، إذا كانت أعمال الدولة ستكون من غير الممكن التنبؤ بها ، فإنها ينبغى أن تتحدد بقواعد ثابتة منفصلة عن الظروف المحددة التى لا يمكن توقعها ولا وضعها فى الحسبان مسبقا ، وسوف تكون الآثار المعينة لمثل هذه الأعمال غير ممكن التنبؤ بها . أما إذا كانت الدولة ـ من الناحية الأخرى ـ ستوجه أعمال الفرد بحيث تحقق غايات معينة ، فإن عملها ينبغى أن يتقرر على أساس الظروف الكلية للخطة ، ومن ثم تكون لا يمكن التنبؤ بها . ومن هنا الحقيقة المألوفة ، بأنه كلما زاد « تخطيط » الدولة ، أصبح التخطيط أكثر صعوبة بالنسبة للفرد .

والثانية ، سواء كانت أخلاقية أو سياسية ، فإن الحجة أكثر صلة بشكل مباشر بالنقطة المطروحة للمناقشة . فإذا أرادت الدولة أن تتوقع مدى تأثير أعمالها بالضبط ، فإن هذا يعنى أنها لا تستطيع أن تترك لأولئك الذين يتأثرون بها أى خيار . وحيثما تستطيع الدولة أن تتوقع بالضبط آثار طرق بديلة للعمل على أناس معينين ، فإن الدولة أيضا هى التى تختار بين الغايات المختلفة . فإذا أردنا إيجاد فرص جديدة مفتوحة للجميع ، وأن نعرض فرصا يستطيع الأشخاص أن يستخدموها كما يشاءون ، فإن النتائج لا يمكن توقعها بالضبط . إن القواعد العامة قوانين حقيقية ، كما تتميز عن الأوامر المحددة ، ومن ثم فإنه مقصود بها أن تعمل فى ظروف لا يمكن توقعها بالتفصيل ، ومن ثم فإن تأثيرها على غايات معينة أو أشخاص معينين لا يمكن معرفتها مسبقًا . وبهذا المعنى وحده ، فإنه ليس من الممكن للمشرع أن يكون غير متحيز على الإطلاق ، إذ لكى تكون غير متحيز يعنى ألا يكون لديك أية إجابة على أسئلة معينة ، على نوع الأسئلة التى إذا كان علينا أن نقرر شيئًا ، فإننا نقذف قطعة عملة فى الهواء . وفى عالم كل شىء فيه كان متوقعا بالضبط ، لا تستطيع الدولة أن تفعل أى شىء وتبقى غير متحيزة .

وحيث تكون تأثيرات سياسة الحكومة على أشخاص معينين معروفة بالضبط ، وحيث تكون أهداف الحكومة موجهة إلى مثل تلك التأثيرات المعينة ، فإنها لا تستطيع معرفة هذه التأثيرات ، ومن ثم فإنها لا تستطيع أن تكون غير متحيزة . ويجب بالضرورة أن تنحاز إلى

جانب ما ، وتفرض تقييماتها على الشعب ، وبدلا من مساعدتهم فى دفع غاياتهم الخاصة إلى الأمام ، فإنها تختار لهم الغايات . وبمجرد توقع التأثيرات المعينة فى الوقت الذى يوضع فيه قانون ، فإنها تتوقف عن أن تكون مجرد أداة يستخدمها الناس ، وتصبح بدلا من ذلك أداة يستخدمها المشرع على الشعب ومن أجل غاياته . إن الدولة تتوقف عن أن تكون قطعة من الآلات النفعية مقصودًا منها مساعدة الأفراد فى أكمل تنمية لشخصياتهم الفردية ، وتصبح مؤسسة «أخلاقية » ـ حيث لا تستخدم « الأخلاق » على عكس اللا أخلاق ، بل تخطط قانونًا يفرض آراءها على أعضائها حول كل المسائل الأخلاقية ، سواء كانت هذه الآراء أخلاقية أو لا أخلاقية للغاية . وبهذا المعنى يعتبر النازى أو أية دولة جماعية أخرى « أخلاقية » فى حين أن الدولة الليبرالية ليست كذلك .

وربما سوف يقال إن كل هذا لا يثير أية مشكلة خطيرة ، لأنه فى نوع المسائل التى سيكون على المخطط أن يتخذ فيها قرارًا لن يحتاج ويجب ألا توجهه أهواؤه الفردية ، بل يمكنه الاعتماد على الاقتناع العام بما هو عادل ومعقول . وهذا الرأى يحصل عادة على تأييد من أولئك الذين كانت لهم تجربة فى التخطيط فى صناعة معينة ، والذين يجدون أنه ليست هناك صعوبة لا يمكن تذليلها بشأن الوصول إلى قرار سوف يقبله كل المهتمين بشكل مباشر باعتباره يتفق مع القواعد المتبعة . والسبب فى أن هذه التجربة لا تثبت شيئًا ، هو بطبيعة الحال أن اختيار «المصالح » المعينة عند التخطيط يكون مقصورًا على صناعة معينة . وهؤلاء الأكثر اهتمامًا مباشرة بقضية معينة ليسوا بالضرورة أفضل من يحكم على مصالح مجتمع بأكمله . ولكى نأخذ فقط أكثر الحالات المميزة : عندما يتفق رأس المال والعمال فى صناعة ما على سياسة ما للتقييد، وبذلك يستغلون المستهلكين ، فليست هناك عادة أية صعوبة بشأن تقسيم الغنائم بالنسبة للإيرادات السابقة ، أو على مبدأ مماثل . والخسارة التى ستقسم بين آلاف أو ملايين هى عادة إما التغاضى عنها ، وإما أن تبحث بصورة غير كافية تمامًا . وإذا أردنا أن نختبر فائدة مبدأ « الإنصاف » فى تقرير نوع القضايا التى تظهر فى التخطيط الاقتصادى ، فإننا يجب أن نطبقها على مسألة ترى فيها المكاسب والخسائر بوضوح متماثل . وفى مثل تلك الحالات يعترف بسهولة بأنه ليس هناك أى مبدأ عام مثل الإنصاف ، يمكن أن يقدم ردًا . وعندما يكون علينا أن نختار بين الأجور الأعلى للممرضات أو الأطباء ، وخدمات أكثر توسعًا للمرضى ، ومزيد من اللبن للأطفال ، وأجور أفضل للعمال الزراعيين ، أو بين العمل للعاطلين ، أو أجور أفضل للذين يعملون فعلاً ، فليس هناك أقل من نظام كامل للقيم يكون فيه مكان محدد لكل حاجة لكل شخص أو مجموعة يكون ضروريًا لتقديم رد .

والواقع ، فإنه بينما يصبح التخطيط أكثر وأكثر اتساعًا ، يصبح من الضرورى بشكل منتظم أن تشير النصوص القانونية بشكل متزايد إلى ما هو « عادل » و « معقول » . وهذا يعنى أن يصبح من الضرورى أن يترك تقرير الحالة المحددة أكثر وأكثر لحرية تصرف القاضى أو السلطة المذكورة . ويستطيع المرء أن يكتب تاريخًا عن اضمحلال حكم القانون ، واختفاء دولة القانون فيما يتعلق بالإدخال التدريجى لهذه الصيغ الغامضة فى التشريع والاختصاص القضائى ، والتعسفية المتزايدة ، وعدم التأكد من القانون ، وما يتبع ذلك من عدم احترامهم القانون الذى لا يمكن فى هذه الظروف إلا أن يصبح أداة للسياسة . ومن المهم الإشارة مرة أخرى فى هذا الصدد إلى أن عملية اضمحلال حكم القانون هذه ، كانت تجرى باطراد فى ألمانيا بعض الوقت قبل أن يصل هتلر إلى السلطة ، وأن سياسة متقدمة كثيرًا نحو تخطيط شمولى كانت قد قامت بقدر كبير من العمل الذى أكمله هتلر .

ولا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أن التخطيط يتضمن بالضرورة تفرقة متعمدة بين احتياجات معينة لأشخاص مختلفين ، والسماح لرجل بأن يفعل ما لابد من منع آخر من عمله. ولابد أن يوضع بواسطة قاعدة قانونية كيف سيكون الأشخاص المعينون فى وضع أفضل، ومن هم الأشخاص المختلفون الذين سيسمح لهم بأن يمتلكوا ويعملوا . ويعنى هذا فى الواقع العودة إلى حكم الوضع الاجتماعى وقلبا « لحركة المجتمعات التقدمية » والتى كما جاء فى العبارة الشهيرة للسير هنرى مين « كانت حتى الآن انتقالا من الوضع الاجتماع إلى العقد » . والواقع أن حكم القانون ، أكثر من حكم العقد ، يجب أن يعتبر على الأرجح أنه المضاد الحقيقى لحكم الوضع . إن حكم القانون » بمعنى حكم القانون الرسمى ، وعدم وجود امتيازات قانونية لأشخاص معينين تحددهم السلطة ، هو الذى يحمى تلك المساواة أمام القانون ، والذى هى الشيء المضاد للحكم الاستبدادى .

وهناك نتيجة ضرورية ، وإن كانت فى الظاهر ذات تناقض ظاهرى لذلك ، وهى أن المساواة الرسمية أمام القانون ، تتعارض ، ولا تتفق فى الواقع ، مع أى نشاط للحكومة يستهدف عمدا مساواة مادية أو حقيقية لأشخاص مختلفين ، وإن أية سياسة تستهدف بشكل مباشر مثلاً أعلى أساسيًا من عدالة التوزيع ، لابد أن تؤدى إلى تدمير حكم القانون . ولإحداث نفس النتيجة لأشخاص مختلفين ، فإنه من الضرورى معاملتهم بشكل مختلف . ذلك أن إعطاء أشخاص مختلفين نفس الفرص الموضوعية ، ليس أن تعطيهم نفس الفرصة الذاتية . ولا يمكن إنكار أن حكم القانون ينتج عدم مساواة اقتصادية، وكل ما يمكن الادعاء به هو أن عدم المساواة هذه ليس مقصودًا بها أن تؤثر على أشخاص معينين بطريقة معينة .

وإنه لأمر هام ومميز للغاية ، إن الاشتراكيين (والنازيين) كانوا يحتجون دائمًا على العدالة الرسمية « فقط » ، وإنهم كانوا يعترضون دائمًا على أى قانون ليست له آراء عن كيف ينبغى أن يكون أشخاص معينون أفضل حالا [٢] وإنهم كانوا يطالبون دائما « بإضفاء الطابع الاشتراكى على القانون » ويهاجمون استقلال القضاة ، وفى نفس الوقت يعطون تأييدهم لكل الحركات مثل مدرسة القانون الاجتهادى التى قوضت حكم القانون

بل إنه يمكن القول إنه لكى يكون حكم القانون فعالا ، فإنه يكون من الأهم وجوب أن يكون هناك قاعدة تطبق دائمًا دون استثناءات أكثر مما تكون عليه تلك القاعدة . وغالبًا ما يكون مضمون القاعدة ذا أهمية أقل شأنا ، على شريطة أن يكون تطبيق نفس القاعدة عاما . وبالرجوع إلى مثال سابق ، فإنه لا يهم إذا كنا جميعًا نقود سياراتنا على الجانب الأيسر أو الأيمن من الطريق ، طالما أننا جميعًا نفعل نفس الشىء . والأمر المهم هو أن القاعدة تمكننا من التنبؤ بسلوك الأشخاص الآخرين بصورة صائبة ، وهذا يتطلب أن تطبق فى كل الحالات حتى إذا أحسسنا فى حالة معينة أنها غير عادلة .

إن التعارض بين العدالة الرسمية والمساواة الرسمية أمام القانون من ناحية ، والمحاولات لتحقيق مثل عليا مختلفة من عدالة ومساواة واقعية من الناحية الأخرى ، يتسبب أيضًا فى الخلط الواسع الانتشار بشأن مفهوم « الامتياز » وإساءة استعماله بعد ذلك . ولكى نبرز أهم حالة لهذه الإساءة للاستخدام فقط ، نشير إلى تطبيق « الامتياز » على الملكية فى حد ذاتها . وسيكون امتيازًا فعلا ، إذا حدث على سبيل المثال ـ كما كانت الحالة أحيانًا فى الماضى ـ واحتفظ بملكية الأراضى لأعضاء من الأسر النبيلة . وهو امتياز ، إذا احتفظ ـ كما يحدث حقيقة فى عصرنا ـ بحق إنتاج أو بيع أشياء معينة لأشخاص معينين تحددهم السلطة . ولكن حق الملكية فى حد ذاته ، والذى يستطيع الجميع الحصول عليه بمقتضى نفس القواعد ، إذا سمى امتيازًا ـ لأن البعض فقط ينجحون فى الحصول عليه ـ يكون ذلك بمثابة تجريد كلمة «امتياز» من معناها .

وكذلك فإن عدم إمكان التنبؤ بالآثار المعينة ، وهى الخاصية المميزة للقوانين الرسمية لنظام ليبرالى ، هامّ أيضًا ، لأنه يساعدنا فى إيضاح خلط آخر بشأن طبيعة هذا النظام الاعتقاد بأن موقفه المميز هو تراخ من الدولة . ويطرح السؤال عما إذا كان يجب على الدولة أو

---

(٢) ومن ثم فإنه لم يكن خطأ تمامًا ، عندما عارض المنّظر القانونى للاشتراكية الوطنية كارل شميت دولة القانون الليبرالية (أى حكم القانون) ، واعتبر أن المثل الأعلى للاشتراكية الوطنية (دولة العدل) ـ هو فقط أن هذا النوع من العدالة الذى يعارض العدالة الرسمية ، يتضمن بالضرورة التفرقة بين الأشخاص .

لا يجب أن « تعمل » أو « تتدخل » ، بديلا زائفا تماما . وتعبير « دعه يعمل » هو وصف غامض ومضلل للغاية للمبادئ التى تقوم عليها سياسة ليبرالية ، إذ يجب أن تعمل كل دولة بطبيعة الحال ، وكل عمل للدولة يتدخل فى شىء أو آخر ، ولكن هذه ليست المسألة فالسؤال الهام هو ما إذا كان الفرد يستطيع توقع عمل الدولة ، ويستحدم هذه المعرفة كبيانات فى تشكيل خططه الخاصة ، وتكون النتيجة أن الدولة لا يمكنها أن تسيطر على الاستخدام الذى يضعه جهازها . وإن الفرد يعرف بالضبط إلى أى مدى سيكون محميا ضد التدخل من الآخرين ، أو ما إذا كانت الدولة فى وضع لإحباط الجهود الفردية . إن مراقبة الدولة للموازين والمقاييس (من أجل منع الغش والخداع بأية طريقة أخرى) هى عمل بالتأكيد ، فى حين أن سماح الدولة بالعنف ـ على سبيل المثال ـ بواسطة مراقبى الإضرابات ، هو موقف غير فعال غير أن الدولة فى الحالة الأولى تتقيد بمبادئ ليبرالية ، وفى الثانية لا تفعل ذلك . وبالمثل ، فيما يتعلق بأغلب القواعد العامة والدائمة ، التى قد تضعها الدولة فيما يتعلق بالإنتاج ، مثل تنظيمات البناء ، أو قوانين المصانع : فإن هذه قد تكون حكيمة أو غير حكيمة فى الحالة المعينة، ولكنها لا تتعارض مع المبادئ الليبرالية طالما أنه مقصود بها أن تكون دائمة ، ولا تستخدم لمحاباة أشخاص معينين أو الإضرار بهم . وصحيح أنه فى تلك الحالات ، ستكون هناك ـ بغض النظر عن التأثيرات الطويلة الأجل التى لا يمكن التنبؤ بها ـ تأثيرات قصيرة الأجل أيضًا على أشخاص معينين قد يكونون معروفين بوضوح ،ولكن مع هذا الفرع من القوانين ، فإن التأثيرات قصيرة الأجل بوجه عام ليست الاعتبار الموجه (أو على الأقل لا ينبغى أن تكون) ، وبينما تصبح هذه التأثيرات المباشرة والممكن التنبؤ بها أكثر أهمية بالمقارنة مع التأثيرات الطويلة الأجل ، فإننا نقترب من خط الحدود ، حيث تصبح التفرقة ـ مهما كانت واضحة من حيث المبدأ ـ غير واضحة فى التطبيق .

وقد نشأ حكم القانون بصورة واعية خلال العصر الليبرالى فقط ، وهو واحد من أعظم إنجازاته ، لا كوسيلة للحماية فقط ، بل باعتباره التجسيد القانونى للحرية ، وكما قال إيمانويل كانت (وقد عبر عنه فولتير قبله بنفس العبارات إلى حد كبير) « إن الإنسان حر إذا لم يكن فى حاجة إلى إطاعة أى شخص ، وإنما القوانين وحدها » ، وإن كان موجودًا باعتباره مثلا أعلى مبهما على الأقل منذ عصور الرومان ، وخلال القرون القليلة الماضية ، لم يكن مهددًا بمثل هذا الشكل الخطير كما هو اليوم . وفكرة أنه ليس هناك قيد على سلطات المشرع هى جزئيًا نتيجة السيادة الشعبية والحكم الديموقراطى ، وقد دعمها الاعتقاد بأنه طالما أن كل أعمال الدولة مرخص بها ، كما ينبغى بواسطة التشريع ، فإن حكم القانون سيكون محافظًا عليه .

ولكن هذا بمثابة إساءة تامة لفهم معنى حكم القانون . فهذا الحكم ليست له صلة كبيرة بالتساؤل عما إذا كانت كل أعمال الحكومة قانونية بالمعنى الشرعى ، وقد تكون كذلك ، ومع ذلك فإنها لا تتطابق مع حكم القانون . إن حقيقة أن البعض لديه سلطة قانونية كاملة للعمل بالطريقة التى يفعلها ، لا تعطى على التساؤل عما إذا كان القانون يعطيه سلطة للعمل بشكل استبدادى ، أو أن القانون يصف بشكل لا لبس فيه ، كيف ينبغى عليه أن يعمل . ولعل هتلر قد حصل على سلطاته غير المحدودة بطريقة دستورية دقيقة ، ومن ثم فإن أى شىء يفعله يعتبر قانونيًا بالمعنى الشرعى ، ولكن من الذى سوف يفترض من أجل هذا السبب أن حكم القانون يسود فى ألمانيا ؟

ومن ثم فإن القول بأن حكم القانون فى مجتمع مخطط لا يستطيع أن يستمر ، لا يعنى القول بأن أعمال الحكومة لن تكون قانونية ، أو أن مثل هذا المجتمع سيكون بالضرورة بلا قانون . فهو يعنى فقط أن استخدام سلطات الحكومة الاستبدادية لن تكون مقيدة ومقررة بواسطة قواعد موضوعة مسبقا . إن القانون يستطيع ، ولكى يجعل التوجيه المركزى للنشاط الاقتصادى ممكنا ، يجب أن يجيز بشكل قانونى ما سيبقى فى واقع الأمر عملا استبداديًا . فإذا قال القانون إن مثل هذا المجلس أو السلطة يمكنه أن يفعل ما يشاء ، فإن أى شىء يفعله هذا المجلس أو السلطة يكون قانونيًا ـ ولكن أعمالهما لا تخضع بالتأكيد لحكم القانون . وبمنح الحكومة سلطات غير محدودة ، فإن أكثر القواعد تعسفًا يمكن جعلها قانونية ، وبهذه الطريقة يمكن أن يقيم النظام الديموقراطى أكمل نظام استبدادى يمكن تصوره (٣) .

غير أنه إذا أريد أن يتيح القانون للسلطات أن توجه الحياة الاقتصادية ، فإنه لابد أن يمنحها سلطات لاتخاذ قرارات وتنفيذها فى ظروف لا يمكن توقعها ، وعلى مبادئ لا يمكن تقريرها فى شكل عام . والنتيجة هى أنه كلما اتسع التخطيط ، فإن تفويض السلطات

---

(٣) وهكذا فإن التعارض ليس ، كما كان يساء فهمه كثيرًا فى مناقشات القرن التاسع عشر ، تعارضا بين الحرية والقانون . وكما أوضح جون لوك فعلا ، فإنه لا يمكن أن تكون هناك حرية بدون قانون إن التعارض يكون بين أنواع مختلفة من القانون ـ فالقانون مختلف إلى حد أنه لا يكاد ينبغى أن يسمى بنفس الاسم ، أحدهما هو قانون حكم القانون ، وهو مبادئ عامة وضعت مسبقا ، « قواعد اللعبة » التى تمكن الأفراد من توقع كيف سيستخدم جهاز القهر للدولة ، أو ما إذا كان سوف يسمح له ولزملائه المواطنين بأن يفعلوا ، أو يجعلهم يفعلون فى ظروف مقررة . والنوع الثانى من القانون يعطى فى الواقع سلطة للسلطة لكى تفعل ما تعتقده من المناسب عمله . وهكذا فإن حكم القانون لا يمكن الحفاظ عليه بوضوح فى نظام ديموقراطى يقوم باتخاذ قرارات فى كل تعارض للمصالح ، لا وفقًا لقواعد موضوعة مسبقًا بل « على أساس ما هو جدير به »

التشريعية لمجالس الفلاحين والهيئات يصبح شائعًا بشكل متزايد . وقد قال القاضى دارلنج فى قضية لفت اللورد هيوارت الراحل النظر إليها حديثًا : « كان البرلمان قد أصدره فى العام الماضى فقط أن وزارة الزراعة بتصرفها الذى قامت به لم تكن أكثر عرضة للاتهام من البرلمان نفسه » ، ومع ذلك فإن هذا كان شيئًا نادرًا . وأصبح منذ ذلك الحين حدثا يوميا تقريبًا باستمرار أن تمنح أوسع السلطات إلى سلطات جديدة ، دون أن تلتزم بأية قواعد ثابتة ، حتى أن لديها حرية تصرف غير محدودة تقريبًا فى تنظيم أى نشاط للشعب .

وهكذا يتضمن حكم القانون حدودًا لنطاق التشريع : فهو يقصره على نوع القواعد العامة المعروفة باسم القانون الرسمى . ويستبعد التشريع الموجه بشكل مباشر إلى أناس معينين ، أو إلى تمكين أى شخص من استخدام السلطة القهرية للدولة بقصد مثل هذه التفرقة . وهو لا يعنى أن كل شيء ينظمه القانون ، بل على العكس ، أن السلطة القهرية للدولة لا يمكن استخدامها إلا فى حالات حددها القانون مسبقا ، وبطريقة يمكن توقع كيف سوف تستخدم. وهكذا فإن أى تشريع معين يمكن أن ينتهك حكم القانون . وأى شخص على استعداد لإنكار ذلك ، سيكون عليه أن يجادل بأنه سواء كان حكم القانون يسود اليوم فى ألمانيا ، أو إيطاليا ، أو روسيا فإنه يتوقف على ما إذا كان الدكتاتوريون قد حصلوا على سلطتهم المطلقة بوسائل دستورية (٤).

وسواء كانت التطبيقات الأساسية لحكم القانون ـ كما فى بعض الدول ـ موضوعة فى قانون للحقوق ، أو فى مجموعة قوانين دستورية ، أو أن يكون المبدأ مجرد تقاليد راسخة بقوة ، فإن

---

(٤) هناك مثال آخر لانتهاك حكم القانون هو حالة قانون التحريد من الحقوق المدنية المألوف فى تاريخ إنجلترا . فالشكل الذى يتخذه حكم حقًا لأنه فى القانون الجنائى يعبر عنه عادة بالتعبير اللاتينى الذى يقول إنه لا عقاب بدون قانون يصفه بوضوح ، وجوهر هذه القاعدة ، هو أن القانون يجب أن يكون قد وجد كقاعدة عامة قبل أن تظهر الحالة الفردية التى سيطبق عليها ولم يحاول أحد أنه فى قضية شهيرة فى عهد هنرى الثامن ، قرر البرلمان فيما يتعلق بطاهى كبير أساقفة روشستر أن « ريتشارد رور سوف يغلى فى الماء حتى الموت بدون أن تكون له امتيازات رجال الدين » . وقد تم هذا العمل تحت حكم القانون . ولكن بينما كان حكم القانون قد أصبح جزءًا جوهريا للإجراءات الجنائية فى كل الدول الليبرالية ، فإنه لم يكن ممكنا الحفاظ عليه فى النظم الشمولية . فهناك ، كما أعرب إى . ب آشتون جيدا ، استبدلت القاعدة الليبرالية بمبادئ أنه « يجب ألا تبقى جريمة بلا عقاب ، سواء نص القانون عليها صراحة أو لم ينص » إن حقوق الدولة لا تنتهى بمعاقبة منتهكى القانون . وللجماعة الحق كلما بدا ذلك ضروريا ، فى حماية مصالحها ـ والتى يعتبر التقيد بالقانون كما هو قائم ، مجرد واحد فقط من أكثر المتطلبات الأولية » (إى . ب . آشتون : « الفاشستى . الحالة والمقدرة العقلية [١٩٣٧] ص ١١٩) والشيء الذى يعتبر انتهاكا لمصالح الجماعة » تقرره السلطات بطبيعة الحال .

ذلك لا يهم كثيرًا نسبيا ، ولكن سوف يرى بسهولة ، أنه مهما كان الشكل الذى يتخذ ، فإن أية قيود كهذه معترف بها لسلطات التشريع تتضمن الاعتراف بالحق الذى لا يقبل التحويل لحقوق الإنسان الفردية التى لا يمكن انتهاكها .

إنه أمر محزن ، ولكنه مميز للتفكير المشوش الذى اقتيد إليه كثيرون من مثقفينا بمثلهم العليا المتعارضة التى يؤمنون بها ، بحيث إن مدافعا رئيسًا عن أكثر أشكال التخطيط المركزى شمولا مثل هــ. ج. ويلز كتب فى نفس الوقت دفاعًا حماسيا عن حقوق الإنسان . إن حقوق الفرد التى يأمل ويلز فى الحفاظ عليها سوف تعترض حتما على التخطيط الذى يرغب فيه . ويبدو أنه يدرك هذه الورطة إلى حد ما ، ومن ثم فإننا نجد أن نص « إعلانه المقترح لحقوق الإنسان » قد أحيط بسياج من مواصفات عديدة حتى إنها تفقد كل مغزى . ففى حين أن إعلانه ـ على سبيل المثال ـ يعلن أن كل إنسان « سيكون له الحق فى أن يشترى ويبيع ، دون أية قيود ذات طابع تمييزى ، أى شىء يكون شراؤه وبيعه مشروعين » وهو أمر يثير الإعجاب ، ولكنه يمضى بعد ذلك مباشرة ليجعل النص بأكمله باطلا ، بإضافة أنه لا ينطبق إلا على الشراء والبيع «بكميات ، وتحفظات تتفق مع الرفاهية العامة » . ولكن لما كانت كل القيود التى تفرض على شراء أو بيع أى شىء ، يفترض بطبيعة الحال أن تكون ضرورية فى مصلحة « الرفاهية العامة » فإنه لا يوجد أى قيد حقًا ، تمنعه هذه الفقرة بشكل فعال ، ولا أى حق للفرد تجرى حمايته بواسطته .

أو إذا أخذنا فقرة أخرى أساسية فإن الإعلان يقرر أن كل إنسان « يمكن أن يشتغل بأية مهنة مشروعة » وأن له الحق فى العمل بأجر ، وأن تكون له حرية الاختيار كلما كانت هناك أية مجموعة متنوعة من العمل مفتوحة أمامه ، غير أنه لم يذكر من الذى سيقرر إن كان عملاً معينا « مفتوحا » أمام شخص معين . والنص المضاف بأنه « يمكن أن يقترح عملا لنفسه وأن يدرس طلبه علنا ، فيقبل أو يرفض » ، يظهر أن ويلز يفكر بلغة أن هناك سلطة تقرر ما إذا كان إنسان ما « مؤهلا » لمركز معين ، مما يعنى بالتأكيد عكس الاختيار الحر للمهنة . وكيف يمكن فى عالم مخطط ضمان « حرية السفر والهجرة » ، عندما لا تكون وسائل الاتصال والعملات فحسب تحت السيطرة ، بل وأيضًا موقع الصناعات المعتزم إقامتها ، أو كيف ستحمى حرية الصحافة عندما يكون توريد الورق وكل قنوات التوزيع تحت سيطرة سلطات التخطيط . . . وهى أسئلة لم يقدم السيد ويلز عنها إلا إجابات قليلة كأى مخطط آخر .

وفى هذا الصدد ، نرى اتساقا متزايدًا من عدد كبير من المصلحين الذين ، منذ بداية الحركة الاشتراكية ، هاجموا الفكرة « الغيبية » عن حقوق الأفراد ، وأصروا على أنه فى أى عالم

منظم بطريقة عقلانية ، لن تكون هناك أية حقوق فردية ، ولكن واجبات فردية فقط . وقد أصبح ذلك فعلاً أكثر المواقف المشتركة لمن يسمون « تقدميين » ، وليس هناك غير أشياء قليلة أكثر تأكيدًا لتعريض المرء للوم ، لأنه رجعى ، من أن يحتج المرء على إجراء ما على أساس أنه انتهاك لحقوق الفرد . وحتى صحيفة ليبرالية مثل « الإيكونوميست كانت حتى سنوات قليلة مضت تعرض علينا نموذج الفرنسيين ـ دون كل الشعوب ـ الذين كانوا قد تعلموا درس أن «الحكومة الديموقراطية ليست أقل من الدكتاتورية فى وجوب أن تكون لديها دائمًا سلطات مطلقة ، [كذا] بدون أن تضحى بطابعيها الديموقراطى والنيابى . وليست هناك أى منطقة شبه ظل مقيدة لحقوق الفرد لا يمكن قط أن تمسها الحكومة فى مسائل إدارية . مهما كانت الطروف وليس هناك أى حد لسلطة الحكم يمكن ويجب أن تتخذها أية حكومة اختارها الشعب بحرية ، ويمكن أن تنتقد بشكل كلى وعلنى بواسطة أية معارضة » .

وقد يكون هذا أمرًا لا مناص منه فى وقت الحرب ، عندما يكون تقييد الانتقاد الحر والعلنى بطبيعة الحال ضروريًا . ولكن كلمة « دائمًا » فى البيان المقتبس لا توحى بأن صحيفة « الإيكونوميست » تعتبرها ضرورة حرب يؤسف لها . غير أن هذا الرأى كنظام دائم لا يتمشى بالتأكيد مع الحفاظ على حكم القانون ، وهو يؤدى مباشرة إلى دولة شمولية ، غير أنه الرأى الذى يجب أن يعتنقه كل أولئك الذين يريدون أن توجه الحكومة الحياة الاقتصادية .

بل كيف يفقد الاعتراف الرسمى بحقوق الأفراد ، أو الحقوق المتساوية للأقليات ، كل مغزاه فى دولة شرعت فى سيطرة تامة على الحياة الاقتصادية ؟ . . . ولقد ثبت ذلك بوفرة بواسطة تجربة دول وسط أوربا المختلفة فقد ظهر هناك أنه من الممكن انتهاج سياسة تفرقة قاسية ضد الأقليات القومية باستخدام أدوات معترف بها فى السياسة الاقتصادية بدون انتهاك المعنى الحرفى للحماية القانونية لحقوق الأقليات . وهذا القمع بواسطة السياسة الاقتصادية سهلته إلى حد كبير حقيقة أن صناعات أو أنشطة معينة كانت فى أيدى أقلية قومية إلى حد كبير، وهكذا فإن كثيرًا من الإجراءات الموجهة فى الظاهر ضد صناعة أو طبقة ما ، كانت فى الواقع موجهة إلى أقلية قومية . ولكن الإمكانيات التى لا حد لها تقريبًا لسياسة التفرقة والقمع، تكفلها مبادئ تبدو فى الظاهر غير مؤذية ، مثل « سيطرة الحكومة على تنمية الصناعات » والتى كانت واضحة للغاية ، لكل من يرعب فى رؤية كيف تظهر النتائج السياسية للتخطيط فى التطبيق



السيطرة الاقتصادية والنظام الشمولى

إن السيطرة على إنتاج الثروة هى السيطرة على الحياة البشرية ذاتها .

هيلير بيلوك

كثير من المخططين الذين درسوا جديا الجوانب العملية لمهمتهم ، لا يساورهم شك كثير فى أن أى اقتصاد موجه لابد أن يدار بنظم ديكتاتورية تقريبًا . فهذا النظام المعقد من الأنشطة المتداخلة ، إذا أريد أن يدار بإدراك على الإطلاق ، لابد أن يوجه بواسطة هيئة واحدة من الخبراء ، ويجب أن تبقى المسئولية النهائية والسلطة فى يدى قائد عام ، ينبغى ألا تقيد أعماله بواسطة إجراء ديموقراطى ، ومن الواضح تماما أن ذلك نتيجة للأفكار التى يرتكز عليها التخطيط المركزى بأنه لا يهيمن على موافقة عامة تماما . والعزاء الذى يقدمه لنا مخططونا هو أن هذا التوجيه الاستبدادى لن يطبق « إلا » على المسائل الاقتصادية . ويؤكد لنا واحد من أبرز المخططين الاقتصاديين ، وهو ستيوارت تشيز ، على سبيل المثال ، « إن الديموقراطية السياسية فى أى مجتمع مخطط ، تستطيع أن تبقى إذا قصرت نفسها على أداء كل شىء عدا المسألة الاقتصادية » ومثل هده التأكيدات تكون مصحوبة عادة بافتراض أنه بالتخلى عن الحرية فى ما هو ، أو ينبغى أن يكون ، أقل جوانب حياتنا أهمية ، فإننا سوف نحصل على حرية أكبر فى متابعة قيم أعلى . وعلى هذا الأساس ، فإن الأشخاص الذين كانوا يمقتون فكرة الدكتاتورية السياسية ، كثيرًا ما يصيحون من أجل دكتاتور فى الميدان الاقتصادى .

إن الحجج المستخدمة تروق لأفضل غرائزنا ، وغالبا ما تجتذب أبدع العقول . فإذا كان التخطيط يحررنا فعلا من الاهتمامات الأقل أهمية ، وبهذا يجعل من الأسهل أن نجعل وجودنا وجودا من العيش السهل والتفكير العالى ، فمن سوف يرغب فى أن يقلل من شأن هذا المثل

الأعلى ؟ وإذا كانت أنشطتنا الاقتصادية لا تعنى إلا الجوانب الأقل شأنا أو حتى الأكثر خسة من الحياة ، فإننا بطبيعة الحال ، ينبغى أن نسعى بكل الوسائل لكى نجد طريقة لإعفاء أنفسنا من الاهتمام المفرط من أجل الغايات المادية ، ونتركها لكى يعنى بها جزء من جهاز المرافق ونحرر أذهاننا من أجل الأشياء الأكثر ارتفاعًا من الحياة .

ولسوء الحظ ، فإن التأكيد الذى يستمده الأشخاص من الاعتقاد بأن السلطة التى تمارس على الحياة الاقتصادية ، هى سلطة على مسائل ذات أهمية ثانوية فقط ، والذى يجعلهم يستخفون بالتهديد الموجه إلى حرية المهن الاقتصادية ، لا مبرر له تماما . وهذه نتيجة ترجع إلى حد كبير للاعتقاد الخاطئ بأن هناك غايات اقتصادية بحتة ، منفصلة عن الغايات الأخرى للحياة . غير أنه بغض النظر عن الحالة المرضية للتخيل ، فإنه لا وجود لمثل هذا الشىء فالغايات الجوهرية لأنشطة الكائنات العاقلة ليست اقتصادية قط . وعلى وجه التدقيق ، فإنه ليس هناك « دافع اقتصادى » ، بل فقط عوامل اقتصادية تكيف سعينا من أجل غايات أخرى . إن ما يسمى فى اللغة العادية بشكل مضلل « الدافع الاقتصادى » يعنى مجرد الرغبة فى فرصة عامة ، الرغبة فى السلطة لتحقيق غايات غير محددة [١] . فإذا سعينا من أجل المال فذلك لأنه يقدم لنا أوسع اختيار فى التمتع بثمار جهودنا . وبسبب تحديد دخولنا المالية فى المجتمع الحديث ، فإن ذلك يجعلنا نشعر بالقيود التى ما زال فقرنا النسبى يفرضها علينا . وقد أصبح كثيرون يكرهون المال باعتباره رمزًا لهذه القيود ، ولكننا نخطئ بجعل السبب هو الوسيط الذى توجد من خلاله قوة تجعل نفسها محسوسة . وسيكون أكثر صدقًا القول بأن المال هو واحد من أعظم أدوات الحرية التى اخترعها الإنسان فى أى وقت . فالمال هوالذى يفتح مجالا مذهلا للاختيار فى المجتمع القائم أمام الرجل الفقير ، وهو مجال أكبر مما لم يكن مفتوحًا أمام أجيال كثيرة سابقة للثراء . وسوف نفهم مغزى هذه الخدمة للمال بشكل أفضل ، إذا تأملنا ماذا كان يعنى حقا ، إذا كان هذا « الدافع المالى » . . كما يقترح كثيرون جدا من الاشتراكيين بشكل مميز « قد استبدل إلى حد كبير » بحوافز غير اقتصادية » . فإذا كانت كل المكافآت بدلا من أن تقدم نقودًا ، قدمت فى شكل أوسمة عامة أو امتيازات ، مراكز سلطة على أناس آخرين ، أو إسكان أفضل ، أو طعام أحسن ، أو فرص للسفر أو التعليم ، فإن هذا سوف يعنى فقط أن المتلقى لن يسمح له بعد ذلك بالاختيار ، وأن أى شخص يحدد المكافأة لن يقرر حجمها فحسب ، بل وأيضًا الشكل المعين الذى يجب أن يتمتع بها .

وما إن ندرك أنه ليس هناك أى دافع اقتصادى منفصل ، وأن أى كسب اقتصادى ، أو

---

(١) ليونيل روبنز « الأسباب الاقتصادية للحرب » (١٩٣٩) ، الملحق .

خسارة اقتصادية ، هو مجرد كسب أو خسارة ، حيث يظل فى مقدرتنا أن نقرر أيًا من احتياجاتنا أو رغباتنا سوف يتأثر ، كما أنه من الأسهل أيضًا أن نرى الجوهر المهم للحقيقة فى الاعتقاد العام بأن المسائل الاقتصادية لا تؤثر إلا فى الغايات الأقل أهمية فى الحياة ، وأن نفهم الازدراء الذى يوجه غالبا للاعتبارات الاقتصادية « فقط » ، وهذا يمكن تبريره تماما من بعض النواحى فى اقتصاد للسوق ـ ولكن فى اقتصاد حر فقط . وطالما استطعنا أن نتصرف بحرية فى دخلنا وكل حيازاتنا ، فإن الخسارة الاقتصادية سوف تحرمنا فقط دائمًا مما نعتبره أقل الرغبات أهمية التى كنا قادرين على إشباعها . ومن ثم فإن « مجرد » الخسارة الاقتصادية هى الخسارة التى لا يزال فى إمكاننا أن نجعلها تقع على أقل احتياجاتنا أهمية ، فى حين أننا عندما نقول إن قيمة شىء ما فقدناه أكبر كثيرًا من قيمته الاقتصادية ، أو أنه لا يمكن تقديره بعبارات اقتصادية ، فإن هذا يعنى أننا يجب أن نتحمل الخسارة حيث تقع . وبالمثل ، بالنسبة لأى كسب اقتصادى . وبعبارة أخرى ، فإن التغييرات الاقتصادية تؤثر عادة على حافة «هامش» احتياجاتنا . وهناك أشياء عديدة أهم كثيرًا من أى شىء يحتمل أن تؤثر عليه المكاسب أو الخسائر الاقتصادية ، والتى تقف بالنسبة لنا عالية فوق أسباب الراحة ، بل وفوق كثير من ضروريات الحياة التى تتأثر بالتقلبات الاقتصادية . وبالمقارنة بها ، فإن « الربح القذر » أو التساؤل عما إذا كنا أسوأ أو أفضل حالا اقتصاديا إلى حد ما ، يبدو قليل الأهمية . وهذا يجعل أناسا كثيرين يعتقدون أن أى شىء ، مثل التخطيط الاقتصادى ، مما يؤثر فقط على مصالحنا الاقتصادية ، لا يستطيع أن يتدخل بشكل خطير فى أكثر القيم الأساسية للحياة .

غير أن هذا استنتاج خاطئ ، فالقيم الاقتصادية أقل أهمية بالنسبة لنا من أشياء عديدة لأننا فى المسائل الاقتصادية بالذات أحرار فى أن نقرر ما هو أكثر أو أقل أهمية بالنسبة لنا . أو كما يمكن أن نقول ، لأنه فى المجتمع الحالى ، نحن الذين نحل المشكلات الاقتصادية لحياتنا. والسيطرة على المهن الاقتصادية يعنى أن نكون دائمًا خاضعين للسيطرة ، إلا إذا أعلنا غرضنا المحدد . أو إنه نظرًا لأننا عندما نعلن غرضنا المحدد ، سيكون علينا أيضًا أن نحصل على الموافقة عليه ، فإننا سنكون فى الحقيقة تحت السيطرة فى كل شىء .

ومن ثم فإن السؤال الذى يثيره التخطيط الاقتصادى ، ليس مجرد ما إذا كنا سنكون قادرين على إشباع ما نعتبره أكثر أو أقل احتياجاتنا أهمية بالطريقة التى نفضلها ، بل إنه ما إذا كنا نحن الذين سنقرر ما هو أكثر وما هو أقل أهمية بالنسبة لنا ، أم إن هذا سوف يتقرر بواسطة واضع الخطط . إن التخطيط الاقتصادى لن يؤثر فقط على تلك الخاصة باحتياجاتنا الهامشية فقط ، التى تكون على بالنا عندما نتحدث بازدراء عن الشىء

الاقتصادى فحسب ، بل وسوف يعنى فى الواقع أننا كأفراد يجب ألا يسمح لنا بعد ذلك بأن نقرر ما نعتبره هامشيا .

وسوف تسيطر السلطة التى توجه كل النشاط الاقتصادى ، لا على الجزء من حياتنا الذى يعنى بأشياء أقل شأنا فحسب ، بل إنها ستسيطر أيضا على حصة من الوسائل المحدودة لكل احتياجاتنا . وأى شخص يسيطر على كل نشاط اقتصادى ، يسيطر على الوسائل الخاصة بكل غاياتنا ، ومن ثم فإنه يجب أن يقرر أيها سيتم إشباعه ، وأيها لا يتم . وهذه هى المشكلة المحيرة فى المسألة حقًا . إن السيطرة الاقتصادية ليست مجرد سيطرة على قطاع من الحياة الإنسانية يمكن فصلها عن الباقى . إنها السيطرة على الوسائل لكل غاياتنا . وكل من لديه السيطرة الوحيدة على الوسائل ، يجب أن يحدد أيضًا أى الغايات سوف تخدم ، وأى القيم سوف تعتبر أعلى ، وأيها أدنى وفى إيجاز ما الذى يجب أن يؤمن به الناس ويسعون من أجله . والتخطيط المركزى يعنى أن المشكلة الاقتصادية سوف تحل بواسطة الجماعة لا بواسطة الفرد ولكن هذا يتضمن أيضًا أن يجب أن تكون الجماعة ، أو بالأخرى من يمثلونها ، هم الذين يجب أن يقرروا الأهمية النسبية للاحتياجات المختلفة .

إن ما يسمى الحرية الاقتصادية ، التى يعدنا بها المخططون ، تعنى بالضبط أننا سوف نعفى من ضرورة حل مشكلاتنا الاقتصادية ، وأن الاختيارات المريرة ، التى يتضمنها ذلك غالبا سوف تتخذ من أجلنا . ونظرًا لأننا فى الظروف الحديثة نعتمد فى كل شىء تقريبًا على وسائل يقدمها زملاؤنا من الرجال ، فإن التخطيط الاقتصادى سوف يتضمن توجيه حياتنا بأكملها تقريبًا ـ ولا تكاد ناحية منها تكون هناك ، من احتياجاتنا الأولية ، إلى علاقاتنا مع أسرتنا وأصدقائنا . . . من طبيعة عملنا إلى استخدام أوقات فراغنا ، لن يمارس المخطط «سيطرته المتعمدة» عليها (٢).

---

(٢) إن مدى السيطرة على كل حياتنا التى تمنحها السيطرة الاقتصادية ، لا يتضح بصورة أفضل فى أى مكان مما هى فى ميدان المبادلات الخارجية ولا يبدو فى البداية أن شيئًا يؤثر على الحياة الخاصة أقل من سيطرة دولة على التعاملات فى النقد الأجنبى ، وسوف ينظر أغلب الناس إلى إدخاله بعدم اكتراث تام . غير أن تجربة أغلب دول القارة قد علمت الأشخاص المفكرين ، اعتبار هذه الخطوة التقدم الحاسم فى الطريق إلى النظام الشمولى ، وقمع الحرية الفردية . إنه فى الواقع التسليم الكامل للفرد إلى طغيان الدولة . والكبح النهائى لكل وسائل الإفلات ـ لا للأغنياء فقط بل للجميع ـ . وما أن يكون الفرد غير حر للسفر، وغير حر لشراء الكتب أو الصحف الأجنبية ، وما إن يكون من الممكن تقييد كل وسائل الاتصال الخارجى على تلك التى يقرها الرأى الرسمى ، أو تلك التى تعتبر ضرورية ، فإن السيطرة الفعالة على الرأى أكبر كثيرًا مما مارسته أى من الحكومات المطلقة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر .

ولن تكون سلطة المخطط على حياتنا الخاصة أقل اكتمالا ، إذا اختار ألا يمارسها بسيطرة مباشرة على استهلاكنا وعلى الرغم من أن المجتمع المخطط سوف يستخدم على الأرجح إلى حد ما التوزيع بالبطاقات والوسائل المماثلة ، فإن سلطة المخطط على حياتنا الخاصة لا تعتمد على ذلك ، وستكون أقل فاعلية إذا كان المستهلك حرا اسميا فى إنفاق دخله كما يشاء . ومصدر هذه السلطة على كل الاستهلاك ، والتى ستكون فى حيازة السلطة فى المجتمع المخطط ، ستكون سيطرتها على الإنتاج

إن حريتنا فى الاختيار فى مجتمع يقوم على المنافسة ترتكز على حقيقة أنه إذا رفض شخص ما أن يلبى رغباتنا ، فإننا نستطيع أن نتجه إلى آخر ، ولكننا إذا واجهنا محتكرًا فإننا نكون تحت رحمته . وأية سلطة توجه النظام الاقتصادى بأسره ستكون أقوى محتكر يمكن تصوره . وفى حين أنه لا حاجة بنا على الأرجح لكى نخشى أن مثل تلك السلطة سوف تستغل السلطة بالطريقة التى سيفعلها محتكر خاص ، وفى حين أن هدفها لن يكون كما هو مفترض انتزاع أقصى كسب مالى ، فإنها سيكون لها سلطة كاملة لتقرر ما الذى سوف يعطى لنا وعلى أية شروط . وهى لن تقرر فقط أية سلع وخدمات ستكون متاحة وبأية كميات ، وستكون قادرة على توجيه توزيعها بين المناطق والمجموعات ، وتستطيع إذا شاءت ، أن تفرق بين الأشخاص إلى أية درجة تريدها . وإذا تذكرنا لماذا يدافع أغلب الناس عن التخطيط ، فهل يمكن أن يكون هناك شك كثير فى أن هذه السلطة سوف تستخدم لغايات تقرها السلطة ، ومنع متابعة الغايات التى لا تقرها ؟

إن السلطة التى تمنح بالسيطرة على الإنتاج والأسعار لا حد لها تقريبًا . ففى المجتمع القائم على المنافسة ، فإن الأسعار التى سيكون علينا أن ندفعها من أجل شىء ما والسعر الذى نستطيع به الحصول على شىء مقابل آخر ، يتوقف على كميات الأشياء الأخرى ، التى إذا أخذ واحد منها ، فإننا نحرم أعضاء آخرين من المجتمع . وهذا السعر لا يتحدد بواسطة الإرادة المتعمدة لأى شخص . وإذا ثبت أن إحدى الطرق لتحقيق غاياتنا باهظة جدا بالنسبة لنا ، فإننا نكون أحرارًا فى تجربة طرق أخرى . والعقبات فى طريقنا ليست راجعة إلى عدم موافقة البعض على غاياتنا ، بل إلى حقيقة أن نفس الوسائل مطلوبة أيضًا فى أماكن أخرى . وفى الاقتصاد الموجه ، حيث تراقب السلطات الغايات التى تجرى متابعتها من المؤكد أنها سوف تستخدم سلطاتها لمساعدة بعض الغايات ، ومنع تحقيق غايات أخرى . إن ما يجب أن نحبه أو لا نحبه لن يكون رأينا نحن ، بل رأى شخص آخر ، وهو الذى سوف يحدد ما يجب أن نحصل عليه . ولما كانت السلطة ستكون لديها سلطة إحباط أية جهود للتملص

من توجيهها ، فإنها سوف تسيطر على ما نستهلكه بنفس الفعالية ، وكأنها تخبرنا بشكل مباشر كيف ننفق دخلنا .

غير أن إرادة السلطة لن تشكل و « توجه » حياتنا اليومية ، ليس فقط بصفتنا مستهلكين ولا حتى بالصورة الأساسية فى تلك الصفة ، بل إنها سوف تفعل أكثر من ذلك فى وضعنا كمنتجين . ولا يمكن الفصل بين هذين الجانبين من حياتنا ، ولما كان الوقت الذى نمضيه فى عملنا ، بالنسبة لأغلبنا هو جزءًا كبيرًا من حياتنا بأكملها ، ولما كانت وظائفنا تحدد أيضًا أين يوجد المكان ، والأشخاص الذين نعيش بينهم فإن منحنا بعض الحرية فى اختيار عملنا هو على الأرجح أكثر أهمية لسعادتنا من الحرية فى إنفاق دخلنا خلال ساعات الفراغ .

ولاشك فى أن هذه الحرية ستكون محدودة للغاية حتى فى أفضل العوالم . وقليل من الناس من يكون لديهم وفرة فى اختيار المهنة ، ولكن الشىء الذى يهم هو أن يكون لدينا بعض الاختيار ، وإننا لا نقيد بشكل مطلق بوظيفة معينة اختيرت لنا ، أو كنا قد اخترناها فى الماضى وإنه إذا أصبح وضع المرء لا يمكن احتماله كلية ، أو إننا كنا نتوق إلى عمل آخر ، فهناك دائمًا تقريبًا وسيلة للقادر ، بعض التضحية مقابل الثمن الذى يمكن أن يحقق به هدفه . ولا شىء هناك يجعل الأحوال أكثر تعذرًا على احتمالها من معرفة أن أية محاولة منا لن تستطيع تغييرها وحتى إذا لم تكن لدينا قط قوة المقدرة العقلية لتقديم التضحية الضرورية ، ومعرفة أننا لن نستطيع الإفلات إلا إذا سعينا بجهد كافٍ ، لجعل الكثير من المراكز التى يتعذر تحملها بغير ذلك ، من الممكن احتمالها .

ولا يعنى هذا القول بأنه فى هذا الصدد ، فإن كل شىء سيكون أفضل فى عالمنا الحاضر أو أنه كان كذلك فى أغلب الماضى الليبرالى ، وأنه ليس هناك الكثير الذى يمكن عمله لتحسين فرص الاختيار المفتوحة أمام الناس . وهنا ـ كما فى أماكن أخرى ـ تستطيع الدولة أن تفعل الكثير للمساعدة فى نشر المعرفة والمعلومات ، والمساعدة على التحرك . ولكن المسألة هى أن نوع عمل للدولة سوف يزيد الفرصة حقيقة ، هو بالضبط عكس « التخطيط » الذى يدافع عنه ويمارس الآن بوجه عام . وصحيح أن أغلب المخططين يعدون بأن حرية اختيار المهن فى العالم المخطط الجديد سوف يحافظ عليها بدقة شديدة أو قد تزيد ، ولكنهم يعدون هنا بأكثر مما يمكنهم أن يحققوه ، فإذا كانوا يريدون أن يخططوا ، فإنهم لابد أن يسيطروا على الدخول فى الحرف والمهن المختلفة ، أو شروط المكافأة أو كليهما . وفى كل حالات التخطيط المعروفة تقريبًا ، كان إنشاء مثل هذه الضوابط والقيود بين أول الإجراءات التى تتخذ . وإذا طبقت مثل هذه السيطرة وتمت ممارستها على نطاق عالمى بواسطة سلطة تخطيط واحدة ، فإن

المرء لا يحتاج إلى خيال كبير لكى يرى ما الذى سيصبح فى « الاختيار الحر للمهنة » الموعود به إن « حرية الاختيار » ستكون شيئًا خياليا خالصا ، مجرد وعد بعدم تطبيق أية تفرقة ، حيث إن طبيعة الحالة تجعل من الضرورى ممارسة التفرقة ، وحيث يكون كل ما يستطيع المرء أن يأمله هو أن يجرى الاختيار على ما تعتقد السلطة أنها أسس موضوعية .

ولن يكون هناك اختلاف كبير ، إذا قصرت سلطة التخطيط نفسها على تحديد شروط العمالة ، وحاولت تنظيم الأعداد بتعديل هذه الشروط ، وتحديد المكافآت ؛ فإن منع مجموعات من الأشخاص من دخول حرف كثيرة ، لن يكون أقل فعالية من استبعادهم بشكل محدد . . . مثلا : فتاة بسيطة فى أشد الحاجة لأن تصبح بائعة ، أو غلام ضعيف يأمل فى وظيفة يتوق إليها ويعوقه ضعفه عن الحصول عليها . وبوجه عام أيضًا فإن الأقل قدرة بوضوح ، أو الأقل ملاءمة ، لا يستبعدون بالضرورة فى مجتمع يقوم على أساس المنافسة ، فإذا كانوا يقدرون الوضع بصورة كافية ، فإنهم سيكونون فى كثير من الأحوال قادرين على الحصول على بداية بتضحية مالية ، وسوف يتقدمون فيها بعد عن طريق صفات لم تكن واضحة فى البداية . ولكن عندما تحدد السلطة اللوائح لفئة بأكملها ، ويجرى الاختيار بين المرشحين بواسطة اختبار موضوعى ، فإن قوة رغبتهم فى الوظيفة لن توضع فى الاعتبار إلا قليلا للغاية . والشخص الذى لا تكون مؤهلاته من النوع الصالح للعمل ، أو الذى لا تكون طباعه من النوع العادى ، لن يكون قادرًا على أن يصل إلى ترتيبات خاصة ، مع صاحب عمل تتلاءم تنظيماته مع احتياجاته الخاصة . فالشخص الذى يفضل ساعات غير منتظمة ، أو حتى وجودا كيفما يكون ، بدخل صغير وربما غير مؤكد ، على روتين منتظم ، لن يكون له أن يختار وسوف تكون الشروط بدون استثناء ، كما تكون بقدر ما بشكل حتمى فى منظمة كبيرة وربما أسوأ ، لأنه لن يكون هناك أى إمكانية للإفلات . ولن نكون أحرارًا بعد ذلك فى أن نكون متعقلين أو أكفاء ، إلا عندما نعتقد أن الأمر جدير بالاهتمام ، وسيكون علينا جميعًا أن نتكيف مع المقاييس التى يجب أن تحددها سلطة التخطيط من أجل تبسيط مهمتها . ولجعل المهمة الضخمة سلسة القياد ، سيكون عليها أن تقلل تنويع القدرات والميول البشرية إلى فئات قليلة من وحدات يمكن إجراء تبادل بينها بسرعة ، وأن تغض البصر عمدًا عن الفروق الشخصية غير الهامة .

ورغم أن الهدف المعلن للتخطيط سوف يكون أن الإنسان يجب أن يكف عن أن يكون مجرد وسيلة ، والواقع ـ أنه نظرًا لأنه سيكون من المستحيل أن يوضع فى الحسبان فى الخطة ما يحبه الأفراد أو يكرهونه ـ فإن الفرد سوف يصبح مجرد وسيلة أكثر من أى وقت ، لكى

تستخدمه السلطة فى خدمة بعض الأفكار التجريدية ، مثل « الرفاهية الاجتماعية » أو «صالح الجماعة » .

وإذا كانت أغلب الأشياء فى المجتمع القائم على المنافسة ، يمكن الحصول عليها بثمن ما وإن يكن علينا غالبًا أن ندفع ثمنا مرتفعا بشكل قاس فإنها حقيقة لا يمكن أن يبالغ فى تقدير أهميتها ، غير أن البديل لذلك ليس حرية اختيار تامة ، بل أوامر ومحظورات لابد من إطاعتها وفى الملجأ الأخير ، محاباة الأقوى !

ومما له مغزى عن الخلط السائد على كل هذه الموضوعات ، أن يصبح سببا للوم ، إن كل شىء تقريبًا فى المجتمع القائم على المنافسة ، يمكن الحصول عليه بثمن ، وإذا كان الأشخاص الذين يحتجون على أن تدخل القيم العليا فى الحياة فى « رابطة النقد » يعنون حقا أنه يجب ألا يسمح لنا بأن نضحى بحاجاتنا الأقل شأنا من أجل الحفاظ على القيم العليا ، وأن الاختيار يجب أن يعمل من أجلنا ، وهذا الطلب يجب اعتباره غريبا إلى حد ما ، وقل أن يشهد على احترام كبير لكرامة الفرد . والقول بأن الحياة والصحة ، والجمال والفضيلة ، والشرف وراحة البال ، لا يمكن الحفاظ عليها غالبا إلا بثمن مادى كبير ، وأن البعض يجب أن يقوم بالاختيار ، هو أمر لا يمكن إنكاره ، مثلما يقال إننا جميعا لسنا مستعدين أحيانا لتقديم التضحيات المادية اللازمة لحماية تلك القيم العليا ضد كل أذى .

ولكى نأخذ مثلا واحدًا فقط ؛ فإننا نستطيع بطبيعة الحال تقليل الخسائر فى الأرواح بسبب حوادث السيارات إلى الصفر ، إذا كنا على استعداد لتحمل الثمن - إن لم يكن بأية طريقة أخرى - بإلغاء السيارات . ويصدق الشىء نفسه على آلاف من الأمثلة الأخرى ، التى نخاطر فيها دائمًا بالحياة ، والصحة ، وكل القيم الرفيعة للروح ، لأنفسنا ورفاقنا من الناس . لكى ندعم ما نصفه فى الوقت نفسه بازدراء باعتباره راحتنا المادية . كما أنها لا يمكن أن تكون غير ذلك ، إذ إن كل غاياتنا تتنافس على نفس الوسائل ، ولن نستطيع أن نسعى من أجل أى شىء غير تلك القيم المطلقة ، إذا كانت بأية حال معرضة للخطر .

وليس بمستغرب أن يرغب الناس فى أن يعفوا من الاختيار المرير ، الذى كثيرًا ما تفرضه الحقائق القاسيةَ علينا ، ولكن القلائل يريدون أن يعفوا عن طريق أن يقوم آخرون بالاختيار لهم . . إن الناس يتمنون فقط ألا يكون الاختيار ضروريا على الإطلاق ، وهم مستعدون للغاية فقط للاعتقاد بأن الاختيار ليس ضروريا حقا ، وأنه يفرض عليهم فقط بواسطة النظام الاقتصادى المعين الذى نعيش تحته . وفى الحقيقة فإن الشىء الذى يسخطهم هو أن هناك مشكلة اقتصادية .

وفى عقيدتهم القائمة على التمنى بأنه لم تعد هناك حقا أية مشكلة اقتصادية ، يجد الناس تأكيدًا فى كلام لا يتسم بالمسئولية عن « وفرة ممكنة » ـ والتى لو كانت حقيقة ، لكانت تعنى حقًا أنه ليست هناك أية مشكلة اقتصادية والتى تجعل الاختيار أمرًا لا مفر منه . ولكن على الرغم من أن هذا قد استخدم كدعاية اشتراكية تحت أسماء متنوعة طالما وجدت الاشتراكية فإنها لا تزال غير صحيحة بشكل ملموس ، كما كانت عندما استخدمت أولا منذ مائة عام . وفى كل ذلك الوقت ، لم يقدم أحد من الأشخاص الكثيرين الذين استخدموها خطة عملية عن كيفية إمكان زيادة الإنتاج ، بحيث يتسنى إلغاء ما كان يعتبر فقرا حتى فى أوربا الغربية فما بالك بالعالم بأسره ؟ ويمكن للقارئ أن يعتبر أن كل من يتحدث عن الوفرة الممكنة ، إما غير أمين ، وإما لا يعرف ماذا يتكلم عنه [٣] . ومع ذلك ، فإن هذا الأمل الكاذب هو الذى يدفعنا كأى شىء آخر على طول الطريق إلى التخطيط .

وفى حين أن الحركة الشعبية لا تزال تستفيد من هذا الاعتقاد الزائف ، فإن الادعاء بأن الاقتصاد المخطط سوف يسفر عن إنتاج أكبر بصورة جوهرية من النظام القائم على المنافسة يجرى التخلى عنه تدريجيًا من أغلب دارسى المشكلة ، بل إن كثيرين جدا من الاقتصاديين ذوى الآراء الاشتراكية ، الذين درسوا مشكلات التخطيط المركزى بشكل جدى ، يقنعون الآن بالأمل فى أن المجتمع المخطط سوف يضاهى كفاءة المجتمع القائم على المنافسة ، ولم يعودوا يدافعون عن التخطيط بسبب قدرته الإنتاجية الأعلى ، بل لأنه سوف يمكننا من ضمان توزيع أكثر عدلا وإنصافا للثروة . وتلك حقا هى الحجة الوحيدة للتخطيط التى يمكن التأكيد عليها بشكل جدى ، ومما لا جدال فيه أننا إذا أردنا الحصول على توزيع للثروة يطابق بعض

---

(٣) لتبرير هذه الكلمات القوية ، فإن الاستنتاجات التالية يمكن الاستشهاد بها ، والتى توصل إليها كولين كلارك ، وهو واحد من أشهر خبراء الإحصاء الاقتصادى الشان ، ورجل دو آراء تقدمية لاشك فيها ونظرة علمية دقيقة ، فى كتابه شروط التقدم الاقتصادى (١٩٤٠) : « إن العبارات التى تتكرر كثيرا عن الفقر فى وسط الوفرة ، ومشكلات الإنتاج التى سيتم حلها فعلا إذا فهمنا فقط مشكلة التوزيع ، ثبت أنها أكثر الكليشيهات الحديثة كذبا . . إن قلة استخدام الطاقة الإنتاجية مسألة على قدر كبير من الأهمية فى الولايات المتحدة فقط ، رغم أنها كانت لها بعض الأهمية فى بريطانيا ، وألمانيا ، وفرنسا أيضًا فى سنوات معينة ، أما بالنسبة لأغلب العالم ، فإنها ثانوية كلية بالنسبة للحقيقة الأكثر أهمية ، وهى أنه مع استخدام الموارد الإنتاجية بشكل كلى ، فإنها لا تستطيع أن تنتج إلا القليل جدا . وعصر الوفرة لن يأتى إلا بعد فترة طويلة . . وإذا قضى على البطالة التى يمكن منعها طوال الدورة التجارية ، فإن هذا سوف يعنى تحسنا متميزًا فى مستوى المعيشة لسكان الولايات المتحدة . ولكن من وجهة نظر العالم بأسره ، فإنه سيقدم إسهامًا صغيرًا نحو المشكلة الأكبر كثيرًا لرفع الدخل الحقيقى للجزء الأكبر من سكان العالم ، إلى أى شىء كمستوى متحضر » (ص ٣ ـ ٤)

المعايير المحددة مسبقًا ، وإذا أردنا أن نقرر بوعى من سيأخذ ماذا ، فإننا يجب أن نخطط النظام الاقتصادى بأكمله . ولكن يبقى التساؤل عما إذا كان الثمن الذى يجب أن ندفعه لتحقيق المثل الأعلى للعدالة للبعض لن يصبح أكثر سخطًا وأكثر قمعا مما سببه اللعب الحر بالقوى الاقتصادية الذى أسىء استعماله كثيرًا .

إننا سوف نخدع أنفسنا إلى حد خطير ، إذا بحثنا من أجل هذه المخاوف عن الراحة فى اعتبار أن تبنى التخطيط المركزى ، سوف يعنى مجرد العودة ـ بعد نوبة قصيرة من اقتصاد حر إلى القيود والتنظيمات التى حكمت النشاط الاقتصادى خلال أغلب العهود ، ومن ثم فإن انتهاكات الحرية الشخصية لا ينبغى أن تكون أكبر مما كانت قبل عصر الاقتصاد الحر . وهذا وهم خطير . وحتى خلال فترات التاريخ الأوربى ، عندما سار تنظيم الحياة الاقتصادية إلى أبعد حد ، فإنه يساوى أكثر قليلاً من إنشاء إطار عمل عام وشبه مؤقت من القواعد التى يحتفظ داخلها الفرد بمجال حر واسع . ولم يكن جهاز السيطرة المتاح عندئذ كافيا لفرض أكثر من توجيهات عامة . وحتى حيث كانت السيطرة أكثر اكتمالا ، فإنها كانت تمتد فقط إلى تلك الأنشطة للشخص ، الذى كان يشترك من خلالها فى التقسيم الاجتماعى للعمل . وفى المجال الأوسع كثيرًا الذى كان لا يزال يعيش فيه يومئذ على منتجاته الخاصة ، كان حرًا فى أن يعمل كما يختار .

والموقف اليوم مختلف كلية . ففى أثناء العصر الليبرالى ، خلق التقسيم التقدمى للعمل موقفًا كان كل واحد من أنشطتنا المختلفة فيه تقريبًا جزءًا من عملية اجتماعية ، وهذا تطور لا نستطيع أن نعكسه ، لأننا بسببه فقط يمكننا الحفاظ على الزيادة الواسعة للسكان عند أى شىء يماثل المستويات الحالية . ولكن كانت النتيجة أن استبدال التخطيط المركزى بالمنافسة سوف يتطلب توجيها مركزيًا لجزء أكبر كثيرًا من حياتنا مما حاولناه فى أى وقت من قبل . ولا يمكن أن يتوقف عندما نعتبره أنشطتنا الاقتصادية ، لأننا نعتمد الآن فى كل جزء من حياتنا تقريبًا على أنشطة اقتصادية لشخص آخر(٤) . إن الحماسة « للإشباع الجماعى لاحتياجاتنا » والتى مهد اشتراكيونا بها جيدًا الطريق إلى النظام الشمولى ، والتى تريدنا أن نأخذ مباهجنا وكذلك حاجاتنا الضرورية فى الوقت والشكل اللذين يؤمر بهما ، هى بطبيعة الحال مقصودة

---

(٤) ليس من قبيل المصادفة ، أنه فى الدول الشمولية سواء كانت روسيا ، أو ألمانيا أو إيطاليا أن مسألة كيف ينظم وقت فراغ الشعب ، أصبحت مشكلة تخطيط ، بل لقد ابتكر الألمان لهذه المشكلة الاسم الرهيب الذى يناقض نفسه وهو . (تشكيل الاستخدام الذى يحدث لوقت الشعب الحر) وكأنه لا يزال هناك «وقت حر » ، فى حين أنه كان يجب أن ينفق بالطريقة التى تأمر بها السلطة !

إلى حد ما كوسيلة تعليم سياسى . ولكنها أيضًا نتيجة متطلبات التخطيط ، والذى يكون أساسا من حرماننا من الاختيار ، من أجل إعطائنا أى شىء يصلح بشكل أفضل فى الخطة وذلك فى وقت حددته الخطة .

وكثيرًا ما يقال إن الحرية السياسية لا معنى لها بدون حرية اقتصادية ، وهذا صحيح إلى حد كاف ، ولكن بمعنى مضاد تقريبًا للمعنى الذى تستخدم فيه العبارة بواسطة مخططينا فالحرية الاقتصادية التى هى شرط أساسى لأية حرية أخرى ، لا يمكن أن تكون التحرر من الرعاية الاقتصادية التى يعدنا بها الاشتراكيون ، والتى لا يمكن الحصول عليها إلا بإعفاء الفرد فى الوقت نفسه من ضرورة وسلطة الاختيار ، ويجب أن تكون حرية نشاطنا الاقتصادى الذى يحمل أيضًا مع حق الاختيار حتمًا مخاطر ومسئولية هذا الحق .





مـن ، ولمـن ؟

إن أبدع فرصة منحت للعالم فى أى وقت قد ألقى بها بعيدًا ، لأن الحماسة من أجل المساواة جعلت الأمل فى الحرية بلا طائل

لورد آكتون

من الأمور ذات المغزى أن من أكثر الاعتراضات على المنافسة شيوعًا ، أنها « عمياء » . وقد يكون من الملائم أن نتذكر أن العمى كان بالنسبة للقدماء صفة لإله العدالة عندهم . ورغم أن المنافسة والعدالة قد لا يكون بينهما شىء كثير آخر مشترك ، فإن ذلك يعتبر مديحا للمنافسة، مثلما هو للعداله ، بأنهما لا مراعاة عندهما للأشخاص . وكما أفرض المستحيل التنبؤ بمن سيكون محظوظا أو من سوف تصيبه كارثة ، وأن المكافآت والعقوبات لن تكون موضع مشاركة وفقًا لآراء البعض عن جدارة أو عدم جدارة أشخاص مختلفين ، بل إنه يتوقف على قدرتهم وحظهم ، فإنه من المهم أنه عند وضع قواعد قانونية ، يجب ألا نكون قادرين على التنبؤ بأى شخص معين سوف يكسب وأى شخص سوف يخسر بتطبيقها . ومع ذلك فإن هذا صحيح ، لأن الفرصة والحظ الحسن غالبا ما يكونان مهمين فى المنافسة مثل البراعة وبعد النظر فى تقرير مصير أناس مختلفين

إن الاختيار المفتوح لنا ، ليس بين نظام يحصل كل شخص فيه على ما يستحقه وفقا لمعيار مطلق وعام للحقوق ، وآخر تتحدد فيه أنصبة الأفراد مصادفة إلى حد ما أو الحظ الحسن أو السيئ ، بل بين نظام تقرر فيه إرادات أشخاص قلائل من الذى يحصل على ماذا ، ونظام يتوقف فيه ذلك على الأقل على قدرة وعمل الأشخاص المعنيين ، وإلى حد ما على ظروف لا يمكن توقعها . وليس هذا أقل ملاءمة ، لأن الفرص فى نظام للاقتصاد الحر ليست متساوية ، حيث إن مثل هذا النظام يقوم بالضرورة على الملكية الخاصة و (وإن لم يكن بنفس

الضرورة) على الوراثة ، مع الاختلافات فى الفرص التى تخلقها هذه . وهناك بالفعل حجة قوية لتقليل عدم المساواة فى الفرصة ، بقدر ما تسمح به الاختلافات الفطرية ، وإنه من الممكن عمل ذلك بدون تدمير الطابع الذاتى للعملية ، التى تتيح لكل شخص أن يأخذ فرصته ، ولا يفرض رأى أى شخص عما هو صواب ومرغوب فيه على الآخرين .

إن حقيقة أن الفرص المفتوحة للفقراء فى مجتمع قائم على المنافسة أكثر قيودًا بكثير من تلك المفتوحة أمام الأغنياء ، لا تقلل من حقيقة أنه فى مثل هذا المحتمع ، فإن الفقراء أكثر حرية من شخص يحصل على راحة مادية أكبر كثيرًا فى نوع مختلف من المجتمعات . ورغم أنه فى ظل المنافسة فإن احتمال أن يحقق رجل بدأ فقيرًا ثروة كبيرة ، أصغر كثيرًا مما يصدق على الرجل الذى ورث ممتلكات ، إذ إنه ليس من الممكن للأول فحسب ، بل إن النظام القائم على المنافسة هو الوحيد الذى يعتمد عليه فقط ، لا على محاباة القوى ، وحيث لا يستطيع أحد منع إنسان من محاولة تحقيق هذه النتيجة . ولأننا نسينا فقط ماذا يعنى عدم الحرية ، فإننا غالبا ما نتغاضى عن الحقيقة الواضحة ، بأن أى عامل غير ماهر قليل الأجر فى هذه الدولة لديه حرية أكثر من كل ناحية حقيقية لتشكيل حياته ، من كثيرين من صغار المتعهدين فى ألمانيا ، أو مهندسين أو مدير أفضل مرتبا بكثير فى روسيا . وسواء أكانت مسألة تغيير عمله أو المكان الذى يعيش فيه ، أو يعلن آراء معينة ، أو يقضى وقت فراغه بطريقة معينة ، وإن كان الثمن الذى يجب أن ندفعه أحيانا لمتابعة ميوله قد يكون مرتفعًا ، ويبدو للكثيرين مرتفعا جدًا فليست هناك أية عقبات مطلقة ، ولا أخطار على أمنه البدنى وحريته ، بحيث تجعله يقتصر بالقوة الوحشية على المهمة والبيئة اللتين خصصهما شخص أعلى له .

وصحيح أن المثل الأعلى للعدالة بالنسبة لأغلب الاشتراكيين سوف يتحقق ، إذا ألغى الدخل الخاص من الممتلكات ، وبقيت الفروق بين الدخول المكتسبة للأشخاص المختلفين كما هى الآن (١) . ولكن ما ينساه هؤلاء الناس هو أنه فى نقل كل الممتلكات فى وسائل الإنتاج

---

(١) من المرجح أننا سالع بحكم العادة فى تقرير المدى الذى يجعل عدم المساواة فى الدخول راجعًا أساسًا إلى الدخل المستمد من الملكية ، ومن ثم المدى الذى سوف يلغى حالات عدم المساواة الكبرى بإلغاء الدخل من الملكية . ومهما كانت المعلومات التى لدينا عن توريع الدخول فى الاتحاد السوفيتى قليلة ، فإن هذا لا يوحى بأن حالات عدم المساواة هناك أصغر بصورة جوهرية عما هى فى مجتمع رأسمالى . ويعطى كتاب ماكس إيستمان (نهاية الاشتراكية فى روسيا [١٩٣٧] ص ٣٠ ـ ٣٤) بعض المعلومات من مصادر روسية رسمية توحى بأن الفرق بين أعلى المرتبات وأدناها التى توضع فى روسيا هو بنفس ترتيب الأهمية (حوالى ٥٠ إلى واحد) كما هو فى الولايات المتحدة . وقد قدر ليون تروتسكى ، وفقا لمقال اقتبسه جيمس بيرنهام (الثورة الإدارية [١٩٤١] ص٤٣) فى ١٩٣٩ أن « الـ ١١٪ أو ١٢٪ من الطبقة العليا من سكان الاتحاد =

للدولة ، فإنهم يضعون الدولة فى وضع يجعل عملها لابد أن يقرر فى الواقع كل الدخول الأخرى. فالسلطة التى تعطى بهذا للدولة ، والمطالبة بأن الدولة يجب أن تستخدمها لكى «تخطط » ، لا تعنى غير أنها يجب أن تستخدمها بإدراك كامل لكل هذه الآثار .

والاعتقاد بأن السلطة التى تمنح للدولة هكذا قد نقلت إليها فقط من آخرين ، هو اعتقاد خاطئ . فهى سلطة خلقت حديثا ، ولا يمتلكها أحد فى أى مجتمع قائم على المنافسة . وطالما أن الملكية مقسمة بين ملاك كثيرين ، فلن يكون لأحد منهم يعمل مستقلا سلطة خاصة به ليحدد دخل ووضع أشخاص معينين ولا يرتبط أحد بأى صاحب ملكية واحد ، إلا بواسطة حقيقة أنه قد يقدم شروطا أفضل من أى شخص آخر .

إن ما نسيه جيلنا هو أن نظام الملكية الخاصة هو أهم ضمان للحرية ، لا بالنسبة لمن لديهم ممتلكات فحسب ، ولكن نادرًا ما يكون أقل بالنسبة لأولئك الذين ليسوا كذلك ، وفقط لأن السيطرة على وسائل الإنتاج مقسمة بين أناس كثيرين يعملون بشكل مستقل ، فليس هناك أحد لديه سيطرة كاملة علينا ، وإننا كأفراد نستطيع أن نقرر ماذا نفعل بأنفسنا . وإذا كانت كل وسائل الإنتاج موضوعة فى يد واحدة ، سواء كانت اسميا يد المجتمع بأسره أو يد دكتاتور، فإن كل من يمارس هذه السيطرة ستكون له سلطة تامة علينا .

ومن يستطيع أن يشك بصورة جدية فى أن عضوا من أقلية عنصرية أو دينية صغيرة سيكون أكثر حرية بدون أية ملكية ، طالما أن زملاءه من أعضاء الجماعة لديهم ممتلكات ومن ثم يستطيعون استخدامه ، فماذا سيكون إذا ألغيت الملكية الخاصة ، وأصبح مالكا لحصة اسمية فى الملكية المشاعة ؟ إن السلطة التى لصاحب ملايين عديدة ، قد يكون جارى أو ربما صاحب العمل الذى أعمل عنده ، أقل كثيرًا للغاية من السلطة التى يملكها أصغر موظف حكومة يستخدم السلطة القهرية للدولة ، والتى تتوقف حرية التصرف فيها على ما إذا كان وكيف سيسمح لى بالعيش أو العمل . ومن سوف ينكر أن عالما يكون فيه الأثرياء أقوياء يظل عالما أفضل من عالم يكون الأقوياء فعلا هم فقط الذين يمكنهم اقتناء الثروة ؟

إنه أمر محزن ، غير أنه مشجع فى نفس الوقت أن تجد شيوعيًا قديمًا بارزًا مثل ماكس إيستمان يعيد اكتشاف هذه الحقيقة :

« يبدو واضحا لى الآن ـ وإن كان ينبغى أن أقول إننى كنت بطيئًا فى الوصول إلى الاستنتاج

= السوفيتى يحصلون الآن على ٥٠٪ تقريبًا من الدخل القومى . وهذا الاختلاف أكثر حدة مما فى الولايات المتحدة ، حيث تحصل الـ ١٠٪ الأعلى من السكان على ٣٥٪ من الدخل القومى » .

أن نظام الملكية الخاصة ، هو أحد الأشياء الأساسية التى أعطت الإنسان هذا القدر المحدود من الحرية والمساواة ، الذى كان ماركس يأمل فى أن يجعله بلا حدود بإلغاء هذا النظام . ومن الغريب أن ماركس كان أول من رأى دلك . إنه الشخص الذى أبلغنا وهو ينظر إلى الوراء ، أن نشوء الرأسمالية الخاصة مع سوقها الحرة ، كانا شرطا مسبقا لنشوء كل حرياتنا الديموقراطية . ولم يخطر له قط ، وهو ينظر إلى الأمام ، أنه إذا كان الأمر كذلك ، فإن هذه الحريات الأخرى قد تختفى مع إلغاء السوق الحرة » (٢).

ويقال أحيانا ، ردًا على مثل هذه المخاوف ، إنه ليس هناك أى سبب يدعو المخطط إلى وجوب تحديد دخول الأفراد . إن الصعوبات الاجتماعية والسياسية التى يتضمنها تقرير حصة أشخاص مختلفين فى الدخل القومى ، واضحة بحيث إنه حتى أكثر المخططين رسوخًا قد يتردد قبل أن يتولى أية مسئولية عن هذه المهمة . وكل شخص يدرك ما تتضمنه ، سوف يفضل على الأرجح أن يقصر التخطيط على الإنتاج ، وأن يستخدمه فقط للحصول على «تنظيم عقلانى للصناعة» تاركا توزيع الدخول قدر المستطاع لقوى ذاتية . ورغم أنه من المستحيل توجيه الصناعة بدون ممارسة بعض النفوذ على التوزيع ، ورغم أنه ليس هناك أى مخطط سوف يرغب فى ترك التوزيع كلية لقوى السوق ، فإنهم سوف يفضلون جميعًا على الأرجح قصر أنفسهم على التأكيد من أن هذا التوزيع يتطابق مع قواعد عامة معينة من العدالة والإنصاف ، وأن حالات عدم المساواة الشديدة سيتم تجنبها ، وأن تكون العلاقة بين تعويض الطبقات الرئيسة عادلة ، بدون الاضطلاع بالمسئولية عن وضع أشخاص معينين داخل طبقتهم ، أو عن مراعاة التدرج والتمييز بين المجموعات الصغيرة والأفراد .

ولقد شهدنا من قبل أن الاعتماد المتبادل الوثيق لكل الظواهر الاقتصادية يجعل من الصعب وقف التخطيط حيث نريد ، وأنه ما إن يعرقل العمل الحر للسوق وراء قدر معين ، فإن المخطِّط سوف يضطر إلى توسيع سيطرته حتى تصبح شاملة . وهذه الاعتبارات الاقتصادية التى تفسر لماذا يكون من المستحيل وقف سيطرة متعمدة حيث نرغب بالضبط ، تعززها بقوة اتجاهات اجتماعية أو سياسية معينة ، تصبح قوتها محسوسة بشكل متزايد كلما اتسع التخطيط .

وبمجرد أن يصبح صحيحًا بشكل متزايد ومعترف به بوجه عام ، فإن وضع الفرد يتحدد لا بقوى ذاتية ، ولا كنتيجة لجهد تنافسى من كثيرين ، بل بقرار متعمد من السلطة ، إذ إن

---

(٢) ماكس إيستمان فى مجلة « ريدرز دايجست » يوليو ١٩٤١ ـ ص ٣٩ .

موقف الأشخاص نحو وضعهم فى النظام الاجتماعى يتغير بالضرورة . وسوف توجد دائماً حالات من عدم المساواة سوف تبدو غير عادلة بالنسبة لأولئك الذين يعانون منها ، وحالات من خيبة الأمل سوف تبدو غير جديرة ، وضربات من سوء حظ لم يكن يستحقها الذين أصابتهم ، ولكن عندما تحدث هذه الأشياء فى مجتمع يوجه بوعى ، فإن الطريقة التى ستحدث بها ردود أفعال الأشخاص ستكون مختلفة للغاية عما هى عندما لا تكون من اختيار أحد بشكل واع .

إن عدم المساواة أكثر احتمالا بسهولة دون شك ، وهى كثيرًا ما تكون أقل تأثيرًا فى كرامة الشخص ، إذا تحددت بواسطة قوى ذاتية عما لو كانت راجعة إلى تخطيط . وفى المجتمع القائم على المنافسة ، فإنه ليس ازدراء لأى شخص ، ولا إهانة لكرامته ، إذا قيل له من أية مؤسسة معينة إنها ليست فى حاجة لخدماته أو إنها لا تستطيع أن تعرض عليه وظيفة أفضل . وحقيقى أنه فى فترات البطالة الجماعية الطويلة ، فإن الأثر فى كثيرين قد يكون متشابها للغاية. ولكن هناك طرقا أخرى وأفضل لمنع هذا البلاء ، مما فى التوجيه المركزى . ولكن البطالة أو ضياع الدخل ، الذى سوف يؤثر دائما فى البعض فى أى مجتمع ، هو أقل إهانة بالتأكيد ، إذا كان نتيجة نكبة ، ولم يفرض بواسطة السلطة بشكل عمومى ومهما كانت التجربة مريرة ، فإنها ستكون أسوأ كثيرًا للغاية فى مجتمع مخطط ؛ فهناك سيكون على الأفراد أن يقرروا ، لا ما إذا كان الشخص لازما لوظيفة معينة ، بل ما إذا كان ذا فائدة لأى شيء ومدى فائدته . إن وضعه فى الحياة يجب أن يخصص له بواسطة شخص آخر .

وفى حين أن الناس سوف يخضعون للمعاناة التى تصيب أى شخص ، فإنهم لن يخضعوا بمثل هذه السهولة للمعاناة التى تكون بنيجة قرار السلطة . وقد يكون أمرًا سيئًا إذا كان مجرد خلل فى آلة ذاتية ، ولكن الأمر سيكون أسوأ إلى أبعد حد إذا لم يعد فى إمكاننا تركها ، إذا كنا مقيدين فى مكاننا وبالرؤساء الذين اختيروا لنا . وسوف ينمو سخط كل شخص على قدره ونصيبه حتما مع إدراك أنه نتيجة قرار بشرى متعمد .

وبمجرد أن تشرع الحكومة فى التخطيط من أجل العدالة ، فإنها لن تستطيع رفض المسئولية عن قدر أو وضع أى شخص . وفى المجتمع القائم على التخطيط سوف نعرف جميعا أننا أحسن أو أسوأ من الآخرين ، لا بسبب ظروف لا يستطيع أحد السيطرة عليها ، والتى من المستحيل توقعها بشكل مؤكد ، بل بسبب أن سلطة ما تريد دلك . وكل جهودنا الموجهة إلى تحسين وضعنا يجب أن توجه لا إلى توقع الظروف التى ليس لنا أية سيطرة عليها ، والاستعداد قدر استطاعتنا لها فحسب ، بل وأيضا إلى التأثير على السلطة التى لديها كل القوة من أجل

مصالحنا . . وسوف يتحقق كابوس المفكرين السياسيين الإنجليز فى القرن التاسع عشر، وهو الدولة التى « لا يوجد فيها أى طريق للثروة والشرف إلا من خلال الحكومة » (٣). بشكل كامل لم يدر قط فى خيالهم وإن كان مألوفا إلى حد كاف فى بعض دول انتقلت منذ ذلك الحين إلى النظام الشمولى .

وبمجرد أن تأخذ الدولة على عاتقها مهمة تخطيط الحياة الاقتصادية بأكملها ، فإن مشكلة الوضع المناسب للأفراد والمجموعات المختلفة ، لابد أن تصبح حتما المشكلة السياسية الرئيسة .

ولما كانت السلطة القهرية للدولة سوف تقرر وحدها من الذى سوف يأخذ ماذا ، فإن السلطة الوحيدة التى تستحق الحصول عليها ستكون نصيبا فى ممارسة سلطة هذا التوجيه . ولن تكون هناك أية مسائل اقتصادية أو اجتماعية لن تكون مسائل سياسية ، بمعنى أن حلولها سوف تتوقف بصورة خاصة على من يستخدم السلطة القهرية ، على أولئك الذين سوف تسود آراؤهم فى كل المناسبات .

وأعتقد أن لينين نفسه هو الذى أدخل إلى روسيا العبارة الشهيرة « من ، ولمن ؟ » التى كانت متداولة خلال السنوات الأولى من الحكم السوفيتى والتى لخص فيها الشعب المشكلة العامة لمجتمع اشتراكى (٤) ، من يخطط لمن ؟ من يوجه ويسيطر على من ؟ من يعين للأشخاص الآخرين موقعهم فى الحياة ؟ ومن الذى يأخذ ما يستحقه ويوزع بواسطة آخرين ؟ وقد أصبحت هذه بالضرورة القضايا الرئيسية التى تتقرر فقط بواسطة السلطة العليا .

وفى وقت أكثر حداثة ، أضاف دارس أمريكى لعلوم السياسة إلى عبارة لينين ، وأكد أن مشكلة كل الحكومات هى « من يأخذ ماذا ، ومتى ، وكيف ؟ » وهذا ليس غير صحيح من ناحية ما ، والقول بأن كل الحكومات تؤثر على الوضع النسبى لأشخاص مختلفين ، وأنه نادرا ما يكون هناك أى جانب من حياتنا قد لا يتأثر بعمل حكومى تحت أى نظام ، قول صحيح بالتأكيد . وما دامت الحكومة تفعل كل شىء على الإطلاق ، فإن أعمالها سيكون لها دائما بعض التأثير على « من يحصل على ماذا ، متى ، وكيف ؟ » .

غير أن هناك اختلافين أساسيين ينبغى ذكرهما : الأول ، أنه قد تتخذ إجراءات معينة بدون إمكان معرفة كيف ستؤثر على أفراد معينين ، ومن ثم بدون أن تستهدف مثل هذه التأثيرات

(٣) الكلمات الفعلية هى كلمات دزرائيلى الشاب .

(٤) قارن م. ماجيريدج « الشتاء فى موسكو » (١٩٣٤) ؛ أرث فيلر « التجربة البلشفية » (١٩٣٠) .

المعينة ، وقد ناقشنا هذه النقطة قبلا . والثانى أن مدى أنشطة الحكومة هو الذى يقرر ما إذا كان كل شىء يحصل عليه أى شخص فى أى وقت يتوقف على الحكومة ، أو ما إذا كان تأثيرها مقصورًا على ما إذا كان بعض الأشخاص سوف يحصلون على بعض أشياء بطريقة ما فى وقت ما . وهنا يكمن كل الفرق بين نظام حر وآخر شمولى .

وقد أخذ الاختلاف بين نظام ليبرالى ونظام مخطط بشكل كلى يتضح بشكل مميز بالشكاوى المشتركة للنازيين والاشتراكيين من « عمليات الفصل المصطنعة للاقتصاديات والسياسات وبطلبهم المشترك على حد سواء ، بسيطرة السياسة على الاقتصاد . ومن المفترض أن هذه العبارات لا تعنى فقط أن القوى الاقتصادية يسمح لها الآن بالعمل من أجل غاية ليست جزءًا من سياسة الحكومة ، بل وأيضًا إن السلطة الاقتصادية يمكن أن تستخدم بشكل مستقل عن توجيه الحكومة ، ومن أجل غايات قد لا تقرها الحكومة . ولكن البديل ليس مجرد وجوب أن تكون هناك سلطة واحدة فقط ، بل إن هذه السلطة الواحدة ، وهى المجموعة الحاكمة ، يجب أن تكون لها السيطرة على كل الغايات البشرية ، وبصفة خاصة أن تكون لها السلطة التامة على وضع كل فرد فى المجتمع .

ومن المؤكد أن الحكومة التى تتولى توجيه النشاط الاقتصادى سيكون عليها أن تستخدم سلطتها لتحقيق المثل الأعلى للبعض لعدالة التوزيع ، ولكن كيف تستطيع وكيف ستستخدم هذه السلطة ؟ وبأية مبادئ سوف ، أو ينبغى أن تسترشد بها ؟ وهل هناك رد محدد على الأسئلة التى لا حصر لها عن المزايا النسبية التى سوف تظهر ، والتى سيكون عليها أن تحلها بشكل متعمد ؟ وهل هناك مقياس للقيم ، يمكن توقع اتفاق أشخاص معتدلين عليها والتى سوف تبرر نظامًا جديدًا هرميا متسلسلاً للمجتمع ، ومن الممكن أن يرضى المطالب من أجل العدالة ؟

هناك مبدأ واحد عام فقط ، قاعدة واحدة بسيطة سوف تقدم فعلا ردًا محددًا على كل هذه الأسئلة هى : المساواة ، المساواة الكاملة ، لكل الأفراد فى كل تلك النقاط الخاضعة لسيطرة بشرية . فإذا اعتبر ذلك أمرًا مرغوبا فيه بوجه عام [بغض النظر تماما عن مسألة ما إذا كان ذلك سوف يكون عمليا ، أى ما إذا كان سيقدم حوافز كافية] ، فإنه سوف يمنح الفكرة المبهمة عن عدالة التوزيع معنى واضحا ، ويمنح المخطط توجيها محددا . ولكن ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من القول بأن الناس بوجه عام يعتبرون المساواة الآلية من هذا النوع مرغوبا فيها . ولم تحصل أية حركة اشتراكية استهدفت المساواة التامة تأييدًا أساسيا فى أى وقت . إن ما وعدت به الاشتراكية لم يكن مساواة مطلقة ، بل توزيعًا أكثر عدالة وأكثر مساواة

ليست مساواة بالمعنى المطلق ، بل إن « المساواة الكبرى » هى الهدف الوحيد الذى كانت تستهدفه جديا .

ورغم أن هذين المثلين العاليين متماثلان للغاية ، فإنهما مختلفان إلى أكبر حد ممكن ، بقدر ما تعنيه مشكلتنا . وفى حين أن المساواة المطلقة سوف تحدد مهمة المخطط بوضوح ، فإن الرغبة فى مساواة أكبر هى شىء سلبى فحسب ، ليست أكثر من تعبير عن كراهية الحالة الحاضرة للأمور ، وطالما أننا لسنا على استعداد للقول بأن كل تحرك فى الاتجاه نحو المساواة التامة مرغوب فيه ، فإنه قل أن يجيب على أى من المسائل التى سيكون على المخطط أن يبت فيها .

وليست هذه مغالطة بشأن الكلمات . إننا نواجه قضية حاسمة ، يحتمل أن يخفيها تماثل التعبيرات . وفى حين أن الاتفاق على المساواة التامة سوف يجيب على كل مشكلات الجدارة التى يجب أن يجيب عليها المخطط ، فإن صيغة الاقتراب من مساواة أكبر لا تجيب على شىء بطريقة عملية ، إذ إن محتوياتها ليست أكثر تحديدًا من عبارات « الصالح العام » و « الرفاهية الاجتماعية » ، وهى لا تحررنا من ضرورة البت فى كل حالة معينة بين مزايا أفراد أو مجموعات معينة ، ولا تمنحنا أية مساعدة فى هذا القرار ، وكل ما تذكره لنا فى الواقع هو أن نأخذ من الأغنياء قدر ما نستطيع ، ولكن عندما يصل الأمر إلى توزيع الغنائم ، تكون المشكلة هى ذاتها وكأن صيغة « المساواة الكبرى » لم تكن موضع تصور قط .

ويجد أغلب الناس أنه من الصعب الاعتراف بأنه ليس لدينا معايير أخلاقية تمكننا من تسوية تلك المسائل إن لم يكن بصورة كاملة ، فعلى الأقل للإرضاء العام بصورة أكبر مما يتم بواسطة النظام القائم على المنافسة . أليس لدينا جميعا فكرة ما عما هو « السعر العادل » أو «الأجر العادل » ؟ ألا يمكننا الاعتماد على الإحساس القوى بإنصاف الشعب ؟ وحتى إذا لم نتفق الآن بصورة كاملة حول ما هو عادل أو منصف فى حالة معينة ، ألا تتدعم الأفكار الشعبية سريعا لتتحول إلى معايير أكثر تحديدًا إذا منح الناس فرصة لرؤية مثلهم العليا تتحقق؟

ومن سوء الحظ أنه ليس هناك أساس كبير لمثل هذه الآمال . إن ما لدينا من معايير مستمد من النظام القائم على المنافسة الذى كنا نعرفه ، والذى سيختفى بالضرورة سريعا بعد اختفاء المنافسة . وما نعنيه بالسعر العادل أو الأجر المنصف هو إما السعر أو الأجر العرفى العائد الذى جعلت التجربة السابقة الناس يتوقعونه ، أو السعر أو الأجر الذى سوف يوجد إذا لم

يكن هناك استغلال احتكارى . وكان الاستثناء الهام الوحيد المعتاد لذلك ، هو مطالبة العمال « بالإنتاج الكامل لعملهم » الذى يرجع إليه الكثير من المذهب الاشتراكى ولكن هناك قلائل من الاشتراكيين اليوم يعتقدون أن إنتاج كل صناعة فى مجتمع اشتراكى ، سوف يتقاسمه عمال تلك الصناعة بأكمله ، لأن هذا سوف يعنى أن العمال فى الصناعات التى تستخدم قدرًا كبيرًا من رأس المال ، سوف يحصلون على دخل أكبر كثيرًا من أولئك الذين يعملون فى صناعات تستخدم رءوس أموال صغيرة ، وهو ما يعتبره أغلب الاشتراكيين أمرا غير عادل للغاية . والمتفق عليه الآن بوجه عام إلى حد ما هو أن هذا الطلب المعين يقوم على أساس تفسير خاطئ للحقائق . ولكن ما إن ترفض مطالبة العامل الفرد بكل « إنتاجه » ، ويقسم كل العائد من رأس المال بين كل العمال ، حتى تثير مشكلة كيفية تقسيمه نفس القضية الأساسية .

وقد يتحدد « السعر العادل » لسلعة معينة ، أو المكافأة « المنصفة » عن خدمة معينة تتحدد بصورة موضوعية إذا كانت الكميات اللازمة محددة بشكل مستقل . فإذا أعطيت هذه بغض النظر عن التكلفة ، فإن المخطط قد يحاول أن يجد أى سعر أو أجر لازم لإيجاد هذا الاحتياطى ، ولكن المخطط يجب أيضا أن يقرر المقدار الذى سوف ينتج من كل نوع من السلع ، وفى عمله هذا يقرر ما هو السعر العادل أو الأجر المنصف الذى سيدفع . فإذا قرر المخطط أنه مطلوب مهندسون معماريون أو صناع ساعات أقل ، وأنه يمكن الوفاء بالحاجة بواسطة أولئك الذين يرغبون فى البقاء فى الحرفة بمكافآت أدنى ، فإن الأجر « المنصف » سيكون أدنى .

وعند تقرير الأهمية النسبية للغايات المختلفة ، فإن المخطط يقرر أيضا الأهمية النسبية للغايات المختلفة للمجموعات والأشخاص المختلفين ، وحيث إنه لا يفترض أن يعامل الناس باعتبارهم وسائل فحسب ، فإنه يجب أن يضع هذه التأثيرات فى الحسبان ويوازن أهمية الغايات المختلفة بإدراك مقابل تأثيرات قراره . غير أن هذا يعنى أنه سوف يمارس بالضرورة سيطرة مباشرة على أحوال أناس مختلفين .

وينطبق ذلك على الوضع النسبى للأفراد بشكل لا يقل عن ذلك الخاص بالمجموعات المهنية المختلفة . ونحن بصفة عامة أكثر ميلا إلى الاعتقاد بأن الدخول داخل حرفة ، أو مهنة ما تعتبر متماثلة تقريبا . ولكن الاختلافات بين الدخول ، ليست فقط بين الأكثر والأقل نجاحا من الأطباء أو المهندسين ، الكتاب أو ممثلى السينما ، الملاكمين أو فرسان سباق الخيل ، بل أيضا بين الأكثر والأقل نجاحا من السباكين أو بائعى الخضر بالسوق ، البقالين أو الخياطين ، حيث تكون كبيرة مثلما هى بين الطبقات صاحبة الملكيات ، والتى لا تمتلك

شيئًا . وعلى الرغم من أنه ستكون هناك محاولة ما دون شك لتوحيد المقاييس بواسطة إنشاء فئات ، فإن ضرورة التفرقة بين الأفراد ستبقى كما هى ، سواء كانت ممارستها بواسطة تحديد دخول الأفراد ، أو بواسطة التوزيع على فئات معينة .

ولا حاجة بنا إلى قول المزيد عن احتمال خضوع الناس فى مجتمع حر لمثل تلك السيطرة ، أو عن بقائهم أحرارًا إذا خضعوا لها . وعن المسألة برمتها ، يبقى اليوم ما كتبه جون ستيوارت ميل منذ حوالى مائة عام صحيحًا على حد سواء :

« إن أية قاعدة ثابتة ، مثل تلك الخاصة بالمساواة ، قد يتم قبولها ، ولكن أن تزن حفنة من الكائنات البشرية كل شخص فى الميزان ، وتعطى أكثر لواحد وأقل لآخر وفقا لمشيئتهم وتقديرهم وحدهم ، فإن هذا لن يحتمل إلا من قبل أشخاص يعتقد أنهم أكثر معاناة من غيرهم من الناس ؛ إذ تساندهم أهوال تفوق طاقة البشر » (٥) .

ولا ينبغى أن تؤدى هذه الصعوبات إلى مصادمات علنية ، طالما أن الاشتراكية هى أمنية مجموعة محدودة ومتجانسة إلى حد ما فقط . وهم لا يصعدون إلى السطح إلا عندما تجرى محاولة سياسة اشتراكية بالفعل بتأييد المجموعات العديدة المختلفة ، التى تشكل معا أغلبية شعب ما . وسرعان بعد ذلك ما تصبح المسألة الواحدة الملتهبة هى أية واحدة من مجموعات المثل العليا المختلفة يجب أن تفرض على الجميع ، بجعل موارد الدولة بأكملها تخدمها . ونظرًا لأن التخطيط الناجح يتطلب خلق رأى مشترك حول القيم الجوهرية ، بحيث إن تقييد حريتنا فيما يتعلق بالأشياء المادية ، يمس حريتنا الروحية مباشرة .

إن الاشتراكيين ، المصادر المهذبة للنسل الهمجى الذى أنتجوه ، يأملون بشكل تقليدى فى حل هذه المشكلة بواسطة التعليم . ولكن ماذا يعنى التعليم فى هذا الصدد ؟ لقد تعلمنا بالتأكيد أن المعرفة لا تستطيع أن تخلق قيما أخلاقية جديدة ، وإن أى قدر من التعليم لن يقود الناس إلى اعتناق نفس الآراء بشأن القضايا الأخلاقية التى يثيرها تنظيم متعمد لكل العلاقات الاجتماعية . إنه ليس اقتناعًا منطقيًا ، بل قبول عقيدة مطلوبة لتبرير خطة معينة . وقد كان الاشتراكيون فى كل مكان بالفعل ، هم أول من اعترف بأن المهمة التى حددوها بأنفسهم تتطلب القبول العام لمجموعة عامةمحددة من القيم . وبهذه المحاولات لإنتاج حركة جماهيرية يساندها مثل هذا الرأى العالمى الواحد ،وضع الاشتراكيون أولا أغلب أدوات التلقين المذهبى التى استخدمها النازيون والفاشيت بمثل هذا الاستخدام الفعال .

---

(٥) « مبادئ الاقتصاد السياسى » الجزء ١ الفصل الثانى ـ فقرة ٤ .

ففى ألمانيا وإيطاليا ، لم يكن النازيون والفاشيت فى حاجة حقا لابتكار الكثير . . . فالأساليب التى تستخدمها الحركات السياسية الجديدة التى عمت كل جوانب الحياة كانت قد أدخلت فعلا فى كلتا الدولتين ، بواسطة الاشتراكيين . . . وفكرة الحزب السياسى الذى يشمل كل الأنشطة للفرد من المهد إلى اللحد ، والذى يطالب بتوجيه آرائه بشأن كل شىء والذى يبتهج بجعل كل المشكلات مسائل تتعلق بالمجموعة العامة المحددة من القيم للحزب ـ وضعت لأول مرة موضع التطبيق بواسطة الاشتراكيين . وذكر كاتب اشتراكى نمسوى ، وهو يتحدث متباهيا عن الحركة الاشتراكية فى بلده « إن سمتها المميزة هى التى أوجدت منظمات خاصة لكل ميدان من أنشطة العمال والمستخدمين » (٦) .

ورغم أن الاشتراكيين النمسويين ، ربما مضوا إلى أبعد من غيرهم فى هذا الصدد ، فإن الموقف لم يكن مختلفا كثيرا فى أى مكان آخر . ولم يكن الفاشيت ، بل الاشتراكيون هم الذين بدءوا فى جمع الأطفال فى أنضر أعمارهم إلى التنظيمات السياسية للتأكد من أنهم سوف يشبون بروليتاريين صالحين . ولم يكن الفاشيت بل الاشتراكيون هم أول من فكر فى تنظيم الرياضات والمباريات ، كرة القدم و « نوادى الحزب » ، حيث لا يصاب الأعضاء بعدوى آراء الآخرين . وكان الاشتراكيون هم أول من أصر على ضرورة أن يميز أعضاء الحزب أنفسهم عن الآخرين بطرق التحية وأشكال الثياب ، وهم الذين خلقوا النموذج الأول للحزب الشمولى بتنظيمهم «للخلايا » والشباب الهتلرى ، ووسائل المراقبة الدائمة للحياة الخاصة ، والقوة من خلال المسرح والأزياء السياسية الموحدة وتشكيلات الحزب العسكرية ، كلها ليست أكثر من تقليد لمؤسسات اشتراكية أكثر قدما (٧).

وطالما أن الحركة الاشتراكية فى بلد ما مرتبطة بشكل وثيق بمصالح مجموعة معينة ، هى عادة أعلى عمال الصناعة مهارة ، فإن مشكلة خلق رأى مشترك بشأن وضع المرغوب فيه لأعضاء المجتمع المختلفين تكون بسيطة نسبيا . وعلى الفور تعنى الحركة بوضع مجموعة واحدة معينة ، وهدفها هو رفع هذه المرتبة نسبيا بالنسبة للمجموعات الأخرى . غير أن طابع المشكلة يتغير ، إذ إنها خلال التقدم التدريجى نحو الاشتراكية يصبح من الواضح بشكل متزايد لكل شخص أن دخله ووضعه العام يتحددان بواسطة الجهاز القهرى للدولة ، وأنه لن يستطيع أن يحتفظ بوضعه أو يحسنه إلا كعضو فى مجموعة منظمة قادرة على التأثير أو السيطرة على آلة الدولة لمصلحته .

---

(٦) ج . فايزر « دولة ميتة ، النمسا ، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨ (باريس ـ ١٩٣٨) ص ٤١

(٧) إن « نوادى الكتب » السياسية فى إنجلترا تقدم شيئا مماثلا لا يخلو من أهمية .

وفى شد الحبل بين مجموعات الضغط المتنوعة التى ظهرت فى تلك المرحلة ، فإنه من الضرورى قطعا أن مصالح المجموعات الأكثر فقرًا والأكثر عددًا يجب أن تسود ، كما أنه لم يكن بالضرورة مفيدًا للأحزاب الاشتراكية الأقدم ، التى تعلن أنها تمثل مصالح مجموعة معينة أن تكون الأولى فى الميدان ، وأنها خططت أيديولوجيتها بأكملها لكى تروق للعمال اليدويين فى الصناعة . إن نجاحها ذاته ، وإصراره على قبول العقيدة برمتها ، من المحتم أن يخلقا حركة مصادة قوية ، لا من الرأسماليين ، ولكن من الطبقات الكبيرة للغاية ، ولا تملك شيئًا أيضًا والتى وجدت وصعها النسبى مهددا بدفع صفوة عمال الصناعة إلى الأمام .

إن النظرية الاشتراكية ، والتكتيكات الاشتراكية ، حتى حيث لم تكن تسيطر عليها العقيدة الماركسية ، كانت تقوم فى كل مكان على فكرةلتقسيم المجتمع إلى طبقتين لهما مصالح مشتركة ولكنها متعارضة ، هما : الرأسماليون وعمال الصناعة . . وكان الاشتراكيون يعتمدون على اختفاء سريع للطبقة المتوسطة القديمة ، وتجاهلوا تمامًا ظهور طبقة وسطى جديدة والجيش الذى لا يحصى من الكتبة والعاملين على الآلة الكاتبة ، والعمال الإداريين ، ومعلمى المدارس ، والحرفيين ، وصغار الموظفين ، والمراتب الدنيا من أرباب المهن . وكانت تلك الطبقات فى وقت ما تقدم الكثير من زعماء الحركة العمالية . ولكن عندما أصبح واضحًا بشكل متزايد أن وضع تلك الطبقات أخذ يتدهور بالنسبة لعمال الصناعة ، فإن المثل العليا التى كانت توجه الأخيرين فقدت الكثير من جاذبيتها بالنسبة للآخرين . وفى حين أنهم كانوا جميعا اشتراكيين ، بمعنى أنهم يكرهون النظام الرأسمالى ويريدون تقسيما متعمدا للثروة وفقا لمثلهم العليا عن العدالة ، فقد ثبت أن تلك المثل العليا مختلفة تمامًا عن تلك التى تشملها ممارسة الأحزاب الاشتراكية الأقدم .

والوسائل التى كانت الأحزاب الاشتراكية القديمة قد استخدمتها بنجاح للحصول على مساندة مجموعة مهنية واحدة - برفع وضعهم الاقتصادى النسبى - لا يمكن استخدامها للحصول على مساندة الجميع . ومن المحتم أنها سوف تثير حركات اشتراكية متنافسة ، تسعى للحصول على تأييد أولئك الذين ساءت أوضاعهم نسبيًا . وهناك قدر كبير من الصدق فى القول الذى يسمع كثيرًا عن أن الفاشية والاشتراكية الوطنية إنما هما نوع من اشتراكية الطبقة المتوسطة . فقط إن مؤيدى هذه الحركات الجديدة فى إيطاليا وألمانيا لم يعودوا طبقة وسطى من الناحية الاقتصادية . لقد كانت إلى حد كبير ثورة طبقة جديدة محرومة من الامتيازات ضد الأرستقراطية العمالية التى خلقتها حركة العمال الصناعيين .

ولا يكاد يوجد شك كبير فى أنه ليس هناك عامل اقتصادى واحد قد أسهم بصورة أكثر

لمساعدة هذه الحركات من حسد الرجل المحترف غير الناجح : المهندس أو المحامى الذى تدرب فى الجامعة ، و « البرولتياريا من ذوى الياقات البيضاء » بوجه عام كسائق القاطرة ، أو منضد حروف الطباعة وغيره من أعضاء أقوى نقابات العمال الذين كانت دخولهم تزيد عنهم عدة مرات ، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك شك كثير فى أنه من حيث الدخل المالى ، كان العضو العادى من قاعدة الحركة النازية فى سنواتها الأولى أكثر فقرا من عضو نقابة العمال العادى ، أو عضو الحزب الاشتراكى القديم ، وهو ظرف لم يكتسب حدة إلا من حقيقة أن الأول كان قد رأى فى الغالب أيامًا أفضل ، ولا يزال يعيش فى كثير من الأحيان فى بيئات كانت نتيجة هذا الماضى . .

إن تعبير صراع الطبقات ، على عكس ما كان جاريا فى إيطاليا فى وقت ظهور النظام الفاشى ، يشير فعلا إلى جانب هام للغاية للحركة . فالصراع بين الفاشيين أو الاشتراكيين الوطنيين ، والأحزاب الاشتراكية الأقدم ، لابد بالفعل أن ينظر إليه إلى حد كبير باعتباره نوعا من الصراع المؤكد ظهوره بين شراذم اشتراكية متنافسة . ولم يكن هناك أى حلاف بينهم حول مسألة أن إرادة الدولة هى التى يجب أن تعين لكل شخص مكانه المناسب فى المجتمع ؛ ولكن كان هناك ، كما سيكون هناك دائمًا ، خلافات أكثر عمقًا حول ما هى الأماكن المناسبة للطبقات والمجموعات المختلفة .

ولقد وجد زعماء الاشتراكية القديمة ، الذين كانوا يعتبرون دائمًا أن أحزابهم هى رأس الحربة الطبيعى للتحرك العام مستقبلا نحو النظام الاشتراكى ، أنه من الصعب أن يفهموا أنه مع كل توسع فى استخدام الطرق الاشتراكية ، فإن سخط طبقات فقيرة كبيرة سوف يتجه ضدهم . ولكن فى حين أن الأحزاب الاشتراكية القديمة ، أو العمال المنظمين فى صناعات معينة ، لم يجدوا عادة صعوبة مفرطة فى الوصول إلى تفاهم على عمل مشترك مع أصحاب الأعمال فى صناعاتهم ، بينما تركت طبقات كبيرة للغاية بلا نصيب ، كانت القطاعات الأكثر رخاء من الحركة العمالية يبدون بالنسبة لهم أنهم ينتمون إلى طبقة الاستغلاليين لا إلى الطبقة المستغلة ، وهى نظرة ليست بدون بعض التبرير (٨).

وقد ازداد سخط الطبقة المتوسطة الدنيا ، التى جندت الفاشية والاشتراكية الوطنية نسبة

---

(٨) انقضى الآن أثنا عشر عاما منذ أن لاحظ أحد كبار الاشتراكيين الأوربيين المثقفين ، وهو هندريك دى مان (الذى أخذ يزداد نموا باستمرار منذ ذلك الحين . وتصالح مع النازيين) أنه « لأول مرة منذ بداية الاشتراكية ، تتحول مشاعر السخط المعادية للرأسماليين ، ضد الحركة الاشتراكية » (الاشتراكية والفاشية الوطنية [بوتسدام ـ ١٩٣١] ص ٦

كبيرة من أنصارهم ، شدة بسبب حقيقة أن تعليمهم وتدريبهم كانا فى حالات كثيرة قد جعلاهم يطمحون إلى مراكز توجيهية ، وأنهم يعتبرون أنفسهم مؤهلين ليكونوا أعضاء فى الطبقة الموجهة. وفى حين أن الجيل الجديد بدافع هذا الازدراء لصنع الربح والذى عززه التعليم الاشتراكى ، كان يزدرى المراكز المستقلة التى تتضمن مخاطر ، ويتدافع بأعداد متزايدة إلى مراكز ذات مرتبات تعدهم بالأمان ، فقد كانوا يطلبون مكانا يدر عليهم دخلا وسلطة يؤهلهم تدريبهم لها فى رأيهم . وبينها كانوا يؤمنون بمجتمع منظم ، فإنهم كانوا يتوقعون مكانا فى ذلك المجتمع ، يختلف للغاية عن ذلك الذى يبدو أن مجتمعا يحكمه العمال يعرض عليهم. وكانوا على استعداد تمامًا لأن يتبنوا طرق الاشتراكية الأقدم ، ولكنهم يعتزمون استخدامها فى خدمة طبقة مختلفة . وقد استطاعت الحركة اجتذاب كل أولئك الذين رغم أنهم يوافقون على عدم الرغبة فى أن تسيطر الدولة على كل نشاط اقتصادى ، فإنهم لا يتفقون مع الغايات التى تستخدم أرستقراطية عمال الصناعة قوتها السياسية من أجلها .

وقد بدأت الحركة الاشتراكية الجديدة بمزايا تكتيكية عديدة . وقد نمت الاشتراكية العمالية فى عالم ديموقراطى وليبرالى ، وكيفت تكتيكاتها وفقا له ، واستعارت الكثير من المثل العليا للنظام الليبرالى . ومازال أنصارها يعتقدون أن خلق اشتراكية كهذه سوف يحل كل المشكلات . أما الفاشية والاشتراكية الوطنية من الناحية الأخرى فقد نشأتا من تجربة مجتمع منظم بصورة متزايدة ، يستيقظ على حقيقة أن الاشتراكية الديموقراطية والدولية كانتا تستهدفان مثلا عمليا متناقضة ، وقد وضعت تاكتيكاتها فى عالم تسيطر عليه فعلا السياسة الاشتراكية والمشكلات التى تخلقها . ولم تكن لديهم أية أوهام بشأن إمكانية وجود حل ديموقراطى للمشاكل التى تتطلب من الاتفاق بين الناس أكثر مما يمكن توقعه بشكل معقول . ولم تكن لديهم أية أوهام بشأن قدرة العقل على أن يبت فى كل المسائل ذات الأهمية النسبية لما يريده أشخاص أو مجموعة مختلفة ، والتى يثيرها التخطيط حتما ، أو بشأن صيغة للمساواة تكفل ردا . كانوا يعرفون أن المجموعة الأقوى ، التى تجمع ما يكفى من مؤيدين لصالح نظام هرمى جديد للمجتمع ، والتى وَعَدت صراحة بمزايا للطبقات التى تروق لها ، يحتمل أن تحصل على مساندة كل من خابت آمالهم لأنهم كانوا قد وعدوا بالمساواة ، ولكنهم وجدوا أنهم زادوا فقط مصلحة طبقة معينة . فقد كانوا ناجحين ، قبل كل شيء ، لأنهم قدموا نظرية ، أو مجموعة عامة محددة من القيم كانت تبدو أنها تبرر المزايا التى وعدوا بها أنصارهم .

٩

الأمــن والحـــريــة

سيكون على المجتمع بأسره أن يصبح كيانا واحدا ومصنعا واحدا بالمساواة فى العمل والمساواة فى الأجر

نيكولاى لينين (١٩١٧)

فى بلد يكون صاحب العمل الوحيد فيه هو الدولة ، فإن المعارضة تعنى الموت بالتجويع البطىء. إن المبدأ القديم من لا يعمل لن يأكل، قد حل محله مبدأ جديد من لايطيع لن يأكل.

ليون تروتسكى (١٩٣٧)

مثل « الحرية الاقتصادية » الزائفة ، ومع مزيد من العدالة ، فإن الأمن الاقتصادى غالبا ما يقدم باعتباره شرطا لا غنى عنه للحرية الحقيقية . وهذا صحيح وهام معا من ناحية ما . فاستقلال الفكر أو قوة الشخصية نادرًا ما يوجدان بين أولئك الذين لا يمكنهم أن يكونوا على ثقة بأنهم سوف يشقون طريقهم بجهدهم الخاص . غير أن فكرة الأمن الاقتصادى ليست أقل إبهاما وغموضا من أغلب المصطلحات فى هذا المجال ، ولهذا السبب فإن الموافقة العامة التى تعطى للمطالبة بالأمن قد تصبح خطرًا على الحرية . والواقع أنه عندما يفهم الأمن بمثل هذا المعنى المطلق للغاية ، فإن السعى العام من أجله ، بدلا من أن يزيد فرص الحرية يصبح أخطر تهديد لها .

وسيكون من المستحسن المقابلة فى البداية بين نوعى الأمن : الأمن المحدود الذى يمكن تحقيقه للجميع ، ومن ثم فإنه ليس امتيازًا ، ولكنه هدف مشروع للرغبة ، والأمن المطلق الذى لا يمكن تحقيقه للجميع فى مجتمع حر ، ولا ينبغى أن يعطى باعتباره امتيازًا - إلا فى حالات خاصة قليلة ، كتلك الخاصة بالقضاة ، حيث يكون الاستقلال الكامل ذا أهمية

عظمى . وهذان النوعان من الأمن هما ، أولا ، الأمن ضد العوز المادى الشديد ، والتأكد من حد أدنى معين من القوت للجميع ، وثانيا ، تأمين مستوى من الحياة ، أو للوضع النسبى الذى يتمتع به شخص أو جماعة بالمقارنة بالآخرين ، أو كما نذكره بإيجاز ، تأمين حد أدنى من الدخل ، وتأمين دخل معين لشخص يعتقد أنه يستحقه . وسوف نرى حاليا أن هذا التمييز يتفق إلى حد كبير مع التمييز بين الأمن الذى يمكن تقديمه للجميع خارج نظام السوق وملحقاته ، والأمن الذى لا يمكن تقديمه إلا للبعض وبالسيطرة على السوق أو إلغائها فقط .

وليس هناك أى سبب يمنع ضمان النوع الأول من الأمن للجميع بدون تعريض الحرية العامة للخطر فى مجتمع بلغ مستوى الثروة العام الذى حققه مجتمعنا . وهناك أسئلة صعبة بشأن المستوى الذى يجب ضمانه هكذا بالضبط ، فهناك السؤال الهام بصفة خاصة ، وهو ما إذا كان أولئك الذين يعتمدون على الجماعة يجب أن يتمتعوا إلى ما لا نهاية بكل الحريات نفسها كالباقين(1) . إن أى معالجة غير حذرة لهذه المسائل ، قد تسبب أيضا مشكلات جادة ، بل وسياسية خطيرة ، ولكن لا يمكن أن يكون هناك أى شك فى بعض الحد الأدنى من الغذاء والمأوى ، والملبس الذى يكفى للحفاظ على الصحة والقدرة على العمل ، ويمكن ضمانه لكل شخص . والواقع أن هذا النوع من التأمين أمكن تحقيقه منذ فترة طويلة لجزء كبير من السكان فى إنجلترا .

وكذلك ليس هناك سبب فى ألا تساعد الدولة الأفراد فى الاحتياط لهذه المخاطر المشتركة فى الحياة ، والتى يكون القليل من الأفراد قادرين على أن يحتاطوا لها بسبب عدم التيقن منها . حيث إنه ـ كما فى حالة المرض أو الحوادث ـ لا الرغبة فى تجنب مثل هذه النكبات ، ولا الجهود للتغلب على نتائجها ، كقاعدة ، سوف تضعف بواسطة تقديم المساعدة . وحيث إننا فى إيجاز تتعامل مع مخاطر يمكن التأمين عليها حقيقة ، فإن الحالة التى تساعد فيها الدولة فى تنظيم نظام شامل للتأمين الاجتماعى تكون قوية للغاية . وهناك نقاط عديدة من التفاصيل حيث يختلف أولئك الذين يرغبون فى أن يحتفظوا بالنظام القائم على المنافسة ، وأولئك الذين يرغبون فى أن يستبدل بها شىء مختلف ، حول تفاصيل مثل تلك الخطط . ومن الممكن إدخال إجراءات تتجه إلى جعل المنافسة غير فعالة تقريبا ، تحت اسم التأمين الاجتماعى .

---

(١) هناك أيضا مشكلات خطيرة من العلاقات الدولية تظهر إذا كان مجرد المواطنة فى دولة ما يمنح الحق فى مستوى معيشة أعلى من أى مكان آخر ، والذى لا يبغى أن يرفض بخفة أكثر مما ينبغى .

ولكن ليس هناك أى تعارض من حيث المبدأ بين تقديم الدولة تأمينًا أكبر بهذه الطريقة والحفاظ على الحرية الفردية . وتنتمى لنفس الفئة أيضًا زيادة التأمين من خلال تقديم الدولة مساعدة لضحايا « أعمال إلهية » مثل الزلازل والفيضانات وحيثما استطاع عمل عامة الشعب أن يخفف من الكوارث ، التى لا يستطيع الفرد أن يحاول حماية نفسه منها أو أن يتخذ احتياطات لنتائجها ، فإن مثل هذا العمل الجماعى يجب أن يتخذ دون شك .

وهناك فى النهاية المشكلة الهامة إلى أبعد حد لمكافحة التقلبات العامة للنشاط الاقتصادى، وما يصحبها من الموجات المتواترة للبطالة التى تحدث على نطاق واسع ؛ وهذه بطبيعة الحال واحدة من أخطر المشكلات الملحة لعصرنا . ولكن رغم أن حلها سوف يتطلب الكثير من التخطيط بالمعنى السليم ، فإنها لن تتطلب ذلك النوع الخاص من التخطيط ـ أو لا تحتاج إليه على الأقل ـ والذى سيحل ، كما يقول المدافعون عنه ، محل السوق . ويأمل كثير من الاقتصاديين فعلاً فى أن يوجد العلاج النهائى فى ميدان السياسة النقدية ، والتى لن تتضمن أى شىء يتعارض حتى مع ليبرالية القرن التاسع عشر . وصحيح أن هناك آخرين يعتقدون أن النجاح الحقيقى لا يمكن توقعه إلا من التوقيت البارع للأشغال العامة التى تباشر على نطاق كبير للغاية ، وقد يؤدى ذلك إلى قيود خطيرة أكثر كثيرًا على مجال المنافسة ، وعند التجريب فى هذا الاتجاه ، سيكون علينا أن نرقب خطواتنا بعناية بالغة ، إذا أردنا تجنب جعل كل نشاطنا الاقتصادى تدريجيًا أكثر اعتمادًا على توجيه وحجم المصروفات الحكومية ؛ ولكن هذا ـ فى رأيى ـ ليس السبيل الوحيد ، ولا الأكثر تبشيرًا بالنجاح لمواجهة أخطر تهديد للأمن الاقتصادى . وعلى أية حال فإن الجهود الضرورية للغاية لضمان الوقاية ضد هذه التقلبات لا تؤدى إلى نوع التخطيط الذى يشكل مثل هذا التهديد لحريتنا .

إن التخطيط للتأمين الذى له مثل هذا الأثر الغادر على الحرية ، هو من أجل أمن من نوع مختلف . إنه تخطيط مخصص لحماية أفراد أو مجموعات ضد إنقاص دخولهم ، التى على الرغم من أنها لم تستحق بعد بأية طريقة فى مجتمع يقوم على المنافسة ، فإنها تحدث يوميًا ، مقابل خسائر تفرضها مصاعب شديدة ليس لها أى تبرير أخلاقى إلا أنها لا يمكن فصلها عن النظام القائم على المنافسة . وهكذا فإن هذا الطلب من أجل التأمين هو صورة أخرى من طلب تعويض عادل ، تعويض يتكافأ مع المزايا الذاتية ، لا النتائج الموضوعية لجهود إنسان وهذا النوع من التأمين أو العدالة يبدو متناقضا مع الحرية فى اختيار عمل الفرد .

وفى أى نظام يعتمد على اختياره فى توزيع الأشخاص بين الحرف والمهن المختلفة ، من الضرورى أن يكون التعويض فى هذه الحرف متطابقًا مع فائدتها لأعضاء المجتمع الآخرين

حتى إذا لم يكن لذلك أية علاقة بالمزية الذاتية . وعلى الرغم من أن النتائج التى تتحقق سوف تتكافأ غالبًا مع الجهود والنيات ، فإذا هذا لا يمكن أن يكون صحيحًا دائمًا فى أى شكل من المجتمعات ، ولن يكون صحيحًا بصفة خاصة فى الحالات التى تتغير فيها فائدة بعض الحرف أو المهارات الخاصة بسبب ظروف لم يكن من المستطاع توقعها . ونحن جميعا نعلم المحنة المأسوية للرجل المدرب تدريبًا عاليا ، والذى فقدت مهارته التى تعلمها بمشقة قيمتها فجأة بسبب اختراع يفيد بقية المجتمع إلى حد كبير . وتاريخ الأعوام المائة الأخيرة ملىء بأمثلة من هذا النوع ، . بعضها أثر فى مئات الألوف من الأشخاص فى وقت ما .

وإذا أصيب أى شخص بنقص كبير فى دخله ، وخيبة أمل مريرة لكل آماله ، بدون أى خطأ من جانبه ، ورغم عمله الشاق ومهارته غير العادية ، فإن ذلك أمر مهين دون شك لإحساسنا بالعدالة ، ومن المؤكد أن تحصل مطالبات الذين يعانون بهذه الطريقة بتدخل الدولة لصالحهم من أجل حماية توقعاتهم المشروعة على العطف والتأييد الشعبى . وكان من تأثير الموافقة العامة على هذه المطالب أن الحكومات فى كل مكان اتخذت إجراءات ، لا لمجرد حماية الأشخاص المهددين من المصاعب والحرمان ، بل أيضا لتضمن لهم الحصول على دخلهم السابق باستمرار ، وحمايتهم من تقلبات السوق (٢) .

غير أن التأكد من دخل معين لا يمكن أن يعطاه الجميع ، إذا كان مسموحا بأية حرية فى اختيار مهنة المرء . وإذا كان هذا مكفولا للبعض ، فإنه يصبح امتيازًا على حساب الآخرين الذين سوف ينقص تأمينهم بذلك بالضرورة . وإذا كان تأمين دخل لا يتغير ، لا يمكن أن يُكْفَل للجميع إلا بإلغاء كل حرية فى اختيار عمل المرء ، فإن هذا أمر يظهر بسهولة . غير أنه على الرغم من أن مثل هذا الضمان العام للتوقع المشروع ، كثيرًا ما يعتبر المثل الأعلى الذى ينبغى استهدافه ، فإنه ليس شيئًا تجرى محاولته بشكل جدى . وما يجرى عمله باستمرار هو منح هذا النوع من التأمين تدريجيًا لهذه المجموعة أو تلك ، وكانت النتيجة أن هؤلاء الذين حرموا من هذه الفوائد ، ازداد عدم الأمان لديهم باستمرار ، ولا عجب أنه نتيجة لذلك ، فإن القيمة التى ارتبطت بامتياز التأمين تتزايد باستمرار ، وأصبح الطلب عليها أكثر إلحاحا ، حتى أصبح يبدو فى النهاية أن أى ثمن لها ، حتى ثمن الحرية ليس مرتفعا للغاية .

وإذا كان أولئك الذين قلت فائدتهم بسبب ظروف لم يكن فى استطاعتهم توقعها أو السيطرة عليها ، يجب حمايتهم من خسارة لا يستحقونها ، وأولئك الذين زادت فائدتهم بنفس

---

(٢) قدم البروفيسور و. هـ . هات فى كتاب جدير بدراسة دقيقة ، مقترحات مشوقة للغاية عن كيف يمكن تخفيف هذه المشقات داخل مجتمع ليبرالى (خطة لإعادة البناء [١٩٤٢]) .

الطريقة منعوا من تحقيق كسب لا يستحقونه ، فإن التعويض سرعان ما ستتوقف علاقته بالفائدة الفعلية . وسوف يعتمد ذلك على الآراء التى تعتنقها بعض السلطات عما كان يجب أن يفعله الشخص ، وما كان ينبغى أن يتوقعه ، وهل كانت نياته حسنة أو سيئة ، ومثل هده القرارات لا يمكن أن تكون إلا تعسفية إلى حد كبير . وتطبيق هذا المبدأ سوف ينتج عنه بالضرورة أن الأشخاص الذين يؤدون نفس العمل سوف يحصلون على تعويضات مختلفة . ولن تقدم الفروق فى التعويض أى إغراء كافٍ للأشخاص لإجراء التغييرات المرغوب فيها اجتماعيا ، بل إنه لن يكون من الممكن للأفراد الذين تأثروا تقدير ما إذا كان أى تغيير معين يستحق المتاعب التى سيسببها .

ولكن إذا كانت التغييرات فى توزيع الأشخاص بين الأعمال المختلفة ، والتى هى ضرورة مستمرة فى أى مجتمع ، لم يعد ممكنا إحداثها بواسطة « مكافآت » أو « عقوبات » مالية (والتى لا صلة لها بالضرورة بأية ميزة ذاتية) ، فإنها يجب أن تحدث بواسطة أوامر مباشرة . وعندما يكون دخل شخص ما مضمونا ، فإنه لا يمكن السماح له بالبقاء فى عمله لمجرد أنه يحبه ، ولا أن يختار أى عمل آخر يجب أن يعمله . إذ إنه لما كان ليس هو الذى يصنع الكسب أو يعانى الخسارة التى تتوقف على تحركه أو عدم تحركه ، فإن الاختيار يجب أن يصنع له بواسطة أولئك الذين يسيطرون على توزيع الدخل الممكن الحصول عليه .

ومشكلة الحوافز الكافية التى تثور هنا ، تناقش بصورة عامة وكأنها ـ أساسا ـ مشكلة استعداد الأشخاص لبذل ما فى وسعهم ، ولكنه ، رغم أهميته ، ليس كل المشكلة ، بل ولا أهم جانب منها ، إذ إنها ليست مجرد أننا إذا أردنا أن يقدم الأشخاص أفضل ما لديهم يجب أن نجعل ذلك شيئًا جديرًا بالاهتمام منهم . لكن الشىء الأكثر أهمية ، هو أننا إذا أردنا أن نترك لهم حرية الاختيار ، فإنهم إذا كانوا قادرين على تقدير ما ينبغى أن يفعلوه ، فإنه يجب إعطاؤهم مقياسا يمكن فهمه بسهولة لقياس الأهمية الاجتماعية للمهن المختلفة . وحتى مع أفضل إرادة فى العالم ، سيكون من المستحيل على أى شخص أن يختار بذكاء كبير بين بدائل متنوعة ، إذا كانت الفوائد التى تقدمها لا صلة للمجتمع بمغزاها . ولمعرفة ما إذا كانت نتيجة التغيير هى أن الشخص يجب أن يترك حرفة ما وبيئة أصبح يحبها ويغيرها بأخرى ، فإنه من الضرورى ، أن تجد القيمة النسبية التى تغيرت لهذه المهن بالنسبة للمجتمع تعبيرًا فى المكافآت التى تقدمها .

بل إن المشكلة أكثر أهمية ، بطبيعة الحال ، لأنه فى العالم ، كما هو الآن ، فإن الناس فى الواقع لا يحتمل أن يعطوا أفضل ما لديهم لفترات طويلة إلا إذا كانت مصالحهم الخاصة

مرتبطة بذلك بشكل مباشر . وبالنسبة لأعداد كبيرة على الأقل ، يلزم بعض الضغط الخارجي إذا أريد أن يعطوا أفضل ما لديهم . ومشكلة الحوافز بهذا المعنى مشكلة حقيقية للغاية ، سواء في مجال العمل العادى ، أو فى أعمال الأنشطة الإدارية . وتطبيق التقنية الهندسية على أمة بأكملها - وهذا ما يعنيه التخطيط - « يثير مشكلات نظام من الصعب حلها » ، كما وصفها جيدًا مهندس أمريكى له خبرة كبيرة فى التخطيط الحكومى ، شهد المشكلة بوضوح . وقد فسر الأمر بقوله : « من أجل القيام بوظيفة هندسية ، يجب أن تحيط بالعمل مساحة كبيرة نسبيًا لعمل اقتصادى غير مخطط . ويجب أن يكون هناك مكان يمكن أن يسحب منه العمال وعندما يفصل عامل ، يجب أن يختفى من الوظيفة ومن قائمة الأجور . ولعدم وجود مثل هذا الاحتياطى الحر ، فإنه لا يمكن الحفاظ على النظام بدون عقوبة بدنية ، كما هو الحال فى عمال السخرة[٣] .

وفى مجال عمل كبار الموظفين فإن مشكلة العقوبات عن الإهمال ، تثور بشكل مختلف ولكنه لا يقل خطورة . ولقد قيل ببراعة إنه فى حين أن الملجأ الأخير لاقتصاد يقوم على المنافسة هو ضابط الشرطة ، فإن العقوبة النهائية لاقتصاد مخطط هى الجلاد[٤] . ولا تزال السلطات التى سوف يجب أن يعطاها مدير أى مصنع كبيرة . ولكن مركز المدير ودخله منه نظام مخطط مثلما فى حالة العامل ، يجب ألا يجعلا متوقفين على نجاح أو فشل العمل الذى تحت توجيهه إذ إنه لا المخاطر ولا المكاسب خاصة به ، فإنها لا يمكن أن تكون من تقديره الشخصى ولكن الأمر الذى يقرر ذلك هو ما إذا كان يعمل وفقا لقاعدة راسخة ما . والغلطة التى كان « يجب » أن يتجنبها ليست من شأنه ، فهى جريمة ضد الجماعة ويجب أن تعامل على هذا الأساس وفى حين أنه طالما التزم بالجانب الآمن من الواجب الذى يمكن التأكد منه بشكل موضوعى ، فإنه قد يكون أكثر تأكدًا من دخله من المتعهد الرأسمالى ، والخطر الذى يهدده فى حالة الفشل الحقيقى أسوأ من الإفلاس . وقد يكون آمنا اقتصاديًا ما دام يرضى رؤساءه ولكن هذا الأمان يشترى بثمن سلامة الحرية والحياة .

إن الصراع الذى علينا أن نتعامل معه ، هو فى الواقع صراع أساسى تماما بين نوعين يتعذر التوفيق بينهما من التنظيم الاجتماعى ، وهما - وذلك من أكثر الأشكال التى يظهران بها تميزًا - كثيرًا ما يوصفان بأنهما النوع التجارى والنوع العسكرى للمجتمع . وربما كان التعبيران غير مناسبين لأنهما يوجهان النظر إلى أشياء غير جوهرية ، ويجعلان من الصعب علينا أن نرى أننا

---

(٣) د. س. كويل « فترة انحطاط التخطيط الوطنى » مجلة هاربرز - أكتوبر ١٩٣٥ ص ٥٥٨ .
(٤) ف. روبيكى : « أزمات المجتمع فى العصر الحاضر » (زيوريخ - ١٩٤٢) ص ١٧٢

نواجه بديلا حقيقيا ، وأنه ليس هناك أى احتمال ثالث ، فإما أن يبقى كل من الاختيار والمخاطرة مع الفرد ، وإما أن يعفى من كليهما . ويمثل الجيش فعلا ، فى كثير من النواحى أقرب نهج مألوف لنا للنوع الثانى من التنظيم ، حيث يجرى توزيع العمال والعامل على السواء بواسطة السلطة ، وحيث إنه إذا كانت الوسائل المتاحة ضئيلة ، فإن الجميع سوف يوضعون على السواء على قائمة التخفيض ، وهذا هو النظام الوحيد الذى يمكن أن يمنح فيه الفرد تأمينا اقتصاديًا كاملاً ، ومن خلال امتداده إلى المجتمع بأسره يمكن تحقيقه لكل أعضائه . غير أن هذا التأمين لا يمكن فصله عن القيود على الحرية ، ونظام التسلسل الهرمى للحياة العسكرية ، فهو تأمين الثكنات .

ومن الممكن بطبيعة الحال ، تنظيم أقسام من مجتمع حر من نوع آخر على هذا المبدأ وليس هناك سبب يمنع من أن يكون هذا الشكل من الحياة ـ مع قيوده الضرورية على حرية الفرد ـ مفتوحا لمن يفضله . والواقع أن بعض خدمات العمال التطوعية على الخطوط العسكرية ، قد تكون أفضل شكل للدولة لكى تكفل تأكيد فرصة للعمل وحدا أدنى من الدخل للجميع . وإذا كانت مقترحات من هذا النوع قد أثبتت فى الماضى أنها لم تكن مقبولة كثيرا ، فإن هذا يرجع إلى حقيقة أن هؤلاء الذين كانوا مستعدين للتنازل عن حريتهم من أجل الأمان كانوا يطالبون دائمًا بأنهم إذا تخلوا عن حريتهم الكاملة ، فإنها يجب أن تؤخذ أيضا من الذين ليسوا مستعدين لعمل ذلك . ومن أجل هذا الطلب ، فإنه من الصعب العثور على تبرير .

غير أن النوع العسكرى من التنظيم ، كما نعرفه ، لا يمنحنا إلا صورة غير كافية للغاية عما ستكون لو أنها امتدت إلى المجتمع بأسره . وطالما كان هناك جزء فقط من المحتمع منظم وفقا للخطوط العسكرية ، فإن عدم حرية أعضاء التنظيم العسكرى تخففها حقيقة أنه لا يزال هناك مجال حر يمكنهم أن ينتقلوا إليه إذا أصبحت القيود مزعجة للغاية . وإذا أردنا أن نكّون صورة لما سيكون عليه المجتمع ، لو أنه وفقا للمثل الأعلى الذى أغرى كثيرين جدا من الاشتراكيين ـ تم تنظيمه كمصنع كبير واحد ، فعلينا أن ننظر إلى إسبرطة القديمة ، أو إلى ألمانيا المعاصرة ، والتى أصبحت الآن قريبة جدا من الوصول إليه ، بعد أن تحركت جيلين أو ثلاثة فى هذا الاتجاه .

وليس من المحتمل فى مجتمع اعتاد الحرية أن أناسا كثيرين سيكونون على استعداد لشراء التأمين بعد تروٍ بهذا الثمن ، ولكن السياسات التى تتبع الآن فى كل مكان والتى تعطى امتياز التأمين ، لهذه المجموعة الآن ، ثم إلى غيرها ، تخلق مع ذلك بسرعة ظروفًا يميل فيها السعى

من أجل التأمين ليصبح أكثر قوة من حب الحرية . والسبب فى ذلك هو أن كل منح لتأمين كامل لإحدى المجموعات يزداد بالضرورة عدم أمان الباقى . فإذا ضمنت للبعض جزءًا محددا من كعكة قابلة للتغير ، فإن الحصة التى تترك للباقين سوف تتجه إلى أن تتقلب بشكل نسبى أكثر من الحجم الكلى . والعنصر الجوهرى للتأمين الذى يقدمه النظام القائم على المنافسة وهو التنوع الكبير فى الفرص ، سوف يقل أكثر وأكثر .

وداخل نظام السوق ، لا يمكن منح مجموعات معينة التأمين ، إلا بواسطة نوع التنظيم المعروف باسم السياسة التقيدية (والذى يشمل مع ذلك كل التخطيط الذى يمارس فعلا تقريبًا !) . إن « التحكم » ، أى تحديد الناتج بحيث تضمن الأسعار عائدًا « مناسبا » ، هو الطريقة الوحيدة التى يستطيع بها المنتجون فى اقتصاد السوق ضمان دخل معين . ولكن هذا يتضمن بالضرورة تقليل الفرص المفتوحة للآخرين . وإذا أريد حماية المنتج ، سواء كان متعهدًا أو عاملا ، من خفض الأسعار بواسطة دخلاء ، فإن هذا يعنى أن الآخرين الذين هم أسوأ حالا ، سوف يحرمون من المشاركة فى الرخاء الأكبر نسبيا للصناعات الخاضعة للسيطرة . إن كل قيد على حرية الدخول فى حرفة ما يقلل تأمين كل من هم خارجها . وبينما يزداد عدد أولئك الذين يكون دخلهم مأمونا بهذه الطريقة ، فإن مجال الفرص البديلة المفتوحة لكل شخص يعانى خسارة فى الدخل يكون مقيدًا ، وبالنسبة لأولئك الذين تأثروا بشكل غير موات بسبب أى تغيير ، فإن فرصة تجنب النقص المهلك لدخلهم تنقص بشكل مماثل . وإذا سمح للأعضاء فى كل حرفة تتحسن أحوالها ، كما أصبح صحيحًا بصورة متزايدة ، باستبعاد آخرين من أجل أن يضمنوا لأنفسهم المكسب الكامل فى شكل أجور أو أرباح أعلى ، فإن أولئك الذين يعملون فى الحرف التى انخفض الطلب عليها ، لن يجدوا مكانا آخر يذهبون إليه، ويصبح كل تغيير سببا فى بطالة واسعة . ولا يمكن أن يكون هناك شك كبير فى أن البطالة ستنتشر ، ومن ثم فإن ازدياد عدم تأمين أجزاء كبيرة من السكان إلى هذا الحد ، هو إلى حد كبير نتيجة السعى من أجل التأمين بهذه الوسائل فى العقود الأخيرة .

وفى إنجلترا وأمريكا لم تتخذ مثل تلك القيود ـ وبخاصة تلك التى تمس الطبقة المتوسطة من المجتمع ـ أبعادا هامة إلا فى أوقات قريبة نسبيا ، ولم ندرك بعد نتائجها الكلية إلا نادرًا . إن اليأس التام لوضع أولئك الذين تركوا فى مجتمع أصبح صارما هكذا ، خارج نطاق المهنة المشمولة بالحماية ، وضخامة الفجوة التى تفصلهم عن حائزى الوظائف المحظوظين الذين جعلت حمايتهم من المنافسة من غير الضرورى التزحزح قليلاً ، لإيجاد مكان لمن ليست لديهم، هو أمر لا يمكن أن يقدره إلا الذين جربوه ؛ فهى ليست مسألة تخلى المحظوظين عن

أماكنهم ، بل مجرد أنهم يجب أن يشاركوا فى الكارثة العامة بواسطة بعض تخفيض فى دخولهم أو حتى مجرد بعض التضحية بتوقعاتهم لتحسينها . إن حماية « مستوى معيشتهم » أو « السعر العادل » أو « الدخل المهنى » والتى يعتبرون أنها حق لهم ، ويحصلون فى حمايتها على مساندة الدولة ، تستبعد ذلك . ونتيجة لهذا ، فإنه بدلا من الأسعار والأجور والدخول الفردية ، فإن العمالة والإنتاج هما اللذان أصبحا عرضة لتقلبات عنيفة . ولم يكن هناك قط استغلال أسوأ وأكثر قسوة لطبقة واحدة بواسطة طبقة أخرى من استغلال الأعضاء الأضعف أو الأقل حظا فى مجموعة من المنتجين بواسطة الأفضل رسوخا ، والذى صار ممكنا بواسطة « تنظيم » المنافسة. إن قليلا من الشعارات أحدث ضررا بالغا مثلما فعل المثل الأعلى « لتثبيت » أسعار (أو أجور) معينة ، والذى فى حين أنه ضمن دخل البعض ، فإنه جعل وضع الباقين أكثر تقلقلا.

وهكذا ، كلما حاولنا تقديم تأمين كامل بالتدخل فى نظام السوق ، أصبح عدم الأمان أكبر ، والأسوأ من ذلك أنه كلما أصبح التباين أكبر بين التأمين لأولئك الذين منح لهم كامتياز، وعدم الأمان الذى يزداد دائمًا للمعوزين ، وكلما أصبح التأمين امتيازًا بصورة متزايدة وكلما أصبح الخطر أكبر على الذين يستبعدون منه زاد ارتفاع ما يحظى به التأمين من تقدير . وعندما يزداد عدد من يتمتعون بالامتيازات، ويزداد الفرق بين تأمينهم وعدم تأمين الآخرين تظهر مجموعة جديدة تماما من القيم الاجتماعية تدريجيًا . فلم يعد الاستقلال هو الذى يعطى المرتبة والمنزلة الرفيعة ، بل هو الأمان. والحق المؤكد فى معاش ـ أكثر من الثقة فى النجاح ـ هو الذى يجعل شابا مؤهلا للزواج ، فى حين أن عدم الأمان يصبح الحالة المرّوعة للشخص المنبوذ والتى يرفض فيها دخول أولئك الذين فى شبابهم إلى ملاذ منصب ذى راتب يبقى مدى الحياة.

لقد أنتج السعى العام لتحقيق الأمان بواسطة إجراءات مقيدة تتسامح فيها الدولة أو تؤيدها بمرور الوقت تحولا تدريجيًا للمجتمع ـ وهو التحول الذى قادته ألمانيا ـ كما فى طرق أخرى عديدة ، وتبعتها الدول الأخرى . وقد عمل هذا التطور فى تأثير آخر للتعاليم الاشتراكية ، والحط المتعمد لكل الأنشطة ، بما فى ذلك المخاطر الاقتصادية والازدراء الأخلاقى الذى يوجه إلى المكاسب التى تجعل المخاطر تستحق تحملها ، ولكن لا يستطيع غير القلائل الفوز بها . إننا لا نستطيع أن نلوم شبابنا عندما يفضلون المركز الآمن ذا الراتب على مخاطر مشروع ما ، بعد أن سمعوا منذ باكورة شبابهم أن الأول يوصف بأنه المهنة الأعلى منزلة والأكثر نزاهة وبعدا عن الأنانية . لقد نشأ الجيل الجديد الموجود اليوم فى عالم تصور فيه روح المغامرة التجارية فى المدرسة والصحافة باعتبارها ضارة بالسمعة ، وكذلك يصور تحقيق

الأرباح باعتباره عملا لا أخلاقيا ، حيث يقدم استخدام مائة شخص باعتباره استغلالا ، أما السيطرة على نفس العدد فهو أمر مشرف ! وقد يعتبر الأكثر تقدما فى السن هذا مبالغة للحالة الراهنة للأمور ، ولكن التجربة اليومية لمدرس الجامعة لا تترك شكا كبيرًا فى أنه نتيجة للدعاية ضد الرأسمالية ، تغيرت القيم فعلا إلى حد بعيد يسبق تغيير نظم السلوك التى حلت محلها حى الآن . والسؤال الآن هو : ما إذا كنا بتغيير نظم سلوكنا لإرضاء المطالب الجديدة ، لن ندمر دون أن ندرى القيم التى لا نزال نعتبرها أعلى .

إن التغيير فى بنية المجتمع الذى يقتضى ضمنا انتصار المثل العليا للأمان على تلك الخاصة بالاستقلال ، لا يمكن توضيحه بصورة أفضل من مقارنة لما كان عليه المجتمع منذ عشر سنين أو عشرين عاما ، ويمكن أن يظل النموذجان الإنجليزى والألمانى للمجتمع محل اعتبار . ومهما كان تأثير الجيش كبيرا فى الدولة الأخيرة ، فإنه من الخطأ البالغ أن نعزو ما يعتبره الرجل الإنجليزى الطابع « العسكرى » للمجتمع الألمانى أساسا إلى هذا التأثير . ويزداد الاختلاف إلى حد أكثر عمقا مما يمكن تفسيره على هذا الأساس . والخصائص المميزة للمجتمع الألمانى توجد بشكل لا يقل عنها فى أوساط كان التأثير العسكرى ـ بالمعنى الحرفى للكلمة ـ لا يكاد يذكر فيها أكثر مما هو فى تلك التى كان فيها قويا . ولا يرجع السبب ، إلى حد كبير ، إلى أن جزءًا من الشعب الألمانى كان يجرى تنظيمه فى كل الأوقات تقريبًا من أجل الحرب ، بصورة أكبر مما هى عليه فى الدول الأخرى ، بل لأن نفس النوع من التنظيم كان يستخدم لأغراض أخرى كثيرة ، مما أعطى الشعب الألمانى طابعه المميّز . لقد كانت ألمانيا ، كما يفتخر الألمان أنفسهم ، لمدة طويلة دولة « موظفين » ، حيث كان الدخل والمرتبة الاجتماعية ـ لا للموظفين المدنيين فحسب ، بل وفى كل ميادين الحياة تقريبًا ـ يخصصان ويضمنان بواسطة سلطة ما .

وفى حين أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت روح الحرية يمكن أن تستأصل فى أى مكان بالقوة ، فإنه ليس من المؤكد أن أى شعب سوف يصمد بنجاح للعملية التى خنقت بها الحرية ببطء فى ألمانيا ، وحيث لا يتم الحصول على التمييز والمنزلة الاجتماعية بصورة خاصة تقريبًا بأن يصبح المرء خادمًا مأجورًا للدولة ، وحيث يعتبر أداء الواجب المخصص للمرء أكثر جدارة بالإطراء من أن يختار المرء مجال فائدته الخاص ، وحيث كل المهن التى لا تعطى مكانا معترفًا به فى التسلسل الهرمى الرسمى ، أو المطالبة بدخل ثابت تعتبر أقل شأنا ، بل وسيئة السمعة بعض الشىء يكون من الكثير للغاية توقع أن كثيرين سوف يفضلون الحرية على الأمان لفترة طويلة . وحيث يكون البديل للأمان فى وظيفة تابعة ، هو مركزًا متقلقلا للغاية ، فإن قلائل فقط سوف يقاومون إغراء الأمان بثمن الحرية . وما أن تمضى الأمور إلى هذا المدى ، حتى

تصبح الحرية فعلا مظهرًا زائفًا تقريبًا ، لأنه لا يمكن شراؤها إلا بتضحية أغلب الأشياء الجيدة لهذه الأرض . وفى هذه الدولة ، فإنه ليس من المستغرب كثيرًا أن عددًا متزايدًا من الناس سوف يصلون إلى الشعور أنه بدون أمان اقتصادى ، تكون الحرية شيئًا « لا يستحق الحصول عليه » ، وأنهم على استعداد للتضحية بحريتهم من أجل الأمان . ولكن مما يدعو إلى القلق أن نجد البروفيسور هارولد لاسكى يستخدم الحجة ذاتها حتى ربما فعلت أكثر من أى شيء آخر لإغراء الشعب الألمانى للتضحية بحريته(٥) .

ولا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أن الأمان الكافى ضد الحرمان الشديد ، وتقليل الأسباب التى يمكن تجنبها للجهد الذى يساء توجيهه وخيبة الأمل الناتجة . سوف يجب أن تكون أحد الأهداف الأساسية للمجتمع . ولكن إذا أريد لهذه المساعى أن تنجح بحيث لا تدمر الحرية الفردية ، فإن الأمان يجب أن يقدم خارج السوق ، وأن تترك المنافسة لكى تعمل دون عائق . وبعض الأمان ضرورى إذا أريد الحفاظ على الحرية ، لأن أغلب الناس على استعداد لتحمل المخاطر التى تتضمنها الحرية حتما ، طالما كانت المخاطر ليست كبيرة للغاية فقط . ولكن فى حين أن هذه حقيقة ، يجب ألا تغيب عن نظرنا قط ، فليس هناك ما هو أكثر هلاكا من النمط الحالى بين زعماء مثقفين لتمجيد الأمان على حساب الحرية . ومن الضرورى أننا يجب أن نعيد التعلم بصراحة ، لكى نواجه حقيقة أن الحرية لا يمكن الحصول عليها إلا بثمن ، وأننا كأفراد يجب أن نكون مستعدين لتقديم تضحيات مادية شديدة للحفاظ على حريتنا . فإذا كنا نريد الإبقاء على ذلك ، فإننا يجب أن نستعيد الإيمان الراسخ الذى يقوم عليه حكم الحرية فى الدول الأنجلو ـ سكسونية ، والذى عبر عنه بنيامين فرنكلين بعبارة يمكن تطبيقها علينا فى حياتنا كأفراد بصورة لا تقل عنها كأمم : « هؤلاء الذين سوف يتخلون عن حريتهم الأساسية لشراء أمان قليل مؤقت ، لا يستحقون لا الحرية ولا الأمان » .

---

(٥) هـ ج. لاسكى « الحرية فى الدولة الحديثة » (طبعة بليكان ـ ١٩٣٧) ص ٥١ . « أولئك الذين يعرفون الحياة العادية للفقراء ، والإحساس الذى يلازمهم ، بالكارثة الوشيكة ، وبحثهم المقطع عن الجمال الذى يراوغهم بشكل دائم ، سوف يدركون جيدا أنه بدون الأمان الاقتصادى ، « فإن الحرية لا تستحق الحصول عليها » .



١٠

لمـاذا يصـل الأسـوأ إلى القمـة ؟

إن ا لسلطة تجنح إلى الفساد ، والسلطة المطلقة تفسد حتما .

لورد آكتون

ينبغى علينا الآن أن نفحص اعتقادًا يستمد العزاء منه كثيرون ، ممن يعتبرون أن مجيىء النظام الشمولى أمر لا مفر منه ؛ وهو اعتقاد يضعف بصورة خطيرة مقاومة كثيرين آخرين ممن كانوا سيعارضونه بكل قوتهم لو أنهم فهموا طبيعته تماما . . إن الاعتقاد بأن أغلب الصور المنفرة للنظم الشمولية ترجع إلى المصادفة التاريخية ،حيث إنها قد أنشئت بواسطة مجموعات من الحرس الأسود والسفاحين . ويقال بالتأكيد إنه إذا كان خلق النظام الشمولى فى ألمانيا قد جلب إلى السلطة أمثال سترايتشر ، وكيلنجر ، ولاى ، وهاينز ، وهملر وهايدريتش ، فإن هذا قد يثبت فساد الشخصية الألمانية ، ولكن ظهور أمثال هؤلاء الأشخاص ليس هو النتيجة الضرورية لنظام شمولى . ولماذا لا يكون من الممكن أن يدار نفس النوع من النظام إذا كان من الضرورى أن يحقق غايات هامة بواسطة أناس محترمين من أجل خير المجتمع بوجه عام ؟

ولا ينبغى أن نخدع أنفسنا بالاعتقاد بأن كل الأشخاص الصالحين يجب أن يكونوا ديمقراطيين ، أو سوف يرغبون بالضرورة فى أن يكون لهم نصيب فى الحكومة . ولا ريب فى أن كثيرين سوف يمهدون بها إلى البعض ممن يعتقدون أنهم أكثر كفاءة . ورغم أن هذا قد يكون أمرًا غير حكيم ، فليس هناك شىء سيىء أو غير مشرف فى الموافقة على دكتاتورية من الأخيار. ويتوقف الهدف الذى سوف تستخدم من أجله كلية على الدكتاتوريين . وأولئك الذين يعتقدون أنه ليس النظام هو الذى ينبغى أن نخاف منه ، بل إن الخطر من أنه قد يدار بواسطة رجال أشرار وجدوا ما يغريهم لكى يتعجلوا هذا الخطر ، باعتبار أنه أنشئ فى الوقت المناسب بواسطة رجال صالحين .

ولاشك فى أن نظامًا فاشيا أمريكيا أو إنجليزيًا ، سوف يختلف إلى حد كبير عن النموذجين الإيطالى أو الألمانى . ولاشك أنه إذا حدث التحول بدون عنف فإننا قد نتوقع الحصول على نوع أفضل من الزعماء . ولو أننى كنت قد عشت تحت نظام فاشى ، فلن يكون لدى أى شك فى أننى سوف أفضل أن أعيش تحت نظام يديره رجال إنجليز أو أمريكيون ، على نظام يديره أى شخص آخر . غير أن هذا كله لا يعنى أن نظامنا الفاشى ، إذا حكمنا وفقا لمعاييرنا الحالية ، سوف يثبت فى النهاية أنه مختلف للغاية ، أو أقل إفراطا بكثير من نماذجه الأولى . وهناك أسباب قوية للاعتقاد بأن ما يبدو لنا أنه أسوأ صور الأنظمة الشمولية الموجودة ليست منتجات ثانوية ، بل ظاهرة سوف ينتجها النظام الشمولى بالتأكيد عاجلا أو آجلا . وكما إن رجل الدولة الديموقراطى الذى يشرع فى تخطيط الحياة الاقتصادية سرعان ما يواجه البديل ، بأنه إما أن يتولى سلطات دكتاتورية ، وإما أن يتخلى عن خططه ، فكذلك سوف يكون على الدكتاتور الشمولى سريعا أن يختار بين تجاهل القواعد الأخلاقية العادية وبين الفشل . ولهذا السبب ، فإن الذين لا يُطاقون وفاقدى الضمائر ، يحتمل أن يكونوا أكثر نجاحا فى مجتمع يتجه نحو نظام شمولى . والذين لا يرون ذلك ، لم يفهموا بعد الاتساع الكامل للفجوة التى تفصل النظام الشمولى عن نظام ليبرالى ، والاختلاف الكلى بين المناخ الأخلاقى بأكمله تحت نظام جماعى ، والحضارة الغربية القائمة أساسًا على النزعة الفردية .

ولقد نوقش « الأساس الأخلاقى للنظام الجماعى » بطبيعة الحال كثيرًا فى الماضى ، ولكن ما يهمنا هنا ليس أساسه الأخلاقى ، بل نتائجه الأخلاقية . إن المناقشات المعتادة للجوانب الأخلاقية للنظام الجماعى تشير إلى التساؤل عما إذا كان النظام الجماعى مطلوبا بواسطة المعتقدات الأخلاقية الموجودة ، أو ما هى المعتقدات الأخلاقية التى ستكون مطلوبة ، إذا أريد للنظام الجماعى أن يؤدى إلى النتائج المأمولة . غير أن سؤالنا هو : أية آراء أخلاقية سوف تنتج بواسطة تنظيم جماعى للمجتمع ؟ أو ما هى الآراء التى يحتمل أن تحكمه ؟ إن التفاعل بين القواعد الأخلاقية ونظم السلوك الاجتماعى ، قد يكون لها تأثير بحيث إن القواعد الأخلاقية التى ينتجها نظام جماعى ستكون مختلفة تمامًا عن المثل العليا الأخلاقية التى أدت إلى طلب النظام الجماعى . وفى حين أنه يحتمل أن نعتقد أنه لما كانت الرغبة فى نظام جماعى تنبثق من دوافع أخلاقية رفيعة ، فإن مثل هذا النظام لابد أن يكون منبتًا لأعلى الفضائل ، فإنه ليس هناك فى الواقع أى سبب يدعو أى نظام إلى أن يعزز بالضرورة تلك المواقف التى تخدم الهدف الذى خصص من أجله . وسوف تتوقف الآراء الأخلاقية الحاكمة جزئيًا على الصفات التى ستقود الأفراد إلى النجاح فى نظام جماعى أو شمولى ، وجزئيًا على متطلبات الجهاز الشمولى .

وينبغى علينا هنا أن نعود للحظة إلى الوضع الذى سبق قمع نظم السلوك الديموقراطية وخلق نظام شمولى . ففى تلك المرحلة ، زاد الطلب العام لعمل حكومى سريع ومحدد حيث إنه هو العنصر المسيطر فى الموقف ، وإن الاستياء من المسيرة البطيئة والثقيلة للإجراء الديموقراطى ، هو الذى يجعل العمل من أجل العمل هو الهدف ؛ ومن ثم فإن الرجل أو الحزب الذى يبدو قويًا وحازمًا إلى حد كاف « لكى ينجز الأمور » ، هو الذى يحظى بأعظم جاذبية . إن « القوى » بهذا المعنى لا تعنى مجرد أغلبية عددية ، إنها عدم فعالية الأغلبيات البرلمانية التى يستاء منها الناس ، إذ إن ما سوف يبحثون عنه هو شخص لديه مثل هذا التأييد الراسخ ، بحيث يوحى بالثقة فى أنه يستطيع أن ينفذ أى شىء يريده . وهنا يأتى النوع الجديد من الأحزاب الذى ينظم على أسس عسكرية .

وفى دول وسط أوربا ، كانت الأحزاب الاشتراكية قد جعلت الجماهير تألف التنظيم السياسى ذا الطابع شبه العسكرى الذى يستهدف أن يستوعب أكبر قدر ممكن من الحياة الخاصة للأعضاء . وكان كل ما هو مطلوب . لإعطاء مجموعة واحدة سلطة ساحقة هو المضى بنفس المبدأ قدما بعض الشىء ، وأن تسعى للحصول على القوة ، لا بالأصوات الانتخابية المؤكدة لأعداد ضخمة فى انتخابات بين حين وآخر بل ، بالتأييد المطلق وغير المتحفظ لهيئة صغيرة ، ولكنها أكثر تنظيما بصورة شاملة . وكانت فرصة فرض نظام شمولى على شعب بأكمله تعتمد على أن يجمع الزعيم حوله أولا مجموعة مستعدة طوعًا لأن تخضع لهذا النظام الشمولى الذى سيفرضونه بالقوة على الباقين .

ورغم أن الأحزاب الاشتراكية كانت لديها القوة للحصول على أى شىء إذا رغبت فى استخدام القوة ، فإنها كانت تحجم عن أن تفعل ذلك . لقد حددوا لأنفسهم ـ دون أن يعرفوا مهمة لا يستطيع أن ينفذها إلا القاسى المستعد لتجاهل حواجز القواعد الأخلاقية المقبولة .

وإذا كانت الاشتراكية لا يمكن تطبيقها إلا بوسائل لا يقرها أغلب الاشتراكيين بطبيعة الحال ، فإن هذا درس تعلمه كثيرون من المصلحين الاجتماعيين فى الماضى . فالأحزاب الاشتراكية القديمة كانت ممنوعة بواسطة مثلها العليا الديموقراطية ، ولم تكن لديهم القسوة المطلوبة لأداء مهمتهم المختارة . ومن الصفات المميزة أنه فى كل من ألمانيا وإيطاليا ، كان نجاح الفاشية مسبوقا برفض الأحزاب الاشتراكية الاضطلاع بمسئوليات الحكم . كانوا غير راغبين بصدق فى استخدام الوسائل التى كانوا قد حددوا طريقها . وكانوا مازالوا يأملون فى معجزة تجعل الأغلبية توافق على خطة معينة لتنظيم المجتمع بأكمله . وكان هناك آخرون تعلموا فعلا الدرس ، بأن السؤال فى مجتمع مخطط لم يعد حول ما تتفق عليه أغلبيـة الشعب

بل ما هى أكبر مجموعة واحدة يوافق أعضاؤها بشكل كاف لجعل التوجيه الموحد لكل الأمور أمرا ممكنا ، أو إذا لم تكن مثل هذه المجموعة الكبيرة إلى حد يكفى لتنفيذ آرائها موجودة وكيف يمكن إنشاؤها ؟ ومن الذى سوف ينجح فى خلقها ؟

وهناك ثلاثة أسباب أساسية تدور حول : لماذا لا يحتمل أن تتشكل مثل هذه المجموعة القوية والكثيرة العدد ذات الآراء المتجانسة ، بواسطة الأفضل ، بل تتشكل بواسطة أسوأ العناصر فى أى مجتمع ؟ وبمعاييرنا ، فإن المبادئ التى سوف تختار على أساسها مثل هذه المجموعة ستكون سلبية كلية تقريبًا .

وفى المرحلة الاولى يكون صحيحًا على الأرجح ، بوجه عام ، أنه كلما أصبح تعليم وذكاء الأفراد أكثر ارتفاعا ، زاد اختلاف آرائهم وأذواقهم ، وقل احتمال اتفاقهم على نظام هرمى معين للقيم . ويترتب على ذلك أننا إذا أردنا العثور على درجة أعلى من التطابق والتماثل فى وجهات النظر ، فإن علينا أن ننزل إلى مناطق من معايير أخلاقية وعقلية أدنى ، حيث تنتشر الغرائز والأذواق الأكثر بدائية و « شيوعًا » . ولا يعنى ذلك ، أن أغلبية الأشخاص لديهم معايير أخلاقية أدنى ، بل يعنى فقط أن أكبر مجموعة من الأشخاص الذين تكون قيمهم متماثلة للغاية ، هم الأشخاص ذوو المستويات الأدنى . . إنهم القاسم المشترك الأدنى ، إذا جاز هذا التعبير الذى يوحد العدد الأكبر من الأشخاص . وإذا كانت هناك حاجة لمجموعة كثيرة العدد قوية إلى حد كاف لفرض آرائهم على قيم الحياة على كل الباقين ، فإنها لن تكون قط أولئك الذين لهم أذواق متميزة وراقية للغاية ، بل ستكون من أولئك الذين يشكلون «جماهير العامة » بالمعنى المنحط للتعبير ، ممن هم أقل أصالة واستقلالا ، والذين سيكونون قادرين على إلقاء ثقل عددهم وراء مثلهم العليا الخاصة .

غير أنه إذا كان على أى دكتاتور محتمل أن يعتمد كلية على أولئك الذين يتصادف أن تكون غرائزهم غير المعقدة والبدائية متماثلة للغاية ، فإن من النادر أن يعطى عددهم ثقلاً كافيا لمساعيهم ، وسيكون عليه أن يزيد أعدادهم بتحويل المزيد إلى نفس العقيدة البسيطة .

وهنا نأتى إلى المبدأ الثانى السلبى للاختيار : إنه سيكون قادرًا على الحصول على تأييد كل الأشخاص المطيعين والساذجين ، الذين ليست لديهم أية عقائد قوية خاصة ، ولكنهم مستعدون لقبول أى نظام جاهز للقيم إذا استمر الدّوىّ على آذانهم بصوت عال ومتكرر إلى حد كاف ، فهؤلاء هم الذين سوف يكونون أولئك الذين من السهل التحكم فى أفكارهم المبهمة التى تشكلت بصورة غير كاملة . وأولئك الذين يمكن إثارة مشاعرهم وانفعالاتهم بسرعة هم الذين يجعلون صفوف الحزب الشمولى تتضخم بهذا الشكل .

وفيما يتصل بهذا الجهد المتعمد للغوغائية البارعة لكي تضع هيئة متماسكة ملتحمة بصورة وثيقة ومتجانسة من المؤيدين ، يدخل العنصر الثالث والذى ربما كان أكثر العناصر السلبية أهمية للاختيار ، ويبدو أنه يكاد يكون من قوانين الطبيعة البشرية أنه من الأسهل على الناس أن يتفقوا على برنامج سلبى - حول كراهية أحد الأعداء ، أو حول حسد أولئك الذين هم أفضل حالا - من اتفاقهم على أية مهمة إيجابية . ويبدو أن التباين بين « نحن » و « هم » والنضال المشترك بين أولئك الذين هم خارج المجموعة ، هو عنصر جوهرى فى أية عقيدة تجمع معا مجموعة صلبة لعمل مشترك . ونتيجة لذلك فإنها تستخدم دائما بواسطة أولئك الذين يطلبون لا مجرد تأييد سياسة ما ، بل الولاء دون تحفظ لجماهير ضخمة ؛ فهى من وجهة نظرهم لها ميزة كبرى ، إذ إنها تترك حرية عمل أكبر لهم من أى برنامج إيجابى تقريبًا . ويبدو أن العدو سواء كان داخليا مثل « اليهود » أو « الكولاك » أو خارجيا ، مطلب لا غنى عنه فى ترسانة أى زعيم شمولى .

وإذا كان اليهود هم الذين أصبحوا العدو فى ألمانيا إلى أن حلت محلهم « طبقة الأغنياء » فإن ذلك لم يكن إلا نتيجة للسخط على الرأسماليين الذى قامت عليه الحركة برمتها وهى لا تقل عن اختيار الكولاك فى روسيا . . وكان اليهود قد أصبحوا يعتبرون فى ألمانيا والنمسا ممثلى النظام الرأسمالى ، لأن الكراهية التقليدية لدى طبقات كبيرة من السكان للمهن التجارية تركت هذه المهن أكثر سهولة فى دخولها لمجموعة كانت مستبعدة عمليا من المهن الأرفع شأنا . إنها القصة القديمة عن العنصر الأجنبى الذى لا يسمح له إلا بالعمل فى حرف أقل احتراما ثم يصبح مكروها بعد ذلك بشكل أكثر لأنه يمارسها . إن حقيقة أن العداء الألمانى للسامية والرأسمالية انبثقا من نفس الجذور ، أمر بالغ الأهمية لفهم ما حدث هناك ، ولكن هذا شيء قل أن يفهمه المراقبون الأجانب .

ومعاملة الاتجاه العالمى للسياسة الجماعية إلى أن تصبح نزعة قومية ، ترجع كلية إلى ضرورة الحصول على تأييد غير متردد ، سيكون بمثابة إهمال عامل آخر ليس أقل أهمية . وقد يشك حقا فيما إذا كان يمكن لأحد أن يتخيل بصورة واقعية برنامجا لمذهب جماعى إلا فى خدمة مجموعة محدودة ، سواء كان النظام الجماعى يمكن أن يوجد فى أى شكل غير ذلك الذى فى نوع من المذهب الإقليمى ، أو كان مذهبا قوميا ، أو عنصريا ، أو طبقيا . ويبدو أن الإيمان بالمشاركة فى الأهداف والمصالح مع الزملاء يفترض مسبقا قدرًا كبيرًا من التماثل فى وجهة النظر والفكر مما يوجد بين أناس باعتبارهم مجرد كائنات بشرية . وإذا لم يكن ممكنا أن يكون كل الأعضاء الآخرين فى مجموعة المرء معروفين شخصيا ، فإنهم يجب على الأقل أن يكونوا من

نفس النوع ، مثل أولئك الذين حولنا ، يفكرون ويتكلمون بنفس الطريقة عن نفس النوع من الأشياء ، من أجل أن يمكننا أن نتماثل معهم . ويبدو أن النظام الجماعى على نطاق عالمى أمر لا مجال للتفكير فيه باستثناء أن يكون فى خدمة صفوة حاكمة صغيرة . وسوف يثير بالتأكيد مشكلات لا تقنية فحسب ، بل وفى المقام الأول أخلاقية ، وليس بين الاشتراكيين الذين لدينا أحد راغب فى مواجهتها . فإذا كان البروليتارى الإنجليزى مثلا ، له الحق فى نصيب متساو من الدخل الذى ينشأ حاليا من موارد بلاده الرأسمالية ، والسيطرة على استخدامها لأنها نتيجة استغلال ، فإنه على نفس المبدأ سيكون لكل الهنود الحق ، لا فى الدخل من ذلك فحسب ، بل وأيضًا فى استخدام حصة نسبية فى رأس المال البريطانى .

ولكن ما يفكر فيه الاشتراكيون جديا هو التقسيم المتساوى لموارد رءوس الأموال الموجودة بين شعوب العالم . إنهم يعتبرون أن رءوس الأموال تخص لا البشرية فحسب ، بل الدولة أيضًا رغم أنه حتى داخل الدولة فإن قلائل هم الذين سوف يجرءون على الدعوة إلى أنه يجب حرمان المناطق الأكثر غنى من بعض « معداتها » الرأسمالية ، من أجل مساعدة المناطق الأكثر فقرًا . وما يعلن الاشتراكيون أنه واجب نحو الزملاء من أعضاء الدول الموجودة ، فإنهم ليسوا على استعداد لمنحه للأجنبى . ومن وجهة نظر جماعية ثابتة ، فإن مطالبات الدول التى « لا تملك شيئًا » بتقسيم جديد للعالم أمر له ما يبرره كلية ، رغم أنه إذا طبق بشكل ثابت ، فإن هؤلاء الذين يطلبونه بصوت أكثر ارتفاعًا ، سوف يخسرون بسببه قدر ما تخسره الدول الأكثر ثراء تقريبا . ومن ثم فإنهم يحرصون على ألا يقيموا مطالبهم على أساس أية مبادئ للمساواة بين كل البشر ، بل على قدرتهم المتفوقة المزعومة على تنظيم شعوبهم .

وإحدى المتناقضات المتأصلة فى الفلسفة الجماعية ، هى أنه فى حين أنها تقيم نفسها على أسمى القواعد الأخلاقية الإنسانية التى وضعها المذهب الفردى ، فإنها لا يمكن تطبيقها عمليا إلا داخل مجموعة صغيرة نسبيا . وإذا كانت الاشتراكية طالما بقيت من الناحية النظرية أممية ، فى حين أنها بمجرد أن توضع موضع التطبيق ، سواء فى روسيا أو فى ألمانيا ، فإنها تصبح وطنية عنيفة ، فهذا أحد الأسباب فى أن أغلب الناس فى العالم الغربى يتخيلون أن « الإشتراكية الليبرالية » نظرية بحتة ، فى حين أن تطبيق الاشتراكية فى كل مكان نظام شمولى[1] . ولا مجال فى النظام الجماعى للمذهب الإنسانى الواسع من الليبرالية ، بل فقط للمذهب الإقليمى الضيق للنظام الشمولى .

---

(١) قارن الآن المناقشة المفيدة فى كتاب فرانز بوركفاو « الاشتراكية ، وطنية أم دولية ؟ » (١٩٤٢) .

وإذا كات « الجماعة » أو الدولة لهما الأسبقية على الفرد ، وإذا كانت لهما غاياتهما الخاصة المستقلة ، والأعلى شأنا عن غايات الأفراد ، فإن الأفراد الذين يعملون من أجل نفس الغايات هم فقط الذين يمكن اعتبارهم أعضاء فى الجماعة . ومن النتائج الضرورية لهذا الرأى أن الشخص لا يكون محترما إلا باعتباره عضوا فى المجموعة ، أى فقط ، ما دام يعمل من أجل الغايات المشتركة المعترف بها ، وأنه يستمد كرامته بأسرها من هذه العضوية فقط ، لا من مجرد كونه إنسانا . والواقع أن مفاهيم الإنسانية ذاتها ، ومن ثم أى شكل من الأممية ، هى منتجات النظرة الفردية للإنسان كلية ، ولا يمكن أن يكون هناك أى مكان لها فى نظام جماعى من الفكر(٢).

وباستثناء أن جماعة النظام الجماعى لا يمكن أن تمتد إلا إلى حيث توجد وحدة الهدف للأفراد أو حيث يمكن إنشاؤها ، فإن عوامل عديدة مساهمة تدعم اتجاه النظام الجماعى لأن يصبح إقليميا وخصوصيا . ومن بين هذه العوامل واحد من أكثرها أهمية . هو أن رغبة الفرد فى أن يتماثل مع مجموعة ما ، كثيرًا جدا ما تكون نتيجة شعور بالنقص ، ومن ثم فإن حاجته لن يتم إشباعها إلا إذا كانت عضويته فى المجموعة تمنحه بعض التفوق على الدخلاء . ويبدو أحيانا أن حقيقة هذه الغرائز العنيفة ذاتها ، والتى يعرف الفرد أنه يجب أن يكبحها داخل المجموعة ، يمكن أن تعطى مجالا فى العمل الجماعى نحو الدخيل ، لتصبح إغراء آخر لدمج الشخصية فى شخصية المجموعة . وهناك حقيقة عميقة ، عبر عنها فى عنوان كتاب راينهولد نيبوهر « الإنسان الأخلاقى والمجتمع غير الأخلاقى » ومهما كانت متابعتنا للاستنتاجات التى استنبطها من فرضيته العلمية قليلة ، فهناك حقا ـ كما يقول فى مكان آخر ـ اتجاه متزايد بين الأشخاص المحدثين إلى أن يتصوروا أنفسهم أخلاقيين لأنهم فوصوا رذائلهم إلى مجموعات أكبر وأكبر(٣). ويبدو أن العمل باسم مجموعة ما يحرر الناس من كثير من القيود الأخلاقية التى تتحكم فى سلوكهم كأفراد داخل المجتمع .

إن الموقف العدائى الواضح الذى يتخذه أغلب المخططين نحو مذهب الأممية ، تفسره علاوة على ذلك حقيقة أن كل الاتصالات الخارجية فى العالم القائم لإحدى المجموعات ، هى

---

(٢) كان ذلك بروح النظام الجماعى كلية عندما جعل نيتشه زرادشت يقول :
« لقد وجد ألف هدف حتى الآن لألف شخص موجودين ، ولكن الأغلال لألف عنق لا تزال غير موجودة ، والهدف الواحد لا يزال مفتقدًا ، فالبشرية ليس لها أى هدف حتى الآن .
« ولكن أخبرنى يا أخى أتوسل إليك : إذا كان الهدف غير موجود فى البشرية ، أليست البشرية ذاتها غير موجودة ؟ » .

(٣) مقتبس من مقال لدكتور نيبوهر بواسطة إى . هـ كار « أزمة العشرين عاما » (١٩٤١) ص ٢٠٣ .

عقبات لتخطيطهم الفعال للمجال الذى يستطيعون تجربته فيه . ومن ثم فإنه ليس من قبيل المصادفة ،كما اكتشف محرر واحدة من أكثر الدراسات الجماعية شمولا ، مما أثار حزنه ، أن «أغلب المخططين » قوميون مناضلون » (٤).

والنزعات القومية والإمبريالية للمخططين الاشتراكيين ، وهى أكثر شيوعا مما هو معروف بوجه عام ، ليست صارخة دائمًا مثلما هى فى حالة آل ويب وبعض جماعة الفابيين الأوائل الآخرين مثلا ، الذين كانت الحماسة للتخطيط لديهم تجتمع بشكل مميز مع توقير للوحدات الأكبر والأقوى سياسيا ، واحتقار للدولة الصغيرة . ويسجل المؤرخ إيلى هاليفى ، وهو يتحدث عن آل ويب عندما عرفهم لأول مرة منذ أربعين عاما أن اشتراكيتهم كانت معادية لليبرالية بعمق « وأنهم لم يكونوا كارهين للمحافظين ، بل كانوا فى الواقع متسامحين بصورة غير عادية نحوهم ، ولكنهم كانوا بلا رحمة حيال ليبرالية جلادستون . وكان ذلك فى وقت حرب البوير ، وقد ساند كل من الليبراليين المتقدمين ، والرجال الذين كانوا قد بدءوا تكوين حزب العمال ، ساندوا البوير بسخاء ضد الإمبريالية البريطانية ،باسم الحرية والإنسانية . ولكن آل ويب وصديقهم برنارد شو وقفوا على حدة ، فقد كانوا ذوى نزعة إمبريالية ظاهرة ، وربما كان ا -قلال الدول الصغيرة يعنى شيئًا للنزعة الفردية الليبرالية ، ولكنه كان لا يعنى شيئًا لأنصار النظام الجماعى مثل أنفسهم . ولا أزال أستطيع سماع سيدنى ويب وهو يشرح لى أن المستقبل يخص الدول الإدارية الكبرى « حيث يحكم الموظفون ويحفظ البوليس النظام » . وفى مكان آخر يستشهد هاليفى بجورج برنارد شو ، الذى كان يجادل فى نفس الوقت تقريبًا « بأن العالم سيكون هو الدول الكبرى والقوية بالضرورة ، وأن الدول الصغيرة يجب أن تبقى داخل حدودها أو يتم سحقها من الوجود » (٥).

لقد اقتبست بإسهاب تلك الفقرات ، التى لن تدهش أحدًا ، فى وصف الأسلاف الألمان للاشتراكية الوطنية ، لأنها تقدم مثالا مميزًا للغاية لهذا التمجيد للقوة ، والذى يؤدى بسهولة من الاشتراكية إلى الأممية ، والذى يؤثر بعمق على الآراء الأخلاقية لكل أنصار النظام الجماعى . وفيما يتعلق بحقوق الدول الصغرى ، كان ماركس وإنجلز أفضل قليلاً من أغلب أنصار النظام الجماعى الثابتين على مبادئهم ، كما كانت الآراء المعبر عنها أحيانًا عن التشيكوسلوفاك والبولنديين تشبه ما يقوله عنها الاشتراكيون الوطنيون المعاصرون (٦).

---

(٤) فيندلى ماكنزى (منقح) « المجتمع المخطط ، أمس ، واليوم ، وغدا» ٠حلقة دراسية (١٩٣٧) ص ٢٠ .

(٥) إيلى هاليفى : «عصر الطغاة » (باريس ١٩٣٨) ص٢١٧ و«تاريخ الشعب الإنجليزى ـ ١ ص ١٠٥ ـ ٦ .

(٦) قارن ٠ كارل ماركس فى « الثورة والثورة المضادة » وإنجلز فى « رسائل إلى ماركس » ٢٣ مايو ١٨٥١ .

وفى حين أنه بالنسبة لكبار فلاسفة المذهب الفردى الاجتماعى فى القرن التاسع عشر ، من لورد آكتون وجاكوب بيركنهارت ، حتى الاشتراكيين المعاصرين مثل برتراند راسل الذى ورث التقاليد الليبرالية ، كانت السلطة فى حد ذاتها تبدو دائماً أنها الشر الأكبر ، فإنها كانت بالنسبة لأنصار المذهب الجماعى المتزمتين هدفا فى حد ذاتها . ولم تكن كما وصفها راسل بحق قائلاً : إن الرغبة فى تنظيم الحياة الاجتماعية وفقا لخطة موحدة ، هى نفسها التى تنبثق عن رغبة فى السلطة إلى حد كبير (٧) ، بل هى نتيجة للحقيقة القائلة بأنه من أجل تحقيق غايتهم لابد من خلق سلطة بواسطة أنصار النظام الجماعى ـ سلطة يستخدمها أناس على أناس آخرين ـ بحجم لم يعرف قط قبل ذلك ، وإن نجاحهم سوف يتوقف على مدى تحقيقهم لمثل هذه السلطة .

ويظل هذا الأمر صحيحا ، حتى إذا كان كثيرون من الاشتراكيين الليبراليين يسترشدون فى مساعيهم بالوهم المأسوى ، بأنه بحرمان الأفراد الخاصين من السلطة التى لديهم فى أى نظام فردى ، وتحويل تلك السلطة إلى المجتمع ، فإنهم يستطيعون بذلك سحق السلطة . ويتجاهل كل الذين يجادلون بهذا الأسلوب أنه بتركيز السلطة ليمكن استخدامها لخدمة خطة واحدة ، فإنها لا تتحول بذلك فقط ، بل تزداد إلى حد لا نهاية له ، وإنه بتوحيد السلطة فى يد هيئة واحدة ، بينما كانت تمارس قبل ذلك بشكل مستقل بواسطة أناس كثيرين ، فإن ذلك سوف يخلق للسلطة قدرًا أكبر بغير حدود من أية سلطة كانت موجودة من قبل ، وأبعد مدى كثيرًا حتى لتكاد تكون من نوع مختلف ، وتكون مغالطة تامة عندما يزعم البعض أحيانًا أن السلطة الكبيرة التى يمارسها مجلس مركزى للتخطيط لن تكون « أكبر من السلطة التى تمارسها مجالس خاصة من المديرين بشكل جماعى » (٨) ، إذ ليس فى أى مجتمع يقوم على المنافسة من يستطيع أن يستخدم ولو جزءًا من السلطة التى ستكون لدى مجلس تخطيط اشتراكى . وإذا لم يكن فى استطاعة أحد أن يستخدم السلطة بوعى ، فإن هذا مجرد إساءة استخدام للكلمات للتأكيد على أن الأمر متروك للرأسماليين متجمعين معا (٩) ، وهو مجرد تلاعب بالكلمات

---

(٧) برتراند راسل « النظرة العلمية » (١٩٣١) ص ٢١١ .

(٨) ب . إى . ليبنكوت فى تقديمه لكتاب أوسكار لانج . و ف . م . تايلور : « حول النظرية الاقتصادية للاشتراكية » (مينيابوليس ١٩٣٨) ص ٣٥ .

(٩) يجب ألا نسمح لأنفسنا بأن تخدعنا حقيقة أن كلمة « السلطة » بغض النظر الذى تستخدم به فيما يتعلق بالكائنات البشرية ، فإنها تستخدم بمعنى ذاتى (أو بالأصح معنى مجسم) لأية قضية محددة وسيكون هناك دائماً بطبيعة الحال شىء يحدد كل شىء يحدث ، وبهذا المعنى فإن كمية السلطة الموجودة يجب أن تبقى دائماً كما هى . ولكن هذا غير صحيح عن السلطة التى تستخدمها كائنات بشرية عمدا .

عندما تتحدث عن « ممارسة السلطة بشكل جماعى بواسطة مجالس خاصة من المديرين » - طالما أنهم لا يتحدون من أجل عمل منسق ، وهو ما سوف يعنى بطبيعة الحال نهاية المنافسة وإنشاء اقتصاد مخطط . إن تقسيم أو لا مركزية السلطة أمر ضرورى لتقليل القدر المطلق من السلطة ، والنظام القائم على التنافس هو النظام الوحيد الذى يستهدف الإقلال من ممارسة السلطة بواسطة إنسان على إنسان ، وذلك بواسطة اللامركزية .

ولقد شهدنا قبلا كيف أن فصل الأهداف الاقتصادية والسياسية هو ضمان جوهرى للحرية الفردية ، وكيف أن هذا قد هوجم من كل أنصار النظام الجماعى . وينبغى أن نضيف الآن إلى ذلك أن « استبدال السلطة الاقتصادية بالسياسية » والذى يطالب به الآن كثيرا يعنى بالضرورة استبدال السلطة التى لا مفر منها بسلطة محدودة دائما ، وفى حين أن ما يسمى بالسلطة الاقتصادية يمكن أن تكون أداة قهر ، فإنها فى أيدى أفراد خاصين ، لا تكون قط سلطة شاملة أو كاملة ، ولكن تركيزها باعتبارها أداة للسلطة السياسية يجعلها تخلق قدرا من الاعتماد نادرا ما يمكن تمييزه عن العبودية .

ومن السمتين الرئيستين لكل نظام جماعى - وهما الحاجة إلى نظام مقبول بصورة عامة لغايات المجموعة ، والرغبة الجارفة فى منح المجموعة الحد الأقصى من السلطة لتحقيق هذه الغايات - ينمو نظام محدد من القواعد الأخلاقية ، يتفق فى بعض النقاط ، ويتعارض بعنف مع قواعدنا الأخرى ، ولكنه يختلف عنها فى نقطة واحدة ، تجعل من المشكوك فيه ما إذا كان فى استطاعتنا أن نسميها قواعد أخلاقية : فهى لا تترك ضمير الفرد حرا لتطبيق قواعده الخاصة ، بل ولا تعرف أية قواعد عامة يطالب الفرد أو يسمح له بمراعاتها فى كل الظروف . وهذا يجعل القواعد الأخلاقية للنظام الجماعى مختلفة للغاية عما نعرفه باعتباره قواعد أخلاقية إلى حد أننا نجد من الصعب اكتشاف أى مبدأ فيها ، وإن كان لديها رغم ذلك .

والفرق فى المبدأ ، هو نفسه إلى حد كبير مثل ذلك الذى بحثناه قبلا فيما يتصل بحكم القانون . وقواعد الأخلاقيات الفردية ، مثل القانون الرسمى ، مهما تكن غير دقيقة فى نواح عديدة كقواعد عامة ومطلقة ، فهى تصف أو تحظر نوعا عاما من العمل ، بغض النظر عما إذا كان القصد الأساسى فى الحالة المعينة صالحا أو سيئا . فالغش أو السرقة ، أو التعذيب أو خيانة الثقة كانت تعتبر أشياء سيئة ، بغض النظر عما إذا ترتب عليها أى ضرر فى الحالة المعنية أم لا . كما أن حقيقة أنه فى حالة معينة ، لا أحد أصبح أسوأ حالاً بسببها ، ولا أى غرض رفيع ربما يكون قد حدث من أجله ، يمكن أن يغير حقيقة أنه عمل سيء . ومع أننا قد نضطر أحيانًا للاختيار بين شرور مختلفة فإنها تظل شرورا .

إن مبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة ، يعتبر فى قواعد أخلاق ذى النزعة الفردية إنكارًا لكل القواعد الأخلاقية ، وفى قواعد أخلاق النظام الجماعى ، تصبح بالضرورة القاعدة الأعلى وليس هناك شىء على الإطلاق يجب ألا يكون الشخص الجماعى الثابت على مبدئه مستعدا لعمله ، إذا كان يخدم « صالح الكل » ، لأن « صالح الكل » بالنسبة له هو المعيار الوحيد لما يجب أن يعمل . وأن مبرر الوجود الذى وجدت فيه قواعد أخلاق النظام الجماعى أكثر صياغاتها وضوحا ، لا يعرف أى حد آخر غير ذلك الذى تحدده المناسبة ، مناسبة العمل المعين للغاية المرتقبة . وما يؤكده مبرر الوجود فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول المختلفة ينطبق على حد سواء على العلاقات بين أفراد مختلفين داخل الدولة الجماعية ؛ فليس هناك أى حد لما يمكن أن يكون مواطنوها على استعداد لعمله ، ولا أى عمل يجب أن يمنعه ضميره من ارتكابه ، إذا كان ضروريًا من أجل غاية قد حددتها الجماعة نفسها ، أو يأمره رؤساؤه بتحقيقها .

إن عدم وجود قواعد رسمية مطلقة فى أخلاقيات النظام الجماعى لا يعنى بطبيعة الحال أنه لا توجد بعض عادات مفيدة للأفراد ، سوف يشجعها مجتمع جماعى ، وأخرى سوف يعوقها . ولكى تكون عضوًا نافعًا فى مجتمع جماعى ، فإن ذلك يتطلب صفات محددة للغاية يجب تدعيمها بالتطبيق المستمر . والسبب فى أننا نعتبر هذه الصفات « عادات مفيدة » ولا نستطيع بالكاد أن نصفها بأنها فضائل أخلاقية ، هو أن الفرد لم يكن من الممكن أن يسمح له بوضع هذه القواعد فوق أية أوامر محددة ، أو تركها لتصبح عقبة فى إنجاز أى من الغايات المعينة لجماعته ، إنها تستخدم فقط ، إذا جاز القول ، لملء أية فجوات لتوجيه الأوامر أو قد تتركها لاختيار غايات معينة ، ولكنها لا يمكن قط أن تبرر تعارضًا مع إرادة السلطة .

إن الفروق بين الفضائل التى سوف تستمر تحظى بالتقدير فى نظام جماعى ، وتلك التى سوف تختفى تتضح جيدًا بمقارنة الفضائل التى يعترف حتى أسوأ أعدائها بأن الألمان ، أو بالأحرى « البروسى النموذجى » يمتلكها ، وتلك التى يعتقد بوجه عام أنهم يفتقرون إليها والتى اعتاد الشعب البريطانى ، مع بعض التبرير ، أن يفخر بها باعتبارها تفوقا . إن قلائل من الناس سوف ينكرون أن الألمان بشكل إجمالى أناس كادحون ومنظمون ، يبذلون جهودهم وهم مفعمون طاقة ونشاطا إلى حد القسوة ، ذوو ضمائر حية ، وعزائم قوية فى أية مهام يضطلعون بها ، وأن لديهم إحساسا قويا بالنظام والواجب والطاعة الصارمة للسلطة ، وأنهم غالبا ما يظهرون استعدادًا كبيرًا لبذل تضحيات شخصية ، وشجاعة كبرى فى الخطر الجسمانى وكل هذه أشياء تجعل الألمان أداة فعالة فى تنفيذ أية مهمة يختارون لها . وكانوا وفقا لذلك

يحصلون على تربية خاصة تحت رعاية الدولة البروسية القديمة ، والرايخ الجديد الذى يسيطر عليه البروسيون . والشىء الذى كثيرًا ما يعتقد أن « الألمانى النموذجى » يفتقر إليه هو الفضائل الفردية مثل التسامح والاحترام للأفراد الآخرين وآرائهم ، واستقلال الفكر والاستقامة الخلقية الشخصية ، والاستعداد للدفاع عن معتقداته الخاصة إزاء أى رئيس وهى أشياء يدرك الألمان أنفسهم عادة أنهم يفتقرون إليها ، ويسمونها الشجاعة المدنية ومراعاة الضعفاء والعاجزين ، وذلك الازدراء السليم وكراهية السلطة ، والتى يوجدها تقليد قديم للحرية الشخصية . كما أنه يبدو أيضا أنهم تنقصهم أغلب تلك الصفات الصغيرة ، وإن كانت هامة للغاية ، والتى تسهل الاختلاط بين الناس فى أى مجتمع حر وهى : مشاعر العطف ، وروح المرح ، والتواضع الشخصى ، واحترام الحياة الخاصة ، والإيمان بالنيات الطيبة للجار .

وبعد ما قلناه فعلاً ، فإنه لن يثير الدهشة أن تكون هذه الفضائل الفردية هى فى نفس الوقت فضائل اجتماعية بارزة ، فضائل تجعل الاتصالات الاجتماعية تمضى بسلاسة ، وتجعل السيطرة من أعلى أقل ضرورة ، وفى نفس الوقت أكثر صعوبة ؛ فهى فضائل تزدهر حيث يكون النوع ذو النزعة الفردية أو التجارية للمجتمع منتشرًا ومن ثم تفتقد وفقا لذلك ، حيث يكون النوع الجماعى أو العسكرى من المجتمع هو السائد وهو فرق يكون أو كان ملحوظا بين المناطق المختلفة فى ألمانيا ، لأنها أصبحت للآن سائدة ، مثلها فى ذلك مثل الآراء التى تحكم فى ألمانيا ، وتلك ذات الصفة المميزة فى الغرب . وفى تلك الأجزاء من ألمانيا التى تعرضت أطول وقت لقوى التجارة المتحضرة . ففى مدن الجنوب والغرب ، التجارية القديمة واتحاد المدن الساحلية ، كانت المفاهيم الأخلاقية العامة ، حتى وقت قريب على الأقل أكثر تقاربا بكثير ـ على الأرجح من تلك التى للشعوب الغربية ـ عنها من تلك التى أصبحت الآن سائدة فى كل أنحاء المانيا .

غير أنه سيكون أمرا غير عادل إلى حد كبير أن نعتبر جماهير الشعب الشمولى خالية من الحماسة الأخلاقية ، لأنهم يعطون تأييدا بلا حدود لنظام يبدو لنا أنه ينكر كل القيم الأخلاقية ، إذ إن العكس صحيح على الأرجح بالنسبة للأغلبية العظمى منهم : حيث إن شدة الانفعالات الأخلاقية وراء حركة مثل الاشتراكية الوطنية أو الشيوعية لا يمكن مقارنتها إلا بتلك الانفعالات فى الحركات الدينية الكبرى فى التاريخ على الأرجح . فما إن تعترف بأن الفرد مجرد وسيلة لخدمة غايات الكيان الأعلى الذى يسمى مجتمعا أو أمة ، حتى تتبع ذلك بحكم الضرورة أغلب تلك السمات التى تروعنا من النظم الشمولية . ومن وجهة نظر النظام

الجماعى . يعتبر عدم التسامح ، والقمع الوحشى للمنشقين ، وعدم الاكتراث التام بالحياة وسعادة الفرد ، نتائج أساسية ولا يمكن تجنبها لهذه المقدمة المنطقية الأساسية . ويستطيع من يعتنق المذهب الجماعى أن يعترف بذلك ، ويزعم فى نفس الوقت بأن نظامه أعظم من نظام يسمح فيه للمصالح « الأنانية » للفرد بأن تعرقل التحقيق الكامل للغايات التى تسعى إليها الجماعة . وعندما يقدم الفلاسفة الألمان مرة بعد أخرى السعى من أجل السعادة الشخصية باعتبارها فى حد ذاتها أمرًا لا أخلاقيًا ، وأن أى واجب مفروض ، هو وحدة الجدير بالثناء فإنهم يكونون مخلصين تمامًا ، مهما قد يكون هذا صعبا على الفهم بالنسبة لأولئك الذين نشئوا فى تقاليد مختلفة .

وحيث تكون هناك غاية واحدة مشتركة مسيطرة تماما ، فليس هناك أى مجال لأية أخلاقيات أو قواعد عامة وقد مررنا نحن أنفسنا بذلك بشكل محدود فى وقت الحرب . ولكن حتى الحرب والخطر الأعظم لم يؤديا إلا إلى اقتراب متواضع للغاية فى الدول الديموقراطية نحو النظام الشمولى ، حيث طرحت جانبا كل القيم الأخرى بشكل قليل للغاية لخدمة عرض واحد . ولكن حيث تسيطر غايات قليلة محددة على المجتمع بأسره ، فإنه من المحتم أن تصبح القسوة أحيانًا واجبًا ، وإن الأعمال التى تثير كل مشاعرنا مثل إطلاق النار على الرهائن، أو قتل الكهول أو المرضى ، يجب أن تعامل على أنها مجرد مسائل تتطلبها الضرورة وإن الاقتلاع الإجبارى من أماكنهم ونقل مئات الألوف يجب أن يصبحا أداة لسياسة أقرها الجميع تقريبا فيما عدا الضحايا ، أو إن مقترحات مثل « تجنيد النساء لأغراض تربية الأطفال» يمكن التفكير فيها جديا . وهناك دائما فى عينى من يتبع النظام الجماعى هدف أكبر تخدمه هذه الأعمال ، والتى تبررها بالنسبة له ، لأن السعى من أجل غاية مشتركة للمجتمع لا يمكن أن تعرف أية حدود فى أية حقوق أو قيم لأى فرد .

ولكن فى حين أن الأمر بالنسبة لجموع المواطنين فى الدولة ذات النظام الشمولى ، غالبًا ما يكون إخلاصًا غير أنانى لمثل أعلى ، رغم أنه قد يكون كريها بالنسبة لنا ، مما يجعلهم يقرون بل ويقومون بمثل هذه الأفعال ، فإن هذا لا يمكن أن يكون مبررًا لأولئك الذين يوجهون سياستها . ولكى تكون مساعدًا مفيدا فى إدارة دولة شمولية ، فإنه لا يكفى أن يكون الإنسان مستعدا لقبول تبرير معقول ظاهريا لأفعال شريرة ، بل أن يكون هو نفسه مستعدا بنشاط لكى يحطم أية قاعدة أخلاقية عرفها فى أى وقت ، إذا كان هذا يبدو ضروريا لتحقيق الغاية التى حددت له . ولما كان الزعيم الأعلى هو وحده الذى يقرر الغايات ، فإن وسائله يجب ألا تكون لها أية معتقدات أخلاقية خاصة بها ، بل يجب أن يكونوا ملتزمين دون تحفظ لشخص

الزعيم ، ولكن أهم شيء بعد ذلك هو أنهم يجب أن يكونوا بلا مبادئ تماما وقادرين فعلا على أى شيء . إنهم يجب ألا تكون لهم أية مثل عليا خاصة يريدون تحقيقها ، أو أية مثل عليا عن الصواب والخطأ ، قد تتدخل فى نيات الزعيم . وهكذا فإنه لا يوجد فى مراكز السلطة الكثير لاجتذاب أولئك الذين يعتنقون معتقدات أخلاقية ، من النوع الذى كان يوجه الشعوب الأوربية فى الماضى . وهناك القليل الذى يمكن أن يعوض الاشمئزاز من الكثير من المهام المعينة ، وفرصة قليلة لإشباع أية رغبات أكثر مثالية ، وتعويض المخاطر التى لا يمكن إنكارها ، والتضحية بأغلب مباهج الحياة الخاصة ، والاستقلال الشخصى الذى تتضمنه المناصب ذات المسئولية الكبيرة . إن الميول الوحيدة التى يتم إشباعها هى الميل إلى السلطة بهذا الشكل ، ومتعة أن يطاع المرء ، وأن يكون جزءا من جهاز يعمل جيدًا وذا قوة ضخمة يجب أن يتراجع كل شيء آخر أمامها .

غير أنه فى حين أنه ليس هناك إلا القليل الذى يحتمل أن يغرى رجالا صالحين بمقاييسنا نحن ، على أن يطمح فى مراكز قيادية فى الجهاز الشمولى ، والكثير الذى يردعهم عن ذلك فإنه ستكون هناك فرص خاصة للذين لا يرحمون والذين لا ضمير لهم . وستكون هناك أعمال يجب عملها بشأن الأشياء السيئة والتى إذا قاموا بها بأنفسهم ، فلن يكون هناك أى شك لدى أحد ، ولكنها يجب أن تتم لخدمة غاية أعلى ، ويجب أن تنفذ بنفس الخبرة والكفاءة كأية أعمال أخرى ، وحيث إنه ستكون هناك حاجة لأعمال تعتبر سيئة فى حدا ذاتها ، وهى التى ينفر أولئك الذين ما زالوا متأثرين بقواعد الأخلاق التقليدية من أدائها ، فإن الاستعداد للقيام بأشياء شريرة يصبح سبيلا للترقى والسلطة . والمناصب فى المجتمع الشمولى التى يكون من الضرورى فيها ممارسة القسوة والتخويف ، والخداع المتعمد والتجسس عديدة ، وليست الجستابو ولا إدارة معسكر اعتقال ، أو وزارة الدعاية ولا الحرس الحديدى أو فرق العاصفة (أو نظائرها الإيطالية أو الروسية) أماكن مناسبة لممارسة المشاعر الإنسانية . ومع ذلك فإنه من خلال مراكز كهذه يكون الطريق الذى يؤدى إلى أعلى المناصب فى الدولة الشمولية . وكان صحيحًا للغاية عندما استنتج اقتصادى أمريكى شهير من قوائم موجزة مماثلة لواجبات السلطات فى دولة ذات نظام جماعى أنه « كان عليهم أن يفعلوا تلك الأشياء سواء كانوا يريدون ذلك أم لا ، وأرجحية أن يكون الأشخاص الذين فى السلطة أفرادا يكرهون التملك وممارسة السلطة ، تتساوى مع أرجحية أن يحصل شخص رقيق القلب إلى حد كبير على وظيفة رئيس صارب السياط فى مزرعة للعبيد » (١٠) .

---

(١٠) البروفيسور فرانك . هـ . نايت فى « مجلة الاقتصاد السياسى » ديسمبر ١٩٣٨ ص ٨٦٩ .

عير أننا لا نستطيع أن نوفى هذا الموضوع حقه هنا ، فمشكلة احتيار الزعماء ىرتبط ارتباطا وثيقًا بالمشكلة الواسعة للاختيار وفقا للآراء المعتنقة ، أو على الأصح وفقا للاستعداد الذى يجعل شخصا يتكيف مع مجموعة من المبادئ التى تتغير دائماً . ويقودنا هدا إلى واحد من أكثر السمات المميزة للنظام الشمولى ، وهى . علاقتها بكل الفصائل التى تندرج تحت العنوان العام للقسوة وتأثيرها فيها . وهذا موضوع كبير إلى حد أنه يتطلب فصلا مستقلا

١١

نهــايــة الحقيقــة

مما له مغزى أن تأميم الفكر سار فى كل مكان مع تأميم الصناعة .

إى . هـ. كار

إن أكثر الطرق فاعلية لجعل الجميع يخدمون النظام المفرد للغايات الذى توجه الخطة الاجتماعية نحوه ، هى جعل الجميع يؤمنون بهذه الغايات . ولجعل نظام شمولى يعمل بصورة فعالة ، لا يكفى أن يجبر الجميع على العمل من أجل نفس الغايات ، فمن الضرورى أن يصل الناس إلى اعتبارها غاياتهم الخاصة . ورغم أن المعتقدات يجب أن تختار للناس وتفرض عليهم ، فإنها يجب أن تصبح معتقداتهم ، عقيدة عامة مقبولة تجعل الأفراد يعملون بشكل تلقائى قدر الإمكان بالطريقة التى يريدها المخطط . وإذا كان الشعور بالقمع فى الدول الشمولية أقل حدة بكثير بوجه عام مما يتصوره أغلب الناس فى الدول الليبرالية ، فسبب ذلك أن الحكومات الشمولية تنجح إلى حد كبير فى جعل الناس يفكرون كما تريدهم أن يفكروا .

ويحدث ذلك بطبيعة الحال بالأشكال المختلفة للدعاية . وتقنيتها الآن مألوفة إلى حد أنه لا حاجة بنا إلى قول الكثير عنها . والنقطة الوحيدة التى تحتاج إلى تأكيد هى أنه لا الدعاية فى حد ذاتها ولا التقنيات المستخدمة ، تختص بالنظام الشمولى ، وأن ما يغير طبيعتها وتأثيرها تماما فى دولة شمولية ، هو أن كل الدعايات تخدم نفس الهدف ، وأن كل أدوات الدعاية منسقة للتأثير على الأفراد فى نفس الاتجاه ، ولكى تنتج إلغاء الفردية المميزة لكل الأذهان ونتيجـة لذلك ، فإن تأثير الدعـاية فى الدولة الشمـولية تختلف ، لا فى الحجم فحسب ، بل وفى النوع عن ذلك التأثير للدعاية التى تصنع لغايات مختلفة بواسطة وكالات مستقلة ومتنافسة . وإذا كانت كل مصادر المعلومات الجارية تحت سيطرة واحدة بصورة فعالة ، فإن المسألة لا تصبح مجرد إقناع الناس بهذا الأمر أو ذاك . والمشتغل البارع بالدعاية تكون لديه

عندئذ سلطة لتشكيل أفكارهم فى أى اتجاه يختاره ، وحتى أكثر الناس ذكاء واستقلالا لا يستطيعون الإفلات كلية من ذلك التأثير ، إذا كانوا معزولين لفترة طويلة عن كل المصادر الأخرى للمعلومات .

وفى حين أن هذه المكانة للدعاية فى الدول الشمولية تمنحها سلطة فريدة على أفكار الشعب، فإن التأثيرات الأخلاقية الفريدة لا تنشأ من التقنية ، بل من هدف ونطاق الدعاية الشمولية . وإذا أمكن قصرها على التلقين المذهبى للناس ونظام القيم بأكمله الذى يوجه إليه الجهد الاجتماعى ، فإن الدعاية سوف تقدم مظهرًا معينا فقط للسمات المميزة لقواعد أخلاق النظام الجماعى التى بحثناها قبلا . فإذا كان غرضها مجرد تعليم الناس مجموعة قواعد أخلاقية محددة وشاملة ، فإن المشكلة ستكون فقط ما إذا كانت مجموعة القواعد الأخلاقية جيدة أو رديئة وقد رأينا أن القواعد الأخلاقية لمجتمع شمولى لا يحتمل أن تروق لنا ، وأنه حتى السعى إلى المساواة بوسائل الاقتصاد الموجه لا يمكن أن تنتج إلا عدم مساواة يطبق رسميا أى تحديدًا استبداديًا لوضع كل فرد فى النظام الهرمى الجديد ، وأن أكثر العناصر الإنسانية لقواعدنا الأخلاقية ـ احترام الحياة الإنسانية ، والضعفاء ، والفرد بصفة عامة ـ سوف تختفى. . ومهما يكن هذا بغيضًا لبعض الأشخاص ، ورغم أنه يتضمن تغييرا فى المعايير الأخلاقية ، فإنه ليس ليس أخلاقيا كلية بالضرورة . بل إن بعض سمات مثل هذا النظام قد تروق لأكثر المتمسكين بالأخلاق صرامة من ذوى الخلفية المحافظة ، وتبدو لهم أكثر تفضيلا من معايير المجتمع الليبرالى الأكثر نعومة .

غير أن النتائج الأخلاقية للدعاية الشمولية التى يجب أن نبحثها الآن ، من نوع أكثر عمقا ، وهى مدمرة لكل القواعد الأخلاقية ، لأنها تقوض أحد الأسس لكل الأخلاقيات معنى الحقيقة واحترامها . والدعاية الشمولية من طبيعة مهمتها أنها لا تستطيع أن تقصر نفسها على القيم . وعلى مسائل الرأى والمعتقدات الأخلاقية التى سوف يتطابق فيها الفرد دائمًا تقريبًا مع الآراء التى تحكم جماعته ، ولكنها يجب أن تمتد إلى مسائل واقعية ، حيث يكون الذكاء البشرى متضمنا بطريقة أخرى . والأمر كذلك أولا ، لأنه من أجل إغراء الناس على قبول القيم الرسمية ، فإنها يجب أن تبرر ، أو جعلها تظهر وكأن لها صلة بالقيم التى يقدرها الناس فعلا ، والتى سوف تتضمن عادة تأكيدات بشأن اتصالات عرضية بين الوسائل والغايات ، وثانيا لأن التمييز بين الغايات والوسائل ، بين الهدف المعين والإجراءات التى تتخذ لتحقيقه ، فى الواقع لا يكون واضح المعالم ومحددا قط ، كما يحتمل أن توحى أية مناقشة عامة لهذه المشكلات ، ومن ثم يجب جعل الشعب يوافق ، لا على الأهداف النهائية

فحسب ، بل وأيضًا على الآراء بشأن الحقائق والاحتمالات التى وضعت الإجراءات المعينة على أساسها .

لقد رأينا أن الاتفاق على هذه المجموعة الكاملة للقواعد الأخلاقية ، والنظام الشامل كلية للقيم ، والذى يكون ضمنيا فى خطة اقتصادية ، لا يوجد فى مجتمع حر ، بل يجب أن يخلق . ولكننا لا ينبغى أن نفترض أن المخطط سوف يباشر مهمته وهو مدرك لهذه الحاجة أو تلك . وحتى إذا كان مدركا لها ، فسيكون من الممكن خلق مثل هذه المجموعة الشاملة للقواعد الأخلاقية مسبقا ، فهو يتبين فقط نواحى التعارض بين الاحتياجات المختلفة ، وهو ماضٍ فى عمله ، وعليه أن يتخذ قراراته كلما نشأت الضرورة . إن مجموعة القيم التى توجه قراراته لا توجد بشكل تجريدى قبل أن تكون هناك قرارات يجب اتخاذها ، وينبغى أن تخلق مع القرارات المعينة . وكذلك رأينا كيف أن هذا العجز لفصل المشكلة العامة للقيم عن القرارات المعينة يجعل من المستحيل أن تقرر أية هيئة ديموقراطية ، وهى عاجزة عن تقرير التفاصيل الفنية لخطة ما ، أن تحدد القيم التى توجهها .

وفى حين أنه سيكون على هيئة التخطيط أن تبت فى قضايا بشأن الجدارة ، فإنه لا توجد بشأنها أية قواعد أخلاقية محددة ، وسيكون عليها أن تبرر قراراتها للشعب ، أو على الأقل عليها بطريقة ما أن تجعل الشعب يعتقد أنها القرارات الصائبة . ورغم أن أولئك المسئولين عن قرار ما ربما لم يكن يوجههم أكثر من الأهواء ، فإن بعض المبادئ الموجهة سيكون من الواجب ذكرها علنا ، إذا لم تكن الجماعة لم تسهم فقط فى تقديمها ، ولكنها كانت نشطة فى تأييد الإجراء . إن الحاجة إلى تبرير الأشياء المحبوبة والمكروهة التى يجب ـ بسبب عدم وجود أى شىء آخر ـ أن توجه المخطط فى كثير من قراراته ، وضرورة ذكر أسبابه بشكل سوف يروق لأكبر عدد ممكن من الناس ، سوف يضطره إلى بناء نظريات : أى تأكيدات بشأن الاتصالات بين الحقائق التى ستصبح عندئذ جزءًا لا يتجزأ من المذهب الحاكم

وعملية خلق « خرافة » هذه لتبرير عمله ، لا تحتاج إلى أن تكون عن وعى ؛ فالزعيم الشمولى قد يكون موجهًا فقط بكره غريزى للحالة التى وحد عليها الأمور ، ورغبة فى خلق نظام هرمى جديد يتطابق بشكل أفضل مع تصوره للعقيدة . وهو قد يعرف فقط أنه يكره اليهود الذين يبدو أنهم ناجحون فى نظام لا يكفل له مكانا مرضيا ، وأنه يحب ويعجب بالرجل الأشقر طويل القامة ـ صورة « الأرستقراطى » فى القصص فى شبابه ومن ثم فإنه سوف يعتنق بسهولة نظريات يبدو أنها تقدم تبريرا عقلانيا يشترك فيه مع كثيرين من زملائه . وهكذا تصبح نظرية علمية كاذبة جزءًا من العقيدة الرسمية التى توجه عمل الجميع بدرجة

أكثر أو أقل ، أو الكراهية الواسعة الانتشار للحضارة الصناعية ، والحنين الرومانسى لحياة الريف ، بالإضافة إلى فكرة (خاطئة على الأرجح) عن قيمة خاصة لأهل الريف كجنود تكفل الأساس لخرافة أخرى : (الدم والتربة) التى لا تعبر عن القيم الأساسية فحسب ، بل عن مجموعة بأكملها من المعتقدات بشأن العلة والمعلول ، والتى ما إن تصبح مثلا عليا توجه نشاط الجماعة بأسرها حتى ينبغى عدم الشك فيها .

إن الحاجة إلى مثل تلك المذاهب الرسمية ، كأداة توجيه وتجميع لجهود الشعب ، كانت متوقعة بوضوح بواسطة مختلف أصحاب النظريات عن النظام الشمولى . وكانت « الكذبات النبيلة » لأفلاطون و « خرافات » سوريل تخدم نفس الغرض ، باعتبارها المذهب العنصرى للناريين أو نظرية الدولة النقابية لموسولينى ، وكلها تقوم بالضرورة على أساس آراء معينة عن حقائق يجرى توسيعها بعد ذلك لتصبح نظريات علمية ، من أجل تبرير رأى متصور مسبقا .

إن أكثر الطرق فعالية لجعل الناس يقبلون صحة القيم التى سيخدمونها ، هى إقناعهم بأنها مماثلة فعلا لتلك القيم التى كانوا أو التى كانت على الأقل الأفضل بينهم - يعتنقونها دائماً - ولكنها لم تكن مفهومة أو معترفًا بها قبلا كما ينبغى . وكانوا يجعلون الناس يحولون ولاءهم من الآلهة القديمة إلى الجديدة تحت زعم أن الآلهة الجديدة هى فى الحقيقة ما كانت تذكره لهم غرائزهم الصحيحة دائماً ، ولكنهم لم يكونوا يرونها إلا بشكل خافت . وأكثر الأساليب الفعالة لهذه الغاية هى استخدام الكلمات القديمة ، ولكن مع تغيير معانيها . إن قليلاً من خصائص النظم الشمولية تكون مربكة جدا للمراقب السطحى ، غير أنها فى نفس الوقت صفة مميزة للغاية للمناخ الثقافى بأكمله ، مثل المحافظة التامة على اللغة ، وتغيير معنى الكلمات التى تعبر بها المثل العليا للنظم الجديدة .

وأسوأ ما يعانى فى هذا الصدد ، بطبيعة الحال ، هى « الحرية » ، فهى كلمة تستخدم بحرية فى الدول الشمولية ، كما فى أى مكان آخر . والواقع أنه يمكن القول تقريبًا ، ويجب أن يستخدم ذلك كتحذير لنا لنكون على حذر من كل الشياطين الذين يعدوننا بحريات جديدة مقابل القديمة [1] - بأنه حيثما يتم تدمير الحرية كما نفهمها ، فإن ذلك يحدث دائما تقريبًا تحت اسم حرية جديدة غالبا ما يعدون الشعب بها - وحتى بيننا نحن ، لدينا « مخططون للحرية » ممن يعدوننا « بحرية جماعية للمجموعة » ، وقد يمكن استنتاج طبيعتها من حقيقة أن المدافع عنها يجد من الضرورى أن يؤكد لنا « أن مقدم الحرية المخططة لا يعنى بالطبيعة أن كل

---

(١) هذا هو عنوان كتاب حديث للمؤرخ كارل ل . بيكر .

الأشكال السابقة من الحرية [كذا] يجب أن تلغى » . ويحذرنا الدكتور كارل ماتهايم الذى أخذت هذه العبارات من عمله (٢) على الأقل بأن « أى تصور » للحرية يصاغ على غرار العصر السابق ، هو عقبة لأى فهم حقيقى للمشكلة » . ولكن استخدامه لكلمة « الحرية » مضلل ، مثلما هو فى فم السياسيين الشموليين ، إذ إن الحرية التى يعرضها علينا ، مثل حريتهم « الحرية الجماعية » ، ليست حرية أعضاء المجتمع ، بل الحرية غير المحدودة للمخطط لكى يفعل بالمجتمع ما يشاء (٣) . وهو خلط للحرية مع السلطة وقد بلغ مداه

وفى هذه الحالة بالذات ، فإن الحفاظ على معنى الكلمة قد تم إعداده جيدا ، بطبيعة الحال ، بواسطة صف طويل من الفلاسفة الألمان ، وبواسطة كثيرين من المنظّرين الاشتراكيين . ولكن « الحرية » أو « الاستقلال » ليست الكلمة الوحيدة قطعًا التى تغيرت معانيها إلى أضدادها لجعلها تستخدم كأدوات للدعاية الشمولية . وقد رأينا قبلا كيف حدث نفس الشىء لكلمات « العدالة » و « القانون » و « الحق » و « المساواة » . ومن الممكن أن تمتد القائمة حتى تشمل كل المصطلحات الأخلاقية والسياسية المستخدمة بوجه عام تقريبًا .

وإذا لم يكن المرء قد مر بهذه العملية فى تجربة ذاتية ، فإنه سيكون من الصعب تقدير حجم هذا التغيير فى معنى الكلمات ، والتشويش الذى يسببه ، والحواجز التى تخلقها لأية مناقشة . والمشاهدة ضرورية حتى تفهم كيف أنه إذا اعتنق أحد أخوين العقيدة الجديدة فإنه سوف يبدو بعد فترة من الوقت وكأنه يتحدث لغة مختلفة تجعل أى اتصال حقيقى بين الأخوين مستحيلا ، ويزداد التشويش سوءًا ، لأن هذا التغيير فى معانى الكلمات التى تصف المثل العليا السياسية لن يكون حدثا واحدًا ، ولكنه عملية مستمرة ، وأسلوب يستخدم بوعى أو بلا وعى لتوجيه الأشخاص . ومع استمرار هذه العملية ، تصبح اللغة كلها ضائعة تدريجيًا ، وتصبح الكلمات مجرد قواقع فارغة خالية من أى معنى ، أو تقدر أن ترمز إلى شىء ما باعتباره الشىء المضاد له ، ولا تستخدم إلا من أجل الروابط العاطفية التى ما زلنا نتقيد بها .

وليس من الصعب حرمان الأغلبية العظمى من الفكر المستقل ، ولكن الأقلية التى سوف تحتفظ بالميل إلى الانتقاد لابد من إسكاتها هى الأخرى ؛ وقد شهدنا من قبل لماذا لا يمكن أن

---

(٢) « الإنسان والمجتمع فى عصر إعادة البناء » ص ٣٧٧ .

(٣) يلاحظ بيتر دروكر فى (« نهاية الإنسان الاقتصادى » ص ٧٤) بحق أنه « كلما قلت الحرية الموجودة ، زاد الحديث عن « الحرية الجديدة » غير أن هذه الحرية الجديدة مجرد كلمة تغطى النقيض بالضبط لكل ما فهمته أوربا فى أى وقت عن الحرية . غير أن الحرية الجديدة التى يدعون إليها فى أوربا هى حق للأغلبية ضد الفرد .

يقتصر القهر على قبول مجموعة القواعد الأخلاقية التى ترتكز عليها الخطة التى سيوجه إليها كل نشاط اجتماعى . ولما كانت أجزاء كثيرة من هذه المجموعة لن تعلن قط صراحة ، وحيث إن أجزاء عديدة من مقياس القيم الموجهة سوف توجد فى الخطة بشكل ضمنى فقط ، فإن الخطة ذاتها بكل تفاصيلها ، بل وكل عمل تتقدم به الحكومة يجب أن يصبحا فى الواقع شيئًا مقدسًا للغاية مستثنى من الانتقاد ، فإنه إذا أريد أن يؤيد الشعب الجهد المشترك بلا تردد فإنه يجب أن يقتنع بأن الشيء الصواب ليس هو الغاية المستهدفة فحسب ، بل والوسائل المختارة لها أيضا . وسوف تشمل العقيدة الرسمية التى يجب أن يفرض الالتزام بها بالقوه ، كل الآراء عن الحقائق التى وضعت الخطة على أساسها . ولابد من كبح الانتقاد العلمى ، أو حتى الإعراب عن الشك فيها ، لأن ذلك يميل إلى إضعاف التأييد العام لها وكما يذكر آل ويب عن الوضع فى كل مشروع روسى : « بينما يسير العمل قدما ، فإن أى إعراب عن الشك أو حتى الخوف من عدم نجاح الخطة يعد عملا من أعمال عدم الولاء بل والخيانة ، بسبب آثاره المحتملة على إرادة وجهود بقية العاملين »(٤). وعندما لا يتعلق الشك أو الخوف الذى أعرب عنه بنجاح مشروع معين ، بل يتعلق بالخطة الاجتماعية بأكملها ، فلابد من معاملته باعتباره عملا من أعمال التخريب . . .

وهكذا ، لابد أن تصبح الحقائق والنظريات موضوعا لمذهب رسمى بشكل لا يقل عن الآراء بشأن القيم . وسوف يستخدم جهاز نشر المعرفة بأسره ـ المدارس ، والصحافة والإذاعة والأفلام السينمائية ـ فقط لنشر تلك الآراء ، التى سواء كانت صحيحة أم زائفة سوف تدعم الاعتقاد بصواب القرارات التى تتخذها السلطة . وكل المعلومات التى قد تسبب الشك أو التردد سوف تكبت ، ويصبح التأثير المحتمل على ولاء الشعب للنظام هو المعيار الوحيد لتقرير ما إذا كانت قطعة معينة من المعلومات تنشر أو تمنع . إن الموقف فى دولة شمولية ، يكون بشكل دائم وفى كل الميادين كما هو فى أى مكان آخر فى بعض الميادين فى وقت الحرب . فكل شيء قد يثير الشك بشأن حكمة الحكومة ، أو يخلق سخطا سوف يحجب عن الشعب . إن أسس المقارنات المعارضة مع الأحوال فى كل مكان آخر ، ومعرفة بدائل ممكنة للطريق الذى اتخذ فعلا ، والمعلومات التى قد توحى بالفشل من جانب الحكومة فى الوفاء بوعودها ، أو انتهاز الفرص لتحسين الأحوال سوف تمنع كلها . وبالتالى فإنه لن يكون هناك أى مجال لا تمارس فيه السيطرة المنتظمة على المعلومات ، ولا يطبق فيه تماثل الآراء .

---

(٤) سيدنى وبياتريس ويب « الشيوعية السوفيتية » ص ١٠٣٨ .

وينطبق ذلك حتى على ميادين من الواضح أنها أبعد عن أية مصالح سياسية ، وبصورة خاصة على كل العلوم ، حتى أكثرها تجريدا . ولا يمكن السماح فى أى نظام شمولى بالقواعد التى تتناول مباشرة الشئون الإنسانية ، ومن ثم تؤثر على الآراء السياسية بصورة أكثر مباشرة مثل التاريخ ، والقانون ، أو العلوم الاقتصادية ، والبحث التزايد عن الحقيقة . ويصبح تبرير الآراء الرسمية هو الهدف الوحيد . وهى أمور يمكن رؤيتها بسهولة ، وقد أكدتها التجربة بوفرة . وقد أصبحت هذه القواعد فى الواقع ، فى كل الدول الشمولية أخصب المصانع للخرافات الرسمية التى يستخدمها الحكام لتوجيه أفكار وإرادات رعاياها . وليس من المستغرب أنه فى مثل تلك المجالات يتم التخلى حتى عن الزعم بأنهم يبحثون عن الحقيقة وأن السلطات هى التى تقرر أى المذاهب يجب أن يجرى تعليمها ونشرها .

غير أن السيطرة الشمولية على الآراء ، تمتد أيضا إلى موضوعات تبدو لأول وهلة أنها ليست لها أهميــة سياسية . ويكون من الصعب أحيانًا تفسير لماذا يجب أن تحظر مذاهب معينة رسميا ؟ أو لماذا يجب تشجيع مذاهب أخرى ؟ ومن الغريب أن هذه الأشياء المحبوبة والمكروهة متماثلة بوضوح إلى حد ما فى النظم الشمولية المختلفة . ويبدو أنها جميعًا بصفة خاصة لديها بصورة مشتركة كراهية شديدة لأشكال الفكر الأكثر تجريدًا ، كما تظهر كراهية مميزة أيضًا بين كثيرين من أنصار النظام الجماعى بين علمائنا . وسواء كانت نظرية النسبية تقدم باعتبارها « هجومًا ساميًا على أسس العلوم الطبيعية المسيحية ودول الشمال » ، أو تقاوم لأنها « تتعارض مع المادية الديالكتيكية والمذهب الماركسى » . فإن الأمر هو نفس الشىء إلى حد كبير . كما أنه ليس هناك فرق كبير عما إذا كانت نظريات معينة للإحصائيات الرياضية تتعرض للهجوم ، لأنها « تشكل جزءًا من الصراع الطبقى على الحد الأيديولوجى ، وأنها نتيجة للدور التاريخى للعلوم الرياضية كخادمة للبورجوازيين » ، أو ما إذا كان الموضوع برمته يدان لأنه « لا يقدم أى ضمان على أنه سوف يستخدم لمصلحة الشعب » . ويبدو أن الرياضيات البحتة كانت ضحية أخرى ، وأنه حتى اعتناق آراء حول طبيعة الاستمرارية ، يمكن أن يعزى إلى « تحيزات بورجوازية » وفقا لآل ويب ، فإن « مجلة العلوم الطبيعية الماركسية ـ اللينينية » تنشر الشعارات التالية . « إننا نؤيد الحزب فى العلوم الرياضية » ، و « نحن نؤيد نقاء النظرية الماركسية ـ اللينية فى الجراحة » . ويبدو أن الموقف فى ألمانيا مشابه للغاية لذلك ؛ فإن « مجلة الجمعية الاشتراكية ـ الوطنية لعلماء الرياضيات » تمتلئ بآراء « الحزب فى الرياضيات » ، وقد خصص واحد من أشهر علماء الطبيعة الألمان ، وهو لينارد الحائز على جائزة نوبل عمل حياته تحت عنوان « الفيزياء الألمانية » فى أربعة أجزاء ! » .

ويتمشى مع روح النظام الشمولى بأكمله أنه يشجب كلية أى نشاط إنسانى يتم عمله من أجل مصلحته ، وبدون أى غرض أبعد من ذلك . إن « العلم من أجل العلم » و « الفن من أجل الفن » مكروهان على حد سواء لدى النازيين ، ومثقفينا الاشتراكيين والسيوعيين . إن كل نشاط يجب أن يستمد تبريره من هدف اجتماعى محسوس ، ويجب ألا يكون أى نشاط تلقائيا غير موجه ، لأنه قد يسفر عن نتائج لا يمكن توقعها ولا تكفلها الخطة ، وقد ينتج شيئًا جديدًا لم يكن يحلم به فى فلسفة المخطط . بل إن المبدأ يمتد حتى إلى الألعاب والملاهى . وإننى أترك للقارئ أن يخمن ما إذا كان لاعبو الشطرنج قد يحذرون رسميا فى ألمانيا أو فى روسيا بأننا يجب أن ننتهى إلى الأبد من حياد الشطرنج ، ويجب أن نشجب إلى الأبد صيغة « الشطرنج من أجل الشطرنج » مثل صيغة « الفن من أجل الفن » .

ورغم أن بعض هذه الانحرافات قد يبدو أمرا لا يصدق ، فإننا مع ذلك يجب أن نكون على حذر حتى لا نصرف النظر عنها باعتبارها مجرد منتجات ثانوية لا صلة لها بالطابع الرئيسى لنظام مخطط أو شمولى ، إذ إنها ليست كذلك ، بل هى نتيجة مباشرة لتلك الرغبة ذاتها فى رؤية كل شىء يوجهه « تصور موحد للكل » وللحاجة إلى أن نؤيد بأى ثمن الآراء التى يطالب الشعب بتقديم تضحيات مستمرة لخدمتها ، وللفكرة العامة بأن معرفة ومعتقدات الشعب هى أداة تستخدم من أجل غرض واحد . وما إن يكن على العلم أن يخدم لا الحقيقة ، بل مصالح طبقة ، أو جماعة ما ، أو دولة ما ، حتى تصبح المهمة الوحيدة للجدل والمناقشة هى تبرير وزيادة نشر المعتقدات التى توجه حياة المجتمع بأسره . وقد شرح وزير العدل النازى ذلك بقوله : إن السؤال الذى يجب أن توجهه كل نظرية علمية جديدة إلى نفسها هو : « هل أخدم الاشتراكية الوطنية من أجل أعظم فائدة للجميع ؟ » .

لقد توقفت كلمة « الحقيقة » ذاتها عن أن يكون لها معناها القديم ؛ فهى لم تعد تصف شيئًا سوف يوجد ، بعد أن أصبح ضمير الفرد هو الحكم الوحيد فيما إذا كان الدليل فى أية حالة معينة (أو موقف أولئك الذين يعلنونه) يبرر عقيدة ما ، ويصبح شيئًا تضعه السلطة شيئًا يجب الإيمان به لمصلحة وحدة الجهد المنظم ، قد ينبغى تغييره كما تتطلب ضرورات هذا الجهد المنظم

إن المناخ الثقافى العام الذى ينتج عن ذلك ، وروح السخرية التامة فيما يتعلق بالحقيقة التى يولدها ، وضياع الإحساس حتى بمعنى الحقيقة ، واختفاء روح الاستقصاء المستقل والإيمان بقوة الاقتناع العقلى ، والطريقة التى تكون عليها الاختلافات فى الرأى فى كل فرع من المعرفة كلها قضايا سياسية يجب أن تتقرر بواسطة السلطة ، وكلها أشياء يجب أن يجربها المرء

شخصيا ؛ فليس هناك أى وصف موجز يمكن أن ينقل مداها . ولعل أكثر الحقائق إثارة للانزعاج ، هى أن ازدراء الحرية العقلية ليس شيئًا لا يظهر إلا بمجرد إنشاء النظام الشمولى بل إنه يمكن أن يوجد فى كل مكان بين المثقفين الذين اعتنقوا عقيدة جماعية ، والذين يعتبرون زعماء مثقفين حتى فى دول لا تزال تحت نظام ليبرالى . إن أسوأ قمع إذا ارتكب باسم الاشتراكية لا يتغاضى عنه فحسب ، ولا يخلق نظاما شموليا فحسب يدافع عنه علنا بواسطة أناس يزعمون أنهم يتكلمون باسم العلماء فى دول ليبرالية ، بل إن عدم التسامح أيضًا يمجد بصراحة . ألم نشهد أخيرًا كاتبًا علميا بريطانيا يدافع حتى عن محاكم التفتيش ، لأنه فى رأيه «مفيد للعلم عندما يحمى طبقةصاعدة » ؟ ! (٥) وهذا الرأى بطبيعة الحال يتعذر تمييزه عمليا عن الآراء التى قادت النازيين إلى اضطهاد رجال العلوم ، وحرق الكتب العلمية ، والاستئصال المنتظم للطبقة المثقفة للشعب الخاضع .

إن الرغبة فى فرض عقيدة على الشعب تعتبر مفيدة لهم ، هى بطبيعة الحال ليست أمرًا جديدًا أو خاصة بعصرنا ، غير أن الجديد هو الحجة التى يحاول بها كثيرون من مثقفينا تبرير مثل هذه المحاولات . فليست هناك حرية حقيقية للفكر فى مجتمعنا ، هكذا يقال ، لأن آراء وأذواق الجماهير تشكل بواسطة الدعاية وبالإعلانات ، وبنموذج الطبقات العليا ، وبعوامل بيئية أخرى ، تفرض تفكير الشعب حتما فى أعمال روتينية . ويستنتج من ذلك أنه إذا كانت المثل العليا وأذواق الأغلبية العظمى تشكل دائمًا بظروف نستطيع السيطرة عليها ، فإننا يجب أن نستخدم هذه الطاقة بتروٍّ لتحويل أفكار الشعب إلى ما نعتقد أنه اتجاه مرغوب فيه .

وربما كان صحيحا إلى حد كاف أن الأغلبية العظمى نادرًا ما يكونون قادرين على التفكير بشكل مستقل ، وأنهم يقبلون آراء حول أغلب المسائل ، يجدونها جاهزة ، وأنهم سوف يكونون راضين بالمثل إذا ولدوا أو استدرجوا إلى مجموعة أو أخرى من المعتقدات . وفى أى مجتمع فإن حرية الفكر ستكون على الأرجح ذات أهمية مباشرة لأقلية صغيرة فقط . ولكن ذلك لا يعنى أن أى شخص مؤهل ينبغى أن يحصل على سلطة ، لاختيار أولئك الذين سوف يحتفظ لهم بهذه الحرية . وهذا لا يبرر بالتأكيد افتراض أن أية مجموعة من الناس يحق لها المطالبة بتقرير ما يجب أن يفكر فيه الناس أو يؤمنون به . وهو يظهر فوضى تامة للفكر ، إذا افترضنا أن أغلبية الأشخاص تحت أى نوع من النظم يتبعون مبادرة البعض ، ولن يكون هناك أى فرق إذا كان على الجميع أن يتبعوا نفس المبادرة والانتقاص من قيمة الحرية الثقافية لأنها لن

---

(٥) ج ج كروثر : « العلاقات الاجتماعية للعلم » (١٩٤١) ص ٣٣٣ .

تعنى أبدًا للجميع نفس إمكانية الفكر المستقل ، سيكون بمثابة إغفال تام للأسباب التى تعطى الحرية الثقافية قيمتها ، إذ إن الشىء الجوهرى الذى يجعلها تخدم وظيفتها باعتبارها المحرك الأول للتقدم الثقافى ، ليس هو أن يكون كل شخص قادرًا على التفكير أو كتابة أى شىء ، بل أن تكون أية قضية أو فكرة يمكن أن يجادل بشأنها البعض . وطالما أن الانشقاق فى الرأى لا يكبت ، فسوف يكون هناك دائمًا بعض من سوف يشك فى الأفكار التى تحكم معاصريهم ويضعون أفكارًا جديدة لاختبار الحجة والدعاية .

إن هذا التفاعل بين أفراد يمتلكون معرفة مختلفة وآرء مختلفة ، هو ما يشكل حياة الفكر . ونمو العقل هو عملية اجتماعية تقوم على وجود مثل هذه الاختلافات . وجوهر ذلك أنه لا يمكن التنبؤ بنتائجها ، وإننا لا نستطيع أن نعرف أى الأفكار سوف تساعد هذا النمو وأيها لن يفعل ذلك ، وفى إيجاز فإن هذا النمو لا يمكن أن تحكمه أية آراء لدينا الآن ، دون أن تحدده فى نفس الوقت ، ولكى « تخطط » أو « تنظم » نمو العقلى ، أو فيما يتعلق بالتقدم بوجه عام فهو تناقض فى التعبيرات . إن فكرة أن الذهن البشرى يجب أن يسيطر عمدا على نموه الخاص تربك عقل الفرد ، والذى يستطيع وحده أن « يسيطر بوعى » على أى شىء ، مع عملية العلاقـات بين الأشخاص التى يكون نمـوها مطلوبًا ، وبمحاولة السيطرة عليها فإننا إنمـا نضع حدودًا لنموها . ولابد من أن ينتج ذلك عاجلاً أو آجلا ركودا للفكر واضمحلالا للعقل .

ومأساة الفكر الجماعى هى أنه فى حين أنه يبدأ بجعل العقل شيئًا ساميًا ، فإنه ينتهى بتدمير العقل لأنه يسىء فهم العملية التى يتوقف عليها نمو العقل . وقد يقال حقا إنه التناقض الظاهرى للمذهب الجماعى كله ، وإن مطالبته بالسيطرة « الواعية » أو التخطيط « الواعى » هو الذى يؤدى بالضرورة إلى المطالبة بأن عقل بعض الأفراد يجب أن يكون على مستوى أعـلى فى حين أن النهج الفردى للظواهر الاجتماعية هو الذى يجعلنا ندرك القوى الفردية الممتازة التى توجه نمو العقل . وهكذا فإن المذهب الفردى هو موقف خضوع أمام هذه العملية الاجتماعية والتسامح حيال الآراء الأخرى ، وهو المضاد بالضبط لهذه النظرية الثقافية الوقحة ، والتى هى منشأ المطالبة بالتوجيه الشامل للعملية الاجتماعية .

١٢

الجـذور الاشتراكية للنظـام النـازى

إن كل القوى المعادية للحرية تتجمع ضد كل شيء ليبرالى .

أ. موللر فان دين بروك

إن اعتبار الاشتراكية الوطنية مجرد ثورة ضد العقل ، وحركة غير متعقلة بدون خلفية ذهنية ، غلطة شائعة ، إذ لو كان الأمر كذلك ، لكانت الحركة أقل خطرًا بكثير مما هى . ولكن لا يمكن أن يكون هناك ما هو أبعد عن الحقيقة أو أكثر تضليلاً من ذلك . . إن مبادئ الاشتراكية الوطنية هى ذروة تطور طويل للفكر ، عملية اشترك فيها مفكرون كان لهم تأثير كبير أبعد كثيرًا عن حدود ألمانيا ، ومهما قد يظن المرء عن المقدمات المنطقية التى بدأت منها فإنه لا يمكن إنكار أن الرجال الذين قدموا المبادئ الجديدة ، كانوا كتابا أقوياء تركوا بصمة أفكارهم على الفكر الأوربى بأكمله . وقد وضع نظامهم بصورة لا رحمة فيها ، فما إن يقبل المرء المقدمات المنطقية التى بدأ منها ، حتى لا يكون هناك مهرب من منطقها . فهى ببساطة نظام جماعى متحرر من كل آثار تقاليد فردية قد تعوق تحقيقه .

وعلى الرغم من أن المفكرين الألمان قد أخذوا زمام القيادة فى هذا التطور ، فإنهم لم يكونوا وحدهم على الإطلاق ، فقد كان توماس كارليل ، وهبوستون ستيوارت تشمبرلين ، وأوجست كومت ، وجورج سوريل ، جزءًا من هذا التطور المستمر بقدر ما كان الألمان فيه . وقد تتبع ر. د. باتلر أخيرًا نشوء هذا الاتجاه من الفكر داخل ألمانيا ، وذلك فى دراسته عن « جذور الاشتراكية الوطنية » . ولكن على الرغم من ثباته هناك ، خلال مائة وخمسين عاما ، فى شكل لم يتغير تقريبًا ويتكرر دائمًا ، فإن ما برز من تلك الدراسة كان أمرًا مخيفًا إلى حد ما . ومن السهل المبالغة فى الأهمية التى كانت لتلك الأفكار فى ألمانيا قبل ١٩١٤ . لقد كانت مجرد اتجاه واحد من الفكر بين شعب ، ربما كان يومئذ أكثر تنوعًا فى آرائه من أى شعب آخر . وكانت

تعرض إجمالا بواسطة أقلية صغيرة ، وتحظى بازدراء كبير من أغلبية الألمان ، كما كانت فى دول أخرى .

فما الذى إذن جعل هذه الآراء التى تعتنقها أقلية رجعية تكسب فى النهاية تأييد الأغلبية العظمى من الألمان ، وكل شبابها بصورة عملية ؟ لم تكن الهزيمة والمعاناة وموجة الشعور الوطنى ، هى فقط التى أدت إلى نجاحها ، بل إن السبب الذى كان كثير من الناس يرغبون فى تصديقه ، هو رد فعل رأسمالى ضد مقدم الاشتراكية . فعلى العكس ، فإن التأييد الذى جاء بهذه الأفكار إلى السلطة ، جاء بالضبط من المعسكر الاشتراكى . فمن المؤكد أنهم لم يحصلوا على المساعدة للوصول إلى السلطة من خلال البورجوازيين ، بل الأصح من خلال عدم وجود بورجوازية قوية .

إن المذاهب التى وجهت العناصر الحاكمة فى ألمانيا خلال الجيل الماضى ، كانت لا تعارض الاشتراكية فى الماركسية ، بل العناصر الليبرالية التى تحتويها ، ونزعتها الأممية وديموقراطيتها . وكما أصبح واضحًا بشكل متزايد ؛ فإن هذه العناصر بالضبط هى التى كانت تشكل عقبات فى تحقيق الاشتراكية ؛ فقد أخذ اشتراكيو اليسار يتقاربون أكثر وأكثر من اشتراكيى اليمين . وكان اتحاد القوى المعادية للرأسمالية من اليمين واليسار ، والتحام الاشتراكية الراديكالية والمحافظة ، هو الذى أبعد من ألمانيا كل ما كان ليبراليا .

وكانت الصلة بين الاشتراكية والأممية فى ألمانيا توشك على البداية . ومما له مغزى ، أن أهم أسلاف الاشتراكية ـ الوطنية ـ فيشتى ، ورودبيرتوسى ، ولاسال ـ كانوا فى نفس الوقت هم الآباء المعترف بهم للاشتراكية . وفى حين أن الاشتراكية النظرية فى صورتها الماركسية كانت توجه الحركة العمالية الألمانية ، فإن العنصر الاستبدادى والوطنى تراجع بعض الوقت إلى الخلفية ، ولكن ليس لوقت طويل (١) . فمن عام ١٩١٤ فصاعدًا برز من بين صفوف الاشتراكية ـ الماركسية مدرس بعد آخر ، ممن قادوا لا المحافظين والرجعيين ، بل العمال الكادحين والشباب المثالى إلى ثنايا الاشتراكية الوطنية . وبعد ذلك فقط ، حقق المد الاشتراكى الوطنى أهمية كبرى ، ونما بسرعة ليصبح المذهب الهتلرى . وهيستيريا حرب ١٩١٤ التى لم تشف تماما بسبب الهزيمة الألمانية ، هى بداية التطور الحديث الذى أنتج

---

(١) وبشكل جزئى فقط . ففى ١٨٩٢ استطاع واحد من زعماء الحزب الديموقراطى الاجتماعى هو أوجست بيبل أن يخبر بسمارك « أنه يستطيع أن يتأكد من أن الديموقراطية الاجتماعية الألمانية ، هى نوع من المدارس الإعدادية للروح الحربية » !

الاشتراكية الوطنية ، وبمساعدة الاشتراكية القديمة إلى حد كبير ظهرت خلال تلك الفترة .

ولعل الأول والأكثر تميزًا فى بعض النواحى ، كممثل لهذا التطور ، هو البروفيسور الراحل فيرز زومبارت الذى ظهر كتابه السيء السمعة (« تجار وأبطال ») فى ١٩١٥ . وقد بدأ زومبارت كاشتراكى ـ ماركسى ، وفى ١٩٠٩ كان فى استطاعته أن يؤكد بافتخار أنه كرس الجانب الأكبر من حياته للنضال من أجل أفكار كارل ماركس . وقد فعل أكبر قدر يمكن أن يفعله أى إنسان لنشر الأفكار الاشتراكية والسخط المعادى للرأسمالية بدرجات متباينة فى أنحاء ألمانيا . وإذا كان الفكر الألمانى قد أصبحت تتخلله عناصر ماركسية بطريقة لا تصدق على أية دولة أخرى حتى الثورة الروسية ، فقد كان ذلك راجعًا إلى زومبارت بقدر كبير . وفى وقت ما كان يعتبر الممثل البارز للطبقة الاشتراكية المثقفة المضطهدة ، إذ ظل عاجزًا عن الحصول على كرسى فى الجامعة بسبب آرائه المتطرفة . وحتى عقب الحركة الأخيرة ، كان تأثيره داخل وخارج ألمانيا كمؤرخ ، والذى ظل ماركسيا فى نهجه بعد أن توقف عن أن يكون ماركسيا فى السياسة ، أكثر اتساعا ، وكان ملحوظًا بصفة خاصة فى أعمال كثيرين من المخططين الإنجليز والأمريكيين .

وفى كتابه عن الحرب ، رحب هذا الاشتراكى القديم « بالحرب الألمانية » ، باعتبارها صراعا لا مفر منه بين حضارة إنجلترا التجارية وثقافة ألمانيا البطولية . وكان احتقاره لا حد له للآراء التجارية للشعب الإنجليزى ، الذى فقد كل الغرائز المولعة بالحرب . ولم يكن هناك شيء أكثر جدارة بالازدراء فى نظره من السعى العالمى من أجل سعادة الفرد ، وما يصفه بأنه المبدأ الأساسى للقواعد الأخلاقية الإنجليزية : كن عادلا « فقد يكون ذلك أصلح لك ، وإنه قد يطيل بقاءك على الأرض » وكان بالنسبة له « أشنع المبادئ التى نطق بها عقل تجارى » . «والفكرة الألمانية عن الدولة » التى صاغها فيتشتى ، ولاسال ، ورودبرتوس ، هى أن الدولة لا يؤسسها ولا يشكلها أفراد ، ولا تجمع من أفراد ، كما أن هدفها ليس خدمة أية مصالح لأفراد . إنها « الجماعة القومية » التى لا يكون فيها للفرد أية حقوق ، بل واجبات فقط . . إن مطالب الأفراد هى دائمًا نتيجة للروح التجارية . و « أفكار ١٧٨٩ » ـ الحرية ، المساواة والإخاء ـ هى مثل عليا تجارية بشكل مميز ، ليس لها أى هدف آخر غير الحصول على ميزات معينة للأفراد .

وقبل ١٩١٤ ، كانت كل المثل العليا الألمانية عن حياة بطولية فى خطر مميت قبل القدوم المستمر للمثل العليا التجارية الإنجليزية ، والراحة الإنجليزية ، والرياضة الإنجليزية . ولم يصبح الشعب الإنجليزى نفسه فاسدًا تمامًا ، وكل عضو فى نقابة عمالية غارق فى « مستنقع

الراحة » ، بل إنهم بدءوا أيضًا فى نقل العدوى لشعوب أخرى . وكانت الحرب وحدها هى التى ساعدت الألمان على تذكر أنهم كانوا حقيقة شعبا من المحاربين ، شعبا تخضع فيه كل الأنشطة وخاصة الأنشطة الاقتصادية للغايات العسكرية . وكان زومبارت يعرف أن الألمان محتقرون من قبل الشعوب الأخرى ، لأنهم يعتبرون الحرب شيئًا مقدسا ، ولكنه كان يتباهى بذلك ، إذ إن اعتبار الحرب شيئًا غير إنسانى ولا معنى له هو نتاج آراء تجارية ، فهناك حياة أعلى من حياة الفرد وحياة الشعب ، وحياة الدولة ، وهى هدف الفرد للتضحية بنفسه من أجل تلك الحياة الأعلى . كانت الحرب بالنسبة لزومبارت هى تكملة للرأى البطولى للحياة والحرب ضد إنجلترا هى الحرب ضد المثل الأعلى المضاد ، المثل الأعلى التجارى لحرية الفرد والراحة الإنجليزية ، والتى كانت فى نظره تجد أكثر تعبيراتها جدارة بالإزدراء فى أمواس الحلاقة المأمونة التى توجد فى الخنادق الإنجليزية .

وإذا كانت ثورة زومبارت المتفجرة فى ذلك الحين كثيرة جدا حتى بالنسبة لأغلب الألمان فقد توصل بروفيسور ألمانى آخر إلى نفس الأفكار أساسا فى شكل أكثر اعتدالا ، وأكثر دراسة ولكنها لهذا السبب أكثر فعالية . وكان البروفيسور يوهان بلنجه خبيرًا كبيرًا فى شئون ماركس مثل زومبارت . ويعتبر كتابه عن « ماركس وهيجل » إيذانا بالبعث الحديث لهيجل بين الدارسين الماركسيين ، حيث لا يمكن أن يكون هناك أى شك بشأن الطبيعة الاشتراكية الخالصة للمعتقدات التى بدأ بها . وبين مطبوعاته العديدة عن الحرب ، هناك كتاب صغير يعتبر أكثرها أهمية ، ولكنه كان يناقش على نطاق واسع فى ذلك الحين ، وعنوانه ذو مغزى واضح هو : « ١٧٨٩ ـ ١٩١٤ : السنوات الرمزية فى تاريخ العقل السياسى » ، وقد خصص للصراع بين « أفكار ١٧٨٩ » التى تعد المثل الأعلى للحرية ، و « المثل العليا فى ١٩١٤ » التى تعد المثل الأعلى للتنظيم .

كان التنظيم بالنسبة له ، كما هو بالنسبة لكل الاشتراكيين الذين يستمدون اشتراكيتهم من تطبيق فج لمثل عليا علمية على مشكلات المجتمع ، لب النظام الاشتراكى . لقد كانت كما يؤكد بحق أصل الحركة الاشتراكية فى بدايتها فى فرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر . وقد خان ماركس والماركسية هذه الفكرة الأساسية للاشتراكية بتقيدهم المتعصب وإن كان خياليا بفكرة الحرية المجردة . لقد عادت فكرة التنظيم الآن فقط مرة أخرى إلى نفسها فى كل مكان آخر ، كما يشاهد فى أعمال هـ . ج . ويلز (الذى تأثر البروفيسور بلنجه بكتابه « المستقبل فى أمريكا » تأثرا عميقًا ، ووصفه بأنه واحد من أبرز الشخصيات فى الاشتراكية الحديثة) ولكن بصفة خاصة فى ألمانيا ، حيث فهمت بشكل أفضل وتحققت بصورة أكثر اكتمالا . ومن ثم

فإن الحرب بين إنجلترا وألمانيا كانت حقا صراعا بين مبدأين متعارضين .. « والحرب الاقتصادية العالمية » هى الحقبة الثالثة الكبرى للصراع الروحى فى التاريخ الحديث ، وهى على نفس القدر من الأهمية مثل عهد الإصلاح والثورة البورجوازية للحرية . . . إنها الصراع من أجل انتصار القوى الجديدة التى نشأت من الحياة الاقتصادية المتقدمة فى القرن التاسع عشر : الاشتراكية والتنظيم .

« فى مجال الأفكار ، كانت ألمانيا أكثر الأنصار اقتناعا بكل الأحلام الاشتراكية ؛ وفى مجال الواقعية ، كانت أقوى مخطط موجود فى القرن العشرين لأعلى النظم الاقتصادية تنظيمًا وفنيا ومهما كانت نهاية الحرب ، فإننا الشعب النموذجى ، فأفكارنا سوف تحدد أهداف حياة البشرية وقد شهد تاريخ العالم فى الوقت الحالى المشهد الهائل : مثل أعلى كبير جديد من الحياة ينفذ إلى الانتصار النهائى ، فى حين أنه فى إنجلترا فى الوقت نفسه ينهار أخيرًا واحد من المبادئ التاريخية العالمية » .

إن اقتصاد الحرب الذى نشأ فى ألمانيا فى عام ١٩١٤ « هو أول تحقيق لمجتمع اشتراكى وروحه هى أول ظهور عملى ، وليست مجرد شىء مطلوب لروح اشتراكية . لقد وطدت احتياجات الحرب الفكرة الاشتراكية فى الحياة الاقتصادية الألمانية ، وهكذا فإن الدفاع عن أمتنا قدم للبشرية الفكرة فى ١٩١٤ ، فكرة التنظيم الألمانى ، جماعة الشعب للاشتراكية الوطنية . . وبدون أن نلاحظها فعلا ، فإن حياتنا السياسية بأكملها فى الدولة والصناعة ارتفعت إلى مرحلة أعلى . إن الدولة والحياة الاقتصادية تشكلان وحدة جديدة » . . . . . فالشعور بالمسئولية الاقتصادية الذى يميز عمل الموظف المدنى يعم كل النشاط الخاص . إن الدستور النقابى الألمانى الجديد للحياة الاقتصادية ، الذى يعترف البروفيسور بلنجه بأنه لم ينضج أو يكتمل بعد ، « هو أعلى شكل لحياة الدولة عرف حتى الآن على الأرض » .

وكان البروفيسور بلنجه فى البداية لا يزال يأمل فى التوفيق بين المثل الأعلى للحرية ، والمثل الأعلى للتنظيم ، رغم أن ذلك يكون إلى حد كبير عن طريق الخضوع التام ، ولكنه اختيارى من الفرد للمجموع . ولكن هذه الآثار من الأفكار الليبرالية سرعان ما اختفت من كتاباته . وبحلول ١٩١٨ كان الاتحاد بين الاشتراكية وسياسات السلطة التى لا ترحم قد أصبح تاما فى ذهنه وقبل نهاية الحرب بفترة وجيزة ، حث مواطنيه فى صحيفة « الناقوس » الاشتراكية قائلا :

« لقد حان وقت الاعتراف بالحقيقة . . . إن الاشتراكية لابد أن تكون سياسة قوة ، لأنها سوف تكون تنظيمًا ، ويجب أن تفوز الاشتراكية بالسلطة ، ولا ينبغى أن تدمر السلطة بتهور . وسيكون أهم وأخطر سؤال بالنسبة للاشتراكية فى زمن حرب الشعوب هو بالضرورة : من هو

الشعب الأكثر تفوقًا الذى يستدعى لتولى السلطة لأنه الزعيم المثالى فى تنظيم الشعوب ؟ .

وقد تنبأ بكل الأفكار التى استخدمت فى تبرير نظام هتلر الجديد فى النهاية ، فقد قال : «أليس حق الشعوب المطلق فى تقرير المصير - من وجهة نظر الاشتراكية فقط باعتبارها تنظيما - هو حق للفوضى الاقتصادية ذات النزعة الفردية ؟ وهل نحن على استعداد لمنح تقرير مصير تام للفرد فى الحياة الاقتصادية ؟ إن الاشتراكية الراسخة تستطيع أن تمنح الناس حقا فى الاندماج وفقا للتوزيع الفعلى للقوى ، والذى يتحدد تاريخيا » .

وكانت المثل العليا التى عبر عنها بلنجه بوضوح بالغ تحظى بشعبية خاصة بين أوساط معينة من العلماء والمهندسين الألمان ، بل إنها ربما كانت مستمدة منهم ، فقد كانوا - كما هو الحال الآن تماما بين نظرائهم الإنجليز والأمريكيين - يرفعون أصواتهم للمطالبة بالتنظيم المخطط بصورة مركزية لكل جوانب الحياة . وكان فى مقدمة هؤلاء الكيميائى الشهير فيلهلم أوستفالد ، وهو واحد ممن حققت آراؤهم حول هذه المسألة شهرة معينة ، وقيل إنه ذكر علناً أن « ألمانيا تريد أن تنظم أوربا التى مازالت تفتقر إلى التنظيم حتى الآن ، وسوف أشرح لكم السر الكبير لألمانيا : إننا - أو لعله العنصر الألمانى - قد اكتشفنا أهمية التنظيم ، وقد حققنا فعلا وسيلة التنظيم ، بينما كانت الأمم الأخرى تعيش فى ظل النظام ذى النزعة الفردية » .

وكانت هناك أفكار مماثلة للغاية لتلك الأفكار تسود فى مكاتب دكتاتور المواد الأولية الألمانى فالتر راثناو ، رغم أنه كان سيصاب بالهلع لو أنه أدرك عواقب اقتصاده الشمولى ، ومع ذلك فهو جدير بمكان مرموق فى أى تاريخ أكثر اكتمالا عن نمو الأفكار النازية ، فقد حدد من خلال كتاباته - ربما أكثر من أى شخص آخر - الآراء الاقتصادية للجيل الذى نشأ فى ألمانيا خلال الحرب الأخيرة وبعدها مباشرة . وأصبح بعض من أقرب معاونيه يشكلون فيما بعد العمود الفقرى فى إدارة مشروع السنوات الخمس للمارشال جورنج ، كما كانت أكثر تعاليم فرويدتيش ناومان مماثلة للغاية ، وقد حقق كتابه « أوربا الوسطى » أكبر قدر من التوزيع بين كتب الحرب فى ألمانيا على الأرجح (٢) .

ولكنه ترك لسياسى اقتصادى نشيط ، وعضو فى الجناح اليسارى من الحزب الاشتراكى الاجتماعى فى الرايخشتاغ ، مهمة إظهار هذه الأفكار بشكل أكثر اكتمالا ، ونشرها على نطاق

---

(٢) هناك ملخص جيد لآراء ناومان باعتبارها طابعًا مميزا للجمع الألمانى بين الاشتراكية والأمبريالية مثل أى شىء اقتبسناه فى النص ، سوف تجدونه فى « جذور الاشتراكية الوطنية » الذى كتبه ر.د. باتلر (١٩٤١) ص ٢٠٣ - ٩

واسع . وكان بول لينش قد وصف فى كتبه الأولى فعلا الحرب باعتبارها « فرار البورجوازية الإنجليزية قبل مقدم الاشتراكية » ، وشرح مدى الاختلاف بين المثل الأعلى الاشتراكى للحرية، والتصور الإنجليزى لها , ولكن فقط فى كتابه الثالث وهو أكثرها نجاحًا عن الحرب، وهو « ثلاث سنوات من الثورة العالمية » ، بلغت أفكاره المتميزة ، تحت تأثير بلنجه نموها الكامل (٣) . وقد أقام لينش حجته على رواية تاريخية طريفة ودقيقة فى نواح كثيرة عن كيف أن تبنى الحماية بواسطة بسمرك قد جعل التطور ممكنا فى ألمانيا نحو هذا التركيز الصناعى ونظام الاحتكار ، والذى كان يمثل من وجهة نظره الماركسية حالة أعلى من التنمية الصناعية :

« كانت نتيجة قرار بسمرك فى عام ١٨٧٩ أن تضطلع ألمانيا بدور الثورى ، أى دور دولة وضعها بالنسبة لبقية العالم ، هو دور ممثل لنظام اقتصادى أعلى وأكثر تقدما . وبعد أن حققنا ذلك ، فإننا يجب أن ندرك أنه فى الثورة العالمية الحالية ، تمثل ألمانيا دور الثورى ، وأعظم خصومها وهى إنجلترا تمثل الجانب المضاد للثورة . وتثبت هذه الحقيقة إلى أى حد قليل يؤثر دستور أية دولة ، سواء أكانت ليبرالية وجمهورية أم ملكية مطلقة ، على السؤال عما إذا كانت تلك الدولة ، من وجهة نظر التطور التاريخى ، تعتبر ليبرالية أم لا . أو من أجل زيادة الإيضاح ، فإن تصوراتنا عن النظام الليبرالى ، والنظام الديموقراطى وما إلى ذلك مستمدة من أفكار النزعة الفردية الإنجليزية ، وبمقتضاها فإن الدولة ذات الحكومة الضعيفة تكون دولة ليبرالية ، وكل قيد على حرية الفرد ، يعتبر نتاجا للحكم المطلق والنزعة العسكرية » .

« وفى ألمانيا ، « الممثل المعين تاريخيا » لهذا الشكل الأعلى من الحياة الاقتصادية ، كان الصراع من أجل الاشتراكية قد أصبح مبسطا بصورة غير عادية ، حيث إن كل الظروف الضرورية للاشتراكية كانت قد أصبحت راسخة هناك فعلا . . ومن ثم ، فقد صار بالضرورة اهتمامًا حيويًا لأى حزب اشتراكى ، أن يكون على ألمانيا الصمود ، وهى تشعر بفرحة الانتصار ضد أعدائها ، وبذلك تصبح قادرة على أن تؤدى مهمتها التاريخية بإحداث ثورة فى العالم . ومن هنا فإن حرب التحالف ضد ألمانيا تشبه محاولة البورجوازية الدنيا للعصر السابق للرأسمالية لمنع اضمحلال طبقتهم » .

ويستطرد لينش قائلا : « إن هذا التنظيم لرأس المال الذى بدأ بلا وعى قبل الحرب

(٣) بول لينش « ثلاث سنوات من الثورة العالمية » مع مقدمة بقلم ج إى . م (لندن ١٩١٨) ، وقد أتيح لى الحصول على الترجمة الإنجليزية لهذا العمل ، وذلك خلال الحرب العالمية الأخيرة بواسطة شخص بعيد النظر .

والذى استمر خلال الحرب بوعى ، سوف يستمر بشكل منتظم بعد الحرب ، ولكن ذلك لن يكون عن طريق أية رغبة لأية فنون للتنظيم ، ولا لأن الاشتراكية كانت معترفا بها كمبدأ أعلى من التطور الاجتماعى ؛ إذ إن الطبقات التى تمثل اليوم الرواد العمليين للاشتراكية ، هى من الناحية النظرية ، خصومها البيروقراطيون ، أو كانت كذلك على أية حال حتى وقت قصير مضى . إن الاشتراكية قادمة ، وفى الواقع فإنها قد وصلت فعلا إلى حد ما ، حيث إننا لم نعد نستطيع العيش بدونها » .

والأشخاص الوحيدون الذين لا يزالون يعارضون ذلك الاتجاه هم الليبراليون ، « إن هذه الطبقة من الناس ، الذين اقتنعوا دون وعى بالمعايير الإنجليزية ، تضم كل البورجوازيين الألمان المتعلمين . وأفكارهم السياسية عن « الحرية » و « الحق المدنى » للنظام الدستورى والنظام البرلمانى ، مستمدة من ذلك التصور الفردى للعالم ، والذى يعتبر المذهب الليبرالى الإنجليزى تجسيدًا كلاسيكيًا له ، والذى تبناه المتحدثون باسم البورجوازية الألمانية فى الخمسينيات ، والستينيات ، والسبعينيات من القرن التاسع عشر . ولكن هذه المعايير عتيقة ومحطمة ، تماما مثل النظام الليبرالى الإنجليزى الذى حطمته تلك الحرب . وما ينبغى عمله الآن هو التخلص من هذه الأفكار السياسية الموروثة ، والمساعدة على نمو تصورات جديدة للدولة والمجتمع . وفى هذا المجال أيضا لابد أن تقدم الاشتراكية معارضة واعية وحاسمة للمذهب الفردى . وفى هذا الصدد ، فإن من الحقائق التى تثير الدهشة ، أنه فيما يسمى ألمانيا « الرجعية » فازت الطبقات العاملة لأنفسها بوضع أكثر صلابة وقوة فى حياة الدولة مما حصلت عليه سواء فى إنجلترا أو فى فرنسا » .

ويتابع لينش ذلك بدراسة كانت تحتوى مرة أخرى على الكثير من الحقيقة ، والتى تستحق التأمل :

« حيث إن الديموقراطيين الاجتماعيين بمساعدة حق الاقتراع [العام] هذا ، قد احتلوا كل منصب استطاعوا الحصول عليه فى الريخستاغ ، برلمان الدولة ، والمجالس البلدية والمحاكم لتسوية المنازعات التجارية ، وصناديق المرضى ، وما إلى ذلك ، فإنهم تغلغلوا بعمق بالغ فى كيان الدولة . ولكن الثمن الذى كان عليهم أن يدفعوه لذلك ، هو أن الدولة بدورها مارست تأثيرًا عميقًا على الطبقات العاملة . ولا ريب أنه نتيجة للمهام الاجتماعية الشاقة فإن الدولة لم تعد كما كانت فى عام ١٨٦٧ ، عندما بدأ العمل بالاقتراع العام لأول مرة ، ولكن الديموقراطية الاجتماعية عندئذ لم تعد بدورها كما كانت فى ذلك الحين . لقد مرت الدولة بعملية إضفاء الطابع الاشتراكى ، ومرت الديموقراطية الاجتماعية بعملية تأميم » .

لقد قدم بلنجه ولينش ، كل بدوره ، الأفكار الرئيسية لسادة الاشتراكية الوطنية المباشرين، وبصفة خاصة أوزفالد شبنجلر ، وأرتور مويللر فان دين بروك ، إذا ذكرنا فقط أشهر اسمين[٤] . وقد تختلف الآراء حول المدى الذى يمكن أن يعتبر به الأول اشتراكيا . ولكنه فى نبذته عن النظام البروسى والنظام الاشتراكى ، اللذين ظهرا فى ١٩٢٠ ، عبّر فقط عن الأفكار التى اعتنقها الاشتراكيون على نطاق واسع وهى سوف تتضح الآن . وسوف تكفى عينات قليلة من مجادلاته : « إن الروح البروسية القديمة ، والعقيدة الاشتراكية اللتين تكرهان بعضهما البعض اليوم مثل كراهية الأخوة ، هما شىء واحد ومتماثل » . وكان ممثلو الحضارة الغربية فى ألمانيا ، الليبراليون الألمان ، هم « الجيش الإنجليزى الخفى ، الذى تركه نابليون وراءه على الأرض الألمانية بعد معركة « ينا » . وبالنسبة لشبنجلر ، كان رجال مثل هندنبرج وهميولدت ، وكل المصلحين الليبراليين الآخرين « إنجليز » ، ولكن هذه الروح « الإنجليزية» سوف تقضى عليها الثورة الألمانية التى بدأت فى ١٩١٤ .

لقد استهدفت الدول الثلاث الأخيرة للغرب ثلاثة أشكال من الوجود ، تتمثل فى ثلاثة شعارات شهيرة : الحرية ، والمساواة ، وروح الجماعة . وهى تظهر فى الأشكال السياسية للنظام البرلمانى الليبرالى ، والنظام الديموقراطى الاجتماعى ، والنظام الاشتراكى الاستبدادى[٥] . . . الغريزة الألمانية ، أو البروسية بعبارة أصح ، هى : أن السلطة تخص الكل . . . فكل شخص يعطى مكانه ، فالمرء يأمر أو يطيع . وهذه هى ، منذ القرن الثامن عشر ، الاشتراكية الاستبدادية ، وهى أساسًا غير ليبرالية ومعادية للديموقراطية ، ما دامت الليبرالية الإنجليزية والديموقراطية الفرنسية هما المعنيتان . . . . وهناك فى ألمانيا تناقضات عديدة مكروهة وسيئة السمعة ، ولكن النظام الليبرالى وحده هو الجدير بالازدراء على التربة الألمانية .

---

(٤) ينطبق نفس الشىء على كثيرين آخرين من الزعماء المثقفين للجيل الذى أنتج النظام النازى مثل أوثمار سبان ، وهانز فراير ، وكارل شميث ، وأرنست يونجر . وحول هؤلاء ، قارن الدراسة الممتعة بواسطة أوريل كولناى « الحرب ضد الغرب » (١٩٣٨) والتى عانت رغم ذلك من عيب ، أنها قصرت نفسها على الفترة السابقة للحرب ، عندما كانت تلك المثل العليا قد استولى القوميون عليها فعلا ، وتجاهلت خالقيها الاشتراكيين

(٥) هذه الصيغة التى وضعها شبنجلر تجد صداها فى تصريح كثيرًا ما يستشهد به لشميث ، وهو خبير نازى كبير فى القانون الدستورى ، وبمقتضاه يمضى تطور الحكومة فى ثلاث مراحل ديالكتيكية · « من الدولة المطلقة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ثم من خلال الدولة المحايدة فى القرن التاسع عشر ، حتى الدولة الشمولية ، التى تكون فيها الدولة والمجتمع متماثلين » (كارل شميت · « حارس الدستور » [توبينجين ـ ١٩٣١] ص ٥٩

« إن بنيان الأمة الإنجليزية قائم على التمييز بين الأغنياء والفقراء ، والبنيان البروسى على التمييز بين الأمر والطاعة ، ووفقا لذلك فإن معنى التمييز الطبقى يختلف أساسا فى الدولتين » .

وبعد توضيح الفرق الأساسى بين النظام الإنجليزى القائم على المنافسة والنظام البروسى «للإدارة الاقتصادية » ، وبعد أن أظهر (وحذا لينش حذوها بوعى) كيف أن التنظيم المتعمد للنشاط الاقتصادى منذ بسمرك ، اتخذ اشكالا أكثر اشتراكية تدريجيا ، يستمر شبنجلر قائلاً :

« كانت هناك فى بروسيا دولة حقيقية بأكثر معانى الكلمة طموحًا ، ولم يكن ممكنا أن يكون هناك على وجه الدقة أى أشخاص خاصين . فكل شخص يعيش داخل النظام الذى يعمل بدقة كالساعة ، كان يعتبر بصورة ما حلقة فيه . ومن ثم فإن إدارة الأعمال العامة لايمكن أن تكون فى أيدى أناس خاصين ، كما يفترض بواسطة النظام البرلمانى . كان منصب السياسى المسئول ، وهو موظف مدنى ، خادمًا للجميع » .

إن « الفكرة البروسية » تتطلب ضرورة أن يصبح كل شخص موظف دولة وأن يتم تحديد كل الأجور والمرتبات بواسطة الدولة . وتصبح إدارة كل الممتلكات بصفة خاصة وظيفة ذات مرتب . وسوف تكون دولة المستقبل « دولة موظفين » ، ولكن « السؤال الحاسم ، لا بالنسبة لألمانيا فحسب بل للعالم ، والذى يجب أن تحله ألمانيا من أجل العالم هو : هل تحكم التجارة الدولة فى المستقبل ، أم أن التجارة تحكم الدولة ؟ وفى مواجهة هذا السؤال ، فإن النظام البروسى والنظام الاشتراكى كانا نفس الشيء : « إن النظام البروسى والنظام الاشتراكى يكافحان إنجلترا فى وسطنا » .

لقد كانت مجرد خطوة من هذا لكى يعلن القديس راعى الاشتراكية الوطنية مويللر فان دين بروك أن الحرب العالمية الأولى هى حرب بين النظام الليبرالى والنظام الاشتراكى : « لقد خسرنا الحرب ضد الغرب . خسرتها الاشتراكية ضد الليبرالية » (٦). ومن ثم فإن الليبرالية كما هو الحال مع شبنجلر ، هى العدو الأكبر . ويفتخر مويللر فان دين بروك بحقيقة أنه ليس هناك ليبراليون فى ألمانيا اليوم ، هناك ثوار شبان ، وهناك محافظون شبان ، ولكن من الذى سيكون ليبراليا ؟ . . . . إن النظام الليبرالى هو فلسفة حياة يتحول عنها الشبان الألمان

---

(٦) أرتور فان دين بروك : الاشتراكية والسياسة الخارجية (١٩٣٣) ص ٨٧ و ٩٠ و ١٠٠ . والمقالات التى أعيد طبعها هنا ، ـ ولاسيما المقال عن « لينين وكينز » ـ التى تناقش بصورة أكمل للجدل ما تمت مناقشته فى النص ، ونشرت لأول مرة بين ١٩١٩ و ١٩٢٣ .

الآن بشعور من الغثيان ، ومن السخط ، وتهكم خاص تماما ، إذ ليس هناك شيء أكثر غرابة وأكثر بغضا ، وأكثر معارضة لفلسفته ، منهم . إن الشباب الألماني اليوم يدرك أن الليبرالي هو العدو الأكبر » وكان الرايخ الثالث لمويللر فان دين بروك مقصودًا منه أن يعطى ألمانيا نظامًا اشتراكيا يتكيف مع طبيعتهم ، ولا تدنسها أية أفكار ليبرالية غربية . وهكذا فعلت .

ولم يكن هؤلاء الكتاب ظاهرة منعزلة على الإطلاق . فمنذ ١٩٢٢ استطاع مراقب غير منحازٍ أن يتحدث عن « ظاهرة غريبة ، ومثيرة للدهشة للوهلة الأولى » لوحظت يومئذ فى ألمانيا وهى : « إن النضال ضد النظام الرأسمالى ، وفقا لهذا الرأى ، هو استمرار للحرب ضد دول التحالف ، بأسلحة الروح والتنظيم الاقتصادى ، وهو الطريق الذى يؤدى إلى نظام اشتراكى عملى ، وعودة الشعب الألمانى إلى أفضل تقاليده وأنبلها » .

كان الكفاح ضد النظام الليبرالى فى كل أشكاله ، النظام الليبرالى الذى هزم ألمانيا ، هو الفكرة المشتركة التى وحدت الاشتراكيين والمحافظين فى جبهة واحدة مشتركة . كانت فى البداية فى حركة الشباب الألمانى أساسا ، التى كانت اشتراكية كلية تقريبا فى الإلهام ووجهة النظر ، حيث كانت تلك الأفكار تقبل بسرعة أكثر ، واكتمل التحام النظام الاشتراكى بالنظام الوطنى . وفى أواخر العشرينيات ، وحتى مجىء هتلر إلى السلطة ، كانت هناك حلقة من الشباب تتجمع حول صحيفة « دى تات » يتزعمها فرديناند فريد ، أصبحت الممثل الرئيسى لهذا التقليد فى المجال الثقافى . وربما كان كتاب «انتهاء النظام الرأسمالى » هو أكثر نتاج مميز لهذه المجموعة من النازيين القدامى ، كما كانت تعرف فى ألمانيا ، وكانت تثير القلق بصفة خاصة ، بسبب شبهها إلى حد كبير بالمطبوعات التى نراها فى إنجلترا والولايات المتحدة اليوم ، حيث يمكننا أن نرقب نفس تجمع الاشتراكيين من اليسار واليمين ، ونفس الاحتقار تقريبًا لكل ما هو ليبرالى بالمعنى القديم (٧). وكان الشعار الذى أعد تحته عدد كبير من الكتاب المناخ الذى نجح فيه النظام الاشتراكى الوطنى » هو « الاشتراكية المحافظة » (وفى أوساط أخرى « الاشتراكية الدينية ») . و « الاشتراكية المحافظة » هى الاتجاه السائد بيننا الآن . ألم تنجح الحرب ضد القوى الغربية تقريبا . بأسلحة الروح والتنظيم الاقتصادى قبل أن تبدأ الحرب الحقيقية ؟

---

(٧) ك . بريبرام « القومية الألمانية والاشتراكية الألمانية » مخفوطات العلوم الاجتماعية والسياسة الاشتراكية KLIX (١٩٢٢) ص ٢٩٨ ـ ٩٩ ويذكر الكاتب كأمثلة أخرى الفيلسوف ماكس شيللر وهو يبشر « رسالة العالم الاشتراكى » الألمانية » والماركسى ك. كورش الذى كتب عن روح « الجماعة القومية » الجديدة باعتبارها تجادل فى نفس النزعة .



١٣

الشموليون فى وسطنا

عندما تقدم السلطة نفسها فى شكل تنظيم ، فإنها تظهر مفاتن ساحرة إلى حد يكفى لتحويل جماعات من أناس أحرار إلى دول شمولية .

« التايمز » (لندن)

من الصحيح على الأرجح أن حجم الإساءات المطلقة التى ترتكبها الحكومات الشمولية بدلا من أن يزيد الخوف من أن مثل هذا النظام قد يظهر يوما فى دول أكثر تنورًا ، فإنه دعم التأكد من أنه لا يمكن أن يحدث هنا . وعندما ننظر إلى ألمانيا النازية ، فإن الفجوة التى تفصل بيننا تبدو من الضخامة بحيث أنه لا يمكن أن تكون لأى شىء يحدث هناك أية صلة بأى تطور محتمل هنا . . . وتبدو حقيقة أن الفرق أصبح أكبر بصورة مطردة تدحض أى افتراض بأننا ربما كنا نتحرك فى تجاه مماثل . ولكن دعونا لا ننسى أنه منذ خمسة عشر عاما كان احتمال أن يحدث مثل هذا الشىء فى ألمانيا يبدو أمرًا خياليًا أيضا ، لا بالنسبة لتسعة أعشار الألمان أنفسهم فحسب ، بل وأيضًا بالنسبة لأكثر المراقبين الأجانب عداء . (مهما زعموا الآن أنهم كانوا حكماء) .

غير أنه كما افترضنا قبلا فى هذه الصفحات ، فإنها ليست ألمانيا الحالية ، بل ألمانيا منذ عشرين أو ثلاثين عاما ، هى التى كانت الأحوال فى النظم الديموقراطية تظهر تشابها متزايدًا باستمرار لها . وهناك ملامح عديدة ، كانت تعتبر يومئذ « ألمانية على نحو نموذجى » وهى الآن مألوفة فى إنجلترا على حد سواء ، على سبيل المثال ، هناك أعراض كثيرة تشير إلى تطور آخر فى نفس الاتجاه . وقد ذكرنا قبلا أكثرها أهمية التماثل بين الآراء الاقتصادية لليمين واليسار ، ومعارضتها المشتركة للنظام الليبرالى ، الذى كان الأساس المشترك لأغلب السياسات البريطانية . ولدينا خبرة السيد هارولد نيكولسون ، الذى صرح بأنه بين نواب المقاعد الخلفية فى حزب المحافظين خلال الحكومة المحافظة الأخيرة ، كان « أكثرهم موهبة

كلهم اشتراكيون فى أعماقهم »[(١)] . ولا يمكن أن يكون هناك شك كبير فى أن كثيرين من الاشتراكيين كانوا أكثر تعاطفا مع المحافظين منهم مع الليبراليين ، كما كان الحال فى أيام الفابيين . وهناك سمات أخرى عديدة تتعلق بذلك بشكل وثيق . التوقير المتزايد للدولة والإعجاب بالسلطة ، وبالفخامة لمجرد الفخامة ، والتحمس « للتنظيم » فى كل شىء (ونحن نسميه الآن « تخطيط ») ، وذلك العجز لترك أى شىء للسلطة البسيطـة للنمو العضوى والتى حتى فون ترايتشكيه استهجنها فى ألمانيا منذ ستين عاما ، كلها أشياء نادرًا ما تكون ملحوظة بشكل أقل فى إنجلترا الآن مما كانت فى ألمانيا .

أما إلى أى مدى سارت إنجلترا على الطريق الألمانى فى العشرين عاما الأخيرة ، فإن ذلك سيكون واضحًا للمرء ذى الحيوية غير العادية ، إذا قرأ المرء الآن بعض أكثر المناقشات الجادة عن الفروق بين الآراء البريطانية والألمانية حول القضايا السياسية والأخلاقية التى ظهرت فى إنجلترا خلال الحرب الأخيرة . وصحيح على الأرجح القول بأن الجمهور البريطانى كان لديه بوجه عام يومئذ تقدير أصدق لهذه الفروق مما لديه الآن . . وذلك فى حين أن شعب إنجلترا كان فى ذلك الحين فخورًا بتقاليده المتميزة ، التى لا يبدو أنه يخجل إلى حد ما منها ، إذا لم يكن يرفضها بشكل إيجابى ، وليس من قبيل المبالغة القول بأن كلما بدا الكاتب عن المشكلات السياسية أو الاجتماعية أكثر إنجليزية إلى حد نموذجى للعالم يومئذ ، زاد نسيانه اليوم فى وطنه . إن رجـالا مثل لورد مورلى أوهنرى سيد جويك ، ولورد آكتون ، أو أ . ف . داليـى الذين كان يعجب بهم العالم حينئذ ، باعتبارهم أمثلة بارزة للحكمة فى إنجلترا الليبرالية يعتبرون الآن بالنسبة للجيل الحالى شخصيات عتيقة من العهد الفيكتورى . وليس هناك ما يظهر هذا التغيير على الأرجح بشكل أكثر وضوحا ، من أنه فى حين أنه لم يكن هناك افتقار إلى معاملة بسمرك بتعاطف فى الأدب الإنجليزى المعاصر ، فإن اسم جلادستون نادرًا ما يذكره الجيل الجديد بغير تهكم على قواعده الأخلاقية الفيكتورية وأفكاره الخيالية الساذجة !

وكنت أود أن أتمكن من أن أنقل ، فى فقرات قليلة وبصورة كافية الانطباع المزعج الذى اكتسب من قراءة متمعنة للقليل من الأعمال الإنجليزية ، عن الأفكار التى كانت تسيطر على ألمانيا فى الحرب الأخيرة ، حيث كانت كل كلمة تقريبًا يمكن أن تنطبق على الآراء الأكثر وضوحًا فى الأدب الإنجليزى الحالى . وسوف أقتبس مجرد فقرة موجزة عن لورد كينز يصف فيها « الكابوس » الذى وجده بوضوح فى عام ١٩١٥ فى عمل ألمانى نموذجى فى تلك الفترة : لقد

---

(١) مجلة « سبكتاتور » ـ ١٢ إبريل ١٩٤٠ ص ٥٢٣

نقل ، وفقا لمؤلف ألمانى ، قوله : حتى فى أوقات السلام لابد أن تبقى الحياة الصناعية فى حالة تعبئة . وهذا ما يعنيه بالحديث عن « الروح الحربية لحياتنا الصناعية » [وهو عنوان الكتاب الذى أستعرض] . إن النزعة الفردية يجب أن تنتهى كلية ، ولابد من إقامة نظام من ترتيبات ليس هدفه سعادة أكبر للفرد [ولا يخجل البروفيسور جافيه من أن يقول ذلك فى كلمات كثيرة]، ولكن دعم الوحدة الأصلية للدولة ، من أجل هدف بلوغ أقصى درجة من الكفاءة ويكون تأثيرها على فائدة الفرد بشكل غير مباشر فقط ـ « الطاقة الإنتاجية » ـ وهذا المذهب البشع يحتفظ به فى نوع من المثالية . إن الدولة سوف تنمو لتصبح « وحدة مغلقة » وسوف تصبح فى الواقع ما أعلنه أفلاطـون من أنها يجب أن تكون ـ « الإنسان على وجه الإجمـال وسوف يجلب السلام القادم معه ، بصفة خاصة دعما لفكرة عمل الدولة فى الصناعة . . . أما الاستثمارات الأجنبية ، والهجرة ، والسياسة الصناعية التى اعتبرت فى السنوات الأخيرة العالم بأسره سوقا ، فإنها خطيرة للغاية . إن النظام القديم للصناعة الذى يحتضر اليوم يقوم على الربح ، وألمانيا الجديدة فى القرن العشرين قوة بدون مراعاة للربح ، سوف تضع نهاية لهذا النظام الرأسمالى ، الذى جاء من إنجلترا منذ مائة عام » (٢) . وفيما عدا أنه ليس هناك مؤلف إنجليزى ـ على قدر علمى حتى الآن ـ جرؤ علنا على أن يحط من قدر سعادة الفرد ، فهل هناك فقرة من ذلك لم تنعكس فى الكثير من الأدب الإنجليزى المعاصر ؟

ولا شك أن الأفكار التى مهدت الطريق للنظام الشمولى فى ألمانيا وأماكن أخرى ، لم تكن هى فقط ، بل إن الكثير من مبادئ النظام الشمولى ذاته أيضًا هى التى تمارس سحرًا متزايدًا فى دول أخرى كثيرة ، ورغم أن القلائل من الناس ـ إن كان هناك أحد فى إنجلترا ـ سيكونون مستعدين على الأرجح لابتلاع النظام الشمولى بأسره ، فإن هناك بضع سمات منفردة لم ينصح بها بعض الأشخاص أو غيرهم . ، والواقع أنه لا تكاد توجد ورقة من كتاب هتلر ، لم يوصنا البعض فى إنجلترا أو أمريكا بأن نأخذها ونستخدمها من أجل أغراضنا الخاصة . وينطبق هذا بصفة خاصة على كثيرين من الأشخاص الذين هم بلاشك أعداء ألداء لهتلر ، بسبب سمة واحدة خاصة فى نظامه . ويجب ألا ننسى قط أن معاداة هتلر للسامية قد أبعدت من بلده ، أو حولت إلى أعدائه أشخاصا كثيرين فى كل ناحية ، هم شموليون مزمنون من النوع الألمانى (٣).

---

(٢) « إيكونوميك جورنال » ١٩١٥ ص ٤٥٠

(٣) من المهم بصفة خاصة عندما نبحث نسبة الاشتراكيين السابقين الذين أصبحوا نازيين ، أن نتذكر أن المغزى الحقيقى لهذه النسبة لا يرى إلا إذا قارناها ، لا مع العدد الإجمالى للاشتراكيين السابقين ، بل مع عدد الذين لم يكن ممكنا منع تحولهم بأية حالة بواسطة أسلافهم ، والواقع أن إحدى السمات التى تثير =

وليس هناك أى وصف بعبارات عامة يمكن أن يعطى فكرة كافية عن تماثل الكثير من الأدب الإنجليزى السياسى الحالى ، مع الأعمال التى دمرت الإيمان بالحضارة الغربية فى ألمانيا وخلقت الحالة الذهنية التى يمكن أن تصبح فيها النازية ناجحة ، بل إن التماثل أكثر فى الأسلوب الذي يتم به تناول المشكلات من الحجج المعنية المستخدمة ، وهناك استعداد مماثل لتحطيم كل الروابط الثقافية مع الماضى ، والمراهنة بكل شىء على نجاح تجربة معينة . وكان صحيحا أيضًا فى ألمانيا ، أن أغلب الأعمال التى كانت تمهد الطريق لمسيرة شمولية فى النظم الديموقراطية هى نتاج أشخاص مثاليين مخلصين ، هم فى الغالب رجال ذوو تميز ثقافى كبير . وهكذا فإنه على الرغم من أنه مما يثير الكره أن نختار أشخاصًا بالذات كأمثلة توضيحية حيث تكون هناك آراء مماثلة يدافع عنها مئات آخرون ، فإننى لا أجد طريقًا آخر لكى أثبت بشكل فعال إلى أى مدى تقدم هذا التطور فعلا . وسوف أختار عمدا كأمثلة توضيحية مؤلفين يعتبر إخلاصهم وعدم تحيزهم فوق مستوى الشك . ولكن رغم أننى آمل أن أظهر بهذه الطريقة كيف أن الآراء التى انبثق عنها النظام الشمولى تنتشر الآن هنا بسرعة ، فإن فرصة نجاحى قليلة فى أن أنقل بنجاح التماثل الهام بنفس القدر فى المناخ العاطفى . وسيكون من الضرورى إجراء استقصاء واسع فى كل التغييرات المراوغة فى الفكر واللغة ، لكى أوضح ما يعتبره المرء بسهولة كافية أعراضًا لتطور مألوف ، من خلال الالتقاء بنوع الأشخاص الذين يتحدثون عن ضرورة مقابلة الأفكار « الكبيرة » بالأفكار « الصغيرة » واستبدال بالتفكير القديم « الساكن » أو « الجزئى » الأسلوب « الديناميكى » أو « العالمى » الجديد ، وهو أن ما يبدو لأول وهلة هراء محضًا ، هو علامة لنفس الموقف الثقافى الذى يمكننا أن نشغل أنفسنا به فقط هنا .

. إن المثلين الأولين اللذين أعرضهما هما عملان لعالم موهوب ، اجتذب فى السنوات القلائل الماضية كثيرًا من الاهتمام ، وربما كانت هناك أمثلة أخرى قليلة فى الأدب الإنجليزى المعاصر يلاحظ فيها تأثير الأفكار الألمانية المحددة التى تهمنا ، مثلما هى فى كتب البروفيسور إى . عـ. كار عن « أزمة العشرين عاما » و « شروط السلام » .

= الدهشة للهجرة السياسية من ألمانيا هى المعدل الصفر نسبيا من اللاجئين من اليسار الذين لم يكونوا «يهودا» بالمعنى الألمانى للتعبير . وكم مرة لم نسمع كلمات تأبين للنظام الألمانى تمهد لها بعض بيانات مثل التالية التى قدمت فى مؤتمر عقد أخيرًا باعتبارها سمات الأسلوب الشمولى للتعبئة الاقتصادية الجدير بالتفكير فيه : إن الهر هتلر ليس مثلى الأعلى - وحاشا أن يكون - فهناك أسباب شخصية عن لماذا لا يجب أن يكون الهر هتلر هو مثلى الأعلى ، ولكن . . . » .

وفى الكتاب الأول من هذين الكتابين للبروفيسور كار اعترف بأنه نفسه أحد المشايعين «للمدرسة التاريخية » للمثاليين [والتى] كان موطنها فى ألمانيا ، [والتى] يمكن تتبعها من خلال الاسمين العظيمين لهيجل وماركس . ويقول مفسرا . إن المثالى هو شخص يجعل قواعد الأخلاق وظيفة للسياسات ، وهو الذى « لا يستطيع منطقيا أن يقبل أى معيار للقيم عدا معيار الحقيقة » . وهذه « الواقعية » تتناقض فى الشكل الألمانى الحقيقى ، مع الفكر «الخيالى» الذى يرجع إلى القرن الثامن عشر ، والذى كان ذا نزعة فردية أساسا ، من حيث إنه كان يجعل الضمير الإنسانى هو « محكمة الاستئناف الأخيرة » ، ولكن القواعد الأخلاقية القديمة مع « مبادئها العامة المجردة » ، لابد أن تختفى ، لأن « من يعتمد على التجربة يعامل الحالة المحددة وفقا للمزايا الفردية » . وبعبارة أخرى ، فلا شىء يهم إلا الوسيلة » بل إننا متأكدون من أن « قاعدة الغاية تبرر الوسيلة » ليست مبدأ أخلاقيًا . والقول بأنه بدون مبادئ عامة مجردة ، تصبح الجدارة مسألة رأى تعسفى فقط ، وأن المعاهدات الدولية ، إذا لم تكن ملزمة أخلاقيا ، ليس لها أى معنى ـ مهما كانت ـ لا يبدو أنه يثير قلق البروفيسور كار .

والواقع أنه وفقا للبرفيسور كار ، وإن كان لا يقول ذلك صراحة ، فإنه يبدو أن إنجلترا خاضت الحرب الأخيرة فى الجانب الخطأ . وكل من يعيد الآن قراءة بيانات أهداف الحرب الأخيرة منذ خمسة وعشرين عامًا ، ويقارنها بآراء البروفيسور كار الحالية ، سوف يرى بسهولة أن ما كان يعتقد يومئذ أنها آراء ألمانية ، هى الآن آراء البروفيسور كار الذى يفترض أنه سوف يجادل بأن الآراء المختلفة التى كانت تعلن يومئذ فى هذا البلد كانت مجرد نتاج لنفاق بريطانى . وسوف يتضح مدى الفرق القليل الذى يستطيع أن يراه بين المثل العليا التى اعتنقت فى هذا البلد ، وتلك التى تمارس فى ألمانيا اليوم بصورة أفضل ، وذلك بتأكيده أنه أمر صحيح عندما يؤكد اشتراكى وطنى بارز « أن أى شىء يفيد الشعب الألمانى هو صواب ، وأى شىء يضره يكون خطأ ؛ إذ إنه يقدم فقط نفس تطابق المصلحة الوطنية مع حق عالمى كان قد أنشىء فعلا للدول الناطقة بالإنجليزية ، بواسطة [الرئيس] ويلسون ، والبرفيسور توينبى ، ولورد سيسل وكثيرين آخرين !!

ولما كانت كتب البروفيسور كار قد خصصت لمشكلات دولية ، فإن اتجاهها المميز أصبح ظاهرًا فى هذا الميدان أساسا . ولكن من اللمحات التى حصل عليها المرء عن طابع مجتمع المستقبل الذى كان يفكر فيه ، يبدو أيضا أنه كان على غرار النموذج الشمولى تماما ، بل إن المرء ليتساءل أحيانًا عما إذا كان التشابه مصادفة أو متعمدًا . فهل كان البروفيسور كار ، مثلا يدرك عندما يؤكد « أننا لم نعـد نجد معنى كثيرًا فى التمييز المألوف لفكر القرن التاسع عشر بين

« المجتمع » و « الدولة » إن هذا بالضبط هو مذهب البروفيسور كارل شميت المنظّر النازى الرئيس للنظام الشمولى ، وإنه فى الواقع جوهر تعريف النظام الشمولى الذى أعطاه ذلك المؤلف لهذا التعبير الذى كان هو نفسه الذى أدخله ؟ أو أن الرأى القائل بأن « الإنتاج الكبير للآراء » هو نتيجة « للإنتاج الكبير للسلع » ، ومن ثم فإن « التحيز الذى لا تزال كلمة الدعاية تمارسه فى عقول كثيرة اليوم مماثل إلى حد كبير للتحيز ضد السيطرة على الصناعة والتجارة » ـ هو فى الحقيقة اعتذار عن فرض رأى من النوع الذى كان يمارسه النازيون ؟

وفى كتابه الأكثر حداثة وهو « شروط السلام » يجيب البروفيسور كار بتأكيد قاطع على السؤال الذى ختمنا به الفصل الأخير وهو :

« لقد خسر المنتصرون السلام ، وفازت به روسيا وألمانيا ، لأن الأولين استمروا فى التبشير بالمثل العليا والتطبيق الجزئى لها والتى كانت صحيحة فى يوم ما ، ولكنها الآن أفكار معوقة لحقوق الأمم ورأسمالية السوق الحرة ، حيث إن الأخيرة التى عملت بوعى أو بلا وعى على تيار القرن العشرين ، كانت تسعى لبناء العالم فى وحدات أكبر تحت تخطيط وسيطرة مركزية » .

ويطلق البروفيسور كار صيحته الخاصة للمعركة الألمانية لثورة الشرق الاشتراكية ضد الغرب الليبرالى تماما ، والتى كانت ألمانيا هى القائدة فيها : « إن الثورة التى بدأت فى الحرب الأخيرة والتى كانت القوة الدافعة لكل حركة سياسية هامة فى العشرين عاما الأخيرة . . . ثورة ضد المثل العليا السائدة فى القرن التاسع عشر : الديموقراطية الليبرالية ، وحق تقرير المصير الوطنى ، واقتصاديات السوق الحرة » . وكما يقول هو نفسه بحق « كان من المحتم تقريبًا أن يجد هذا التحدى لمعتقدات القرن التاسع عشر ، والذى لم تشترك هى فيه قط ، فى ألمانيا واحدة من أقوى أنصارها » . ومع كل الاعتقاد القدرى لكل مؤرخ زائف . منذ هيجل وماركس كان هذا التطور يقدم باعتباره أمرًا لا مفر منه : « فنحن نعرف الاتجاه الذى يتحرك فيه العالم ويجب أن ننحنى له أونهلك » .

وكان الاقتناع بأن هذا الاتجاه أمر محتوم يقوم بشكل متميز على مغالطات اقتصادية مألوفة الضرورة المفترضة للنمو العام للاحتكارات نتيجة للتطورات التكنولوجية ، « الوفرة المحتملة » المزعومة ، وكل الشعارات الشعبية الأخرى فى أعمال من هذا النوع . إن البروفيسور كار ليس عالما اقتصاديا . وحجته الاقتصادية بوجه عام لن تتحمل أية دراسة جادة . ولكن لا هذا ولا اعتقاده الذى كان يعتنقه بشكل مميز فى نفس الوقت ، بأن أهمية العامل الاقتصادى فى الحياة الاجتماعية تتناقص بسرعة ، يمنعانه من أن يقيم كل تنبؤاته عن التطورات المحتومة على

حجج اقتصادية ، أو من أن يقدم كمطالبه الأساسية للمستقبل : « إعادة تفسير المثل العليا «للمساواة » و « الحرية » بعبارات اقتصادية سائدة . . » !

إن احتقار البروفيسور كار لكل أفكار الاقتصاديين الليبراليين (والتى كان يصر على أن يسميها أفكار القرن التاسع عشر ، رغم أنه يعرف أن ألمانيا « لم تكن تشترك فيها قط » ، وكانت تمارس فعلا فى القرن التاسع عشر أغلب المبادئ التى يدافع عنها الآن) كان احتقاراً عميقًا مثل احتقار أى من الكتاب الألمان الذين استشهدنا بهم فى الفصل الأخير ، بل إنه استعار الأطروحة الألمانية التى أنشأها فردريد ريتش ليست ، بأن التجارة الحرة هى سياسة تمليها فقط المصالح الخاصة فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر ومناسبة فقط لها . ومع ذلك فإنه يرى الآن « أن الإنتاج المصطنع لقدر من الحكم المطلق شرط ضرورى لوجود اجتماعى منظم» ولإحداث « عودة إلى تجارة عالمية أكثر تفرقا وتعميما . . . بواسطة « إزالة الحواجز التجارية » أو بواسطة إحياء مبادئ السوق الحرة فى القرن التاسع عشر » . فهو أمر « لا يمكن التفكير فيه» : إن المستقبل ينتمى إلى اقتصاد المجالات الواسعة من النوع الألمانى » ، ولا يمكن الفوز بالنتيجة التى نرغب فيها إلا بإعادة تنظيم متعمد للحياة الأوربية مثلما قام به هتلر » .

وبعد كل هذا فإنه من الصعب ألا يدهش المرء عندما يرى قسما عنوانه « الوظائف الأخلاقية للحرب » يتحسر فيه البروفيسور كار بلطف وكياسة على الأشخاص ذوى النيات الحسنة (وخاصة فى الدول الناطقة بالإنجليزية) الذين انغمسوا فى تقاليد القرن التاسع عشر ويستمرون فى اعتبار الحرب أمرا لا معنى له وخاليا من الهدف » ، ويبتهج « بإحساس المعنى والهدف » الذى تخلقه الحرب « أقوى أداة للتضامن الاجتماعى » ، وكل هذا مألوف للغاية ولكن المرء لم يكن يتوقع أن يجد هذه الآراء فى أعمال العلماء الإنجليز .

ومن المحتمل ألا نكون قد أعطينا اهتمامًا كافيا لإحدى سمات التطور الثقافى فى ألمانيا خلال المائة عام الماضية ، والذى يظهر الآن فى شكل مماثل تقريبًا فى الدول الناطقة بالإنجليزية : فالعلماء يهتاجون من أجل تنظيم « علمى » للمجتمع . والمثل الأعلى لمجتمع ينظم تماما من القمة ، كان يدعم فى ألمانيا إلى حد كبير بواسطة التأثير الفريد تماما الذى كان يسمح لعلمائها وخبرائها التكنولوجيين بممارسته ، على تشكيل الآراء الاجتماعية والسياسية . ويذكر قلائل من الناس أن الأساتذة السياسيين فى التاريخ الحديث لألمانيا قاموا بدور مشابه لدور المحامين السياسيين فى فرنسا (٤) . ولم يكن تأثير هؤلاء السياسيين العلماء فى السنوات

---

(٤) قارن : فرانز شنابيل « تاريخ ألمانيا فى القرن التاسع عشر » الجزء ٢ (١٩٣٣) ـ ٢٠٤ .

الأخيرة غالبًا إلى جانب الحرية : « عدم تسامح العقل » الذى كان واضحا فى كثير من الأحيان فى التخصص العلمى ، ونفاد الصبر حيال طرق الإنسان العادى كان شيئًا مميزًا للخبير واحتقار أى شىء ليس منظمًا بوعى بواسطة عقول متفوقة ، وفقا لتخطيط علمى كان ظاهرة مألوفة فى الحياة العامة فى ألمانيا لعدة أجيال قبل أن تصبح ذات أهمية فى إنجلترا . وليست هناك أية دولة أخرى على الأرجح تقدم توضيحًا أفضل للتأثيرات على أمة ما تقوم بتحويل عام وشامل للجزء الأكبر من نظامها التعليمى من « العلوم الإنسانية » إلى « العلوم الواقعية » مثل ألمانيا بين عامى ١٨٤٠ و ١٩٤٠ (٥).

وتعد الطريقة التى وضع بها دارسوها وعلماؤها فى النهاية ـ مع استثناءات قليلة ـ أنفسهم بسهولة فى خدمة الحكام الجدد ، من أكثر المشاهد المحزنة والمخجلة فى تاريخ ظهور الاشتراكية الوطنية بأكمله (٦).

والمعروف جيدا أن العلماء والمهندسين بصفة خاصة الذين كانوا يعلنون بصوت عال للغاية أنهم قادة الزحف إلى عالم جديدة وأفضل ، خضعوا بسرعة أكثر من أية طبقة أخرى تقريبًا للطاغية الجديد (٧).

---

(٥) اعتقد أن مؤلف « ليفياثان » هو أول من اقترح وجوب منع تدريس الأعمال الكلاسيكية ، لأنها تغرس روحا خطيرة من الحرية !

(٦) لقد ظهر خضوع العلماء للسلطات مبكرا فى ألمانيا ، حبا إلى جنب مع التطور الكبير للعلم الذى تنظمه الدولة ، والذى هو اليوم موضوع مديح كثير فى الخارج . ومن أشهر العلماء الألمان ، عالم الفسيولوجيا إميل دى بوا ـ ريموند ، لم يخجل فى خطاب ألقاه فى ١٨٧٠ بصفته المزدوجة كمدير لجامعة برلين ، ورئيس لأكاديمية العلوم البروسية ، أن يعلن « نحن ، جامعة برلين التى تقع فى مواجهة قصر الملك ، بمقتضى صك مؤسستنا » الحرس الثقافى الخاص لبيت هو هنتزوليرن » (أ خطاب عن الحرب الألمانية [لندن ١٩٧٠] ص ٣١ ـ ومن الجدير بالملاحظة أن دى بوا ـ ريموند لابد أنه كان يعتقد أنه من المستحسن أن يصدر طبعة إنجليزية لهذا الخطاب)

(٧) سوف يكفى أن أستشهد بشاهد أجنبى واحد . ر. أ. برادى فى دراسته عن « روح وبنيان الفاشية الألمانية» حيث يختتم روايته المفصلة عن تطور العالم الأكاديمى الألمانى بتصريح يقول : « إن العالم فى حد ذاته ربما كان لذلك هو أكثر من يستخدم بسهولة و « ينسق » من بين كل الأشخاص المدربين خصيصًا فى المجتمع الحديث » . لقد فصل النازيون فى الحقيقة ، عددًا كبيرًا من أساتذة الجامعة ، وفصلوا عددًا كبيرًا من العلماء من معامل البحوث . ولكن الأساتذة كانوا أساسًا بين العلوم الاجتماعية ، حيث كان هناك وعى عام أكثر ، وانتقاد أكثر مستمر للبرامج النازية ، وليس بين العلوم الطبيعية حيث يفترض أن يكون التفكير أكثر قوة . . وكان الذين فعلوا فى هذا الميدان الأخير من اليهود أساسًا ، أو استثناءات من التعميمات المذكورة آنفا ، بسبب قبول المعتقدات التى تتناقض مع آراء النازى دون انتقاد ، ونتيجة لذلك كان النازيون قادرين على تنسيق الأدباء والعلماء بسهولة نسبيا ، ومن ثم إلقاء الثقل البادى للجزء الأكبر من رأى وتأييد المتعلمين الألمان وراء دعايتهم النازية

إن الدور الذى قام به المثقفون فى التحويل الشمولى للمجتمع كان متوقعا بشكل نبوئى فى دولة أخرى ، بواسطة جوليان بيندا ، الذى اتخذ كتابه « خيانة الكهنة » مغزى جديدًا عندما يعيد المرء قراءته الآن بعد أن كتب بخمسة عشر عاما . وهناك فقرة واحدة فى هذا العمل بصفة خاصة جديرة بالتأمل جيدا ، وبأن تبقى فى الذهن عندما نصل إلى التمعن فى أمثلة معينة للرحلات التى قام بها العلماء البريطانيون فى عالم السياسة . إنها الفقرة التى يتحدث فيها السيد بيندا عن « خرافة اعتبار العلم كفئا فى كل الميادين ، بما فى ذلك قواعد الأخلاق وهى خرافة أكرر أنها مكتسبة من القرن التاسع عشر . ويبقى أن نكتشف ما إذا كان هؤلاء الذين يلوحون بهذا المذهب يؤمنون به ، أم إنهم أرادوا فقط إضفاء هيبة المظهر العلمى على أهواء فى قلوبهم ، وهى التى يعرفون تماما أنها ليست إلا أهواء فقط ، ويلاحظ أن عقيدة أن التاريخ مطيع للقوانين العلمية ، أمرٌ يبشر به بصفة خاصة أنصار السلطة التعسفية . وهذا أمر طبيعى تماما ، إذ إنه يزيل الأمرين الواقعيين اللذين يكرهونهما أكثر من أى شىء ، أى الحرية الإنسانية، والعمل التاريخى للفرد » .

وكانت قد أتيحت لنا فرصة من قبل للإشارة إلى نتاج إنجليزى من هذا النوع ، وهو عمل تجمعت فيه على خلفية ماركسية كل الطبائع المميزة للعقلية الشمولية ، وكراهية لكل شىء تقريبًا يميز الحضارة الغربية منذ عصر النهضة ، مع إقرار لطرق محاكم التفتيش . ولا نريد أن نبحث هنا مثل هذه الحالة المتطرفة ، وسوف نأخذ عملا أكثر تمثيلا لها ، وقد حقق قدرًا كبيرا من الانتشار . إن كتاب س . هـ . وادينجتون الصغير الذى يحمل العنوان المميز «الموقف العلمى » ، هو مثال جيد ،كأى نوع من الأدب الذى كانت ترعاه بنشاط مجلة « نيتشر » الإنجليزية الأسبوعية ذات النفوذ ، والتى تجمع مطالب بسلطات سياسية أكبر للعلماء مع دفاع حماسى عن « التخطيط » بالجملة . ورغم أن الدكتور وادينجتون لم يكن صريحا تماما فى احتقاره للحرية مثل السيد كراوثر ، فإنه لم يكن أكثر إثارة للاطمئنان ؛ فهو يختلف عن أغلب الكتاب من نفس النوع من حيث إنه يرى بوضوح ، بل ويشدد على أن الاتجاهات التى يصفها ويؤيدها تؤدى حتما إلى نظام شمولى ، غير أنه من الظاهر أن هذا يبدو له أفضل لما يصفه بأنه « حضارة بيت القرود الشرسة الحالية » .

وكان زعم الدكتور وادينجتون بأن العالم مؤهل لإدارة مجتمع شمولى ، يقوم أساسًا على رأيه العلمى بأن« العلم يستطيع أن يصدر حكما أخلاقيًا على السلوك الإنسانى » ـ وهو زعم أعطته مجلة الدكتور وادينجتون « نيتشر » دعاية كبيرة . وهو رأى كان مألوفًا لفترة طويلة لدى السياسيين العلماء الألمان ، والذى كان ج . بيندا قد اختاره بحق . ومن أجل توضيح ما يعنى

ذلك ، فإننا لسنا فى حاجة إلى الذهاب خارج كتاب الدكتور وادينجتون ؛ فهو يفسر الحرية بأنها : مفهوم مثير للانزعاج للغاية لكى يناقشه العالم ، لأنه إلى حد ما غير مقتنع بأنه فى التحليل الأخير هناك مثل هذا الشىء ، ومع ذلك فإنه يقال لنا إن « العلم » يسلم بذلك وبهذا النوع من الحرية . ولكن إذا كانت الحرية غريبة جار المرء ، فهى ليست قيمة علمية . ومن الواضح أن « العلوم الإنسانية القاصرة » والتى كان على الدكتور وادينجتون أن يقول عنها أشياء كثيرة تحط من قدرها ، قد ضللتنا إلى حد خطير فى تعليمنا التسامح !

وعندما يتطرق الأمر إلى المسائل الاجتماعية ، ويتضح أن هذا الكتاب عن « الموقف العلمى» قد يكون أى شىء إلا أن يكون علميا ، فإن هذا ما تعلم المرء أن يتوقعه من هذا النوع من المطبوعات ، إننا نجد مرة أخرى كل الكليشيهات والتعميمات المألوفة والتى لا أساس لها عن « الوفرة المحتملة » والاتجاه الذى لا مناص منه نحو الاحتكار ، رغم أن « أفضل النصوص» التى استشهد بها لتأييد هذه الخلافات ، ثبت عند الفحص أنها فى الأغلب كتيبات سياسية ذات قيمة علمية مشكوك فيها ، فى حين أن الدراسات الجادة عن المشكلات ذاتها أهملت بشكل واضح .

وكما هو الحال فى كل الأعمال من هذا النوع تقريبا ، فإن اقتناعات الدكتور وادينجتون تتمثل إلى حد كبير فى إيمانه بالاتجاهات التاريخية الحتمية ، والتى يفترض أن العلم قد اكتشفها والتى يستمدها من « الفلسفة العلمية العميقة » للماركسية ، والتى تعتبر أفكارها الأساسية متماثلة تقريبًا . « وإن لم يكن تماما مع تلك التى يرتكز عليها النهج العلمى للطبيعة » ، والتى تقول « أهليته للحكم » للدكتور وادينجتون إنها تعد تقدما فى كل شىء حدث من قبل . وهكذا فإنه رغم أن الدكتور وادينجتون يجد « من الصعب أن ينكر أن إنجلترا الآن دولة أسوأ للعيش فيها مما كانت » فى ١٩١٣ ، فإنه يتطلع إلى نظام اقتصادى « سيكون مركزيا وشموليا بمعنى أن كل جوانب التنمية الاقتصادية للمناطق الكبيرة يجرى تخطيطها عمدًا ككل لا يتجزأ» . ومن أجل تفاؤله الوديع بأن حرية الفكر فى هذا النظام الشمولى سوف يحتفظ بها فإن « موقفه العلمى » ليس لديه مشورة أفضل من الاقتناع « بأنه لابد أن يكون هناك أدلة قيمة للغاية بشأن المسائل التى لا يحتاج المرء إلى أن يكون خبيرًا لكى يفهمها » ، مثل : « هل من الممكن » الجمع بين النظام الشمولى وحرية الفكر على سبيل المثال .

إن فحصًا أكثر اكتمالا للاتجاهات المختلفة نحو النظام الشمولى فى إنجلترا ، سوف يعطى اهتمامًا كبيرًا للمحاولات المختلفة لخلق نوع من اتجاهات اشتراكية الطبقة الوسطى ، لا ريب أنه غير معروف لمن أوجدوه ، وهو تشابه مثير للانزعاج لتطورات مماثلة فى ألمانيا قبل

هتلر[8]. وإذا كنا نهتم هنا بحركات سياسية صحيحة ، فإنه ينبغى علينا أن نمعن النظر فى منظمات جديدة مثل « الزحف للأمام » أو « الكومنولث » حركة السير ريتشارد آكلاند مؤلف «كفاحنا » أو أنشطة « لجنة ١٩٤١ » للسيد ج . ب . بريسلى الذى كان مشتركا مع الأول فى وقت ما ولكن رغم أنه سيكون أمرًا غير حكيم أن نتجاهل المغزى الرمزى لمثل هذه الظواهر فإنها مع ذلك لا يمكن أن تحسب باعتبارها قوى سياسية هامة . وبغض النظر عن التأثيرات الثقافية التى أوضحناها بمثالين ، فإن القوة الدافعة للحركة نحو النظام الشمولى تأتى أساسًا من مصلحتين كبيرتين راسختين : رأس المال المنظم ، والعمال المنظمين ، ومن المحتمل أن أعظمها جميعًا هى حقيقة أن سياستى هاتين المجموعتين الأكثر قوة تشيران إلى نفس الاتجاه .

وهما تفعلان ذلك من خلال تأييدهما المشترك ، والمنسق غالبا للتنظيم الاحتكارى للصناعة . وهذا الاتجاه هو الخطر الكبير المباشر . وفى حين أنه ليس هناك ما يدعو للاعتقاد بأن هذه الحركة لا مناص منها ، ولا يمكن أن يكون هناك شك كبير فى أننا لو استمررنا على الطريق الذى كنا نسير فوقه ، فإنه سيقودنا إلى نظام شمولى .

وهذه الحركة بطبيعة الحال قد خططت عمدا بواسطة المنظمين الرأسماليين للاحتكارات أساسًا ، وهم بهذا أحد المصادر الأساسية لهذا الخطر . ولن تتغير مسئوليتهم بحقيقة أن هدفهم لم يكن نظامًا شموليا ، بل الأصح أنه نوع من مجتمع نقابى سوف تظهر فيه الصناعات المنظمة باعتبارها « طبقات » شبه مستقلة وذات حكم ذاتى . ولكنهم قصيرو النظر مثلما كان زملاؤهم الألمان ، فى الاعتقاد بأنه سوف يسمح لهم لا بخلق مثل مثل هذا النظام ، بل أيضًا بإدارته لأية فترة من الوقت . وكانت القرارات التى سيكون على مديرى مثل هذه الصناعة اتخاذهاباستمرار، ليست قرارات سوف يتركها أى مجتمع طويلا لأفراد خاصين . والدولة التى تسمح بمثل هذه التجمعات الضخمة من السلطة لكى تنمو وتكبر ، لا يمكنها أن تتحمل ترك هذه السلطة تستقل بشكل كلى فى سيطرة خاصة . كما أن الاعتقاد بأنه فى مثل تلك الأحوال فإنه يسمح لمنظمى الأعمال بأن يتمتعوا بالوضع المفضل طويلاً والذى تبرره فى مجتمع

---

(٨) هناك عنصر آخر يحتمل أن يدعم بعد هذه الحرب الميول فى هذا الاتجاه ، وهم بعض الرجال الذين تذوقوا خلال الحرب طعم سلطات السيطرة القهرية ، وسيجدون من الصعب ترويض أنفسهم على الأدوار الأكثر تواضعًا التى سيكون عليهم القيام بها عندئذ . ورغم أن الرجال من هذا النوع بعد الحرب الأخيرة لم يكونوا عديدين ، كما سوف يكونون فى المستقبل على الأرجح ، فإنهم كانوا يمارسون حتى فى ذلك الحين نفوذًا ذا تأثير غير كبير على السياسة الاقتصادية للبلاد . وفى صحبة بعض هؤلاء الرجال جرب فى تلك الدولة منذ عشرة أو اثنى عشر عاما الإحساس غير المعتاد الذى كان لا يزال موجودًا يومئذ بأنهم نقلوا فجأة إلى ما علمت أنه يعتبرونه مناخا ثقافيا « ألمانيا » شاملا .

قائم على المنافسة . حقيقة أنه من بين الكثيرين الذين يقبلون المخاطر ، لا يحقق إلا القلائل النجاح ، الذى يجعل فرصة المخاطرة جديرة بالإقدام عليها . وليس من المستغرب أن الملتزمين لابد أن يحبوا التمتع بكل من الدخل المرتفع الذى يكسبه الناجحون بينهم فى مجتمع قائم على المنافسة ، وتأمين الموظف الحكومى . وطالما وجد قطاع كبير من الصناعةالخاصة جنبا إلى جنب مع الصناعة التى تديرها الحكومة ، فإن مهارات صناعية كبيرة . يحتمل أنْ تحصل على مرتبات مرتفعة حتى فى مراكز مأمونة . ولكن فى حين أن الملتزمين قد يرون أن توقعاتهم تتأكد خلال مرحلة انتقالية ، فإنه لن يمضى وقت طويل قبل أن يجدوا ـ كما فعل زملاؤهم الألمان أنهم لم يعودوا سادة ، بل سيكون عليهم فى كل ناحية أن يقنعوا بأية سلطة ورواتب سوف تسلم الحكومة لهم بها .

وما لم يسأ فهم حجة هذا الكتاب تماما ، فإن المؤلف لن يكون موضع شبهة عن أى عطف. على الرأسماليين ، إذ كان يؤكد هنا أنه مع ذلك سيكون من الخطأ إلقاء اللوم على الحركة الحديثة نحو الاحتكار وحدها أو أساسا على هذه الطبقة . فإن نزعتهم فى هذا الاتجاه ليست جديدة ، كما أنه لا يحتمل أن يصبح فى حد ذاته سلطة هائلة . وكان التطور المشئوم هو أنهم نجحوا فى الحصول على تأييد عدد يتزايد باستمرار من مجموعات أخرى ، ومساعدتها فى الحصول على مساندة الدولة .

وقد كسب الاحتكاريون هذا التأييد بقدر ما ، إما بترك مجموعة أخرى تشارك فى مكاسبهم، أو ـ وربما بشكل أكثر حدوثا ـ بإقناعها بأن تكوين الاحتكارات من أجل الصالح العام . ولكن التغيير فى الرأى العام الذى من خلال تأثيره على التشريع والقضاء (٩) ، كان أهم عامل فى جعل هذا التطور ممكنا . كان أكثر من أى شىء نتيجة الدعاية من اليسار ضد المنافسة . وفى أحيان كثيرة جدا ، كانت حتى الإجراءات الموجهة ضد الاحتكارات ، تستخدم فى الواقع لدعم سلطة الاحتكار فقط . وكانت كل غارة على مكاسب الاحتكار ، سواء كانت لمصلحة مجموعات معينة ، أو الدولة ، تتجه إلى خلق مصالح جديدة مكتسبة سوف تساعد على تقوية الاحتكار . إن نظاما تربح فيه مجموعات كبيرة ذات امتيازات من مكاسب الاحتكار قد يكون أخطر سياسيا بكثير . والاحتكار فى مثل هذا النظام يكون بالتأكيد أكثر قوة بكثير مما هو فى نظام تذهب فيه الأرباح إلى قلة محدودة . ولكن ينبغى أن يكون واضحا ، على سبيل

---

(٩) قارن لذلك المقال التثقيفى بقلم و. آرثر لويس « الاحتكار والقانون » مجلة القانون الحديث ـ المجلد ٤ رقم ٣ (إبريل ١٩٤٣) .

المثال ، أن الأجور الأعلى التى يكون صاحب الاحتكار فى وضع يسمح له بدفعها ، هى إلى حد كبير نتيجة استغلال أرباحه الخاصة ، كما إنها من المؤكد سوف تزيد فقرًا لا كل المستهلكين فحسب ، بل وأيضا كل الآخرين الذين يحصلون على أجور ، وليس الذين يفيدون منها فقط ، بل إن الجمهور بوجه عام يقبل اليوم القدرة على دفع أجور أعلى باعتبارها حجة مشروعة لصالح الاحتكار(١٠) .

وهناك سبب جدى للشك فيما إذا كانت ، حتى فى الحالات التى يكون فيها الاحتكار أمرًا حتميا ، أفضل طريقة للتحكم فيه ، هى وضعه فى أيدى الدولة . وقد يكون الأمر كذلك إذا كان الأمر يتعلق بصناعة واحدة فقط . ولكن عندما يكون علينا أن نتعامل مع صناعات احتكارية عديدة مختلفة ، فإن هناك الكثير الذى يمكن قوله عن تركها فى أياد خاصة مختلفة بدلا من جمعها تحت سيطرة واحدة للدولة . وحتى إذا كانت السكك الحديدية ، والنقل على الطرق أو بالجو ، أو توريد الغاز والكهرباء ، كلها احتكارات حتمية ، فإن المستهلك سيكون بلا جدال فى وضع أقوى ، طالما بقيت احتكارات منفصلة ، مما يكون عندما تنسقها سيطرة مركزية ، وقل أن يكون الاحتكار الخاص كاملا ، بل إنه فى حالات أكثر ندرة يكون موجودًا لفترة طويلة ، أو قادرًا على عدم الاكتراث بالمنافسة المحتملة . ولكن احتكار الدولة هو دائمًا احتكار تحميه الدولة ، تحميه ضد كل من المنافسة المحتملة ، والانتقاد الفعال . وهذا يعنى فى أغلب الحالات أن احتكارًا مؤقتا يعطى السلطة لتأمين وضعه فى كل الأوقات ـ فهى سلطة من المؤكد تقريبًا استخدامها ، حيث تصبح السلطة التى ينبغى أن تكبح وتسيطر على الاحتكار مهتمة بحماية الذين تعينهم والدفاع عنهم ، وحيث تكون معالجة الحكومة لأى تفريط هو بمثابة اعتراف بمسئوليتها عنه ، وحيث يكون انتقاد أعمال الاحتكار يعنى انتقادًا للحكومة فلن يكون هناك أمل كبير فى أن يصبح الاحتكار خادما للجماعة . والدولة التى تكون متورطة من كل الاتجاهات فى إدارة مشروع احتكارى ، فإنها رغم أنها تملك سلطة ساحقة على الفرد ستكون دولة ضعيفة فيما يتعلق بحريتها فى تشكيل سياستها . ويصبح جهاز إدارة الاحتكار متطابقًا مع جهاز الدولة ، وتصبح الدولة ذاتها أكثر وأكثر اندماجا مع مصالح أولئك الذين يديرون الأمور بدلا من مصالح الشعب بوجه عام .

---

(١٠) بل لعل الأكثر إثارة للدهشة ، هى الدقة العجيبة التى من الممكن أن يظهرها الاشتراكيون نحو حملة سندات الدخل ، الذين كثيرًا ما تضمن لهم منظمتهم الاحتكارية للصناعة دخولاً مأمونة ، وإن عداءهم الأعمى للأرباح يجب أن يقود الناس إلى أن يمثلوا الدخل الثابت بلا جهد ، باعتباره أكثر تقبلا اجتماعيا أو أخلاقيا من الأرباح ، بل وقبول الاحتكار لتأمين مثل هذا الدخل المضمون لحملة سندات السكك الحديدية مثلا ، هو واحد من أكثر أعراض انحراف القيم الغربية ، التى حدثت خلال الجيل الماضى .

والأرجحية هى أنه حتما يكن الاحتكار أمرًا حتميا حقا ، فإن الخطة التى اعتاد الأمريكيون تفضيلها ، هى أن السيطرة القوية من الدولة على الاحتكارات الخاصة إذا اتبعت بثبات تكفل فرصة من النتائج المرضية أفضل من إدارة الدولة ، ويبدو أن الأمر كذلك حيث تطبق الدولة سيطرة صارمة على الأسعار لا تترك مجالا لأرباح غير عادية لا يمكن أن تشترك فيها غير الاحتكارات . وحتى إذا كان من أثر ذلك (كما كان له أحيانًا بالنسبة للمرافق العامة الأمريكية) إن خدمات الصناعات الاحتكارية سوف تصبح أقل مما يمكن أن تكون ، فإن هذا سيكون ثمنا صغيرًا يدفع من أجل قيد فعال على سلطات الاحتكار . وأنا شخصيا كنت سأفضل كثيرًا أن يكون على أن أصبر على بعض نواحى النقص هذه من أن يكون هناك احتكار منظم يسيطر على أساليب حياتى . ومثل هذه الطريقة فى التعامل مع الاحتكار والتى سرعان ما ستجعل وضع المحتكر الأقل أهلية بين أوضاع منظمى الأعمال ، سوف تفعل أيضا الكثير لكى تقصر الاحتكار على المجالات التى يكون حتميا فيها ، والحث على ابتكار بدائل يمكن تقديمها بطريقة المنافسة . وعليك فقط أن تجعل وضع المحتكر مرة أخرى كوضع كبش الفداء للسياسة الاقتصادية ، وسوف تدهش لمدى السرعة التى سوف يعيد بها أغلب الملتزمين الأكثر قدرة اكتشاف ميلهم إلى جو المنافسة المنعش .

إن مشكلة الاحتكار لن تكون صعبة كما هى ، لو كان المحتكر الرأسمالى هو فقط الذى يجب علينا أن نناضل ضده ، ولكن الاحتكار كما قيل فعلا ، قد أصبح الخطر الذى هو عليه الآن لا من خلال جهود قليل من الرأسماليين المعنيين ، بل عن طريق التأييد الذى حصلوا عليه من الذين سيكون لهم نصيب فى مكاسبهم ، ومن الأكثر منهم الذين أقنعوهم بأنهم بتأييدهم الاحتكار سوف يساعدون فى خلق مجتمع أكثر عدلا وتنظيمًا . وكانت نقطة التحول فى التطور الحديث ، عندما وقعت الحركة الكبرى التى لا تستطيع أن تخدم غاياتها الأصلية إلا بمكافحة كل الامتيازات ، وهى الحركة العمالية ، تحت تأثير المذاهب المعادية للمنافسة وأصبحت هى ذاتها متورطة فى الصراع من أجل الامتيازات . إن النمو الحديث للاحتكار هو إلى حد كبير نتيجة تعاون متعمد لرأس المال المنظم ؛ والعمال المنظمين ، حيث تشارك مجموعات العمال ذوات الامتيازات فى أرباح الاحتكار على حساب المجتمع ، وخاصة على حساب من كان أكثر فقرًا ، وهم أولئك الذين يستخدمون فى الصناعات قليلة التنظيم الجيد والعاطلون .

إنه واحد من أكثر المشاهد إثارة للحزن فى عصرنا أن نرى حركة ديموقراطية كبرى تؤيد سياسة لابد أن تؤدى إلى تدمير الديموقراطية ، والتى فى الوقت نفسه لا يمكن أن تفيد إلا أقلية

من الجماهير التى تؤيدها . ومع ذلك فإن هذا التأييد من اليسار للاتجاهات نحو الاحتكارات هو الذى يجعلها لا يمكن مقاومتها ، ويجعل توقعات المستقبل مظلمة للغاية . وطالما استمر العمال فى المساعدة على تدمير النظام الوحيد الذى يكون فيه قدر من الاستقلال والحرية على الأقل مضمونًا لكل عامل ، فليس هناك أمل كبير فى الواقع فى المستقبل . إن زعماء العمال الذين يعلنون الآن بصوت عالٍ بأنهم « انتهوا إلى الأبد من نظام المنافسة المجنون » (١١) إنما يعلنون نهاية حرية الفرد . وليس هناك أى احتمال آخر : فإما النظام الذى يحكمه النظام الذاتى للسوق ، وإما النظام الذى توجهه إرادة أفراد قلائل . والذين يسعون لتدمير الأول يساعدون بوعى أو دون وعى على خلق الثانى . وحتى إذا كان بعض العمال أفضل تغذية وكانوا جميعا بلا شك أكثر تماثلا فى الثياب فى هذا النظام الجديد ، فإنه مسموح بالشك فيما إذا كانت أغلبية العمال البريطانيين سوف يشكرون فى النهاية المثقفين من بين زعمائهم الذين أهدوهم مذهبًا اشتراكيًا يعرض حريتهم الشخصية للخطر .

إن دراسة البرنامج الحديث لحزب العمال فى إنجلترا الملتزم الآن بخلق « مجتمع مخطط » بالنسبة لأى شخص على معرفة بتاريخ الدول القارية الكبرى فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة ، تعتبر تجربة أكثر إثارة للاكتئاب . فهناك أمام « أية محاولة لإعادة بريطانيا التقليدية » خطة تعارضها ، لا يمكن تمييزها لا فى الخطوط العريضة فحسب ، بل وفى التفاصيل (والصياغة عن الأحلام الاشتراكية) التى كانت تسيطر على المناقشات الألمانية منذ خمسة وعشرين عاما . وليس فقط مطالب مثل تلك التى تضمنها القرار الذى تم إقراره على اقتراح البروفيسور لاسكى، والتى تطلب الإبقاء فى وقت السلم على « إجراءات السيطرة الحكومية الضرورية لتعبئة الموارد الوطنية فى الحرب » ولكن وأيضًا كل الشعارات المميزة « مثل » الاقتصاد المتوازن الذى يطالب به الآن البروفيسور لاسكى لبريطانيا العظمى ، أو «الاستهلاك الجماعة » الذى يجب أن يوجه له الإنتاج بشكل مركزى ـ مأخوذة بكليتها من الأيديولوجيا الألمانية .

وربما كان لا يزال هناك منذ خمسة وعشرين عاما بعض القدر للتمسك بالاعتقاد الساذج بأن « المجتمع المخطط يمكن أن يكون مجتمعا أكثر حرية بكثير من نظام السوق الحرة القائم

---

(١١) البروفيسور هـ . ج . لاسكى فى خطابه فى المؤتمر السنوى الحادى والأربعين لحزب العمال ـ لندن ٢٦ مايو ١٩١٢ (مجلة ريبورت ص ١١١) . ومن الجدير بالملاحظة أنه وفقا للبروفيسور لاسكى فإن « نظام المنافسة المجنون هذا يعنى الفقر لكل الشعوب . والحرب كنتيجة لهذا الفقر » ـ وهى قراءة غريبة لتاريخ المائة والخمسين عاما الماضية

على المنافسة الذى جاء ليحل محله » (١٢). ولكن أن نجده مرة أخرى لا يزال باقيا بعد خمسة وعشرين عاما من التجربة وإعادة دراسة المعتقدات القديمة التى أدت إليهـا تلك التجـربة وفى وقت نكافح فيه نتائج تلك المذاهب ذاتها ، فهو أمر مفجع يجل عن الوصف . وكون الحزب الكبير الذى حل فى البرلمان ولدى الرأى العام محل أحزاب الماضى التقدمية إلى حد كبير فإنه يجب أن يعتبر نفسه مع ما يعتبر فى ضوء كل التطورات الماضية حركة رجعية ، فهذا هو التغيير الحاسم الذى حدث فى عصرنا ، ومصدره الخطر المميت لكل شىء يجب أن يقدره الليبرالى . وإذا كانت حالات التقدم فى الماضى تهددها قوى اليمين التقليدية ، فإن هذه ظاهرة لكل العصور لا ينبغى أن تثير انزعاجنا . ولكن إذا كان مكان المعارضة فى المناقشات العامة ، وكذلك فى البرلمان يجب أن تصبح بصورة دائمة احتكارًا لحزب رجعى ثانٍ ، فلن يكون هناك فعلا أى أمل باق لنا !

(١٢) « العالم القديم والمجتمع الجديد » ـ تقرير مؤقت للجنة التنفيذية القومية لحزب العمال البريطانى عن مشكلات إعادة البناء ـ ص ١٢ و ١٦

١٤

ظروف مادية وغايات مثالية

هل صحيح أو معقول أن أغلب الأصوات ضد الغاية الأساسية للحكومة ، يجب أن تستعبد العدد الأقل الذى سيكون حرا ؟إنه سيكون أكثر صوابا دون شك ، إذا تعلق الأمر بالقوة ، إذ إن عددا أقل يجبر عددًا أكبر على أن يحتفظوا بحريتهم ، والتى لا يمكن أن تكون خطأ بالنسبة لهم ، أفضل من أن يقوم عدد أكبر من أجل متعة خستهم بإجبار من هم أقل إيذاء على أن يكونوا زملاءهم العبيد . والذين لا يسعون إلى شيء غير حريتهم العادلة ، لديهم دائمًا الحق فى الفوز بها ، كلما كانت لديهم السلطة ، إذا لم تكن الأصوات التى تعارضها عديدة للغاية قط .

جون ميلتون

إن جيلنا يجب أن يتملق نفسه بأنه يضع وزنا للاعتبارات الاقتصادية أقل مما كان يفعله آباؤه أو أجداده . و « نهاية الإنسان الاقتصادى » تبشر بالنجاح لكى تصبح واحدة من الخرافات التى تحكم عصرنا . وقبل أن نقبل هذا الزعم ، أو نعامل التغيير باعتباره جديرًا بالثناء ، يجب أن نتحقق أكثر قليلاً إلى أى مدى هو صحيح . وعندما نمعن الفكر فى المطالب من أجل إعادة البناء الاجتماعى ، والتى هى أقوى ما نناضل من أجله ، فإنها تبدو كلها تقريبًا ذات طابع اقتصادى : وقد رأينا من قبل أن « إعادة التفسير بتعبيرات اقتصادية » للمثل العليا السياسية فى الماضى ، عن الحرية ، والمساواة ، والأمان ، هى أحد المطالب الأساسية للأشخاص الذين يعلنون فى نفس الوقت انتهاء الإنسان الاقتصادى . كما أنه لا يمكن أن يكون هناك أى شك كثير ، فى أن الناس فى معتقداتهم وطموحاتهم اليوم تحكمهم مذاهب اقتصادية أكثر من أى وقت سابق ، بواسطة الاعتقاد الذى يدعم بعناية بعدم معقولية نظامنا الاقتصادى . وبالتأكيدات الزائفة عن « الوفرة المحتملة » والنظريات الزائفة عن الاتجاه الحتمى نحو الاحتكار . والانطباع الذى تخلقه حوادث معينة غير متوقعة يعلن عنها كثيرًا مثل تدمير مخزونات من المواد الخام ، أو حظر الاختراعات ، والتى يلقى فيها اللوم على

المنافسة ، رغم أنها نوع الأشياء بالضبط التى لا يمكن أن تحدث تحت نظام المنافسة ، والتى لا يمكن أن تصبح ممكنة إلا بواسطة الاحتكار، وعادة بواسطة احتكارات تساعدها الحكومة(١).

غير أنه بمعنى مختلف ، صحيح بلا شك أن جيلنا أقل استعدادًا للإصغاء إلى الاعتبارات مما كان صحيحا بالنسبة لأسلافه . وهو غير مستعد بصورة أكثر حسما للتضحية بأى من مطالبه لما يسمى « حججا اقتصادية » . وهو نافد الصبر وغير متسامح حيال كل القيود على طموحاته المباشرة ، وغير مستعد للانحناء أمام الضرورات الاقتصادية . وليس فى هذا أى ازدراء للرفاهية المادية ، أو حتى أية رغبة متناقصة فيها ، بل إنه على العكس رفض للاعتراف بأية عقبات ، وأى تعارض مع أهداف أخرى قد تعوق الوفاء برغباتهم الأخرى ، هو ما يميز جيلنا . إن الخوف من الاقتصاد قد يكون وصفا أكثر صحة لهذا الموقف من عبارة «نهاية الإنسان الاقتصادى » المضللة بشكل مزدوج والتى تفترض تغييرا فى وضع للأمور لم يوجد قط فى اتجاه لا تتحرك إليه . لقد أصبح الإنسان يكره ، ويتمرد ضد القوى الذاتية التى كان يخضع لها فى الماضى ، حتى ولو كانت كثيرًا ما أحبطت جهوده الفردية .

وهذا التمرد هو مثال لظاهرة أكثر عمومية بكثير ، أى عدم استعداد جديد للخضوع لأية قاعدة أو ضرورة لا يفهم الإنسان الأساس المنطقى لها ، وهو يجعل نفسه محسوسا فى كثير من ميادين الحياة ، وخاصة ميدان القواعد الأخلاقية ، وهو غالبا موقف جدير بالإطراء . ولكن هناك ميادين لا يمكن فيها إشباع هذه الرغبة القوية فى الوضوح بصورة كاملة ، وحيث لابد أن يؤدى رفض الخضوع لأى شىء لا نستطيع فهمه إلى تدمير حضارتنا . ومع أنه من الطبيعى بينما يصبح العالم من حولنا أكثر تعقيدًا ، تنمو مقاومتنا ضد القوى التى تتدخل باستمرار بدون فهمنا لها ، فى الآمال والخطط الفردية . وفى تلك الظروف بالضبط يصبح احتمال أن يفهم أى شخص تلك القوى تماما أقل وأقل . إن حضارة معقدة كحضارتنا تقوم بالضرورة على أساس أن يكيف الفرد نفسه لتغييرات لا يمكن فهم سببها وطبيعتها : لماذا يجب أن يكون لديه أكثر أو أقل ، لماذا يجب أن ينتقل إلى مهنة أخرى ، ولماذا تصبح بعض الأشياء التى

(١) إن الاستخدام المتكرر الذى يحدث عن التدمير بين حين وآخر للقمح والبن إلخ . كحجة ضد المنافسة، هوتوضيح جيد للتضليل الثقافى للكثير من هذه الحجة ، حيث إن قليلا من التأمل سوف يظهر أن أى مالك لمثل هذه المخزونات فى سوق تقوم على المنافسة لا يمكن أن يكسب بتدميرها . والحالة الخاصة بالحظر المزعوم على براءات الاختراعات المفيدة ، أكثر تعقيدًا ، ولا يمكن مناقشتها بصورة كافية فى الحاشية ، ولكن الظروف التى سيكون فيها وضع براءة اختراع فى ثلاجة مربحا ، والتى يجب أن تستخدم لمصلحة المجتمع ، تعتبر ظروفا استثنائية إلى حد أنه من المشكوك فيه إلى حد كبير أن يحدث ذلك فى أية حالة هامة .

يريدها أصعب فى الحصول عليها من أشياء أخرى ، وسوف تكون دائمًا مرتبطة بالعديد من الظروف التى لا يمكن أن يكون عقل واحد قادرًا على فهمها ، أو حتى أسوأ من ذلك ، فإن هؤلاء الذين تؤثر عليهم سوف يضعون كل اللوم على سبب واضح مباشر ولا يمكن تجنبه بينما تبقى العلاقات المتبادلة الأكثر تعقيدًا التى تقرر التغيير مختفية حتما بالنسبة لهم . وحتى مدير مجتمع مخطط تماما ، إذا أراد أن يقدم تفسيرا كافيا لأى شخص عن سبب توجيهه إلى منصب آخر ، أو لماذا كان ينبغى تغيير مكافأته ، فإنه لن يستطيع أن يفعل ذلك بصورة كاملة، بدون أن يشرح ويدافع عن خطته بأكملها مما يعنى بطبيعة الحال ، أنه لا يمكن شرحها لأكثر من عدد قليل .

لقد كان خضوع الناس لقوى السوق الذاتية هى التى جعلت من الممكن فى الماضى نمو حضارة ، لم يكن من الممكن أن تنشأ لولا ذلك ، إذ إنه بهذا الخضوع فإننا نساعد فى كل يوم فى بناء شىء أكبر مما يستطيع أى واحد منا أن يفهمه تماما ، ولا يهم ما إذا كان الناس فى الماضى يخضعون لمعتقدات يعتبرها البعض الآن خرافات : من روح تواضع دينية ، أو احترام مبالغ فيه لتعاليم فجة للاقتصاديين القدامى . والنقطة الحاسمة هى أن من الصعوبة الكبيرة إلى أبعد حد، أن نفهم بشكل عقلانى ضرورة الخضوع لقوى لانستطيع متابعة عملها بالتفصيل إنه أكثر صعوبة من أن نفعل ذلك بدافع رهبة ذليلة ، يوحى بها الدين أو حتى الاحترام للمذاهب الاقتصادية . وقد يكون الأمر أنه سيكون مطلوبا من كل شخص أن يكون لديه ذكاء أكثر إلى حد بعيد مما لدى أى شخص الآن ، إذا كنا نريد حتى مجرد الحفاظ على حضارتنا الحالية المعقدة ، بدون أن يكون على كل شخص أن يفعل أشياء لا يفهم ضرورتها إن رفض الخضوع لقوى لا نفهما ولا نستطيع أن نعترف بأنها قرارات واعية لكائن ذكى ، هو نتاج نظام عقلانى غير كامل ومن ثم فهو خاطئ ، وهو ناقص لأنه يفشل فى فهم أن تنسيق الجهود الفردية المتعددة الأنواع فى مجتمع معقد ، لابد أن يضع فى حسبانه حقائق لا يستطيع أى فرد أن يقدرها تمامًا . وهو يفشل فى أن يرى أنه ما لم يجب تدمير هذا المجتمع المعقد ، فإن البديل الوحيد للخضوع للقوى الذاتية والتى تبدو غير معقولة للسوق ، هو الخضوع لسلطة أناس آخرين لا يمكن السيطرة عليها ، ومن ثم فهى تعسفية . والإنسان فى لهفته للإفلات من القيود المثيرة للضيق ، التى يشعر بها الآن ، لا يدرك أن القيود الاستبدادية الجديدة التى سوف تفرض بطريقة متعمدة من أجل فائدته سوف تكون أكثر إيلاما .

وأولئك الذين يزعمون أننا تعلمنا إلى درجة مذهلة أن نخضع قوى الطبيعة ، ولكننا مع الأسف لم نوفق تمامًا فى استخدام إمكانيات التعاون الاجتماعى ، على حق تماما فيما يتعلق بهذا

القول ، ولكنهم مخطئون عندما يمضون فى المقارنة أكثر من ذلك فيزعمون أننا يجب أن نتعلم السيطرة على قوى المجتمع بنفس الطريقة التى تعلمناها للسيطرة على قوى الطبيعة ، فإن هذا ليس الطريق إلى النظام الشمولى فحسب ، بل والطريق إلى تدمير حضارتنا ، وطريقة مؤكدة لإعاقة التقدم فى المستقبل . وهؤلاء الذين يطلبون ذلك يظهرون بمطالبهم ذاتها أنهم لم يفهموا بعد الحد الذى يعتمد عليه مجرد الحفاظ على ما حققناه حتى الآن ، فى مجال تنسيق الجهود الفردية بقوى ذاتية .

ولابد لنا الآن من العودة بإيجاز إلى النقطة الحاسمة وهى أنه لا يمكن التوفيق بين الحرية الفردية وسيادة غرض واحد مفرد يجب أن يخضع له المجتمع بأسره بشكل كلى ودائم . والاستثناء الوحيد لقاعدة أن المجتمع الحر يجب أن يخضع لهدف مفرد هو الحرب ، وكوارث مؤقتة أخرى ، عندما يكون إخضاع كل شىء تقريبًا للحاجة المباشرة والملحة هو الثمن الذى نحافظ به على حريتنا على المدى الطويل . وهذا يفسر أيضا لماذا يكون الكثير من العبارات الرائجة ، مثل علينا أن نعمل من أجل أهداف السلم ما تعلمنا أن نفعله من أجل أهداف الحرب ، هى عبارات مضللة للغاية ؛ فمن المعقول أن نضحى بالحرية مؤقتا لكى نجعلها أكثر أمانا فى المستقبل ، ولكن نفس الشىء لا يمكن قوله عن نظام يقترح باعتباره ترتيبًا دائمًا .

وإذا كان لا ينبغى السماح لغرض مفرد أن تكون له أفضلية مطلقة فى وقت السلم على كل الأهداف الأخرى ، فإن هذا ينطبق حتى على الهدف الواحد الذى يتفق الجميع الآن على أنه يأتى فى المرتبة الأولى : وهو قهر البطالة ، فلا يمكن أن يكون هناك أى شك فى أن هذا يجب أن يكون هدف أعظم مساعينا ، وحتى ذلك فإنه لا يعنى أن مثل هذا الهدف يجب أن يسمح له بالسيطرة علينا لكى نستبعد أى شىء آخر ، بحيث إنه كما تقول العبارة العفوية ، «لابد من إنجازه « بأى ثمن » . والواقع أنه فى هذا الميدان ، فإن سحر عبارات غامضة وإن كانت شائعة ، مثل « العمالة الكاملة » قد يؤدى إلى إجراءات قصيرة النظر إلى حد بعيد ، وحيث يحتمل أن تؤدى عبارة قاطعة وغير مسئولة من الشخص المثالى المخلص ، مثل « يجب أن يتم عمله بأى ثمن » ، إلى وقوع أعظم الأضرار .

ومن الأمور ذات الأهمية الكبرى للغاية ، أننا يجب أن نباشر بعيون مفتوحة المهمة التى سيكون علينا فى هذا المجال أن نواجهها بعد الحرب ، وأننا ينبغى أن ندرك بوضوح ما يمكن أن نأمل فى تحقيقه . وستكون إحدى السمات المسيطرة للموقف بعد الحرب مباشرة ، أن الاحتياجات الخاصة للحرب . قد اجتذبت مئات الآلاف من الرجال والنساء إلى أعمال متخصصة ، حيث كان فى إمكانهم خلال الحرب كسب أجور مرتفعة نسبيا . ولن تكون هناك

أية إمكانية ، فى حالات كثيرة ، لاستخدام نفس الأعداد فى هذه الحرف بالذات . وستكون هناك حاجة ملحة لتحويل أعداد كبيرة إلى أعمال أخرى ، وسوف يجد كثير منهم أن العمل الذى يمكنهم الحصول عليه عندئذ أقل تعويضًا مجزيًا مما كان صحيحا فى عملهم خلال الحرب . وحتى إعادة التدريب الذى يجب بالتأكيد أن يقدم على نطاق ليبرالى ، لا يمكن أن يتغلب على هذه المشكلة بصورة كلية . وسوف يظل هناك أناس كثيرون ، ممن إذا كانوا سيدفع لهم وفقا لما سوف تستحقه خدماتهم عندئذ للمجتمع ، فإنه سيكون عليهم فى ظل أى نظام أن يرضوا بتخفيض وضعهم المادى بالنسبة لوضع الآخرين .

وإذا عارضت نقابات العمال عندئذ بنجاح أى خفض للأجور للمجموعات المعينة المذكورة ، فسوف يكون هناك بديلان مفتوحان فقط : إما وجوب استخدام القهر (أى إن أفرادا معينين سيكون من الواجب اختيارهم للتحويل الإجبارى إلى مراكز أخرى وأقل أجرا طيبا نسبيا) ، وإما أن أولئك الذين لم يعد فى الإمكان استخدامهم بالأجور المرتفعة نسبيا التى كانوا يكسبونها خلال الحرب ، يجب السماح ببقائهم عاطلين إلى أن يكونوا مستعدين لقبول العمل بأجور منخفضة نسبيا . . وتلك مشكلة سوف تظهر فى مجتمع اشتراكى بشكل لا يقل عنها فى أى مجتمع آخر . وستكون الأغلبية العظمى من العمال على الأرجح أقل ميلا لضمان استدامة أجورهم الحالية من أولئك الذين سحبوا إلى أعمال ذات أجور جيدة بصفة خاصة بسبب الحاجة الخاصة للحرب . وسوف يستخدم المجتمع الاشتراكى القهر فى هذا الوضع بالتأكيد ، والمسألة المناسبة لنا هى أننا إذا كنا عازمين على عدم السماح بالبطالة بأى ثمن ولسنا راغبين فى استخدام القهر ، فإننا سنكون مدفوعين إلى كل أنواع الحيل اليائسة التى لا يمكن لأى منها أن يحدث أى تخفيف دائم ، وكلها سوف يتدخل بشكل خطير فى أكثر استخدام إنتاجى لمواردنا . ويجب أن نلاحظ بوجه خاص أن السياسة النقدية لا يمكنها أن تكفل علاجا حقيقيا لهذه الصعوبة ، إلا بواسطة تضخم عام وكبير ، يكفى لرفع كل الأجور الأخرى والأسعار بالنسبة لتلك التى لا يمكن تخفيضها ، وإنه حتى ذلك لن يأتى بالنتيجة المرغوب فيها إلا بأن يقع بطريقة مختفية وسرية . هذا التخفيض للأجور الفعلية الذى لا يمكن إحداثه بشكل مباشر . غير أنه برفع كل الأجور والدخول الأخرى إلى حد يكفى للتكيف مع وضع الجماعة المتحدث عنها ، فإنه سوف يتضمن توسعا تضخميا بنظام تدريجى ، بحيث إن الاضطرابات والمصاعب والمظالم التى سوف يسببها ستكون أكبر كثيرًا من تلك التى ستعالج .

وهذه المشكلة التى ستبرز بشكل حاد بصفة خاصة بعد الحرب ، هى مشكلة سوف تكون

معنا دائماً ، طالما كان على النظام الاقتصادى أن يكيف نفسه للتغييرات المستمرة . وسيكون هناك حد أقصى ممكن من العمالة فى المدى القصير ، يمكن بلوغه بإعطاء كل الأشخاص عملا حيث يكونون ، الأمر الذى يمكن تحقيقه بالتوسع النقدى . ولكن هذا الحد الأقصى لا يمكن الحفاظ عليه إلا بتوسع تضخمى تدريجى ، والكف عن عمليات إعادة توزيع العمال بين الصناعات والتى أصبحت ضرورية بسبب الظروف المتغيرة ، وطالما كان العمال أحرارًا فى احتيار أعمالهم ، فإنها سوف تحدث دائما مع بعض حالات التأخير ، وبهذا تسبب بعض البطالة . إن الطموح إلى بلوغ الحد الأقصى للعمالة الممكن تحقيقه بوسائل نقدية ، هو سياسة من المؤكد أنها سوف تهزم أهدافها فى النهاية ، إذ إنها تتجه إلى تخفيض الطاقة الإنتاجية للعمال وبذلك تزيد باستمرار نسبة السكان العاملين ، والذين لا يمكن إبقاؤهم يعملون بالأجور الحالية إلا بوسائل مصطنعة .

وليس هناك شك كبير فى أنه بعد الحرب فإن الحكمة فى إدارة شئوننا الاقتصادية سوف تكون أكثر أهمية من ذى قبل ، وأن مصير حضارتنا سوف يعتمد فى النهاية على الكيفية التى سنحل بها المشكلات الاقتصادية التى سنواجهها عندئذ . إن البريطانيين سوف يكونون ـ فى البداية على الأقل ـ فقراء : فقراء للغاية حقا ، مما يثبت لبريطانيا العظمى أن مشكلة استعادة وتحسين المستويات السابقة فى الواقع أكثر صعوبة مما هى بالنسبة لدول كثيرة أخرى . وإذا تصرفوا بحكمة فليس هناك شك كبير فى أنهم بالعمل الشاق ، وبتكريس جانب كبير من جهودهم لإصلاح وتجديد جهازهم الصناعى وتنظيمه ، سوف يكونون قادرين خلال سنوات قليلة على العودة إلى المستوى الذى كانوا قد بلغوه بل وتجاوزه . ولكن هذا يفترض مسبقا أنهم سوف يقدمون بألا يستهلكوا حاليا أكثر مما هو ممكن بدون الإضرار بمهمة إعادة البناء ؛ وألا تخلق الآمال المبالغ فيها مطالب لا تقاوم بأكثر من ذلك ، وأن يعتبروا أنه من الأكثر أهمية استغلال مواردهم بأفضل طريقة ، ولأغراض تسهم بصورة أكثر فى رفاهيتهم من تلك التى يجب أن يستخدموا بها كل مواردهم بطريقة ما .(٢) وربما ليس أقل أهمية من ذلك أنهم يجب

(٢) ربما كان هذا هو المكان الذى نؤكد فيه ، مهما كان المرء يرغب فى عودة سريعة إلى اقتصاد حر ، أن هذا لا يمكن أن يعنى إزالة أغلب قيود وقت الحرب بضربة واحدة . فليس هناك شىء سوف يحط من قدر نظام المشروعات الحرة أكثر من التشويش وعدم الاستقرار الحاد ، وإن كان لفترة قصيرة ، الذى ينتجه مثل هذه المحاولة . والمشكلة هى إلى أى نوع من النظم يجب أن نطمح إليه فى عملية التسريح ، وليست ما إذا كان نظام وقت الحرب يجب تحويله إلى تنظيمات أكثر دواما بواسطة سياسة مدروسة بعناية لتخفيف القيود تدريجيا ، والتى قد ينبغى أن تمتد عبر سنوات عديدة

ألا يقوموا بمحاولات قصيرة النظر لعلاج الفقر بإعادة توزيع دخلنا بدلا من زيادته ، وبذلك يضغط على طبقات كبيرة ، بحيث يحولونها إلى أعداء الداء للنظام السياسى القائم . ويجب ألا ينسى قط أن العامل الواحد الحاسم فى ظهور النظام الشمولى فى القارة ، والذى لم يحدث بعد فى إنجلترا وأمريكا ، هو وجود طبقة وسطى كبيرة محرومة منذ وقت قريب .

إن آمالنا فى تجنب المصير الذى يهددنا يجب حقا أن يرتكز إلى حد كبير على توقع أننا نستطيع أن نستأنف التقدم الاقتصادى بسرعة ، والذى مهما كان علينا أن نبدأه بشكل منخفض ، فإنه سوف يستمر فى حملنا إلى أعلى . والشرط الأساسى لمثل هذا التقدم ، هو أننا يجب أن نكون جميعا مستعدين لتكييف أنفسنا بسرعة مع عالم تغير كثيرا جدًا ، وأنه يجب ألا يسمح لأية اعتبارات للمستوى المعتاد لمجموعات معينة أن تعوق هذا التكيف ، وأن نتعلم مرة أخرى أن نوجه كل مواردنا إلى حيث تسهم بشكل أكثر فى جعلنا جميعًا أكثر ثراء . إن عمليات التكيف التى ستكون لازمة إذا أردنا أن نستعيد ونتجاوز مستوياتنا السابقة ، سوف تكون أكبر من أية عمليات تكيف مماثلة كان علينا أن نقوم بها فى الماضى . وإذا كان كل واحد منا فقط على استعداد بصورة فردية أن يطيع ضروريات إعادة التكيف هذه ، فإننا سنكون قادرين على أن نجتاز أية فترة عصيبة ، كرجال أحرار يمكنهم أن يختاروا أسلوبهم من الحياة . ولنسمح بتأمين حد أدنى متماثل لكل شخص بكل الوسائل ، ولكن دعونا نعترف فى نفس الوقت بأنه بتأمين حد أدنى أساسى لكل المطالب من أجل تأمين متميز لطبقات خاصة ، يجب أن تنقضى وأن تختفى كل الأعذار للسماح لمجموعات بأن تستبعد قادمين جددًا من المشاركة فى رخائهم النسبى ، من أجل الحفاظ على مستوى خاص لأنفسهم .

وقد يبدو من الشهامة أن نقول : « اللعنة على علوم الاقتصاد ، دعونا نبنى عالما محترما » ولكن هذا فى الواقع مجرد عدم مسئولية . ومع عالمنا كما هو ، ومع اقتناع الجميع بأن الأحوال المادية هنا وهناك يجب أن تتحسن ، فإن فرصتنا الوحيدة لبناء عالم محترم هى أن نستطيع الاستمرار فى تحسين المستوى العام للثروة ، إذ إن الشىء الوحيد الذى لن تتحمله الديموقراطية الحديثة بدون أن تنهار ، هو ضرورة إجراء خفض جوهرى لمستويات المعيشة فى وقت السلم أو حتى إطالة ثبات ظروفها الاقتصادية .

إن الأشخاص الذين يعترفون بأن الاتجاهات السياسية الحالية تشكل تهديدًا خطيرًا لتوقعاتنا الاقتصادية ، وأنها من خلال تأثيراتها الاقتصادية تعرض للخطر قيما أرفع كثيرًا فإنهم يحتمل أن يخدعوا أنفسهم بأننا نقدم تضحيات مادية لكسب غايات مثالية ، غير أنه من المشكوك فيه كثيرًا ما إذا كان الاقتراب لمدة خمسين عاما نحو النظام الجماعى قد رفع مستوياتنا

الأخلاقية ، أو ما إذا كان التغيير لم يكن فى الاتجاه المضاد بدلا من ذلك . ومع أننا معتادون على أن نزهو بأنفسنا على ضميرنا الاجتماعى الأكثر حساسية ، فإنه من الواضح قطعا أن هذا يبرره ممارسة سلوكنا الفردى . وعلى الجانب السلبى ، فإن جيلنا فى سخطه على مظالم النظام الاجتماعى الموجود يتفوق على الأرجح على أغلب من سبقوه . ولكن تأثير تلك الحركة على معايرنا الإيجابية فى ميدان القواعد الأخلاقية الصحيحة ، والسلوك الفردى ، وعلى الجدية التى نتمسك بها فى مبادئنا الأخلاقية ضد وسائل ومقتضيات الجهاز الاجتماعى مسألة مختلفة للغاية .

لقد أصبحت القضايا فى هذا الميدان مختلطة بحيث إنه من الضرورى العودة إلى الأسس الجوهرية . إن خطر النسيان الذى يواجهه جيلنا ، ليس أن القواعد الأخلاقية هى بالضرورة ظاهرة للسلوك الفردى فحسب ، بل وأيضا إنها لا يمكن أن توجد إلا فى المجال الذى يكون فيه الفرد حرا فى أن يقرر لنفسه ، ويطالب بشكل اختيارى بأن يضحى بفائدة شخصية للتقيد بقاعدة أخلاقية . ولا يوجد خارج مجال المسئولية الفردية خير ، ولا شر ولا مناسبة لجدارة أخلاقية ، أو الفرصة لإثبات اقتناع المرء بالتضحية برغباته من أجل ما يعتقده المرء صوابا . وعندما نكون فقط نحن أنفسنا مسئولين عن مصالحنا ، وأحرارًا فى التضحية بها يكون لقرارنا قيمة أخلاقية . وليس لنا الحق فى أن نكون أنانيين على حساب شخص آخر ، كما أنه ليس هناك أية مزية أخلاقية فى أن نكون غير أنانيين إذا لم يكن لدينا أى خيار . وأعضاء المجتمع الذين هيئوا لعمل الشىء الطيب فى كل النواحى ، ليس لهم أى حق فى المديح . وكما قال ميلتون : « إذا كان كل عمل طيب أو شرير فى سنوات نضج الإنسان ، يتم بأجر زهيد وبأوامر وإكراه ، فماذا تكون الفضيلة غير اسم ؟ وأى إطراء سوف يكون واجبا عندئذ للعمل الجيد ؟ وأى جزاء لكى تكون رزينا ، وعادلا ، أو عفيفا ؟ » .

إن الحرية لتنظيم سلوكنا الخاص فى المجال الذى تفرض فيه ظروف مادية الخيار علينا والمسئولية عن ترتيب حياتنا الخاصة وفقا لضميرنا ، هما الجو الذى ينمو فيه فقط الحس الأخلاقى ، والذى تعاد فيه خلق القيم الأخلاقية يوميا فى القرار الحر للفرد . إن المسئولية لا حيال شخص أعلى ، بل حيال ضمير المرء ، وإدراك الواجب لا ينتزع بالإكراه ، وضرورة تقرير أى الأشياء يقدرها المرء ، يضحى بها لآخرين ، وتحمل نتائج قرار المرء ، هما جوهر أيةمبادئ أخلاقية جديرة بهذا الاسم .

وصحيح القول بأن تأثير النظام الجماعى فى هذا المجال من السلوك الشخصى كان مدمرا بصورة كلية تقريبا ، فإنه أمر حتمى ولا يمكن إنكاره . إن حركة يكون وعدها الأساسى هو

الإعفاء من المسئولية (٣) ، لا يمكن أن تكون إلا معادية للأخلاق فى تأثيرها ، مهما كان نبل المثل العليا التى تدين لها بمولدها . فهل من الممكن أن يكون هناك شك كثير فى أن الشعور بالالتزام الشخصى لإصلاح المظالم ، حيث تسمح سلطتنا الفردية ، قد ضعف بدلا من أن يقوى ، وأن كلا من الاستعداد لتحمل المسئولية ، والوعى بأن من واجبنا الفردى أن نعرف كيف نختار ، قد ضعف بشكل محسوس ؟ هناك كل الفرق بين المطالبة بحدوث حالة مرغوب فيها من الأمور بواسطة السلطات ، أو حتى أن يكون المرء مستعدا للخضوع على شريطة أن يجعل كل شخص آخر يفعل نفس الشىء ، وبين الاستعداد لعمل ما يعتقد المرء نفسه صوابا بتضحية رغبات المرء الخاصة ، وربما فى وجه رأى عام معادٍ . وهناك الكثير الذى يوحى بأننا أصبحنا فى الواقع أكثر تسامحا نحو تعسفات معينة ، وأكثر عدم مبالاة حيال المظالم فى حالات فردية ، منذ أن ثبتنا عيوننا على نظام مختلف كلية ، تصلح فيه الدولة كل شىء كما كان . بل وقد يكون ـ كما افترض ـ أن الولع بالعمل الجماعى هو طريق سوف ننهمك فيه الآن بشكل جماعى بدون ندم ، فى تلك الأنانية التى كنا قد تعلمنا كأفراد القليل لكبحها .

وصحيح أن الفضائل التى هى أقل تقديرًا وممارسة الآن : الاستقلال ، والاعتماد على النفس، والاستعداد لتحمل المخاطر ، والاستعداد لمساندة اقتناع المرء الخاص ضد الأغلبية والاستعداد للتعاون التطوعى مع جيران المرء ، هى أساسا تلك الفضائل التى يقوم عليها عمل المجتمع الفردى . وليس لدى النظام الجماعى أى شىء يضعه مكانها ، وما دام قد دمرها فعلا، فإنه ترك فراغا لا يملؤه غير المطالبة بالطاعة ، وإجبار الفرد على أن يفعل ما يتقرر جماعيا أنه خير . والانتخاب الدورى للنواب ، والذى يميل فيه الاختيار الأخلاقى للفرد إلى أن يكون أكثر وأكثر نقصانا ، ليس مناسبة تختبر فيها قيمه الأخلاقية ، أو حيث يكون عليه أن

---

(٣) ويصبح هذا معبرا عنه بوضوح بصورة متزايدة باعتباره اقترابا للاشتراكية من النظام الشمولى . وقد دكر فى إنجلترا بشكل أكثر صراحة فى برنامج آخر ، وأكثر الأشكال الشمولية للاشتراكية الإنجليزية ، وهى حركة «الكومنولث » للسير ريتشارد آكلاند . إن السمة الأساسية للنظام الجديد الدى يعد به هو أن الجماعة سوف « تقول للفرد لا تقلق بشأن عملية الحصول على معاشك الخاص ، ونتيجة لدلك بطبيعة الحال فإن الجماعة بأسرها هى التى يجب أن تقرر ما إذا كان أى رجل سوف يستخدم على مواردنا أم لا وكيف ومتى وبأية طريقة سوف يعمل » وأنه سيكون على الجماعة أن تدير معسكرات للمتهربين فى ظروف يمكن تحملها للغاية . فهل من المستغرب أن يكتشف المؤلف أن هتلر « قد عثر على (أو احتاج إلى استخدام) جزء صغير ، أو ربما يجب على المرء أن يقول جانبا معينا مما سيكون مطلوبا من البشرية فى النهاية » ؟ (السير ريتشارد آكلاند ، « الزحف للأمام » [١٩٤١] صفحات ١٢٧ و ١٢٦ و ١٣٥ و٣٢)

يعيد تأكيد وإثبات نظام قيد باستمرار ، وأن يشهد على صدق إيمانه بالتضحية بتلك القيم التى يعتبرها أدنى من تلك التى يضعها فى مرتبة أعلى .

ولما كانت قواعد السلوك التى استنبطها الأفراد هى المصدر الذى يستمد منه العمل السياسى الجماعى أى المعايير الأخلاقية يمتلكها ، فسيكون من المدهش حقا إذا كان تراخى معايير السلوك الفردى مصحوبا برفع معايير العمل الاجتماعى . وحدوث تغييرات كبيرة هناك أمر واضح . ويضع كل جيل بطبيعة الحال بعض القيم فى مرتبة أعلى والبعض أدنى من سابقيه . ومع ذلك فما هى الأهداف التى تأخذ مكانا أدنى اليوم ؟ وما هى القيم التى يحذروننا الآن من أنها قد يجب أن نتخلى عنها إذا تعارضت مع قيم أخرى ؟ وأى نوع من القيم تبدو أقل بروزا فى صورة المستقبل التى يقدمها لنا الكتاب والمتحدثون أكثر مما كانوا يفعلون فى أحلام وآمال آبائنا ؟

إنها بالتأكيد ليست الراحة المادية ، وليست بالتأكيد ارتفاعا فى مستوى معيشتنا ، أو ضمان منزلة معينة فى المجتمع تكون فى مرتبة أدنى . هل هناك كاتب أو متحدث محبوب يجرؤ على أن يقترح على الجماهير أنها قد يكون عليها أن تقدم تضحيات من توقعاتها المادية من أجل تعزيز غاية مثالية ؟ أليس ذلك فى الواقع التفافا حول طريق آخر ؟ أليست الأشياء التى تعلمنا مرارًا وتكرارًا أن نعتبرها « أوهام القرن التاسع عشر » ، كلها قيم أخلاقية : الحرية والاستقلال الصدق ، والأمانة الثقافية ، والسلام والديموقراطية ، واحترام الفرد بصفته إنسانًا بدلا من اعتباره مجرد عضو فى مجموعة منظمة ؟

وما هى الأقطاب الثابتة الآن التى تعتبر مقدسة ، والتى لا يجرؤ أى مصلح على أن يمسها ، حيث إنها تعامل باعتبارها الحدود الثابتة التى لابد أن تحترم فى أية خطة للمستقبل ؟ إنها لم تعد حرية الفرد ، حريته فى الحركة ، وبالكاد حرية الكلام . إنها المستويات المشمولة بالحماية لهذه المجموعة أو تلك « وحقها » فى استبعاد آخرين من إمداد زملائهم بما يحتاجون إليه . والتفرقة بين الأعضاء وغير الأعضاء لمجموعات مغلقة ، فما بالك برعايا دول أخرى تقبل بشكل متزايد باعتبارها أمرًا واقعًا ، والمظالم التى تقع على أفراد بواسطة عمل حكومى لمصلحة مجموعة ما يتم التغاضى عنها بعدم مبالاة يكاد يتعذر التفرقة بينها وبين القسوة الشديدة ، وأبشع انتهاكات لأكثر الحقوق الأولية للفرد ، مثل التى يتضمنها النقل الإجبارى للسكان غالبا ما يتم إقراره أكثر وأكثر حتى ممن يفترض أنهم ليبراليون .

ويشير كل هذا بالتأكيد إلى أن إحساسنا الأخلاقى قد تبلد بدلا من أن يصبح حادًا عندما يذكروننا ، كما يحدث مرارًا وتكرارًا ، بأن المرء لا يستطيع أن يصنع عجة بدون كسر

البيض ، والبيض الذى يكسر كله تقريبا من النوع الذى كان يعتبر منذ جيل أو جيلين الأسس الضرورية لحياة متحضرة . وكم من الفظائع التى ارتكبتها سلطات يتعاطفون مع مبادئها المعلنة ، لم تكن يتغاضى عنها بسهولة الكثيرون ممن يسمون « ليبراليين » لدينا ؟

وهناك جانب واحد من التغيير فى القيم الأخلاقية الذى أحدثه مقدم النظام الجماعى يكفل فى الوقت الحالى غذاء خاصا للفكر ، وهو أن الفضائل التى قل احترامها أكثر وأكثر والتى تصبح بالتالى أكثر ندرة ، هى بالضبط تلك التى يفخر الأنجلو سكسونيون بحق بها والتى كان معترفا بصفة عامة أنهم يتفوقون فيها . إن الفضائل التى لدى هذه الشعوب بدرجة أعلى من أغلب الشعوب الأخرى ، باستثناء قليل فقط من الدول الصغرى ، مثل السويسريين والهولنديين كانت الاستقلال ، والاعتماد على النفس ، والمبادرة الفردية والمسئولية المحلية ، والاعتماد الناجح على النشاط التطوعى ، وعدم التدخل فى شئون الجيران والتسامح حيال الاختلاف والغرابة ، واحترام العادات والتقاليد ، والشك السليم فى السلطة والقوة . إن كل التقاليد والنظم الاجتماعية تقريبا التى وجدت العبقرية الأخلاقية الديموقراطية أكثر تعبير مميز لها ، والتى شكلت بدورها الطابع القومى والمناخ الأخلاقى بأسره فى إنجلترا وأمريكا ، هى التى يدمرها تقدم النظام الجماعى واتجاهاته المركزية الملازمة له بصورة تدريجية .

وتكون الخلفية الأجنبية مفيدة أحيانا فى رؤية أكثر وضوحا إلى أى الظروف ترجع الميزات الخاصة للمناخ الأخلاقى لأمة ما . وإذا كان المرء الذى مهما قد يقول القانون ، يجب أن يبقى أجنبيًا إلى الأبد ، قد يسمح له بأن يقول ذلك ؛ فإن من أكثر المشاهد المحزنة فى عصرنا أن نرى إلى أى حد ، أصبحت بعض أثمن الأشياء التى أعطتها إنجلترا على سبيل المثال للعالم ، تقابل باحتقار فى إنجلترا ذاتها ، فلا يكاد الإنجليز يعرفون إلى أى حد يختلفون عن أغلب الشعوب الأخرى ، إذ إنهم جميعا ، بغض النظر عن أحزابهم ، يتمسكون إلى حد أكبر أو أقل بالمثل العليا التى تعرف فى أكثر أشكالها وضوحًا باسم النظام الليبرالى . وبالمقارنة بأغلب الشعوب الأخرى ، فقد كان كل الإنجليز تقريبا منذ عشرين عاما فقط ليبراليين - مهما كان اختلافهم عن الليبرالية الحزبية - وحتى اليوم فإن الإنجليزى المحافظ أوالاشتراكى ، ليس أقل من الليبرالى إذا سافر إلى الخارج ، رغم أنه قد يجد أن أفكار وكتابات كارليل ، أو دزرائيلى ، أو آل ويب ، أو هـ . ج . ويلز شائعة إلى حد كبير فى أوساط ليس هناك أى شىء مشترك بينه وبينها ، بين النازيين والنظم الشمولية الأخرى . وإذا وجد جزيرة ثقافية تعيش فيها تقاليد ماكولاى وغلادستون ، أو ج . س . ميلز أو جون مورلى ، فإنه سوف يجد أرواحا متقاربة

تتحدث « نفس اللغة » مثله مهما يكن هو نفسه مختلفا عن المثل العليا التى يتمسك بها هؤلاء الرجال بصفة خاصة .

وليس هناك أى مكان يبدو فيه ضياع الإيمان بالقيم الخاصة للحضارة البريطانية واضحا أو أى مكان له فيه تأثير أكثر عرقلة لمتابعة هدفنا الكبير المباشر ، أكثر مما فى عدم فاعلية أغلب الدعاية البريطانية الحمقاء . إن الشرط الأساسى الأول للنجاح فى دعاية موجهة لشعب آخر هو الاعتراف بفخر بالقيم المميزة والسجايا التى تكون الأدلة التى تقوم بهامعروفة للشعوب الأخرى . والسبب الرئيسى لعدم فاعلية الدعاية البريطانية ، هو أنه يبدو أن الذين يديرونها فقدوا إيمانهم بالقيم الخاصة للحضارة البريطانية ، أو أنهم يجهلون تماما النقاط الأساسية التى تختلف فيها عن قيم الشعوب الأخرى . لقد عبدت الطبقة اليسارية المثقفة فعلا آلة أجنبية لفترة طويلة ، حتى إنه يبدو أنهم أصبحوا عاجزين تقريبا عن رؤية أى شىء طيب من النظم المميزة للسلوك الاجتماعى الإنجليزى وتقاليده . ولا يستطيع هؤلاء الاشتراكيون بطبيعة الحال أن يعترفوا بأن القيم الاجتماعية التى يفخر أغلبهم بها هى إلى حد كبير نتاج نظم السلوك الاجتماعى التى يسعون لتدميرها . . وهذا الموقف لسوء الحظ ليس مقصورًا على الاشتراكيين الذين يعترفون بذلك . إن المرء يجب أن يأمل فى أن يكون هذا غير صحيح عن الأقل صياحًا وإن كانوا من الرجال الإنجليز المثقفين الأكثر عددًا . وإذا كان على المرء أن يحكم بالأفكار التى تجد تعبيرًا فى المناقشات والدعايات السياسية الحالية ، فالإنجليز الذين «لا يتحدثون باللغة التى كان يتكلم بها شيكسبير فحسب » بل أيضا « بالإيمان وقواعد الأخلاق ، التى كان ميلتون يتمسك بها » والتى يبدو أنها اختفت تقريبا (٤).

غير أن الاعتقاد بأن نوع الدعاية التى تنتج بهذا الموقف يمكن أن يكون له نوع التأثير على أعدائنا ، وخاصة على الألمان ، هو خطأ فادح مشئوم ؛ فالألمان يعرفون إنجلترا وأمريكا ، قد لا يكون بشكل جيد ، غير أنه يكفى لمعرفة ما هى القيم التقليدية المميزة للحياة الديموقراطية وما الذى جعل عقول الدول تنفصل بشكل متزايد فى الجيلين أو الثلاثة الأخيرة . ولو أردنا إقناعهم ، لا عن إخلاصنا فحسب ، بل وإنه علينا أيضًا أن نقدم بديلاً حقيقيا للطريقة التى

---

(٤) رغم أن موضوع هذا الفصل قد استدعى أكثر من إشارة إلى ميلتون ، فإنه من الصعب مقاومة الإغراء بأن نضيف هنا استشهادًا آخر ، وهو استشهاد مألوف للغاية ، وإن كان يبدو أن أحدًا فى هذه الأيام سوف يجرؤ على ذكره ، إلا إذا كان أجنبيًا . « لا تدعوا إنجلترا تنسى أسبقيتها فى تعليم الأمم كيف تعيش » . وربما كان من الأمور الهامة أن جيلنا قد رأى حشدا من الأمريكيين والإنجليز الذين يحطون من شأن ميلتون، وكان أولهم ، وهو عزرا باوند خلال تلك الحرب يذيع من إيطاليا !

يسيرون عليها ، فإن ذلك لن يكون بتنازلات لنظامهم الفكرى . إننا لن نخدعهم بنسخ مبتذلة طبق الأصل لأفكار آبائهم ، التى استعرناها منهم - سواء كانت اشتراكية الدولة «النظام النقابى» التخطيط « العلمى » ، أو سياسية حقيقية ، ونحن لن نقنعهم بأن نتبعهم إلى منتصف الطريق الذى يؤدى إلى النظام الشمولى .

وإذا كانت النظم الديموقراطية ذاتها قد تخلت عن المثل الأعلى الأهم لحرية وسعادة الفرد وإذا كانت تعترف ضمنا بأن حضارتها لا تستحق الحفاظ عليها ، وأنها لا تعرف شيئًا أفضل من أن تتبع الطريق الذى قاده الألمان ، فإنه لن يكون لديها فعلا شىء تقدمه . ويعتبر كل هذا بالنسبة للألمان مجرد اعترافات متأخرة ، بأن الليبراليين كانوا مخطئين على طول الطريق وأنهم هم أنفسهم يقدرون الطريق إلى عالم جديد وأفضل ، مهما كانت الفترة الانتقالية . إن الألمان يعرفون أن ما لا يزالون يعتبرونه التقاليد البريطانية والأمريكية ، ومثلهم العليا الخاصة الجديدة ، هى آراء عن الحياة متعارضة أساسًا ، ويتعذر التوافق معها . وقد يمكن إقناعهم بأن الطريق الذى اختاروه كان خاطئًا ، ولكن شيئًا لن يقنعهم بأن البريطانيين أو الأمريكيين سيكونون مرشدين أفضل على الطريق الألمانى .

ومهما يكن الأمر ، فهل يروق هذا النوع من الدعايات لأولئك الألمان الذين يجب أن نعتمد على مساعدتهم فى النهاية لإعادة بناء أوربا ، لأن قيمهم هى الأقرب إلى قيمنا ، إذ إن التجربة جعلتهم أناسا أكثر حكمة وحزنا ؟ لقد تعلموا أنه لا النيات الطيبة ولا التنظيم الفعال يمكن أن يحافظا على الاحترام فى نظام تدمر فيه الحرية الشخصية والمسئولية الفردية . أن ما يريده الألمان والإيطاليون الذين تعلموا الدرس ، قبل كل شىء ، هو الحماية ضد الدولة الجبارة وليس الخطط العظيمة للتنظيم على نطاق ضخم ، بل فرصة سلمية وفى حرية لبناء عوالمهم الصغيرة مرة أخرى . وليس ذلك لأنهم يعتقدون أن تلقى الأوامر من البريطانيين أو الأمريكيين أفضل من أن يتلقوا الأوامر من البروسيين ، بل لأنهم يعتقدون أنه فى عالم انتصرت فيه المثل العليا للنظم الديموقراطية ، فإنهم سيكونون أقل تلقيا للأوامر ، وسيتركون فى سلام لمتابعة اهتماماتهم الخاصة ، وإننا نستطيع أن نأمل فى الحصول على التأييد من بعض رعايا دول العدو .

وإذا كنا نريد أن ننجح فى حرب الأيديولوجيات ، والفوز بالعناصر المحترمة فى الدول المعادية ، فإننا ينبغى أولا وقبل كل شىء أن نستعيد الإيمان بالقيم التقليدية التى كنا نتمسك بها فى الماضى . ويجب أن تكون لدينا الشجاعةالأدبية بقوة للدفاع عن المثل العليا التى يهاجمها أعداؤنا . . . وليس بواسطة الاعتذارات التى تقدم على استحياء أو بواسطة تأكيدات بأننا

نقوم بالإصلاح بسرعة ، وليس بتوضيح أننا نسعى إلى بعض الحلول الوسطى بين القيم الليبرالية التقليدية ، والمثل العليا الشمولية الجديدة ، سوف نكتسب الثقة والتأييد . وليست آخر التحسينات التى ربما نكون قد أحدثناها فى نظم سلوكنا الاجتماعى هى التى تهم ، ولكنها لا تقارن كثيرا بالفروق الأساسية لأسلوبين متعارضين للحياة ، بل إن إيماننا الذى لا يهتز بهذه التقاليد ، والذى جعل إنجلترا وأمريكا دولتين من شعوب حرة عادلة ، ومتسامحة ومستقلة هو الشىء الذى يهم .

١٥

توقعات النظام الدولى

من بين كل الضوابط على الديموقراطية ، كان النظام الاتحادى هو أكثرها تأثيرًا وأكثرها ملاءمة .... إن النظام الاتحادى يحدد ويقيد السلطة الحاكمة بتقسيمها ، وبأن يحدد للحكومة حقوقًا معينة محددة فقط . وهو الطريقة الوحيدة لكبح لا الأغلبية فحسب ، بل سلطة الشعب بأكمله .

لورد آكتون

لم يدفع العالم ثمنا غاليا فى أى ميدان آخر لتخليه عن النظام الليبرالى فى القرن التاسع عشر مثلما دفع فى الميدان الذى بدأ فيه التراجع : فى العلاقات الدولية . غير أننا لم نتعلم غير جزء صغير من الدرس الذى كان ينبغى أن تعلمنا إياه التجربة . بل لعل الأفكار الحالية عما هو مرغوب فيه وممكن عمله ، لا تزال هنا أكثر من أى مكان آخر ، لا تزال من نوع قد ينتج عكس ما تعد به .

إن الجزء من درس الماضى القريب الذى يجرى تقديره ببطء وبشكل تدريجى ، هو أن أنواعًا كثيرة من التخطيط الاقتصادى ، إذا أديرت بشكل مستقل على نطاق وطنى ، فإنها تتجه فى تأثيرها فى المجتمع لأن تكون ضارة حتى من وجهة نظر اقتصادية بحتة ، وإنها تنتج بالإضافة إلى ذلك احتكاكا دوليا خطيرًا . وإذا لم يكن هناك أمل كبير فى نظام دولى أو سلام دائم ، طالما كانت كل دولة حرة فى استخدام أية إجراءات تعتقد أنها مرغوب فيها لمصلحتها المباشرة ، مهما قد تكون ضارة للآخرين ، فإن ذلك يحتاج إلى قليل من التأكيد هنا . إن أنواعًا كثيرة من التخطيط الاقتصادى لا تكون عملية فعلا إلا إذا استطاعت سلطة التخطيط أن توقف بصورة فعالة كل التأثيرات الدخيلة ، ومن ثم فإن نتيجة مثل هذا التخطيط ستكون حتما تكديس القيود على تحركات الناس والسلع .

إن الأخطار على السلام الناتجة عن التضامن الاقتصادى المعزز بطريقة مصطنعة لكل سكان أية دولة أقل وضوحا ، ولكنها ليست أقل حقيقة على الإطلاق ، وكذلك الناتجة من التكتلات الجديدة للمصالح المتعارضة التى أنشئت بواسطة تخطيط على نطاق وطنى . وليس من الضرورى ولا من المرغوب فيه أن تكون الحدود الدولية علامة على اختلافات حادة فى مستويات المعيشة . وإن عضوية مجموعة وطنية يجب أن تعطى حقا للمشاركة فى كعكة مختلفة تمامًا عن تلك التى يشارك فيها أعضاء مجموعات أخرى . وإذا عوملت موارد الدول المختلفة على أنها ممتلكات خاصة لهذه الدول وحدها كوحدات كاملة ، مع أن العلاقات الاقتصادية الدولية بدلا من أن تكون علاقات بين الأفراد ، فإنها تصبح بشكل متزايد علاقات بين دول بأسرها منظمة كهيئات تجارية ، فإنها ستصبح حتما مصدرًا للاحتكاك والحسد بين دول بأكملها. ومن أكثر الأوهام المشئومة ، أنه بإحلال المفاوضات بين الدول أو المجموعات المنظمة محل التنافس على الأسواق أو على المواد الأولية ، سوف يقل الاحتكاك الدولى ، إذ إن هذا سيكون فقط بمثابة وضع نزاع القوة فى مكان ما يمكن تسميته فقط على سبيل المجاز «صراع المنافسة ، وسوف يحول إلى دول قوية ومسلحة ، لا تخضع لأى قانون أعلى » . إن المنافسات التى يجب البت فيها بين الأفراد بدون اللجوء إلى القوة ، والمعاملات الاقتصادية بين هيئات وطنية هى فى نفس الوقت القاضى الأعلى الرقيب ، على سلوكها الخاص ، والتى لا تخضع لأى قانون أعلى ، ولا يمكن أن يلتزم ممثلوها بأية اعتبارات إلا المصلحة المباشرة لدول كل منهم ، لابد أن تنتهى بمصادمات القوة (١).

وإذا أردنا أن نستخدم النصر بشكل أفضل من تشجيع النزعات الموجودة فى هذا الاتجاه والتى كانت مرئية للغاية فقط قبل ١٩٣٩ ، فإننا قد نجد فعلا أننا هزمنا النظام الاشتراكى الوطنى فقط لكى نخلق عالما من أنظمة اشتراكية وطنية عديدة ، تختلف فى التفاصيل ولكنها جميعًا شمولية وقومية على حد سواء ، وفى صراع متكرر مع بعضها البعض . وسوف يبدو الألمان باعتبارهم معكرى صفو السلام ، كما فعلوا قبلا لبعض الشعوب(٢) لمجرد أنهم كانوا أول من ساروا فى الطريق الذى اتبعه كل الآخرين فى النهاية .

إن أولئك الذين يدركون هذه الأخطار جزئيًا على الأقل ، يخرجون عادة باستنتاج أن التخطيط الاقتصادى يجب أن يتم عمله « بشكل دولى » ـ أى بواسطة سلطة ما فوق الدول .

---

(١) حول كل هذا النقاط والنقاط التالية التى يمكن أن نلمح إليها بإيجاز شديد فقط ، انظر البروفيسور ليونيل روبنز فى « التخطيط الاقتصادى والنظام الدولى » (١٩٣٧) وأماكن أخرى

(٢) انظر بصفة خاصة الكتاب الهام لجيمس بيرنهام « الثورة الإدارية » [١٩٤١]

ولكن رغم أن هذا سوف يتفادى بعض الأخطار الواضحة الذى يثيره التخطيط على نطاق قومى ، فإنه يبدو أن أولئك الذين يدافعون عن مثل هذه الخطط الطموحة ليس لديهم تصور واضح عن الصعوبات والأخطار الكبرى التى تخلقها مقترحاتهم . بل إن المشكلات التى يثيرها توجيه متعمد للشئون الاقتصادية على نطاق قومى تتخذ حتما أبعادًا أكبر عندما تجرى محاولة ذلك بشكل دولى . ولابد أن يصبح التعـارض بين التخطيط والحرية أكثر خطـورة عندما يتناقص تماثل المعايير والقيم بين أولئك الذين يخضعون لخطة موحدة . وهناك يحتاج الأمر لصعوبة قليلة لتخطيط الحياة الاقتصادية لأسرة ما ، وصغيرة نسبيا فى جماعة صغيرة ولكن عندما يزيد النطاق ، فإن مقدار الاتفاق على ترتيب الغايات يتناقص ، وضرورة الاعتماد على القوة والإكراه تنمو . وفى الجماعة الصغيرة سوف توجدآراء مشتركة على الأهمية النسبية للمهام الأساسية ، ومعايير للقيم متفق عليها ، وعلى موضوعات عديدة للغاية . ولكن عددها سيصبح أقل وأقل ، كلما ألقينا الشبكة على نطاق أوسع ؛ وحيث يكون هناك مشاركة أقل فى الآراء ، تزداد ضرورة الاعتماد على القوة والقهر .

وقد يمكن إقناع شعب أية دولة واحدة بسهولة لبذل تضحية من أجل مساعدة ما يعتبرونه صناعة « حديدهم » أو « زراعتهم » ، أو من أجل ألا يهبط أحد فى بلدهم تحت مستوى معين ، وطالما كانت مسألة مساعدة أناس تكون عاداتهم فى الحياة وأساليب تفكيرهم مألوفة لنا ، على تصحيح توزيع الدخول ، أو أحوال العمل لأناس نستطيع أن نتخيلهم جيدا وكانت آراؤهم عن وضعهم المناسب مماثلة لآرائنا بصورة أساسية ، فإننا نكون عادة على استعداد لتقديم بعض التضحيات . ولكن على المرء أن يتخيل فقط المشكلات التى يثيرها التخطيط الاقتصادى حتى على منطقة مثل أوروبا الغربية ، لكى يرى أن الأسس الأخلاقية لمثل هذا المشروع غير موجودة تماما . فمن يتصور أنه توجد أية مثل عليا لعدالة التوزيع ، مثل تلك التى ستجعل صياد السمك النرويجى يقبل ضياع فرصة توقع التحسين الاقتصادى من أجل مساعدة زميله البرتغالى ، أو أن يدفع العامل الهولندى أكثر من أجل دراجته لمساعدة العامل الميكانيكى فى كوفنترى ، أو أن يدفع الفلاح الفرنسى ضرائب أكثر للمساعدة فى تصنيع إيطاليا ؟

وإذا كان أغلب الناس غير مستعدين لرؤية الصعوبة ، فإن هذا يرجع أساسا إلى أنهم يفترضون عن وعى أو بلا وعى أنهم هم الذين سوف يقومون بتسوية هذه المسائل للآخرين ولأنهم مقتنعون بقدرتهم على أن يفعلوا ذلك بعدل وإنصاف . وقد بدأ الشعب الإنجليزى على سبيل المثال ، ربما أكثر من الآخرين ، فى إدراك أن مثل هذه الخطط لا تعنى عندما تقدم لهم

إلا أنهم قد يكونون أقلية فى سلطة التخطيط ، وأن الخطوط الأساسية للتنمية الاقتصادية لبريطانيا العظمى مستقبلا قد تحددها أغلبية غير بريطانية . فكم من الأشخاص فى بريطانيا سيكونون على استعداد للخضوع لقرار أغلبية دولية ، مهما كانت مشكلة بصورة ديموقراطيـة لها سلطة تقرير أن استغلال الحديد الأسبانى يجب أن يكون له الأسبقية على استغلالات مماثلة فى جنوب ويلز ، وأن صناعة البصريات من الأفضل أن تتركز فى ألمانيا مع استبعاد بريطانيا العظمى ، أو أن البنزين المكرر تماما يجب أن يستورد إلى بريطانيا العظمى ، وأن يحتفظ بكل الصناعات المرتبطة بالتكرير للدول المنتجة ؟

إن تخيل أن الحياة الاقتصادية لمنطقة شاسعة تضم شعوبا مختلفة يمكن أن توجه أو تخطط بإجراء ديموقراطى ، يظهر افتقارًا تاما لإدراك المشكلات التى سوف يثيرها مثل هذا التخطيط . إن التخطيط على نطاق دولى ، وهو ما يصح بشكل أكثر على نطاق قومى ، لا يمكن أن يكون أى شىء إلا حكما سافرًا للقوة ، يفرض بواسطة مجموعة صغيرة على كل الباقين من هذا النوع من المستوى والاستخدام الذى يعتقد المخططون أنه مناسب للباقين . وإذا كان هناك أى شىء مؤكد فهو أن اقتصاد المجالات الواسعة من النوع الذى كان الألمان يطمحون إليه ، لا يمكن تحقيقه بنجاح إلا بواسطة عنصر له السيادة « الشعب السيد » يفرض أهدافه وأفكاره بلا رحمة على الباقين . ومن الخطأ اعتبار أن ما يظهره الألمان من قسوة وتجاهل تجاه كل الرغبات والمثل العليا للشعوب الصغرى ، هو مجرد علامة على العنصر السيد الخاصة إذ إن طبيعة المهمة التى يتولونها هى التى تجعل هذه الأشياء أمرًا محتوما . إن الاضطلاع بتوجيه الحياة الاقتصادية لأناس ذوى مثل عليا وقيم متباعدة بصورة واسعة ، هو بمثابة تولى مسئوليات تلزم المرء باستخدام القوة ، واتخاذ وضع لا تمنع فيه أفضل النيات المرء من أن يضطر إلى أن يتصرف بطريقة ، لابد أن تظهر لبعض الذين تؤثر فيهم أنها لا أخلاقية إلى حد بعيد(٣) .

إن هذا صحيح حتى لو افترضنا أن تكون السلطة المسيطرة مثالية وغير أنانية بقدر ما يمكننا تصوره . ولكن ما أصغر احتمال أن تكون غير أنانية ، وما أكبر الإغراءات ! . . إننى أعتقد أن معايير الاحترام والإنصاف ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالشئون الدولية ، ستكون

---

(٣) لقد أظهرت التجربة فى المجال الاستعمارى لبريطانيا العظمى ، مثل أية دولة أخرى أظهرت كثيرًا أنه حتى الأشكال المعتدلة للتخطيط التى يعرفها الإنجليز على أنها تنمية استعمارية ، تتضمن ، سواء أرادوا أم لا فرض قيم ومثل عليا معينة على هؤلاء الذين يحاولون مساعدتهم وهذه التجربة فى الواقع هى التى جعلت حتى أكثر خبراء الاستعمار نزوعا إلى الدولية يشكون إلى هذا الحد فى أن تكون الإدارة « الدولية » للمستعمرات أمرًا عمليا

مرتفعة ، إن لم تكن أكثر ارتفاعًا ، فى إنجلترا عنها فى أية دولة أخرى ، غير أننا نستطيع حتى الآن أن نسمع أناسا فى إنجلترا يجادلون بأنه يجب استخدام النصر لإيجاد ظروف ستكون الصناعة البريطانية فيها قادرة على أن تستخدم المعدات الخاصة التى أقامتها خلال الحرب على أكمل وجه ؛ وأن إعادة بناء أوربا يجب أن توجه بحيث تناسب الاحتياجات الخاصة للصناعات الإنجليزية ، وتضمن لكل شخص فى البلاد نوع العمل الذى يعتقد هو نفسه أنه أكثر مناسبة له . والشىء الذى يثير الانزعاج بشأن هذه المقترحات ، ليس أنها تقدم ، بل إنها تقدم بكل براءة وتعتبر أمرًا واقعًا بواسطة أناس محترمين ، لا يدركون تمامًا البشاعة الأخلاقية التى يتضمنها استخدام القوة لمثل تلك الأغراض (٤).

وربما كان أقوى عامل فى خلق الاعتقاد بإمكانية توجيه مركزى مفرد بوسائل ديموقراطية للحياة الاقتصادية لشعوب كثيرة مختلفة هو الوهم القاتل بأنه إذا تركت القرارات « للشعب » فإن اشتراك مصالح الطبقة العاملة سوف يتغلب بسهولة على الاختلافات التى توجد بين الطبقات الحاكمة ، وهناك كل ما يدعو لتوقع أنه مع التخطيط العالمى ، فإن تصادم المصالح الاقتصادية الذى سيبرز الآن حول السياسة الاقتصادية لأية دولة واحدة ، سوف يظهر فى الواقع فى شكل أكثر شراسة كاصطدام مصالح بين شعوب بأكملها لا يمكن حله إلا بالقوة . وحول المسائل التى سيكون على سلطة تخطيط دولية أن تبت فيها ، فإن مصالح وآراء الطبقات العاملة للشعوب المختلفة ، ستكون حتمًا فى تعارض كثير ، بل وسيكون هناك من الأسس المقبولة بصورة مشتركة لتسوية عادلة أقل مما يكون هناك فيما يتعلق بالطبقات المختلفة فى أية دولة واحدة . وبالنسبة للعامل فى دولة فقيرة ، فإن مطالبة زميله الأكثر حظا بأن تشمله الحماية من منافسة أجره المنخفض بتشريع للحد الأدنى للأجور ، والمفترض أنه فى صالحه كثيرا ما لا يكون أكثر من وسيلة لحرمانه من فرصته الوحيدة لتحسين أحواله بالتغلب على الخسائر الطبيعية بالعمل بأجور أكثر انخفاضًا من زملائه فى الدول الأخرى . وبالنسبة له

---

(٤) إذا كان هناك أحد ما زال يفشل فى رؤية الصعوبات ، أو يعتز بالاعتقاد بأنه بقليل من الإرادة الطيبة فإنه يمكن التغلب عليها جميعا ، فسيكون من المفيد إذا حاول أن يتابع تضمينات التوجيه المركزى للنشاط الاقتصادى المطبق على نطاق عالمى . فهل يمكن أن يكون هناك شك كثير فى أن هذا سوف يعنى سعيا متعمدًا تقريبًا للتأكد من سيطرة الرجل الأبيض ، وأنه سوف يعتبر كذلك بحق بواسطة كل الأجناس الأخرى ؟ وإلى أن أجد شخصا عاقلا يعتقد بشكل جاد أن الأجناس الأوربية سوف تخضع بصورة اختيارية لمستويات حياتها ، وأن يتحدد معدل التقدم بواسطة برلمان عالمى ، فإننى لن أستطيع أن اعتبر مثل تلك الخطط إلا أنها تافهة . ولكن هذا لا يستبعد لسوء الحظ تلك الإجراءات المعينة ، والتى لا يمكن تبريرها إلا إذا كان مبدأ التوجيه العالمى مثلا أعلى معقولا ، وأن يدافع عنه بصورة جدية .

فإن حقيقة أن عليه أن يعطى عشر ساعات من عمله مقابل إنتاج خمس سنوات للإنسان فى أى مكان آخر ، الذى هو أفضل تجهيزًا بالآلات ؛ هو بمثابة « استغلال » مثل الذى يمارسه أى رأسمالى .

ومن المؤكد تمامًا ، أنه فى أى نظام دولى مخطط ، فإن الدول الأكثر ثراء ، ومن ثم أكثر قوة سوف تصبح ، بدرجة أكبر كثيرًا مما فى دولة حرة ، موضع كراهية وحسد من الدول الأكثر فقرا وسوف تكون هذه الأخيرة كلها ، بحق أو عن خطأ ، مقتنعة بأن وضعها يمكن أن يتحسن بسرعة أكثر كثيرًا لو أنها كانت حرة فى أن تفعل ماتشاء . والواقع أنه عندما يصل الأمر إلى اعتبار أنه واجب على السلطة الدولية أن تطبق عدالة التوزيع بين الشعوب المختلفة ، فإن ذلك لن يكون أكثر من تطور مستمر وحتمى للمذهب الاشتراكى ، حيث إن الصراع الطبقى سيصبح صراعا بين الطبقات العاملة للدول المختلفة .

وهناك فى الوقت الحاضر قدر كبير من الحديث المشوش للذهن حول « التخطيط لتسوية مستويات الحياة » . ومن المفيد ثقافيًا أن نمعن الفكر بتفصيل أكثر قليلاً فى أحد هذه المقترحات لنرى بالضبط ما يتضمنه . إن المنطقة التى يولع مخططونا فى الوقت الحاضر بصفة خاصة بأن يضعوا لها مثل تلك الخطط ، هى حوض الدانوب وجنوب شرق أوروبا . ولا يمكن أن يكون هناك أى شك بشأن الحاجة الملحة لتحسين الأحوال الاقتصادية فى هذه المنطقة ، من اعتبارات إنسانية واقتصادية أيضا لمصلحة السلام المستقبل فى أوروبا ، أو فى أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا فى تركيبة سياسية تختلف عما كان فى الماضى . ولكن هذا ليس نفس الشىء مثل الرغبة فى رؤية الحياة الاقتصادية فى تلك المنطقة توجه وفقا لخطة رئيسة واحدة وتعزيز نمو الصناعات المختلفة وفقا لجدول يوضع مسبقا بطريقة تجعل نجاح المبادرة المحلية تتوقف على إقرارها بواسطة سلطة مركزية ، وأن تدمج فى خطتها . فالمرء على سبيل المثال لا يستطيع أن يخلق نوعا من سلطة وادى تنيسى من أجل حوض الدانوب ، بدون أن يتحدد بذلك مسبقا بسدات عديدة المعدل النسبى لتقدم الأجناس المختلفة التى تسكن تلك المنطقة ، أو بدون إخضاع كل طموحاتها الفردية ورغباتها لهذه المهمة .

إن تخطيطًا من هذا النوع ينبغى بالضرورة أن يبدأ بتحديد نظام لأولويات المطالب المختلفة ، ولكى نخطط من أجل تسوية لمستويات المعيشة ، يعنى أن المطالب المختلفة يجب أن ترتب وفقا للجدارة ، وأن البعض يجب أن تعطى له الأسبقية على الأخرى ، وأن هذه الأخيرة عليها أن تنتظر دورها ، حتى إذا كان ممكنا إقناع أولئك الذين تخفض مصالحهم إلى مرتبة أدنى ، لا عن حقهم الأفضل فحسب ، بل وقدرتهم أيضا على تحقيق هدفهم بشكل

أسرع إذا منحوا فقط الحرية للعمل بوسائلهم الخاصة ، ولا يوجد أى أساس يسمح لنا بأن نقرر ما إذا كانت مطالب الفلاحين الرومانيين الفقراء أكثر أو أقل إلحاحا من مطالب الألبانيين الأكثر فقرا ، أو إن احتياجات رعاة الجبال السلوفاكيين أكبر من مطالب زملائهم السلوفانيين . ولكن إذا أريد العمل لرفع مستويات معيشتهم وفقا لخطة موحدة ، فإنه يجب أن يقوم شخص ما بموازنة واعية لمزايا كل هذه المطالب ويفصل فيما بينها . وبمجرد أن توضع مثل هذه الخطة موضع التنفيذ ، فإنه يجب أن تخدم كل موارد المنطقة المخططة تلك الخطة ولا يمكن أن يكون هناك أى استثناء لأولئك الذين يعتقدون أنهم يمكن أن يكونوا أفضل بأنفسهم . إذ بمجرد أن يعطى مطلبهم مرتبة أدنى ، سيكون عليهم أن يعملوا من أجل الإشباع المسبق لاحتياجات أولئك الذين أعطيت لهم الأفضلية .

وفى مثل هذا الوضع سوف يشعر كل شخص بحق أنه أسوأ حالا مما سيكون لو أنه تم إقرار خطة أخرى ، وإن قرار وقوة السلطات المسيطرة هما اللذان حكما عليه بأن يكون فى مكان أقل تميزًا مما يعتقد أنه يستحقه . إن محاولة مثل هذا الشىء فى منطقة تقطنها دول صغيرة تؤمن كل منها بحماسة ، على حد سواء ، بتفوقها على الآخرين ، هو بمثابة الاضطلاع بمهمة لا يمكن القيام بها إلا باستخدام القوة . وما سوف يعادل فى التطبيق أن قرارات وسلطة الدول الكبيرة سيكون عليها أن تحسم ما إذا كانت مستويات الفلاح المقدونى أو البلغارى يجب أن ترتفع بسرعة أكثر ، وما إذا كان عامل المناجم التشيكى أو المجرى ، يجب أن يقترب بسرعة أكثر من المستويات الغربية . ولا يحتاج الأمر إلى الكثير من المعرفة بالطبيعة البشرية ، بل بالتأكيد إلى قليل فقط من المعرفة بشعوب وسط أوربا ، لكى نرى أنه مهما كان القرار الذى يفرض ، فسوف يكون هناك الكثيرون ، وربما الأغلبية الذين سوف يبدو لهم أن النظام المعين قد اختير ظلما وعداونا ، وأن كراهيتهم المشتركة سرعان ما سوف تتجه ضد السلطة التى مهما كانت غير متحيزة فإنها فى الواقع تقرر مصيرهم .

ورغم أنه ليس هناك أى شك فى أن كثيرا من الأشخاص يعتقدون بأمانة أنه إذا سمح لهم بالقيام بالعمل ، فسيكونون قادرين على تسوية كل المشكلات بعدل ، ودون تحيز ، فإنهم سوف يدهشون حقيقة إذ يجدون أن الشك والكراهية يتجهان ضدهم ، وسيكونون على الأرجح أول من يستخدم القوة ، عندما يثبت أولئك الذين كانوا يقصدون إفادتهم أنهم متمردون ، فيظهرون أنفسهم بلا رحمةتمامًا فى إكراه الناس على ما يفترض أنه مصالحهم الخاصة . والأخطار التى لا يراها هؤلاء المثاليون ، هى أنه حيث يتضمن تولى مسئولية أخلاقية يجب أن تفرض آراء المرء الأخلاقية ونشرها بالقوة على تلك الآراء السائدة فى جماعات أخرى ،

وقد يضع تولى مثل تلك المسئولية المرء فى وضع يصبح من المستحيل فيه التصرف بشكل أخلاقى . وفرض مثل هذه المهمة الأخلاقية المستحيلة على دول منتصرة ، هو طريقة أخلاقية مؤكدة لإفسادها ، والحط من قدرها .

دعونا نساعد الشعوب الأفقر بكل الوسائل بقدر ما نستطيع فى جهودها لبناء حياتها ورفع مستويات معيشتها . إن هيئة دولية يمكن أن تكون عادلة للغاية وتسهم إلى حد كبير فى الرخاء الاقتصادى إذا حفظت ، النظام وخلقت ظروفا تستطيع فيها الشعوب أن تنمى حياتها الخاصة فقط . ولكن من المستحيل أن تكون عادلة ، وتترك الشعوب تعيش حياتها إذا كانت الهيئة المركزية تعطى المواد الخام بتقتير وتوزع الأسواق ، وإذا كان ينبغى « إقرار » كل جهد تلقائى ، ولا يمكن عمل أى شىء بدون إجازة الهيئة المركزية .

وبعد المناقشات فى الفصول السابقة فإنه لا يكاد يكون من الضرورى تأكيد أن هذه الصعوبات لا يمكن أن تواجه بمنح الهيئات الدولية المختلفة سلطات اقتصادية محددة «فقط»، والاعتقاد بأن هذا حل عملى يرتكز على مغالطة بأن التخطيط الاقتصادى هو مجرد مهمة تقنية ، يمكن حلها بطريقة موضوعية دقيقة بواسطة الخبراء ، وأن الأشياء الحيوية حقا ستظل متروكة فى أيدى السلطات السياسية . وأية هيئة اقتصادية دولية ، غير خاضعة لسلطة سياسية عليا ، حتى إذا كانت مقصورة بدقة على ميدان معين ، تستطيع بسهولة أن تمارس أكثر سلطات الطغيان واللامسئولية التى يمكن تخيلها . إن السيطرة الشاملة على سلعة أو خدمة أساسية (مثل النقل الجوى على سبيل المثال) هى فى الواقع واحدة من أكثر السلطات البعيدة المدى التى يمكن منحها لأية هيئة . وحيث إنه لا يكاد يوجد أى شىء لا يمكن تبريره « بضرورات تقنية » لا يمكن أن يشك فيها أى غريب بشكل فعال - أو حتى بحجج إنسانية ويحتمل أن تكون صادقة تمامًا ، عن احتياجات جماعة أكثر بشاعة بصفة خاصة ، لا يمكن مساعدتها بأية طريقة أخرى - فإنه لن تكون هناك أية إمكانية كبيرة فى السيطرة على تلك السلطة . إن نوع تنظيم موارد العالم تحت هيئات ذات استقلال ذاتى تقريبًا ، والذى كثيرًا جدا ما يجد الآن محاباة فى أكثر الأوساط إثارة للدهشة - نظام شامل للاحتكارات ينظم بواسطة كل الحكومات الوطنية ، ولكنه لا يخضع لأحد - سيصبح حتما أسوأ خدعة يمكن تصورها ، حتى إذا كان أولئك الذين يعهد إليهم بإدارتها يثبت أنهم أكثر الأوصياء إخلاصا للمصالح المعينة التى توضع تحت رعايتهم .

ولا يحتاج المرء إلا لأن يمعن الفكر بصورة جدية فى التضمينات الكاملة لمثل هذه المقترحات غير المؤذية ظاهريًا ، والتى تعتبر على نطاق واسع الأسس الضرورية للنظام

الاقتصادى المستقبلى ، مثل السيطرة المتعمدة وتوزيع إمدادات المواد الأولية الأساسية ، من أجل أن يرى أية صعوبات سياسية وأخطار أخلاقية مروعة ستخلقها . إن مراقب إمدادات أية مادة أولية مثل البنزين أو الأخشاب ، المطاط أو الصفيح ، سيكون سيدا لمصير صناعات ودول بأكملها . فهو عندما يقرر ما إذا كان يسمح للإمدادات بأن تزيد ، والسعر أو دخل المنتجين أن ينخفض ، فإنه سيقرر ما إذا كان يسمح لدولة ما أن تبدأ صناعة جديدة ، أو ما إذا كانت تمنع من أن تفعل ذلك . وبينما « يحسّن » مستويات المعيشة لأولئك الذين يعتبرهم وضعوا بصفة خاصة تحت رعايته ، فإنه سوف يحرم كثيرين ممن هم فى وضع أسوأ بكثير من التفوق ، وربما الفرصة الوحيدة لتحسينها . وإذا وضعت كل المواد الأولية الضرورية تحت مثل هذه السيطرة ، فلن تكون هناك أية صناعة جديدة فعلا ، ولا أى مشروع جديد يمكن أن يشرع شعب دولة ما فيه بدون إذن من المراقبين ، ولا أية خطة للتنمية أو التحسين لا يمكن إحباطها باستخدام حقهم فى الاعتراض عليها . ويصدق الشىء نفسه على الترتيبات الدولية «لاقتسام » الأسواق ، أو حتى السيطرة على الاستثمارات وتنمية الموارد الطبيعية .

ومن الغريب أن تلاحظ كيف أن أولئك الذين يتظاهرون بأنهم أكثر الواقعيين العمليين والذين لا يضيعون فرصة فى إلقاء السخرية على « المذهب الخيالى » لأولئك الذين يؤمنون بإمكانية وجود نظام سياسى دولى ، ومع ذلك فإنهم يعتبرون أن التدخل الأكثر صراحة وعدم شعور بالمسئولية فى حياة شعوب مختلفة يشملها التخطيط الاقتصادى ، أمر أكثر عملية ويعتقدون أنه بمجرد إعطاء سلطة لم يكن يحلم بها أحد للآن إلى حكومة دولية قدمت للتو باعتبارها غير قادرة حتى عن تطبيق حكم بسيط للقانون ، فإن هذه السلطة الكبرى سوف تستخدم بطريقة غير أنانية وعادلة بوضوح بحيث تحظى برضاء عام . وإذا كان هناك أى شىء واضح ، فإنه لابد أن يكون أنه فى حين أن الأمم قد تلتزم بقواعد رسمية كانت قد وافقت عليها ، فإنها لن تخضع قط للتوجيه الذى يتضمنه تخطيط اقتصادى دولى ـ وإنه فى حين أنهم قد يوافقون على قواعد اللعبة ـ فإنهم لن يوافقوا قط على نظام الأفضلية الذى تتحددفيه مرتبة احتياجاتهم الخاصة ، والمعدل الذى يسمح لهم بالتقدم به ، بواسطة أصوات الأغلبية . وحتى إذا وافقت الشعوب فى البداية ، تحت تأثير وهم ما بشأن معنى مثل تلك المقترحات على أن تحول مثل تلك السلطات إلى هيئة دولية ، فإنها سرعان ما سوف تكتشف أن ما حولته لها ليس مجرد مهمة تقنية ، بل إنه أكثر السلطات شمولا على حياتها ذاتها .

ومن الواضح أن ما يدور فى خلد « الواقعيين » الذين هم ليسوا غير عمليين تمامًا ، والذين يدافعون عن مثل تلك الخطط ، هو أنه فى حين أن القوى العظمى ستكون غير مستعدة

للخضوع لأية هيئة أعلى ، فإنها سوف تكون قادرة على استخدام تلك الهيئات « الدولية » لفرض إرادتها على الدول الصغرى داخل المنطقة التى تمارس فيها هيمنتها . وهناك الكثير جدا من « الواقعية » فى ذلك ، إنه بتمويه سلطات التخطيط على أنها « دولية » قد يكون من الأسهل الوصول إلى الحالة التى يكون فيها التخطيط الدولى هو وحده الممكن تطبيقه بشكل عملى ، أى إنه فى الواقع يتم عمله بواسطة سلطة مفردة مسيطرة ، غير أن هذا الشكل لن يغير حقيقة أنه سوف يعنى لكل الدول الصغرى خضوعا أكثر كلية بكثير لسلطة خارجية لن تكون أية مقاومة حقيقية لها ممكنة ، مما سيكون متضمنا فى التخلى عن جزء محدد بوضوح من السيادة السياسية .

ومما له مغزى أن أكثر المدافعين حماسة عن نظام اقتصادى جديد موجه مركزيًا لأوربا يجب أن يظهروا ـ مثل نماذجهم الفابية والألمانية الأولى ـ أكثر تجاهلا تاما للروح الفردية ولحقوق الأمم الصغيرة ، إن آراء البروفيسور كار الذى يعد فى هذا المجال أكثر منه فى السياسة الداخلية تمثيلا للاتجاه نحو النظام الشمولى فى إنجلترا ، جعلت واحدا من زملائه فى المهنة يسأل السؤال الوثيق الصلة بالموضوع للغاية وهو : « إذا كانت الطريقة النازية مع الدول الصغيرة ذات السيادة ستصبح فعلا الشكل العام ، فلماذا كانت الحرب ؟ » (٥) وهؤلاء الذين لاحظوا مدى القلق والانزعاج اللذين سببتهما بعض التصريحات الأخيرة حول هذه المسائل فى صحف مختلفة مثل « التايمز » اللندنية ، و « النيو ستيتسمان » (٦) . بين حلفائنا الأصاغر لن يكون لديهم شك كبير بشأن الاستياء بين أقرب أصدقائنا من هذا الموقف ، ومدى السهولة التى ستكون لتبديد مخزون النية الطيبة الذى تم ادخاره خلال الحرب إذا حدث اتباع لهؤلاء المستشارين .

إن أولئك الذين هم على استعداد لأن يقسوا على حقوق الدول الصغيرة ، على حق بطبيعة الحال فى شيء واحد : إننا لا نستطيع أن نأمل فى نظام أو سلام دائم بعد هذه الحرب ، إذا استعادت الدول ، الكبرى أو الصغرى ، سيادتها بلا قيود فى المجال الاقتصادى . ولكن هذا لا يعنى أن دولة ممتازة جديدة يجب أن تعطى سلطات لم تتعلم استخدامها بذكاء حتى على

---

(٥) البروفيسور س . أ و مانتنج فى عرض لكتاب البروفيسور كار « شروط السلام » فى ملحق مجلة الشئون الدولية ، يونيو ١٩٤٢ .

(٦) مما له مغزى فى أكثر من ناحية ، أنه ، كما لوحظ مرة فى إحدى المجلات الأسبوعية أن « المرء بدأ فعلا يتوقع مسحة من نكهة كار فى صفحات « نيوستيتسمان » وكذلك فى صفحات « التايمز » (« رياح أربع » فى تايم آند تايد » ٢٠ فبراير ١٩٤٣) .

نطاق قومى ، وإن هيئة دولية يجب أن تعطى سلطة لتوحيه الدول الفردية كيف تستخدم مواردها . وإنما يعنى هذا أنه يجب أن تكون هناك سلطة تستطيع أن تمنع الدول المختلفة من العمل الذى يضر جيرانها ، ومجموعة من القواعد التى تحدد ما يمكن للدولة أن تفعله ، وهيئة قادرة على تطبيق هذه القواعد ، والسلطات التى تحتاج إليها مثل هذه الهيئة ستكون أساسا من النوع السلبى ، ولابد أن تكون قادرة قبل كل شىء على أن تقول « لا » لكل أنواع الإجراءات المقيدة للحرية .

وبغض النظر عن كونه صحيحا ، كما هو معتقد الآن على نطاق واسع ، فإننا نحتاج إلى هيئة اقتصادية دولية ، فى حين أن الدول يمكنها أن تحتفظ فى نفس الوقت بسيادتها السياسية غير المقيدة ، والعكس بالضبط تقريبا صحيح . إن ما نحتاج إليه ويمكننا أن نأمل فى تحقيقه، ليس مزيدًا من السلطة فى أيدى هيئات اقتصادية دولية غير مسئولة ، بل على العكس ، سلطة سياسية عليا ، يمكنها أن تكبح المصالح الاقتصادية ، وعند التعارض فيما بينها ، تستطيع أن تحكم بينها بالعدل حقا ، لأنها هى ذاتها ليست مشتركة فى اللعبة الاقتصادية . إن الحاجة هى من أجل هيئة سياسية دولية ، تلك الهيئة التى عندما تكون بدون سلطة لتوجيه شعوب مختلفة إلى ما يجب أن يفعلوه ، لابد أن تكون قادرة على أن تمنعهم من العمل الذى سوف يضر بالآخرين .

إن السلطات التى لابد أن تحال إلى هيئة دولية ، ليست السلطات الجديدة التى تتولاها الدول فى العصور الحديثة ، بل هى الحد الأدنى من السلطات التى يكون من المستحيل بدونها الحفاظ على العلاقات السلمية ، أى هى أساسا سلطات دولة « السوق الحرة » فوق الليبرالية . بل إنه من الضرورى بشكل أكثر فى المجال الوطنى ، يجب أن تكون هذه السلطات التى للهيئة الدولية ذات حدود معينة بواسطة حكم القانون . وتصبح الحاجة إلى مثل تلك الهيئة التى فوق الدول حاجة أكبر ، كلما أصبحت الدول الفردية بشكل متزايد وحدات للإدارة الاقتصادية فالعاملون لن يكونوا مجرد مشرفين على المسرح الاقتصادى ، ومن ثم فإن أى احتكاك يحتمل أن يظهر لن يكون بين أفراد ، بل بين دول فى حد ذاتها .

إن شكل الحكومة الدولية الذى تنقل بمقتضاه سلطات محددة بصرامة إلى هيئة دولية بينما تبقى الدول الفردية فى كل النواحى الأخرى مسئولة عن شئونها الداخلية ، هو بطبيعة الحال شكل الاتحاد . ويجب ألا نسمح للمطالب العديدة غير المدروسة جيدا ، بل والتى هى فى الغالب حمقاء إلى حد بعيد ، والتى قدمت باسم التنظيم الفيدرالى للعالم بأسره خلال ذروة للدعاية « للاتحاد الفيدرالى » بأن تحجب حقيقة أن مبدأ الاتحاد هو الشكل الوحيد لارتباط

شعوب مختلفة ، والذى سيخلق نظاما دوليا بدون وضع قيد غير لازم على رغبتها المشروعة فى الاستقلال (٧).

والمذهب الاتحادى بطبيعة الحال ليس إلا تطبيقا للطريقة الوحيدة للتغيير السلمى التى اخترعها الإنسان حتى الآن ، على شئون الديموقراطية الدولية . غير أنها ديموقراطية ذات سلطات محدودة بوضوح ؛ وبغض النظر عن المثل الأعلى الذى يتعذر تطبيقه عمليا بشكل أكثر ، بالتحام دول مختلفة فى دولة مركزية مفردة . (والتى تكون الرغبة فيها أبعد من أن تكون واضحة) ، فإنها الطريقة الوحيدة التى يمكن بها جعل المثل الأعلى للقانون الدولى أمرًا واقعًا . وينبغى ألا نخدع أنفسنا ، بأننا عندما كنا فى الماضى نسمى قواعد السلوك الدولى قانونا دوليا ، إنما كنا نعبر عن أمنية زائفة . فعندما نريد منع الناس من أن يقتل بعضهم بعضا ، فإننا لا نقنع بإصدار إعلان بأن القتل شىء غير مرغوب فيه ، بل إننا نعطى هيئة ما سلطة لمنعه . وبنفس الطريقة ، فإنه لا يمكن أن يكون هناك قانون دولى بدون سلطة لتطبيقه . وكانت العقبة لإنشاء مثل هذه السلطة الدولية هى إلى حد كبير فكرة أنها تحتاج إلى السيطرة على كل السلطات غير المحدودة عمليا التى تمتلكها الدولة الحديثة ـ ولكن مع تقسيم السلطة فى ظل النظام الاتحادى ـ فإن ذلك لن يكون ضروريا على الإطلاق .

إن هذا التقسيم للسلطة سوف يعمل حتما ، وفى نفس الوقت كتقييد للسلطة بالنسبة للكل ، وأيضا للدولة الفردية . والواقع أن الكثير من أنواع التخطيط التى أصبحت شائعة الآن سوف تصبح على الأرجح مستحيلة تماما (٨). ولكنها سوف تشكل قطعا عقبة لكل تخطيط . وهـذا فى الحقيقة واحد من الفوائد الأسـاسية للاتحاد التى يمكن أن تستنبط بحيث تجعل أغلب التخطيط الضار صعبا ، بينمـا تترك الطريق حرا لكل التخطيط المرغوب فيه . وهى تمنـع أو يمكن جعلها تمنع أغلب أشكال المذهب التقييدى وهى تقصر التخطيط الدولى على الميادين التى يمكن الوصول فيها إلى اتفاق حقيقى ـ لا بين « المصالح » المعنية مباشـرة فحسب، بل بين كل تلك التى تتأثر بها ـ أما أشكال التخطيط المرغوب فيها التى يمكن

---

(٧) مما يدعو للأسف الشديد أن طوفان المطبوعات الاتحادية الذى هبط علينا فى السنوات الأخيرة قد حرمنا من الأعمال القليلة الهامة العميقة الفكر ، التى تستحق الاهتمام من بينها . وأحدها الذى يجب استشارته بعناية بصمة خاصة عندما يأتى الوقت لوضع بناء سياسى جديد لأوربا ، هو كتاب الدكتور و. إيثور يننجز الصغير حول « اتحاد لأوربا الغربية » (١٩٤٠) .

(٨) انظر بشأن ذلك مقال المؤلف عن « الشروط الاقتصادية للاتحاد بين الدول » مجلة نيوكومنولث ربع السنوية المجلد ٥ (سبتمبر ١٩٣٩) .

إحداثها محليا وبدون الحاجة إلى إجراءات مقيدة ، فإنها تترك حرة وفى أيدى أولئك الذين هم أفضل تأهيلاً للاضطلاع بها . بل إنه من المأمول فيه أنه فى داخل الاتحاد ، حيث لن توجد نفس الأسباب لجعل الدول الفردية قوية قدر الإمكان ، فإن عملية المركزية الماضية قد تنعكس بقدر ما ، وبعض تنازل عن السلطة من الدولة إلى الهيئات المحلية يصبح ممكنًا .

ويجدر بنا أن نتذكر أن فكرة أن العالم سيجد السلام فى النهاية من خلال إدماج الدول المنفصلة فى مجموعات كبيرة متحدة ، وربما فى النهاية فى اتحاد واحد مفرد ، ليست جديدة بل إنها فى الواقع كانت مثلا أعلى لكل المفكرين الليبراليين تقريبا فى القرن التاسع عشر ، من تنيسون ، الذى كانت رؤيته التى يستشهد بها كثيرًا عن « معركة الجو » تبعتها رؤية عن اتحاد الشعوب ، الذى سوف يعقب قتالها الأخير الكبير ، وحتى نهاية القرن ، حيث بقى الإنجاز النهائى لتنظيم اتحادى هو الأمل المتواتر دائمًا فى خطوة كبيرة تالية فى تقدم الحضارة . وربما لم يكن الليبراليون فى القرن التاسع عشر يدركون بصورة كاملة مدى ضرورة تكوين تنظيم اتحادى من الدول المختلفة لتكملة مبادئهم (٩). ولكن كان هناك عدد قليل من بينهم لم يعبروا عن إيمانهم بذلك كهدف نهائى (١٠). ومع اقتراب قرننا العشرين فقط ، أصبحت تلك الآمال قبل الظهور المنتصر تعتبر خيالية ولا يمكن تطبيقها عمليا .

إننا لن نعيد بناء الحضارة على نطاق كبير . فليس من قبيل المصادفة أنه على وجه الإجمال كان هناك مزيد من الجمال والأدب يوجد فى حياة الشعوب الصغيرة ، وأنه كان بين الشعوب الكبيرة المزيد من السعادة والرضاء بما يناسبها ، إذ إنها تجنبت المحنة المهلكة للمركزية . وسوف نحافظ على أقل تقدير على الديموقراطية ، أو ندعم نموها ، إذا كانت كل السلطة وأغلب القرارات الهامة تبقى فى تنظيم أكبر من أن يعانيه أو يفهمه الإنسان العادى . فلم تعمل الديموقراطية جيدا فى أى مكان بدون قدر كبير من الحكم الذاتى المحلى ، الذى يكفل مدرسة للتدريب السياسى للشعب بوجه عام ، بقدر ما يكفله لزعمائه فى المستقبل . فهى المكان الوحيد الذى يمكن فيه تعلم المسئولية ، وممارستها فى الشئون التى يألفها أغلب الناس حيث يكون الشعور بجار المرء ، وليس بعض المعرفة النظرية عن احتياجات الأشخاص

---

(٩) انظر بشأن ذلك الكتاب الذى استشهد به قبلا للبروفيسور روبنز ، نفس المصدر ص ٢٤٠ـ٥٧ .

(١٠) كان هنرى سيد جويك يعتقد حتى السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر ، أنه « ليس فوق حدود أى تنبؤ التكهن بأن اندماجا قد يحدث مستقبلا فى دول غرب أوروبا . ولو أن ذلك حدث ، فإنه يبدو من المحتمل أن يحذو حذو مثل أمريكا ، وإن التجمع السياسى الجديد سوف يتكون على أساس نظام حكم فيدرالى » (تطور نظام « الحكم الأوربى » [نشر بعد وفاته فى ١٩٠٣] ص ٤٢٩) .

الآخرين ، هو الذى يوجه العمل ، أن يستطيع الإنسان العادى أن يأخذ جزءًا حقيقيًا من الشئون العامة لأنها تهم العالم الذى يعرفه . وحيث يصبح نطاق الإجراءات السياسية كبيرًا إلى حد أن المعرفة الضرورية يمتلكها الجهاز البيروقراطى وحده تقريبا ، فإن الحوافز الإبداعية لدى الشخص الخاص لابد أن تفتر ، وإننى أعتقد أن تجربة الدول الصغيرة هنا ، مثل هولندا وسويسرا تحتوى على الكثير الذى تستطيع حتى الدول الكبرى الأكثر حظا مثل بريطانيا العظمى أن تتعلم منه . وسوف نكسب جميعا إذا استطعنا أن نخلق عالما للدول الصغيرة تعيش فيه .

ولكن الدول الصغرى تستطيع فقط أن تحتفظ باستقلالها فى المجال الدولى كما فى المجال الوطنى ، داخل نظام حقيقى من القانون ، يضمن أن قواعد معينة تطبق بلا تغيير ، وأن الهيئة التى لها سلطة تطبيق هذه القواعد ، لا يمكنها أن تستخدمها من أجل أية أغراض أخرى . وفى حين أن السلطة التى تفوق الدول من أجل مهمتها لتطبيق القانون العام لابد أن تكون قوية للغاية ، فإن دستورها يجب أن يعد فى نفس الوقت بحيث يمنع الهيئات الدولية والوطنية أيضا من أن . تصبح استبدادية . ونحن لن نمنع قط إساءة استخدام السلطة إذا كنا غير مستعدين لتقييد السلطة بطريقة قد تمنعها أيضًا فى بعض الأحيان من أجل أغراض مرغوب فيها . إن الفرصة الكبرى التى ستكون لدينا عند انتهاء هذه الحر ب، هى أن القوى الكبرى المنتصرة تخضع هى ذاتها أولا لنظام من القواعد التى لديها سلطة تطبيقها ، فإنها قد تحصل فى نفس الوقت على الحق المعنوى لكى تفرض نفس القواعد على آخرين .

والهيئة الدولية التى تقيد بصورة فعالة سلطات الدولة على الأفراد ، سوف تكون واحدة من أفضل وسائل صيانة السلام . ويجب أن يصبح حكم القانون الدولى حماية ضد طغيان الدولةعلى الفرد ، بقدر حمايته ضد طغيان الدولة الجديدة المتفوقة على الجماعات الوطنية . ولابد ألا يكون هدفنا هو دولة متفوقة ذات نفوذ كلى ، ولا اتحادًا فضفاضا من « دول حرة » بل مجموعة من أمم من أناس أحرار . ولقد دافعنا طويلا عن أنه أصبح من المستحيل التصرف فى الشئون الدولية بالشكل الذى نعتقد أنه أمر مرغوب فيه ، لأن الآخرين لن يشاركوا فى اللعبة . وستكون التسوية القادمة هى الفرصة لكى تظهر أننا كنا صادقين ، وأننا على استعداد لقبول نفس القيود على حريتنا فى العمل ، التى نعتقد أن من الضرورى أن نفرضها على الآخرين للصالح العام .

إن المبدأ الاتحادى للتنظيم ، إذا استخدم بحكمة ، قد يثبت فعلا أنه أفضل حل لبعض أصعب مشكلات العالم ، ولكن تطبيقه مهمة بالغة الصعوبة ، وليس من المحتمل أن ننجح

إذا قمنا فى محاولة طموحة بصورة مبالغ فيها ، بإجهاده فوق طاقته ، وسوف يوجد على الأرجح ميل قوى لجعل أى تنظيم دولى جديد شاملا تمامًا وعالمى النطاق ، وستكون هناك بطبيعة الحال حاجة ملحة إلى مثل هذا التنظيم الشامل ، عصبة أمم جديدة ، والخطر الكبير هو أنه فى محاولة الاعتماد فقط على هذا التنظيم العالمى ، فإنه يكون مشحونا بكل المهام التى يبدو من المرغوب فيه وضعها فى أيدى تنظيم دولى ، بحيث إنها لن تؤدى فى الواقع بصورة كافية . ولقد كنت دائما مقتنعا بأن مثل هذه الطموحات هى منشأ ضعف عصبة الأمم : ففى المحاولة (غير الناجحة) لجعلها ذات نطاق عالمى ، كان ينبغى جعلها ضعيفة ، وإن العصبة الصغرى ، وفى نفس الوقت الأكثر قوة يمكن أن تكون أداة أفضل لحفظ النظام . وأعتقد أن هذه الاعتبارات ما زالت باقية ، وأنه من الممكن تحقيق قدر من التعاون بين الإمبراطورية البريطانية ، مثلا ، وبين دول غرب أوربا ، وربما الولايات المتحدة ، وهو ما لن يكون ممكنا على نطاق عالمى ، والاتحاد الوثيق نسبيا الذى يمثله اتحاد فيدرالى لن يكون فى البداية ممكنا عمله وراء منطقة حتى ولو كانت ضيقة مثل جزء من غرب أوروبا ، وإن كان من المحتمل امتدادها تدريجيا .

وصحيح أنه مع تشكيل مثل هذه الاتحادات الإقليمية ، فإن احتمال الحرب بين تكتلات مختلفة سوف يبقى ، وإنه لتقليل هذا الخطر قدر الإمكان ، فإننا يجب أن نعتمد على اتحاد أكبر وأكثر تحررا نسبيًا ، ووجهة نظرى هى أن الحاجة إلى تنظيم آخر كهذا يجب ألا تشكل عقبة أمام اتحاد أكثر تقاربا من تلك الدول التى هى أكثر تشابها فى حضارتها ، ووجهة نظرها ومعاييرها . وفى حين أننا يجب أن نستهدف منع الحروب مستقبلا بقدر الإمكان ، فإننا يجب ألا نعتقد أننا نستطيع بضربة واحدة أن نخلق تنظيمًا دائمًا سوف يجعل كل الحروب فى أى مكان فى العالم مستحيلة تماما . إذ إننا لن نفشل فى مثل تلك المحاولة فحسب ، بل إننا سوف نتلف بذلك على الأرجح أية فرص لتحقيق نجاح فى مجال أكثر تحديدًا . وكما إنه صحيح فيما يتعلق بشرور كبيرة أخرى ، فإن الإجراءات التى يمكن أن تجعل بها الحرب مستحيلة تمامًا فى المستقبل، يمكن أن تكون أسوأ حتى من الحرب ذاتها . وإذا أمكننا أن نقلل خطر الاحتكاك الذى يحتمل أن يؤدى إلى الحرب ، فإن هذا هو على الأرجح كل ما يمكننا أن نأمل فى تحقيقه بصورة معقولة .



١٦
خاتمة

إن هدف هذا الكتاب لم يكن تخطيط برنامج تفصيلى لنظام مرغوب فيه للمجتمع مستقبلا. وإذا كنا قد مضينا قليلاً فيما يتعلق بالشئون الدولية وراء مهمته الانتقادية الأساسية، فقد كان ذلك لأننا فى هذا الميدان قد نطالب سريعا بأن نوجد إطار عمل يمكن أن يمضى فى داخله النمو مستقبلا لفترة طويلة قادمة . وسوف يتوقف قدر كبير على كيفية استخدامنا الفرصة التى ستتاح لنا عندئذ . ولكن مهما فعلنا ، فإنه لن يمكن أن يكون إلا بداية عملية جديدة طويلة وشاقة ، سوف نأمل جميعا أن نخلق فيها تدريجيا عالما مختلفا للغاية عن ذلك الذى عرفناه خلال ربع القرن الأخير .

ومن المشكوك فيه على الأقل فى تلك المرحلة أن تكون أية مخططات تفصيلية عن نظام داخلى مرغوب فيه للمجتمع ذات فائدة كبيرة ـ أو ما إذا كان هناك أحد مؤهل لإمدادنا بها والشىء المهم الآن هو أننا سوف نصل إلى اتفاق على مبادئ معينة ، ونحرر أنفسنا من بعض الأخطاء التى حكمتنا فى الماضى القريب . ومهما يكن مثل هذا الاعتراف بغيضًا على النفس فإننا يجب أن نعترف بأننا كنا قد وصلنا قبل الحرب مرة أخرى إلى مرحلة ، كان من الأكثر أهمية فيها إزالة العقبات التى كانت الحماقة البشرية قد عرقلت بها طريقنا ، وأن نطلق الطاقة الإبداعية للأفراد بدلاً من أن نبتكر جهازًا آخر « لإرشادهم » و « توجيههم » ـ وأن نوجد ظروفًا مواتية للتقدم بدلا من أن « نخطط التقدم » . وأول حاجة هى أن نحرر أنفسنا من أسوأ أشكال معاداة التقدم الثقافى المعاصرة ، التى تحاول إقناعنا بأن ما فعلناه فى الماضى القريب كان حكيما تمامًا أو حتميا . إننا لن نزداد حكمة قبل أن نتعلم أن الكثير مما فعلناه كان سخيفا للغاية .

وإذا كان علينا أن نبنى عالمًا أفضل ، فلابد أن تكون لدينا الشجاعة لكى نصنع بداية جديدة ـ حتى وإن كان ذلك يعنى « بعض التراجع من أجل وثبة أحسن » ـ إن أولئك الذين

يؤمنون بالاتجاهات الحتمية ، ليسوا هم الذين يظهرون هذه الشجاعة ، ولا أولئك الذين يبشرون « بنظام جديد » هو ليس أكثر من إبراز للاتجاهات فى الأربعين عاما الماضية ، والذين لا يمكنهم أن يفكروا فى أى شيء أفضل من محاكاة هتلر . وفى الواقع فهم أولئك الذين يصيحون بأعلى صوت من أجل النظام الجديد ، والذين هم واقعون كلية تحت الأفكار التى خلقت هذه الحرب ، وأغلب الشرور التى نعانى منها . والشباب على حق إذا لم تكن لديهم ثقة كبيرة فى الأفكار التى تحكم أغلب كبار السن بينهم . ولكنهم يكونون على خطأ أو مضللين عندما يعتقدون أن هذه لا تزال الأفكار اللّيبْرالية للقرن التاسع عشر ، والتى لا يكاد الجيل الأصغر يعرفها فى الواقع . ورغم أننا لا نستطيع أن نرغب أو نمتلك السلطة للعودة إلى الوراء ، إلى واقعية القرن التاسع عشر ، فإن لدينا الفرصة لإدراك مثله العليا ـ وأنها لم تكن خسيسة ـ وليس لدينا حق كبير فى أن نعتقد فى هذا الصدد أننا أعلى شأنا من أجدادنا وينبغى ألا ننسى قط أننا نحن فى القرن العشرين ، وليسوا هم الذين أفسدوا الأمور ، وإذا كانوا لم يتعلموا بعد تماما ما كان ضروريا لإيجاد العالم الذى يريدونه ، فإن التجربة التى اكتسبناها منذ ذلك الحين ينبغى أن تكون قد جهزتنا بشكل أفضل لهذه المهمة . وإذا فشلنا فى محاولتنا الأولى لخلق عالم من أناس أحرار ، فإننا يجب أن نحاول مرة أخرى . إن المبدأ المرشد المنادى بأن سياسة الحرية للفرد هى السياسة التقدمية الوحيدة حقا مازال صحيحا اليوم كما كان فى القرن التاسع عشر .

رقم الإيداع : ٩٤/٢٣٩٩
I S.B.N : 977-09-0197-0

مطابع الشروق

القاهرة ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس ٣٩٣٤٨١٤

بيروت ص ب ٨٠٦٤ ـ هاتف ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣



الطريق إلى العبودية

كتب « هايك » هذا الكتاب فى انجلترا خلال سنوات الحرب ، وكان مخصصا للقراء الانجليز وحدهم تقريبا وللمتعاطفين منهم مع اليسار . وكان ما رآه من نشوء حركات النظام الشمولى المختلفة قد جعله يشعر بأن الرأى العام الانجليزى وبصفة خاصة الذين يعتنقون آراء « متقدمة » حول المسائل الاجتماعية ، قد أساءوا فهم طبيعة تلك الحركات . فصدر هذا الكتاب فى ربيع ١٩٤٤ ، ولاقى نجاحا كبيرا فى انجلترا .

وعندما صدر الكتاب فى الولايات المتحدة بعد شهور قلائل من ظهوره فى انجلترا أثار ردود فعل متباينة ، فقد رفضه على الفور الأشخاص المعنيين الذين كان موجها إليهم أساسا فى أمريكا باعتباره هجوما خبيثا وماكرا على أجمل مثلهم العليا ، ولكن من ناحية أخرى استقبل الكتاب بحماس شديد من كثيرين لم يتوقع أن يقرءوا مجلدا من هذا النوع .

وقد أنفق المؤلف حوالى نصف حياته فى وطنه « النمسا » فكان على صلة وثيقة بالحياة الثقافية الألمانية ، والنصف الثانى فى الولايات المتحدة وانجلترا وجعله ذلك يؤمن بصورة متزايدة بأن بعض القوى التى دمرت الحرية فى المانيا تعمل أيضا على ذلك فى انجلترا وأمريكا . والأشد خطورة أن أناسا ذوى نيات حسنة وكانوا موضع اعجاب و يعتبرون نماذج فى الدول الديموقراطية هم الذين قاموا إلى حد كبير بتمهيد الطريق للقوى التى ترمز للتطرف والشمولية .

وهو فى هذا الكتاب يفسر التطورات التى حدثت فى المانيا و إيطاليا ، والظروف التى مكنت لمجموعة من الأفكار خلال السبعين عاما الأخيرة من أن تنتصر وأن يدفع هذا الانتصار فى النهاية أكثر العناصر سوءا وتطرفا إلى القمة .

ويصل فى نهاية كتابه إلى ضرورة أن نطلق الطاقة الابداعية للأفراد بدلا من ابتكار أجهزة لارشادهم وتوجيههم والتخطيط لتقدمهم ، لأن سياسة الحرية الفردية هى السياسة التقدمية الوحيدة من أجل مستقبل أفضل .